الإدانات الدولية لجرائم التحالف السعودي الأمريكي على اليمن

الجمهورية اليمنية
وزارة العـــــدل
مركز معلومات القضاء

الإدانات الدولية لجرائم التحالف السعودي الأمريكي على اليمن

الإشراف:
حـــمـــود أحـــمـــد مـثـنـى
مـحـمـد شـمـس الـديـن مـحـمـد عـبـاس
رضـــوان مـحـمـد جـرامـة

المراجعة القانونية:
د. نـجـيـب مـحـمـد الـهـامـلي
يـحـيـى مـحـمـد صـلاح الـديـن

الإعداد
رضـــوان مـحـمـد جـرامـة
يـحـيـى مـحـمـد صـلاح الـديـن
إبـراهـيـم مـحـمـد زايـد
مـطـهـر يـحـيـى شرف الـديـن
فـهـد مـجـوَّد الـصـعـدي

المراجعة
مـحـمـد قـاسـم المـتـوكـل
إبـراهـيـم مـحـمـد زايـد
مـحـمـد أحـمـد المـتـوكـل

الترجمة
إيمـان عـلي الـشـمـيري

التنسيق والإخراج
إبـراهـيـم مـحـمـد سـعـدان
عـابـد عـبـدالـلـه عـزان

حقوق الطبع و النشر محفوظة لـ (وزارة العدل)
© 2018

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله وآله ومن والاه ...وبعد؛

يُعَدُّ إصدار هذا الكتاب التوثيقي بنسختيه الورقية والالكترونية -والذي احتوى على أهم تقارير الإدانات الدولية للجرائم الوحشية التي ارتكبها تحالف دول العدوان بقيادة النظام السعودي الأمريكي على يمن الإيمان والحكمة- من ضمن الأنشطة والفعاليات التي تقوم بها وزارة العدل في إطار الجبهة القضائية لمواجهة جرائم العدوان الغاشم على بلادنا؛ يمن العزة والصمود.

فقد تمّ في هذا الكتاب تدوين تلك التقارير الدولية الصادرة عن المنظمات والمؤسسات الدولية الإنسانية والحقوقية -بشأن تلك الجرائم والتي اجتمعت فيها كافة الجرائم الجنائية الدولية الأشد خطراً على السلم والأمن الدوليين، وهي جرائم إبادة جماعية، وجرائم عدوان، وجرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية- لتوثيقها ولإطلاع الرأي العام والضمير الإنساني المحلي والعالمي على تلك الجرائم التي يندى لها جبين الإنسانية.

فقد قتل تحالف دول العدوان عشرات الآلاف من المدنيين الأبرياء، وأصاب أيضاً عشرات الآلاف من المدنيين بإصابات بالغة الخطورة وإعاقات جسيمة، ودمّر العدوان مقومات الحياة والبنى التحتية للشعب اليمني من منشآت مدنية، ومصالح حكومية، وممتلكات ثقافية، وموروث حضاري، وتراث إنساني، كما استخدم العدوان أسلحة محرّمة دولياً في غاراته الجوية والصاروخية على مبانٍ سكنية ومنشآت تجارية وصناعية مدنية، وفَرَضَ العدوان الحصار الظالم والتجويع للشعب اليمني، وقَتَلَ الأطفال والنساء، واستهدف صالات العزاء وقاعات الأفراح والمدارس والمستشفيات، وارتكب ما يزيد على ألف جريمة من جرائم حرب، وتسبّب في نزوح وتهجير جماعي لعشرات الآلاف من سكان أغلب المناطق المنكوبة نتيجة القصف الجوي الوحشي المدمّر والشامل، كما تسبّب العدوان أيضاً في وفاة آلاف الأطفال والنساء والمرضى من الشعب اليمني، ونَشْرِ الأوبئة والأمراض الفتّاكة نتيجة القصف بالأسلحة المحرمة دولياً.

إنّ تلك الجرائم التي ارتكبها تحالف دول العدوان بحق اليمن أرضاً وإنساناً تعتبر جرائم دولية لا تسقط ولا تتقادم؛ وفقاً للقانون الدولي الإنساني ولميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وتثبت بموجبها المسؤولية الجنائية الدولية لمرتكبي تلك الجرائم، كما أنّ منظمة الأمم المتحدة -وبالأخص مجلس الأمن الدولي- تُعتبر مسئولة مسئولية دولية وقانونية عن جميع تلك الجرائم والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، وتلك المسئولية منبثقة من ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات والمعاهدات الدولية المحددة لمهام والتزامات الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين؛ نظراً لتقاعسها عن القيام بدورها الدولي وتواطئها مع تحالف

دول العدوان الذي ارتكب –ومازال حتى الآن- يرتكب أبشع الجرائم الجنائية الدولية في حق الشعب اليمني دون أن تقوم الأمم المتحدة بواجبها الدولي بإيقاف العدوان، أو اتخاذ أيّة إجراءات رادعة، أو حماية أرواح وحياة الشعب اليمني من جرائم تحالف العدوان الظالم، وللأسف فقد أغرى الأمم المتحدة نفط وأموال الخليج، فجعلها تتخلى عن واجبها الإنساني وتمر على آلاف الجثث وآلاف الجرائم غير عابئة بكل ذلك، مفضلة للمال بكل وضوح، وصراحة على كل ذلك حتى عندما حاولت إدخال دول العدوان في القائمة السوداء؛ هدّدت السعودية بوقف الدعم فرجعت عن قرارها مقابل ذلك المال علناً دونما خوف على سمعتها ولا خجل من كل أبناء البشر؛ بمعنى أن من لديه مال يقتل ويدمر ما يشاء وكيف يشاء!!.

وبالرغم من الصمت الدولي عن تلك الجرائم من قِبَل الأمم المتحدة وخصوصاً مجلس الأمن الدولي إلا أنّ بعض المنظمات الدولية الإنسانية والحقوقية -كمنظمة هيومن رايتس ووتش، ومنظمة العفو الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة أوكسفام، ومنظمة أفاز- قد قامت بإصدار تقارير صريحة تضمّنت رصد وتوثيق وإدانة تلك الجرائم التي ارتكبها تحالف العدوان بحق الشعب اليمني، وحَمَّلت تلك المنظمات المجتمع الدولي مسئولية تلك الجرائم، وطالبت بلزوم محاكمة مرتكبيها، وسرعة إيقاف الحرب العدوانية ضد اليمن، ورفع الحصار، وأعلنت تلك المنظمات الدولية أنّ اليمن يُعتبر بلداً منكوباً جرّاء جرائم العدوان، كما أنّ تلك الإدانات الصادرة عن المنظمات الدولية تعتبر طبقاً للمواثيق والاتفاقات الدولية والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة بمثابة تقارير دولية لها حجيتها في الإثبات الجنائي الدولي، ويعتمد عليها في اتخاذ القرارات الدولية من قبل مجلس الأمن وغيره من أجهزة الأمم المتحدة.

وفي الختام نسأن الله تعالى الرحمة للشهداء، والشفاء للجرحى، والخلاص للأسرى، وأن يعجّل الفرج ويحسن المخرج، ويمن على المجاهدين والمستضعفين بالنصر القريب، وما النصر إلا من عند الله، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله، والله المستعان، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

القاضي /أحمد عبدالله عقبات

وزيـــر العـــدل

الإدانات الصادرة عن :

منظمة هيومن رايتس ووتش

HUMAN RIGHTS WATCH

8 اكتوبر 2016

اليمن : الغارة السعودية على مراسم العزاء قد ترقى إلى جريمة حرب يجب إجراء تحقيق دولي عاجل ذي مصداقية

(بيروت) – إن الغارة التي شنها التحالف بقيادة السعودية على مراسم عزاء في العاصمة اليمنية صنعاء، في 8 أكتوبر/تشرين الأول 2016، يبدو أنها جريمة حرب. أسفر الهجوم، على الأقل، عن مقتل 100 شخص وجرح أكثر من 500، بينهم أطفال. رغم تواجد عسكريين ومسؤولين مشاركين في الحرب في ذلك التجمع، فتواجد مئات المدنيين يدل بشدة على أن الهجوم غير متناسب بشكل غير قانوني.

قالت هيومن رايتس ووتش: إن الغارة على مراسم العزاء تؤكد الحاجة الملحة إلى تحقيقات دولية موثوقة في انتهاكات قوانين الحرب المزعومة في اليمن، على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وباقي الحكومات إيقاف مبيعات الأسلحة إلى السعودية. على التحالف السماح فوراً بالرحلات التجارية إلى صنعاء، المتوقفة منذ أغسطس/آب، للسماح لكل مريض أو جريح بتلقي العلاج في الخارج.

أنقاض الصالة الكبرى في صنعاء، عاصمة اليمن، بعد إغارة طائرات التحالف بقيادة السعودية على مراسم العزاء هناك في 8 أكتوبر | تشرين الأول، 2016. © 2016 خالد عبد الله | رويترز

قالت سارة ليا ويتسن مديرة قسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش: "بعد الغارات غير القانونية على المدارس والأسواق والمستشفيات وحفلات الزفاف والمنازل على مدى 19 شهراً الماضية، أضاف التحالف بقيادة السعودية مراسم عزاء إلى قائمة انتهاكاته المتزايدة، يجب إجراء تحقيق دولي مستقل في هذه الجريمة البشعة، بما أن التحالف أبدى عدم رغبته في الالتزام بواجباته القانونية المتمثلة في إجراء تحقيق موثوق".

قابلت هيومن رايتس ووتش عبر الهاتف 14 شاهداً على الهجوم ورجلين وصلا إلى مكان الحادث مباشرة بعد الغارة الجوية للمساعدة في جهود الإنقاذ، بالإضافة إلى مصادر آخرين. راجعت أيضاً مقاطع فيديو وصوراً لموقع الغارة وبقايا الذخيرة.

و في 8 أكتوبر/تشرين الأول، تجمع مئات الأشخاص في قاعة الصالة الكبرى، والتي سعتها 1000 شخص، لحضور مجلس عزاء علي الرويشان، والد وزير الداخلية في الحكومة القائمة في صنعاء جلال الرويشان، قال جميع الشهود الذين تحدثوا إلى هيومن رايتس ووتش إنه حوالي الساعة 3:30 بعد الظهر، اخترقت وحدتا ذخيرة ملقاة جواً سقف القاعة وانفجرتا بفارق بضع دقائق بينهما.

أظهرت الصور ومقاطع الفيديو الملتقطة بعد الهجوم جثثاً محترقة ومشوهة متناثرة داخل وخارج القاعة، والمبنى مدمراً، ورجال إنقاذ يحملون جثثا إلى سيارات إسعاف، المتحدث باسم وزارة الصحة القائمة في صنعاء، الدكتور تميم الشامي، أخبر هيومن رايتس ووتش أنه في 9 أكتوبر/تشرين الأول قُتل 110 أشخاص وجُرح 610 على الأقل من المرجح ارتفاع عدد القتلى

نظرا لتعرض عدة جثث لحروق أو تشوهات بشكل يصعب التعرف عليها. لم تتمكن هيومن رايتس ووتش من التحقق بشكل مستقل من الأرقام الصادرة عن الوزارة، لكن بعد الهجوم بوقت قصير، ذكرت "أطباء بلا حدود" قيام 6 مشافٍ تابعة لها بعلاج أكثر من 400 جريح.

قال أحد الشهود: "عندما وصلت، كانت هناك أكثر من 50 جثة محترقة يمكن التعرف على ملامحها، لكن مع اختفاء نصف الجسد واختفاء نصف الرأس، أما الباقون فكان من الصعب جداً معرفة من كانوا".

دخان متصاعد من الصالة الكبرى في صنعاء حيث هاجمت طائرات التحالف بقيادة السعودية مراسم عزاء في 8 أكتوبر/تشرين الأول 2016. © 2016 خالد عبد الله / رويترز

وفقاً لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، مئات ممن قتلوا وجرحوا مدنيون، قال أحد الشهود إنه يعرف شخصياً أكثر من 45 مدنياً قُتل في الهجوم، من بين الضحايا 20 شخصاً على الأقل مسؤولون رفيعو المستوى في حزب "المؤتمر الشعبي العام" التابع للرئيس السابق علي عبد الله صالح، ومن الحوثيين، المعروفين أيضاً باسم "أنصار الله"، والمسؤولين العسكريين والأمنيين. بدأ التحالف بقيادة السعودية حملة جوية ضد الحوثيين والقوات الحليفة لهم في مارس/آذار 2015.

وفقاً لقوانين الحرب، يكون الهجوم غير متناسب بشكل غير قانوني إذا كان يُتوقع للخسارة في أرواح المدنيين أو ضرر المباني المدنية أن تتجاوز الميزة العسكرية الملموسة والمباشرة المتوقعة من الهجوم. يُنظر فقط إلى العسكريين والمسؤولين المدنيين المشاركين في العمليات العسكرية ضد قوات التحالف على أنهم أهداف مشروعة.

تشكل انتهاكات قوانين الحرب الخطيرة المرتكبة بإرادة – أي عن قصد أو استهتار – جرائم

حرب، أُعلن عن موعد ومكان انعقاد مراسم العزاء على صفحة جلال الرويشان على فيسبوك في 7 أكتوبر/تشرين الأول، وذُكر أنه مفتوح للعامة. تعتبر فترة العصر، ساعة الهجوم، "وقت ذروة" في مراسم العزاء التي كانت مفتوحة للعموم، ما يعني ازدحاماً كبيراً. كان على قوات التحالف معرفة أن الهجوم على القاعة سيؤدي إلى خسائر جسيمة بين المدنيين رغم تجمع عدد من القادة رفيعي المستوى.

حددت هيومن رايتس ووتش الذخيرة المستخدمة على أنها قنبلة "جي بي يو – 12 بايفواي 2" (GBU -12 Paveway II) بوزن 225 كيلوغرام موجهة بالليزر وأمريكية الصنع. استند التحديد إلى استعراض صور ومقاطع فيديو لزعنفة التوجيه التي بقيت سليمة وعليها علامات المصنع وبقايا الذخيرة الأخرى، التقطت الصور والفيديو في موقع الهجوم مؤسسة "مواطنة" الحقوقية الرائدة، مقرها صنعاء، وصحفيون من قناة الإخبارية البريطانية "آي تي في"، وناشط محلي زار الموقع يوم 9 أكتوبر/تشرين الأول.

وجد فريق من "مواطنة"، منظمة حقوقية رائدة مقرها صنعاء، بقايا ذخائر في الصالة الكبرى في صنعاء حيث هاجمت طائرات التحالف بقيادة السعودية مراسم عزاء في 8 أكتوبر/تشرين الأول 2016. © 2016 منظمة "مواطنة" لحقوق الإنسان

نفت مصادر التحالف في البداية مسؤوليتها عن الهجوم، لكن أعلنت قوات التحالف، في اليوم التالي، أنها ستحقق في الحادث بدعم من الولايات المتحدة، ذكرت "بي بي سي" طلب المملكة المتحدة أن تشارك أيضاً في التحقيق، مع ذلك، لم تكن تحقيقات التحالف السابقة حيادية أو شفافة، ولم تُنفذ ملاحقات قضائية علنية بتهمة ارتكاب جرائم حرب، ولم يُنصف الضحايا.

في 12 أكتوبر/تشرين الأول، وجّه العاهل السعودي الملك سلمان "مركز الملك سلمان للإغاثة والمساعدات الإنسانية" للتنسيق مع التحالف والحكومة اليمنية والأمم المتحدة لتسهيل نقل ضحايا غارة 8 أكتوبر/تشرين الأول من اليمن إلى خارج البلاد لتلقي العلاج، لم يرفع المرسوم الملكي الحظر الشامل على الرحلات الجوية التجارية إلى صنعاء، المقام منذ أغسطس/آب.

منذ 26 مارس/آذار 2015، أجرى تحالف 9 دول عربية بقيادة السعودية، مع دعم عسكري مباشر من الولايات المتحدة ومساعدة من المملكة المتحدة، عدة غارات غير قانونية في اليمن. وثقت هيومن رايتس ووتش 58 غارة جوية غير مشروعة تسببت في خسائر مدنية في الأرواح والممتلكات، كما وثقت منظمات حقوقية أخرى والأمم المتحدة عشرات أخرى،

وفقاً لمفوضية حقوق الإنسان، قُتل 4125 مدنياً وجُرح 7207 في اليمن بين مارس/آذار 2015 وأكتوبر/تشرين الأول 2016، أغلبهم بغارات التحالف الجوية، ذكرت المفوضية في أغسطس/آب أن الغارات الجوية كانت "أكبر سبب منفرد لسقوط ضحايا" خلال العام الماضي.

قالت هيومن رايتس ووتش إنه يجب ألا يكون للسعودية مكان في مجلس حقوق الإنسان الأممي، تسعى السعودية حالياً لإعادة انتخابها في المجلس وهي لا تواجه أية معارضة، وكانت قد استخدمت سابقاً موقعها لعرقلة الجهود الرامية إلى إجراء تحقيق دولي في الانتهاكات الجارية في اليمن.

دور مفوضية حقوق الإنسان الاستقصائي المستقل محوري، وينبغي عرض النتائج التي توصلت إليها المفوضية بشأن الغارة على مراسم العزاء وباقي الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي من جانب جميع أطراف النزاع في اليمن أمام مجلس حقوق الإنسان في أقرب فرصة ممكنة. الولايات المتحدة، بوصفها طرفاً في النزاع، مسؤولة قانوناً عن دور قواتها في أي هجوم غير قانوني، وعليها إجراء تحقيق يتمتع بالمصداقية بشأن الانتهاكات المزعومة واتخاذ إجراءات تأديبية أو جنائية مناسبة.

قالت هيومن رايتس ووتش إن على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وباقي الحكومات إيقاف مبيعات الأسلحة إلى السعودية فوراً ما لم توقف هجماتها غير القانونية وتحقق بمصداقية بتلك التي حدثت.

قالت ويتسن: "على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وباقي مساندي التحالف توجيه رسالة واضحة إلى السعودية بعدم رغبتهم في المشاركة في هذه الجرائم، يجب ألا يُترك المدنيون اليمنيون في وجه هذا الجنون ولو للحظة أكثر".

الغارة على مراسم العزاء

حضر مئات الأشخاص مراسم عزاء علي الرويشان، الشخصية العامة ووالد وزير الداخلية في الحكومة القائمة في صنعاء، في الصالة الكبرى. من بين الحضور زملاء وأصدقاء وأقارب المتوفى. عادة في اليمن، تشهد مآتم الشخصيات العامة حضوراً كثيفاً وتكون مفتوحة لجميع الذكور.

صحفيون ورجال شرطة يعاينون مكان الحادث في الصالة الكبرى في صنعاء حيث هاجمت طائرات التحالف بقيادة السعودية مراسم عزاء في 8 أكتوبر/تشرين الأول 2016. © 2016 خالد عبد الله / رويترز

عادل الهارش، 41 عاماً، والذي حضر العزاء مع صديقه، أخبر هيومن رايتس ووتش أن القاعة كانت "مكتظة بالناس من جميع طبقات المجتمع – عسكريين ومدنيين وشيوخاً وأعيان وصحفيين". قرر الهارش وصديقه المغادرة بعد رؤيته للازدحام، لكنه عانى من صعوبة الخروج مع محاولة الحشود الدخول.

قال الهارش إنه حوالي الساعة 3:30 عصراً، وأثناء سيرهم خارجاً، سمع صوت أزيز في السماء، تلاه "انفجار ضخم"، بعد بضع دقائق، سقطت قذيفة أخرى. سمع صوت طائرة وفر من مكان الحادث.

لؤي الحيوتي، 27 عاماً، موظف حكومي، كان يجلس في الجزء الخلفي من القاعة ويقدم العزاء إلى العائلة عندما سمع الانفجار، ضربت الذخيرة مقدمة القاعة وتسببت في انهيار السقف. قال إنه وقف واندفع هارباً من البناء.

قال "يوسف" (اسم مستعار)، مسؤول مدني في المؤتمر الشعبي العام المؤيد لصالح، إنه كان يبحث عن مكان للصلاة في القاعة عندما سمع صوت طائرة واصطدام إحدى الذخائر. قال: "انفجرت القاعة، وسقطت أرضاً... كان اللهب يتزايد... كنت مغطىً بالتراب والدم".

قال عابد الباردة، طبيب، 31 عاماً، إنه كان مع والده وابن أخيه و4 أشقاء داخل القاعة ينتظرون دورهم في تقديم العزاء لأسرة المتوفى عندما أطاح به الانفجار:

لم أتمكن من رؤية أي شخص... كان هناك غبار ودخان وصراخ كثير. هربنا كما البقية، كانت

البوابة الخلفية مغلقة لكننا خلعناها، كنا على مسافة 20 متراً من الصالة الكبرى عندما حدث هجوم آخر فجأة. سمعت صوت طائرة.

قال الباردة إنه سمع الذخائر انفجار قنبلتين إضافيتين بفاصل بضع دقائق قبل أن يلوذ بالفرار من المنطقة.

قال عبد الله الشامي، 35 عاماً، رجل أعمال أصيبت ساقه في الهجوم:

كنت جالساً في الداخل في العزاء عندما وقعت الغارة الجوية... لم أستطع أن أرى من كان بجانبي، وكنت أبحث عن مخرج، كانت هناك جثث وأشلاء، وبعض الناس تحت الأنقاض... كان هناك أطفال في الداخل قبل الغارة، لكن لم أستطع أن أرى أياً منهم بعدها، رأيت فقط النور وركضت نحوه للهرب.

أصابت القنبلة الثانية من كان يحاول دخول المبنى لمساعدة الناجين من انفجار القنبلة الأولى، ذهب "أحمد" (اسم مستعار)، رجل أعمال في الثلاثينات طلب عدم الكشف عن هويته، إلى القاعة قبل وقت قصير من 4:00 عصراً للمساعدة في جهود الإنقاذ بعد اتصال عدد من أصدقائه به، ممن حضروا الجنازة، طالبين منه المساعدة، قال إن ابن عمه، الذي كان قرب القاعة عند انفجار القنبلة الأولى، حاول الاندفاع لمساعدة الناجين. أطاح انفجار القنبلة الثانية بابن عمه بعيداً.

قال أحمد لهيومن رايتس ووتش:

كان المشهد كارثياً، يفوق قدرتي على الشرح أو الوصف لك... كان هناك قتلى وجثث محترقة في كل القاعة... عندما وصلت إلى هناك، كانت هناك أكثر من 50 جثة محترقة، منها ما يمكنك التعرف عليه، لكن مع فقدان أجزاء كبيرة منها. أما البقية، فكان من الصعب جداً التعرف عليها.

قال أحمد إنه ساعد في حمل الجثث من تحت الأنقاض ووضعها في أكياس الجثث، في حين حاول آخرون في مكان الحادث إخماد النار المشتعلة في القاعة. رأى 7 أطفال على الأقل كانوا في القاعة، بعضهم أقرباء له، قد توفوا. قال إن 15 من أصدقائه أو أقاربه قتلوا، وأصيب 6 آخرين. كلهم من المدنيين.

المحاسبة

أعلنت قوات التحالف في بيان نقلته وكالة الأنباء السعودية الرسمية أن "الفريق المشترك لتقييم الحوادث" سيحقق في الغارة بدعم من الولايات المتحدة، لم يلبِّ الفريق المعايير الدولية للشفافية والمصداقية والنزاهة، على التحالف بقيادة السعودية، ألا يحقق فحسب، بل ويتعاون مع تحقيقات الأمم المتحدة في الحادث.

استنكر المفوض السامي لحقوق الإنسان، زيد بن رعد الحسين، الهجوم على المأتم، وصف الهجوم بأنه "مشين" وكرر دعوته إلى إجراء تحقيق دولي مستقل في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في اليمن، على المفوضية إجراء تحقيق فوري في الحادث وإطلاع مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة على نتائجه فوراً.

لم تجر أي حكومة مشاركة في النزاع الدائر في اليمن أي تحقيقات موثوقة في جرائم الحرب

المزعومة، كما يتطلب القانون الدولي، رغم تصاعد انتهاكات قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدوليين من جانب كل الأطراف.

في سبتمبر/أيلول 2016، أصدر مجلس حقوق الإنسان قراراً بتنظيم مفوضية حقوق الإنسان لتحقيقين تكميليين، بمساعدة خبراء إضافيين في حقوق الإنسان، أو من اللجنة اليمنية المعينة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 13 (2015)، والمدعومة من التحالف.

قالت هيومن رايتس ووتش إنه لم يكن لدى اللجنة اليمنية، التي ترفع تقاريرها إلى الرئيس عبد ربه منصور هادي، إمكانية الوصول إلى جميع أنحاء البلاد، أظهرت أيضاً غياب نزاهتها واستقلالها وفعاليتها، كما يتضح في التقرير الأول الذي ركز بشكل كامل تقريباً على انتهاكات الحوثيين والقوات المتحالفة معهم. ستكون الغارة على مراسم العزاء اختباراً لمصداقية اللجنة، لكن على الأمم المتحدة إجراء تحقيق مستقل خاص بها وتقديم تقرير بالنتائج إلى مجلس حقوق الإنسان في أقرب فرصة ممكنة لضمان محاسبة كل المسؤولين عن الغارة.

دور الولايات المتحدة

قالت هيومن رايتس ووتش إن الولايات المتحدة غدت طرفاً في النزاع خلال الأشهر الأولى من القتال، مع تقديمها معلومات محددة حول الأهداف وتوفير الوقود جواً خلال غارات القصف، نقلت "رويترز" مؤخراً مناقشات داخلية بين مسؤولين أمريكيين حول ما إذا كان دعم الولايات المتحدة لقوات التحالف بقيادة السعودية يجعل منها مشتركة في الحرب، مع قلق من إمكانية أن يكون مسؤولون أمريكيون مسؤولين جنائياً عن جرائم حرب مرتكبة في اليمن.

رجال إطفاء يحاولون إخماد حريق شب في الصالة الكبرى في صنعاء حيث هاجمت طائرات التحالف بقيادة السعودية مراسم عزاء في 8 أكتوبر | تشرين الأول 2016. © 2016 خالد عبد الله | رويترز

قال المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي نيد برايس، مباشرة بعد الغارة على مراسم العزاء، إن الولايات المتحدة "منزعجة بشدة" من الحادث، "والذي إن تأكد، سيثير موجة من القلق حول الغارات التي تضرب المدنيين اليمنيين". أعلن برايس أن الولايات المتحدة بادرت "بمراجعة فورية لدعمنا، الذي قُلص بشكل كبير بالفعل، للتحالف الذي تقوده السعودية".

قالت هيومن رايتس ووتش إن استعراض الولايات المتحدة الدقيق لدعمها للتحالف هو خطوة إلى الأمام، لكنه لا يعفيها من المسؤولية المحتملة لأي عمليات عسكرية للتحالف شاركت فيها القوات الأمريكية وأسفرت عن ارتكاب جرائم حرب، يجب أن يكون التدقيق في الغارة على مراسم العزاء شاملاً وشفافاً، لكن على الولايات المتحدة أيضاً دراسة دور قواتها في هجمات غير قانونية مزعومة أخرى في اليمن، قالت هيومن رايتس ووتش إن على الكونغرس الأميركي ممارسة رقابة أكثر فاعلية على تورط الولايات المتحدة في النزاع في اليمن، من خلال، مثلاً، عقد جلسات تحقيق في دورته المقبلة.

وثقت هيومن رايتس ووتش مراراً استخدام التحالف لأسلحة تنتجها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بما فيها الذخائر العنقودية، في هجمات غير قانونية في اليمن، لا تزال الولايات المتحدة تبيع أسلحة إلى السعودية، حيث وافقت على ما قيمته أكثر من 20 مليار دولار من الأسلحة في 2015، رغم تزايد الإدراك بإمكانية استخدام التحالف هذه الأسلحة بشكل غير قانوني، شملت 3 عمليات أسلحة أمريكية عامي 2015 و2016، تقدر قيمتها بنحو 3 مليارات دولار، تجديد ترسانة الأسلحة السعودية المستخدمة في اليمن.

تستمر الحكومة البريطانية أيضاً في بيع أسلحة إلى السعودية، رغم تزايد الضغوط البرلمانية عليها بسبب دعمها الحملة العسكرية السعودية والأدلة على استخدام أسلحة بريطانية الصنع في اليمن، بحسب منظمة "الحملة ضد تجارة الأسلحة" – ومقرها لندن – وافقت الحكومة البريطانية على مبيعات عسكرية للسعودية بقيمة 2.8 مليار جنيه إسترليني منذ مارس/آذار 2015.

28/يوليو/2015

اليمن – غارات التحالف على مبان سكنية قد تشكل جريمة حرب

(صنعاء) - الغارات الجوية التي نفذتها قوات التحالف بقيادة السعودية على مدينة المخا اليمنية، وتسببت في مقتل ما لا يقل عن 65 مدنياً، منهم 10أطفال، وإصابة عشرات الآخرين بجروح، تبدو كجريمة حرب. بدأت طائرات التحالف بين الساعة التاسعة والنصف و العاشرة مساء قصف تجمعين سكنيين في محطة لتوليد الطاقة في المخا يسكن فيهما عمال المصنع وعائلاتهم.

قالت هيومن رايتس ووتش إن فشل السعودية ودول التحالف الأخرى في فتح تحقيق في الغارات التي تبدو غير قانونية في اليمن يبرز الحاجة إلى إنشاء لجنة تقصي الحقائق تابعة للمجلس الأممي لحقوق الإنسان، للتحقيق في مزاعم انتهاك قوانين الحرب من قبل قوات التحالف و الحوثيين و أطراف النزاع الأخرى.

(صورة من فيديو - مرفق DVD)

قال أولي سولفانغ ، باحث رئيسي في قسم الطوارئ: «قصفت قوات التحالف بقيادة السعودية مساكن تابعة لمحطة توليد الطاقة بشكل متكرر فتسببت في قتل عشرات المدنيين. في غياب أي أدلة عن وجود هدف عسكري واضح هناك، فإن هذا الهجوم يرقى على ما يبدو إلى جريمة حرب».

زارت هيومن رايتس ووتش مكان الغارة بعد يوم ونصف من حدوثها. أظهرت الحفر والأضرار التي لحقت بالمباني أن المجمع السكني الرئيسي،الذي يأوي ما لا يقل عن 200 عائلة بحسب ما أكد مديرو المصنع، استهدف بـــ 6 قنابل ، كما أسقطت قنبلة على مجمع سكني آخر يبعد حوالي كيلومتر واحد شمال المجمع الرئيسي يسكنه عمال مؤقتون فدمرت خزانات الماء، أيضاً، سقطت قنبلتان أخريان على الشاطئ وتقاطع قريب، أصابت قنبلتان شقتين سكنيتين بشكل مباشر فتسببتا في انهيار أجزاء من سقفيهما. وانفجرت قنابل أخرى في مناطق بين المباني، مثل الساحة الرئيسية، فدمرت الجدران الخارجية لعشرات الشقق، ولم تبق سوى أعمدة البناية في مكانها.

قال بعض عمال وسكان المجمعات السكنية لـ هيومن رايتس ووتش إن طائرة واحدة أو أكثر ألقت 9 قنابل في طلعات جوية متكررة بعد فترات زمنية لم تتجاوز دقائق معدودات. ويبدو أن جميع القنابل استهدفت المجمعات السكنية وليس أي هدف آخر.

لم تلاحظ هيومن رايتس ووتش أي أدلة على أن المجمعين السكنيين التابعين لمحطة توليد الكهرباء كانا يُستخدمان لأهداف عسكرية. أكد أكثر من 10عمال عدم وجود قوات تابعة للحوثيين أو أي قوات عسكرية أخرى في المجمعات السكنية، تم بناء محطة توليد الطاقة والمجمع السكني التابع لها سنة 1986.

في ساعة مبكرة من صباح يوم 25 يوليو/تموز، أفاد شريط الأخبار على قناة العربية، وهي مؤسسة إعلامية سعودية، أن قوات التحالف أغارت على قاعدة للدفاع الجوي في المخا. حددت هيومن رايتس ووتش منشأة عسكرية تبعد حوالي 800 متر جنوب شرق المبنى الرئيسي لمحطة توليد الطاقة، قال العمال إنها كانت قاعدة للدفاع الجوي، أكد موظفو المحطة أن القاعدة مهجورة منذ أشهر، ولم تلاحظ هيومن رايتس ووتش أي نشاط أو أعمال في القاعدة عند الاطلاع عليها من الخارج، باستثناء حارسين اثنين.

قدم نائب المدير العام للمحطة باجل جعفر قاسم لـــ هيومن رايتس ووتش قائمة بأسماء 65 شخصاً قتلوا أثناء الغارة، بينهم 10 أطفال، تتضمن القائمة كذلك اسمي شخصين ما زالا في عداد المفقودين،

قال قاسم إنه يعتقد أنهما عالقان تحت الأنقاض، وربما قتلا، زارت هيومن رايتس ووتش 3 مستشفيات في الحديدة كانت قد استقبلت 42 جريحا جراء الغارة، كان العديد منهم في حالة حرجة، بينهم طفلة عمرها 11 سنة،

قالت واجدة أحمد ناجد (37 سنة)، زوجة عامل في المحطة وتسكن في أحد المجمعين السكنيين، إنها احتضنت أطفالها وجلست بهم ارضاً عندما وقعت الغارة، وهي ترجو أن تمر بسلام،

بعد الغارة الثالثة، بدأ المنزل ينهار على رؤوسنا، عندها أيقنت أنه ينبغي أن نغادر المكان لأنه لم يعد آمناً. أمسكت ببناتي، وركضنا في اتجاه الشاطئ،

فكانت الشظايا المعدنية تتطاير وأصابت إحداها ابنتي ملاك التي تبلغ من العمر 9 سنوات. أحمد الله أنها الآن بخير، وبينما كنا نجري، شاهدت جثثاً،عددها 7، ملقاة على الأرض وهي أشلاء.

قال طبيب في المستشفى لـــ هيومن رايتس ووتش إن الطاقم الطبي استخرج شظية معدنية من بطن ملاك.

قال خليل عبدالله عيدرس(35 سنة)، وهو ممرض في عيادة المحطة، إنه ذهب إلى مستشفى السلام في مدينة المخا بعد أن سمع بالغارة، قدم مع آخرين من الطاقم الطبي الإسعافات الأولية الأساسية للمصابين، ثم أرسلوهم إلى مستشفيات الحديدة، كما قال إن المستشفى استقبل بعد ساعة من الغارة ما لا يقل عن 30 جريحاً و8 جثث، الساعة الواحدة صباحاً، ذهب خليل إلى المجمع السكني الرئيسي:

بينما كنت أعبر البوابة، شاهدت المهندس في المحطة صديقي عبد الصمد الصبيع، كان ملقى على الأرض قرب شقته وهو مصاب بجرح عميق وسحل جسمه، وينزف بشدة بينما كان أطفاله إلى جانبه يصرخون ويبكون، كانت حالته ميؤوساً منها، في الوقت نفسه كانت الطائرات لا تزال تحلق في السماء، وسمعنا طنينها لعدة ساعات،

وقال لؤي نبيل (20 سنة) الذي يعمل في متجر داخل المجمع السكني، إنه ذهب مسرعاً إلى شقة عائلته منذ بداية الغارة، ولكن قنبلة أصابت الشقة قبل وصوله إليها، ما أدى إلى انهيار سقفها، وجد والدته وشقيقه الأصغر في مدخل الشقة، فحملهما إلى الشاطئ، ثم عاد ليبحث

عن شقيقتيه هديل (12 سنة) وتغريد (17 سنة)،

كان المكان مظلماً، مرت 10 دقائق قبل أن أعثر على هديل تحت الأنقاض. أصابت القنبلة سقف الغرفة حيث كانت تنام، فأصيبت بجرح خطير في رأسها، ثم عثرت على تغريد في غرفة أخرى وقد أصيبت بجروح خفيفة في رأسها أيضاً، ما زالت هديل في غيبوبة،

تخضع الأعمال العدائية المستمرة في اليمن والسعودية إلى القانون الإنساني الدولي، أو قوانين الحرب، تحظر هذه القوانين الهجمات المتعمدة على المدنيين والهجمات العشوائية، أي التي تصيب أهدافاً عسكرية ومدنيين أو أهدافاً مدنية دون تمييز، الهجمات التي ليست لها أهداف عسكرية محددة تعتبر هجمات عشوائية.

يبحث هؤلاء الرجال بين أنقاض مجمع سكني يأوي عمال محطة المخا لإنتاج الطاقة وعائلاتهم تعرض لغارة جوية من التحالف الذي تقوده السعودية قتلت 57 مدنيا على الأقل في المخا، اليمن يوم 24 يوليو | تموز 2015. © 2015 أولي سولفانغ | هيومن رايتس ووتش

قد يتعرض الأشخاص الذين يرتكبون انتهاكات خطيرة لقوانين الحرب بقصد إجرامي، أي بشكل متعمد أو بتهور، إلى الملاحقة القضائية بتهمة ارتكاب جرائم حرب. قد يتحملون المسؤولية الجنائية المترتبة عن الشروع في ارتكاب جريمة حرب، أو تسهيلها أو المساعدة فيها أو التحريض عليها، على الحكومات المشاركة في نزاعات مسلحة التحقيق في المزاعم المتعلقة بحصول جرائم حرب على يد عناصر قواتها المسلحة.

نفذ التحالف الذي تقوده السعودية، الذي يشمل الإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر والأردن والكويت والمغرب وقطر والسودان، منذ 26مارس/آذار، حملة جوية في جميع أنحاء

اليمن ضد قوات الحوثيين، المعروفة أيضا باسم أنصار الله. الولايات المتحدة ليست عضواً في التحالف لكنها أعلنت أنها توفر له الدعم اللوجستي والاستخباري. كما قالت المملكة المتحدة إنها «توفر دعما تقنياً وأسلحة موجهة بدقة، وتتبادل المعلومات مع القوات المسلحة السعودية من خلال ترتيبات مسبقة». يجعل تقديم الدعم المباشر للعمليات العسكرية، مثل تقديم المعلومات حول الأهداف، الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أطرافاً في النزاع المسلح، ولذلك فهي ملزمة بتطبيق قوانين الحرب.

قصفت الغارات الجوية لقوات التحالف أهدافاً للحوثيين في العاصمة صنعاء ومدن أخرى، مثل صعدة والحديدة وتعز و إب ولحج والضالع وشبوة ومأرب وحجة وعدن، تسبب العديد من هذه الغارات في قتل المدنيين أو إصابتهم بجروح بحسب مكتب المفوض السامي الأممي لحقوق الانسان، تسبب القتال الدائر في اليمن، حتى 21 يوليو/تموز، في مقتل ما لا يقل عن 1693مدنياً، أغلبهم في غارات جوية.

حققت هيومن رايتس ووتش في عدد من الغارات الجوية التي بدت غير قانونية، وخلصت إلى أن طائرات حربية ألقت، على سبيل المثال، في 31مارس/آذار قنابل على مصنع في الحديدة، فقتلت ما لا يقل عن 31 مدنياً. كان المصنع في مكان قريب من قاعدتين عسكريتين تم استهدافهما في وقت لاحق.

المفوض السامي لحقوق الإنسان عبر عن بالغ قلقه إزاء ارتفاع عدد الضحايا المدنيين في اليمن، ودعا إلى فتح تحقيق شامل، على مجلس حقوق الإنسان الأممي تبني قرار ينشئ لجنة دولية لتقصي الحقائق للتحقيق في مزاعم انتهاكات القانون الإنساني الدولي في اليمن منذ بداية النزاع.

قال أولي سولفانغ: «مرة بعد أخرى نشاهد الغارات الجوية لقوات التحالف وهي تحصد أعداداً كبيرة من المدنيين، دون أن توجد أي إشارة عن فتح تحقيقات في الانتهاكات المحتملة، إذا لم يقم أعضاء التحالف بفتح تحقيقات فعلى الأمم المتحدة أن تقوم بذلك بنفسها .

HUMAN RIGHTS WATCH

15 مارس, 2016

اليمن – قنابل أمريكية في إحدى الهجمات الأكثر دموية ٦ أبريل ٢٠١٦ يجب وقف بيع الأسلحة للتحالف بقيادة السعودية

(صورة من فيديو - مرفق DVD)

قالت "هيومن رايتس ووتش" اليوم إن الضربات الجوية التي نفذها التحالف بقيادة السعودية بقنابل زودته بها الولايات المتحدة قتلت 97 مدنياً على الأقل، بينهم 25 طفلاً، في شمال غرب اليمن في 15 مارس/آذار 2016.

(صنعاء) -الضربات الجوية التي نفذها التحالف بقيادة السعودية بقنابل زودته بها

الولايات المتحدة قتلت 97 مدنياً على الأقل، بينهم 25 طفلاً، في شمال غرب اليمن في 15 مارس/آذار 2016 م سبّبت ضربتان على سوق مزدحمة في قرية مستباء، قتل فيهما أيضاً نحو 10 مقاتلين حوثيين، خسائر في أرواح المدنيين كانت عشوائية أو تبدو غير متناسبة، في انتهاك لقوانين الحرب.

الهجمات غير القانونية المتعمدة أو المستهترة مثل هذه تشكل جرائم حرب.

أجرت هيومن رايتس ووتش تحقيقات ميدانية يوم 28 مارس/آذار، ووجدت في السوق بقايا من قنبلة "جي بي يو-31" موجهة بالأقمار الصناعية، والتي تتكون من قنبلة "إم كيه-84" أمريكية تزن 2 طن، ومجموعة توجيه عبر الأقمار الصناعية (ذخائر الهجوم المباشر المشترك JDAM) وفرتها الولايات المتحدة أيضاً. زار فريق من صحفيي قناة "آي تي في" الإخبارية البريطانية الموقع في 26 مارس/آذار ووجد بقايا قنبلة "إم كيه-84" مع أجهزة توجيه ليزر من نوع "بايفواي" (Paveway). راجعت هيومن رايتس ووتش صور ولقطات فيديو الصحفيين لهذه الشظايا.

قالت بريانكاموتابارثي، الباحثة في قسم الطوارئ في هيومن رايتس ووتش: "استخدمت الأسلحة التي قدمتها الولايات المتحدة في واحدة من الهجمات الأكثر دموية ضد المدنيين في حرب اليمن منذ عام، ما يوضح بشكل مأساوي لماذا ينبغي على الدول إيقاف بيع الأسلحة إلى السعودية. على الولايات المتحدة وحلفاء التحالف الآخرين توجيه رسالة واضحة إلى السعودية بأنهم لا يريدون المشاركة في عمليات قتل المدنيين غير القانونية".

دعت هيومن رايتس ووتش الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا ودولاً أخرى إلى وقف مبيعات الأسلحة جميعها إلى السعودية، إلى أن تحدّ من ضرباتها الجوية غير المشروعة في اليمن، وتحقق بمصداقية في الانتهاكات المزعومة، وتحاسب المسؤولين عنها، قالت هيومن رايتس ووتش: إن بيع هذه الدول أسلحة للسعودية قد يجعلها متواطئة في الانتهاكات.

أصابت قنبلتان جويتان حوالي ظهيرة 15 مارس/آذار، السوق في مستباء في محافظة حجة الشمالية، على بعد نحو 45 كيلومتراً من الحدود السعودية، سقطت القنبلة الأولى أمام مجمع محلات تجارية ومطاعم، أصابت الثانية منطقة مسقوفة بالقرب من مدخل السوق، ما أسفر عن مقتل وإصابة الفارّين، ومن كان يحاول مساعدة الجرحى، قابلت هيومن رايتس ووتش 23 شاهداً على الضربات الجوية، وكذلك عاملين في المجال الطبي في مستشفيين في المنطقةاستقبلا الجرحى.

الموقعان التقريبيان لغارتين عام 2016

زار فريق حقوقي من الأمم المتحدة الموقع في اليوم التالي للهجوم وجمع أسماء 97 مدنيا ًقتلوا، بينهم 25 طفلاً. قال الفريق إن 10 جثث أخرى احترقت بشكل يجعل التعرف عليها متعذراً، ليصل عدد الضحايا الإجمالي إلى 107، قال 2 من سكان مستباء إن عديداً من أقاربهما لقوا حتفهم، فقد أحدهما 16 من أفراد أسرته، وفقد الآخر 17، استقبلت عيادة محلية تدعمها منظمة "أطباء بلا حدود" 45 جريحاً مدنياً من السوق، مات 3 منهم وأضيفوا إلى عدد القتلى الإجمالي.

قال شاهد ساعد في انتشال جثث إنه رأى بين القتلى جثث نحو 10 من مقاتلين حوثيين كان يعرفهم سابقاً، أضاف أن بعض المقاتلين الحوثيين المسلحين اعتادوا الأكل والنوم في مطعم على

بعد حوالي 60 متراً من مكان انفجار إحدى القنابل، لم تلحق بالمطعم أي أضرار، قال الشاهد إن بعض السكان اعترضوا على وجود الحوثيين ولكنهم كانوا عاجزين عن إبعادهم، لم تتمكن هيومن رايتس ووتش من تأكيد هذه المزاعم مع شهود آخرين، الوجود العسكري الحوثي الوحيد الذي حددته هيومن رايتس ووتش خلال زيارتها، كان نقطة تفتيش يحرسها 2 أو 3 من المقاتلين تبعد حوالي 250 متراً شمال السوق.

العميد أحمد العسيري، المتحدث العسكري السعودي باسم التحالف، قال بعد الهجوم بيوم في 16 مارس/آذار إن الغارة استهدفت "تجمع ميليشيات". كما أشار إلى أن المنطقة كانت مكاناً لبيع وشراء القات، وهو نبات منبه خفيف يمضغه اليمنيون على نطاق واسع، مشيراً إلى أن التحالف عرف أنه ضرب منطقة تجارية مدنية، قال العسيري في 18 مارس/آذار لـ "رويترز" إن قوات التحالف استخدمت معلومات من القوات العسكرية اليمنية الموالية للرئيس عبد ربه منصور هادي عند استهداف موقع مستباء. وقال إن الحوثيين "خدعوا الناس بالقول إنه كان سوقاً". زودت حكومة هادي رويترز برسومات تشير إلى أن الهدف كان منطقة عسكرية تجمعت فيها قوات الحوثيين ولكنها لم تقدم مزيداً من التفاصيل.

تحظر قوانين الحرب الهجمات المتعمدة أو العشوائية على المدنيين، وهي الهجمات التي تصيب الأهداف العسكرية والأشخاص المدنيين أو الأعيان المدنية دون تمييز. الهجمات التي لا توجه إلى هدف عسكري محدد تُعتبر عشوائية، كما تعتبر هجوماً غير متناسب إذا كانت الخسارة المتوقعة في أرواح المدنيين وممتلكاتهم أكبر من المكاسب العسكرية المتوقعة من الهجوم، استخدام الحوثيين لمبنى في السوق كثكنة يشكل فشلاً في اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين تحت سيطرتهم من الهجمات، إلا أن هذا لا يبرر ضربات التحالف الجوية.

يمكن محاكمة الأفراد الذين يرتكبون انتهاكات خطيرة لقوانين الحرب، بنيّة إجرامية، بتهمة ارتكاب جرائم حرب. ويمكن أيضا تحميل الأفراد مسؤولية جنائية للمساعدة في تيسير جريمة حرب أو المساعدة فيها أو التحريض عليها، جميع الحكومات الأطراف في أي نزاع مسلح ملزمة بالتحقيق في جرائم الحرب المزعومة على أيدي أفراد من القوات المسلحة.

أعلنت حكومة هادي في 18 مارس/آذار أنها شكلت لجنة للنظر في القصف، اتصلت هيومن رايتس ووتش بالوزير اليمني لحقوق الإنسان، الذي قال إنه تم إنشاء هيئة التحقيق الوطنية اليمنية المسؤولة عن التحقيق في سبتمبر/أيلول ومقرها في عدن، لم يتم الإبلاغ عن النتائج بعد،

بدأ تحالف 9 دول عربية عمليات عسكرية ضد الجماعات المسلحة الحوثية منذ 26 مارس 2015، ونفذ عديداً من الغارات الجوية العشوائية وغير المتناسبة، استمرت الغارات الجوية منذ إعلان وقف إطلاق النار، الذي سيبدأ في 10 إبريل/نيسان. التحالف، الذي يتم اختيار أهدافه في وزارة الدفاع السعودية بالرياض، فشل باستمرار في التحقيق في الهجمات غير القانونية المزعومة أو محاسبة أي شخص.

مرّر البرلمان الأوروبي في 25 فبراير/شباط، قراراً يطلب من ممثلة الاتحاد الأوروبي العليا للشؤون الخارجية والسياسات الأمنية، فيديريكاموغيريني، "إطلاق مبادرة تهدف إلى فرض حظر على توريد الأسلحة من الاتحاد الأوروبي إلى السعودية"، صوّت البرلمان الهولندي في 15

مارس/آذار، على فرض الحظر ومنع جميع صادرات الأسلحة إلى السعودية".

دعت هيومن رايتس ووتش وغيرها من المنظمات الدولية واليمنية الحكومات الأجنبية إلى وقف مبيعات ونقل جميع الأسلحة والمعدات العسكرية إلى أطراف النزاع في اليمن إذا كان "هناك خطر كبير باستخدام هذه الأسلحة... في ارتكاب أو تسهيل ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي أو القانون الدولي لحقوق الإنسان".

خصص الجيش الأمريكي موظفين لخلية التخطيط والعمليات المشتركة السعودية للمساعدة في "تنسيق الأنشطة"، مشاركة الولايات المتحدة في عمليات عسكرية محددة، مثل تقديم المشورة بشأن قرارات الاستهداف وتوفير الوقود جواً خلال غارات القصف، قد تجعل القوات الأمريكية مشتركة في المسؤولية عن انتهاكات قوانين الحرب من قبل قوات التحالف، باعتبارها طرفاً في النزاع، على الولايات المتحدة التحقيق في الهجمات غير المشروعة المزعومة التي شاركت فيها.

قالت بريانكاموتابارثي: "يرفض التحالف توفير سبل الإنصاف أو تغيير ممارساته، حتى بعد عشرات الغارات الجوية على الأسواق والمدارس والمستشفيات والأحياء السكنية، التي قتلت مئات المدنيين اليمنيين. على الولايات المتحدة وغيرها وقف تزويد السعوديين بالأسلحة أو المشاركة في المسؤولية عن إزهاق أرواح المدنيين."

الغارة على السوق

أصابت غارة جوية سوقاً مزدحمة في مستباء شمالي اليمن، حوالي ظهيرة 15 مارس/آذار، انفجرت أمام محلات بيع البقالة والأدوات المنزلية ومطعم في الطابق العلوي للمحلات، قال علي أحمد ناهان، وهو سكرتير يعمل في منزله القريب إنه سمع صوت الطائرات وركض خارجاً، رأى طائرتين تحلقان فوق منطقة السوق، ثم شاهد انفجاراً. قال إنه رأى انفجاراً ثانياً بعد حوالي 5 دقائق.

قال يحيى علي (70 عاماً) إنه كان في مطعم على الطرف الآخر من الشارع مقابل السوق عندما رأى طائرتين في السماء: "ضربت الغارة الأولى هنا [في السوق] بجوار بائع الطماطم، وقذفت الناس في كل مكان. حلّقت الطائرات باتجاه الغرب وحامت إلى الجنوب ثم عادت نحونا، ثم ضربت [القنبلة] الثانية وقضت على الناس".

أصابت الغارة الثانية موقعاً بالقرب من مدخل السوق، على بعد نحو 12 متراً شمال منطقة مسقوفة فيها عدة أكشاك. كان علي عبد الله بكيلي، وهو طالب في المدرسة الثانوية (19 عاماً) يجلس في السوق المسقوف. قال بكيلي: "ركض الناس للخروج من السوق شمالاً بعد الضربة الأولى. لكن الذين ركضوا شمالاً قُتلوا في الضربة الثانية". ركض بكيلي شرقاً خلف المتاجر باتجاه القرية.

قال محمد يحيى مزيد، عامل نظافة في السوق أصيب في الهجوم:

"عندما ضربت الغارة الأولى، امتلأت الدنيا بالدماء، تحول الناس جميعهم إلى أشلاء، انتشرت أطرافهم في كل مكان. طار الناس، جمعنا أشلاء أغلبهم ووضعناها في أكياس بلاستيكية، ساق، ذراع، رأس، لم يكن هناك أكثر من 5 دقائق بين الضربة الأولى والثانية، كانت الضربة الثانية

هناك، عند مدخل السوق، كان الناس يسعفون المصابين، فأصابت الجرحى وقتلتهم، كان هناك طائرة تحوم في السماء.

كنت أساعد في انتشال القتلى، وأحاول أن أرفع رجلاً لأتعرف عليه، ثم ضربت الغارة الثانية، أصابت الشظايا وجهي فهربت بعد الضربة الثانية. قطعت الشظايا شفتي وداخل فمي، فقدت هذه الأسنان"،

قال مزيد إن 16 فرداً من عائلته قضوا في الهجوم، قال شاهد آخر لـــ هيومن رايتس ووتش أيضاً إن غارة جوية قتلت 17 فرداً من عائلة العُبيد.

قال عباس مستباني (35 عاماً) إنه أوقف سيارته في شارع السوق واقترب لشراء بعض السلع عندما ضربت القنبلة الأولى، طُرِح أرضاً، ولكنه تمكن من الزحف إلى سيارته للاطمئنان على ابنه ماجد البالغ من العمر 4 سنوات، قال إنه زحف بين الجثث والأطراف والماشية حتى وصل إلى سيارته، فرأى ساقاً تحت إطاراتها الأمامية، سحب نفسه ونظر عبر النافذة الأمامية المحطمة ولكن ابنه لم يكن في السيارة، فهرب من الموقع، خوفاً من غارة أخرى وهلعاً على مصير ولده، عندما عاد الى منزله وجد أن أحد الأصدقاء الذي كان يقف عند سيارته التقط ابنه عندما انفجرت القنبلة الأولى، وأخذه إلى منزله.

أشار حامد محمد يحيى (25 عاماً) إلى وشاح أحمر معلق على ما تبقى من السقف الذي يغطي فناء المحلات التجارية والمطاعم وقال: "هذا وشاح محمد حسين الأسلمي. كان بائع قات في السوق، وجدنا جثته على الجانب الآخر من الشارع، على بعد حوالي 60 متراً"،

قدّم 3 شهود لـــ هيومن رايتس ووتش أسماء أقاربهم الذين لم يجدوا جثثهم حتى بعد أسابيع من الضربة، قال أحمد بكيلي عبد الله (50 عاماً)، وهو شيخ محلي، إن السكان المحليين وجدوا 48 عضواً من أجساد لم يتمكنوا من التعرف عليها، ودفنوها في حفرة خارج القرية،

ذكر شهود عيان أن الجرحى لم يتلقوا العلاج الطبي لمدة ساعة على الأقل لأن المارة والمسعفين لم يدخلوا، خوفاً من ضربات أخرى.

قال عثمان صالح، وهو مسؤول من وزارة الصحة في العيادة التي تدعمها منظمة "أطباء بلا حدود" في عبس، أن موظفي العيادة استقبلوا 45 جريحاً من هجوم مستباء، أحدهم كان ميتاً لدى وصوله ومات 2 منهم خلال 5 أيام، قال صالح إنه وغيره من العاملين الطبيين قدّروا أن حوالي ربع المصابين كانوا من النساء وربعهم من الأطفال، وربعهم من المسنّين، أضاف صالح أن فريقه أرسل مستلزمات طبية إلى مركز الرعاية الصحية في مستباء وأن السكان هناك عالجوا عدداً من الجرحى.

الضربات الجوية السابقة في المنطقة

قصفت قوات التحالف المنطقة داخل قرية مستباء وحولها 6 مرات على الأقل خلال الشهور الثمانية الماضية، أصابت الغارات الجوية بين 16 و19 يوليو/تموز 2015 مكتباً لوزارة الزراعة ومبنى إدارياً للبلدية شُيد حديثاً ولم يفتتح بعد، ومستودعاً في الفناء الخلفي للمبنى. أصابت 3 غارات أخرى الطريق بجوار المباني وكذلك المحكمة المحلية، وألحقت ضرراً بجدارها الخارجي. تبعد مباني هذه المجمعات الحكومية حوالي 800 متر عن سوق مستباء،

سقطت قذيفة في 3 أغسطس | آب حوالي 2 ظهراً جانب متجر صغير على كوخ يستخدمه الحوثيون كنقطة تفتيش على طريق مستباء. لكنها لم تنفجر أو تسبب أي إصابات.

وثّقت هيومن رايتس ووتش الضربات الجوية في شمال اليمن في 11 سوقاً آخر، قتل هجوم على سوق في مدينة زبيد على الساحل الغربي 60 مدنياً على الأقل في 12 مايو/أيار 2015م قتلت غارة في 4 يوليو/تموز على السوق في بلدة مثلث عاهم، التي تبعد 20 كيلومتراً شمال غرب مستباء 65 مدنيًا على الأقل ، قصفت قوات التحالف 5 أسواق رئيسية على الأقل في مدينة صعدة الشمالية معقل الحوثيين.

ضربات التحالف الجوية عموماً

وثّقت الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية منذ 26 مارس/آذار 2015، عديداً من غارات قوات التحالف الجوية انتهكت قوانين الحرب، في تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة المعني باليمن، الذي أنشئ بموجب قرار مجلس الأمن 2140 (عام 2013) والذي نُشر في 26 يناير/ كانون الثاني: "وثّق 119 طلعة جوية للتحالف مرتبطة بانتهاكات" لقوانين الحرب.
وثّقت هيومن رايتس ووتش 36 ضربة جوية غير قانونية قد يرقى بعضها إلى جرائم حرب،

وأسفرت عن مقتل 550 مدنياً على الأقل. وثّقت هيومن رايتس ووتش 15 هجمة استُخدمت فيها القنابل العنقودية المحرمة دولياً في المدن والقرى أو بالقرب منها، ما أسفر عن إصابة أو قتل مدنيين، استُخدِمت الذخائر العنقودية في عدة مواقع في 5 محافظات على الأقل من 21 محافظة يمنية، وهي عمران وحجة والحديدة وصعدة وصنعاء، استخدمت قوات التحالف 6 أنواع من الذخائر العنقودية على الأقل، 3 أسقطت من الطائرات و3 حملتها صواريخ أرضية،قالت هيومن رايتس ووتش إنه يجب وقف استخدام جميع أنواع الذخائر العنقودية فوراً، وإن على أعضاء التحالف الانضمام إلى اتفاقية الذخائر العنقودية.

21 مارس 2016

حرب اليمن.يجب حظر بيع الأسلحة للسعودية ، الدول المُصدرة قد تتحمل مسؤولية خرق قوانين الحرب

(صنعاء) – قالت "هيومن رايتس ووتش" اليوم إن على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وغيرها من الدول تعليق جميع مبيعاتها من الأسلحة للسعودية إلى أن تتوقف عن شن غارات جوية غير قانونية في اليمن، وتحقق في الانتهاكات المزعومة.

22 مارس /2016

أسئلة وأجوبة حول الدعوة لحظر بيع الأسلحة للسعودية

لماذا تدعو «هيومن رايتس ووتش» إلى حظر توريد الأسلحة للسعودية؟

تأتي دعوة «هيومن رايتس ووتش» لوقف جميع مبيعات الأسلحة إلى السعودية بعد عام من توثيق العديد من الغارات الجوية غير المشروعة نفذتها قوات التحالف بقيادة السعودية في اليمن، وألحقت خسائر مدمرة بالمدنيين. نفت السعودية باستمرار أو قللت الانتهاكات إلى أدنى حد ممكن مع عرقلة الجهود الدولية لتقصي الحقائق، بدل التحقيق في التصرفات غير القانونية المزعومة كما ينص على ذلك القانون الدولي الإنساني. تشير تقديرات «الأمم المتحدة» إلى أن غالبية الضحايا المدنيين – الذين يزيد عددهم على 3200 شخص – قتلوا في قصف قوات التحالف.

وثقت هيومن رايتس ووتش لوحدها 36 غارة جوية غير قانونية للتحالف أسفرت عن مقتل أكثر من 550 مدنياً، بما في ذلك غارات على أسواق ومستشفيات ومناطق سكنية، هذه الضربات لم تميز بين المدنيين والمقاتلين، وتسببت في أضرار مدنية غير متناسبة، تواصل السعودية أيضاً استخدام الذخائر العنقودية، وهي أسلحة عشوائية تعرض المدنيين للخطر على المدى

الطويل، حيث وقعت 118 دولة اتفاقية لحظرها ليس من بينها السعودية أو اليمن.
تسعى هيومن رايتس ووتش، من خلال الدعوة لفرض حظر أسلحة شامل على السعودية، إلى حرمانها من وسائل لارتكاب المزيد من الانتهاكات لقوانين الحرب في اليمن.

- لماذا تدعو هيومن رايتس ووتش إلى فرض حظر على الأسلحة ضد السعوديين فحسب رغم أن التحالف يتألف من 9 دول؟
السعودية عضو بارز في الائتلاف، حيث يقع مقر القيادة والتحكم للحملة العسكرية في العاصمة السعودية، الرياض، فضلاً عن أن الطائرات الحربية السعودية لعبت دوراً بارزاً في الحملة.
لا توجد معلومات كافية عن دور أعضاء التحالف الآخرين. مع ذلك، إن توفرت معلومات أكثر بخصوص دور الأطراف الأخرى في النزاع ستوسع هيومن رايتس ووتش دعوتها لفرض حظر عليها، إضافة إلى ذلك، تُعارض هيومن رايتس ووتش أيضاً بيع أو تقديم الأسلحة إلى أعضاء التحالف الآخرين والتي يُحتمل استخدامها في هجمات غير قانونية أو محظورة مثل الذخائر العنقودية أو الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

- هل دعت هيومن رايتس ووتش لحظر توريد الأسلحة لدول أخرى؟
ستدعو هيومن رايتس ووتش إلى فرض حظر على المبيعات أو الحد من توفير الأسلحة التي من المرجح أن تُستخدم بشكل غير قانوني أثناء النزاع المسلح أو تلك المحظورة عموماً. دعونا إلى حظر أسلحة شامل في الحالات التي قامت فيها أطراف الصراع بهجمات غير قانونية ممنهجة، أو عندما نفذت العديد من الهجمات غير القانونية على مساحة واسعة أو لفترة طويلة من الزمن، دون اتخاذ خطوات كافية للتحقيق ومعاقبة مرتكبي مثل هذه الهجمات – ما يشير إلى وجود نية لتنفيذ المزيد من الهجمات غير القانونية مستقبلاً. طالبنا في السنوات الأخيرة وقف مبيعات ونقل السلاح إلى أطراف الصراعات المسلحة في جنوب السودان وسوريا وإسرائيل/فلسطين.

- لماذا تدعو هيومن رايتس ووتش إلى فرض حظر على الأسلحة رغم تصريح الحكومة اليمنية والسعودية أنهما يحققان في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان؟
لا يوجد أي دليل على أن السعودية أو الحكومة اليمنية تجريان تحقيقات ذات مصداقية وحيادية تجاه مزاعم انتهاكات قوات التحالف لقوانين الحرب. كما لا توجد تقارير عن أية إجراءات تأديبية أو جنائية متخذة ضد أفراد التحالف لدورهم في الغارات الجوية غير المشروعة. كما ذكرنا في البيان الصحفي ،
صرح المتحدث باسم قوات التحالف في 31 يناير/كانون الثاني 2016 أن اللجنة السعودية الجديدة لتقييم قواعد الاشتباك لن تحقق في المزاعم، بل ستؤكد دقة الإجراءات المتبعة على مستوى قيادة التحالف.
في الوقت نفسه، استمرت الغارات الجوية بقتل المدنيين: في 16 مارس/آذار، قُتل 78 مدنياً على الأقل وأصيب أكثر من 100 بجروح عندما أصابت 3 غارات جوية سعودية سوقاً شمالي

اليمن، وفقاً لتقارير إعلامية.

- بدلاً من فرض حظر على توريد الأسلحة، ألا يجب على الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بيع السعودية أسلحة أكثر دقة للحد من الضحايا المدنيين في اليمن؟

لا يضمن امتلاك السعودية أسلحة أكثر دقة عدم استخدامها في انتهاكات لقوانين الحرب. تملك السعودية بالفعل أسلحة عالية التقنية في ترسانتها واستخدمتها في قتالها في اليمن. إضافة إلى ذلك، لا يبدو أن العديد من الغارات الجوية غير القانونية التي حققت فيها هيومن رايتس ووتش حدثت لأن الأسلحة المستخدمة ضربت مدنيين بالخطأ بدل ضرب هدف عسكري مشروع، بل ضربت أحياناً مناطق لا توجد فيها أهداف عسكرية واضحة أو حتى أهداف عسكرية قريبة.

- كيف لنا أن نعرف أن الذخائر العنقودية وغيرها من مخلفات الأسلحة التي وثقها باحثو هيومن رايتس ووتش في اليمن حقيقية لا مدسوسة؟

جمع باحثو هيومن رايتس ووتش في اليمن أدلة تتضمن إفادات شهود وصوراً فوتوغرافية ومقاطع فيديو وصور أقمار صناعية وبيانات جغرافية في سياق التحقيقات الميدانية والتحقيقات التي تمت عن بُعد في المناطق التي تكون فيها زيارة الموقع محفوفة بالمخاطر. حُللت هذه المواد وقورنت مع أدلة جُمعت من عدد من المصادر الأخرى مثل «منظمة العفو الدولية» وصحفيين دوليين ومواطنين يمنيين، كما حُللت للتأكد من صحة البيانات الوصفية والصور ولقطات الفيديو والموقع الجغرافي، إضافة إلى ذلك، تحققت هيومن رايتس ووتش من بقايا الذخائر والمتفجرات مع خبراء إزالة ألغام دوليين مستقلين ومختصين في أبحاث التسلح. باستخدام هذه المنهجية، باتت هيومن رايتس ووتش قادرة على تنبيه المجتمع الدولي إلى التهديد الذي تتعرض له مستودعات الأسلحة غير المؤمنة في ليبيا مثلاً، أو استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، أو الاستخدام الواسع للذخائر العنقودية في الصراع في شرق أوكرانيا.

منذ مارس/آذار 2015، سجلت هيومن رايتس ووتش حالات تضمنت استخدام 6 أنواع من الذخائر العنقودية إما أسقطت من طائرات أو أُطلقت من الأرض في مواقع متعددة ضمن 5 محافظات على الأقل من محافظات اليمن الـ21 وهي: عمران، حجة، الحديدة، صعدة، وصنعاء. معظم هذه الذخائر العنقودية منتجة في الولايات المتحدة، لكنها شملت أيضاً ذخائر عنقودية منتجة ومصدرة من البرازيل. تضمنت هذه الأسلحة أحدث أنواع الذخائر العنقودية المصنوعة في الولايات المتحدة، والتي لم تُستخدم في معارك سابقاً، كما تضمنت ذخائر عنقودية مصنوعة في سبعينات وثمانينات القرن الماضي. هناك احتمال ضئيل أن تكون المجموعة الناشطة حالياً شمال اليمن، مثل الحوثيين، قادرة على امتلاك ونقل وعرض مجموعة متنوعة من الذخائر الصغيرة وبقايا أنظمة التوصيل المتعددة هذه علاوة على بقايا غير متفجرة في مواقع متباعدة جغرافيا.

- ما هي الأسلحة المباعة من قبل دول أجنبية التي وثقتم استخدامها في غارات جوية غير مشروعة في اليمن؟

على أرض الواقع، وثقت تحقيقات باحثي هيومن رايتس ووتش استخدام قنابل طائرات غير موجهة، وقنابل موجهة مثل سلسلة «Paveway» الموجهة بالليزر، وقنابل JDAM الموجهة بالأقمار الصناعية بما في ذلك قنابل BLU-109 «الخارقة للتحصينات» ومجموعة متنوعة من الذخائر العنقودية. أنتجت هذه الأسلحة وصدرتها الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والمملكة المتحدة. إضافة إلى هذه الذخائر، باعت هذه الدول نفسها طائرات هجومية مثل قاذفات الهجمات الأرضية والمروحيات التي توصل هذه الأسلحة إلى السعودية.

22 مارس 2016

بيان مشترك: تأجيج لهيب النزاع اليمني

مع مرور عام كامل على اليمنيين منذ بدأ التحالف، بقيادة المملكة العربية السعودية، عملياته العسكرية في اليمن، ومع تزايد حدة وحجم معاناة المدنيين الذي تسببت فيه الأطراف المتحاربة، نطالب نحن المنظمات الثمان الموقعون أدناه و ندعو جميع الحكومات بالقيام بما يلي:

-التوقف عن إمداد أطراف النزاع في اليمن بأي أسلحة، أو ذخائر، أو معدات عسكرية، حيثما كان هناك خطر حقيقي لاستخدام تلك الأسلحة في اليمن لارتكاب، أو تسهيل ارتكاب، انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان.

بعد مرور عام على انخراط التحالف في النزاع، صرح سكرتير عام الأمم المتحدة بأن: «اليمن يحترق ويكتظ بالسلاح.» لذلك، فإن تقديم السلاح والعتاد إلى الأطراف المعروف عنها الانتهاك المتكرر لقوانين الحرب قد يجعل من موردي السلاح مشاركين في جرائم تلك الفصائل، فضلاً عن أنه سينفث في لهيب الفظائع التي ترتكب. وهو ما يفرض على المجتمع الدولي التزامًا باتخاذ التدابير الكفيلة بضمان احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ حيث يتوجب على الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة على وجه الخصوص، وكذلك أعضاء الاتحاد الأوروبي إجراء تقييم موضوعي للمخاطر المترتبة على أي نقل محتمل للأسلحة إلى أي طرف في النزاع اليمني، من حيث إمكانية استخدامها في ارتكاب، أو تسهيل ارتكاب انتهاكات خطيرة، فإذا تبين أن الخطر واضح وكبير، تعين عدم السماح بنقل الأسلحة. وفي كل الحالات، يجب على الدول أن تضمن، في الحد الأدنى، وجود ضمان ملزم قانونًا، ومقترن بعقوبات، باستخدام تلك الأسلحة بما يتفق مع مواد وبنود القانون الدولي، خاصةً القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، دعم آلية دولية مستقلة، وذات مصداقية، للتحقيق في مزاعم ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ، في اليمن، مع الحرص على ضمان توفير الإنصاف والتعويض لضحايا الانتهاكات، وتقديم المتهمين بارتكاب الجرائم إلى محاكمات عادلة.

خلفية

لقد كان النزاع المسلح في اليمن مدمرًا للمدنيين، والبنية التحتية المدنية، والتراث الثقافي للبلاد، فخلال العام الماضي فقد أكثر من 3,000مدني حياتهم، وساهم انعدام الأمن بسبب الضربات الجوية والهجمات البرية، والقيود المفروضة على دخول المساعدات الإنسانية وواردات السلع التجارية الحيوية، في خلق وضع أصبح معه 21 مليون يمني 82 % من تعداد السكان قبل الحرب – في حاجة إلى المساعدات الإنسانية.

في 26 مارس 2015 بدأ تحالف يضم 9 دول، بقيادة المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى القوات الموالية للرئيس عبد ربه منصور هادي حملة جوية وبرية ضد أنصار الله، المعروفين باسم الحوثيين، والقوات الموالية للرئيس السابق على عبد الله صالح، وسرعان ما امتد القتال إلى معظم أنحاء اليمن وإلى المملكة العربية السعودية المجاورة، كما انخرطت فيه مختلف الفصائل المسلحة المحلية، وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وقد وثقت لجنة الخبراء الأممية المعنية باليمن، ومنظمة العفو الدولية، وهيومان رايتس ووتش، ومواطنة عشرات الضربات الجوية التي شنها التحالف وأسفرت عن هجمات عشوائية وغير متناسبة أدت إلى مصرع مدنيين، في انتهاكٍ للقانون الدولي الإنساني، شملت الانتهاكات الموثقة، تفصيلاً:

أسفرت ضربات التحالف الجوية في شتى أنحاء اليمن، في انتهاكٍ واضح للقانون الدولي الإنساني، عن مصرع عدة مئات من المدنيين. كذلك ربما تمثل الضرباتً التي شنت على مواقع مأهولة بالسكان، ومستشفيات، ومدارس، وأسواق، ومساجد، تمثل جرائم حرب وقد وثقت لجنة الخبراء الأممية 119 غارة للتحالف اقترنت بانتهاكات للقانون الدولي الإنساني.

استخدام التحالف المتكرر للذخائر العنقودية المحرمة دوليًا، مما تسبب في إيقاع إصابات بين المدنيين وفرض تهديدًا فوريًا وكذلك طويل الأمد على المدنيين، في شكل ذخائر غير منفجرة .

منذ 26 مارس/آذار 2015، نفذ تحالف من 9 دول عربية عمليات عسكرية ضد جماعة الحوثيين المسلحة، وشن عدة غارات عشوائية وغير متناسبة، استمرت هذه الغارات رغم إعلان جديد لوقف إطلاق النار في 20 مارس/آذار 2016، فشل التحالف في التحقيق في هجمات غير قانونية مزعومة كما تنص على ذلك قوانين الحرب، قادت السعودية هذا التحالف، واتُخذت القرارات المتعلقة بالأهداف في وزارة الدفاع السعودية في الرياض.

على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وغيرها من الدول تعليق جميع مبيعاتها من الأسلحة للسعودية إلى أن تتوقف عن شن غارات جوية غير قانونية في اليمن، وتحقق في الانتهاكات المزعومة.

قال فيليب بولوبيون، نائب مدير برنامج المرافعة الدولية: "طوال السنة الماضية، رفضت الحكومات التي تسلح السعودية أدلة دامغة على أن الضربات الجوية للتحالف قتلت مئات المدنيين في اليمن، إذا استمرت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا في بيع الأسلحة لبلد يعلمون أنه يرتكب انتهاكات، قد يواجهون تهمة المشاركة في قتل المدنيين بشكل غير مشروع".

حققت منظمات غير حكومية والأمم المتحدة في عدة غارات غير قانونية شنتها قوات التحالف، وأعدت تقارير حولها، وثقت هيومن رايتس ووتش 36 غارة – قد يرقى بعضها إلى جرائم حرب – تسببت في مقتل أكثر من 500 مدني، و11 هجوماً استخدمت فيه ذخائر عنقودية محظورة دولياً. وثق "فريق خبراء الأمم المتحدة في اليمن" الذي أنشئ بموجب قرار "مجلس الأمن" رقم 2140، في تقرير نشر في 26 يناير/كانون الثاني 2016، 119 طلعة جوية لقوات التحالف انتهكت قوانين الحرب.

لم ترد السعودية على رسائل من هيومن رايتس ووتش استعرضت فيها ما بدا أنها انتهاكات ارتكبتها قوات التحالف، وطلبت فيها الحصول على توضيحات حول أهداف الهجمات. نجحت السعودية في حشد تأييد داخل "مجلس الأمن" لمنع إنشاء آلية تحقيق دولية ومستقلة.

سكان على أنقاض منازلهم التي دمرت في غارة جوية حصلت منذ 3 أيام على بلدة يريم. تسببت الغارة في مقتل ما لا يقل عن 16 مدنياً. © أولي سولفانغ | هيومن رايتس ووتش 2015

منذ بدء العمليات العسكرية للتحالف، قُتل 2800 مدني على الأقل – 60 % منهم في غارات للتحالف – بحسب "المفوضية السامية لحقوق الإنسان". ساهم الحظر البحري الذي فرضه التحالف على اليمن في أزمة إنسانية خانقة جعلت 80 % من سكان هذا البلد الفقير يحتاجون إلى حماية ومساعدة إنسانية.

خلص فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة إلى أن استهداف التحالف للمدنيين عبر الغارات الجوية – سواء بقصف الأحياء السكنية أو التعامل مع مدن صعدة ومران شمال اليمن على أنها أهدافاً عسكرية – يُعتبر انتهاكاً خطيراً لمبادئ التمييز والتناسب والوقاية. كما خلص الفريق، في بعض الحالات، إلى أن هذه الانتهاكات ارتكبت على نطاق واسع وبشكل منهجي. الهجمات المتعمدة والعشوائية وغير المتناسبة ضد المدنيين هي انتهاكات خطيرة لقوانين الحرب المُلزمة لجميع الأطراف المتحاربة.

قال فريق الخبراء إن الهجمات التي وثقها شملت هجمات على مخيمات للنازحين داخلياً واللاجئين، وتجمعات مدنية، مثل حفلات زفاف، وعربات مدنية مثل الحافلات. كما استهدفت الهجمات، بحسب الفريق، مناطق سكنية مدنية ومنشآت طبية ومدارس ومساجد وأسواقاً ومصانع ومستودعات تخزين مواد غذائية. كما شملت الأهداف غير ذلك من البنى التحتية الأساسية الأخرى، مثل مطار صنعاء وميناء الحديدة وطرق العبور المحلية.

شملت الـ 36 غارة غير القانونية التي وثقتها هيومن رايتس ووتش هجمات على مدارس

ومستشفيات ومنازل، دون وجود أدلة على أنها استخدمت لأهداف عسكرية. جمعت هيومن رايتس ووتش أسماء أكثر من 500 مدني قُتلوا في 36 هجوماً. وثقت "منظمة العفو الدولية" 26 غارة أخرى يبدو أنها انتهكت قوانين الحرب. أصدرت "منظمة مواطنة"، إحدى المنظمات الحقوقية البارزة في اليمن، تقريراً في ديسمبر/كانون الأول يوثق 44 غارة غير قانونية أخرى في جميع أنحاء اليمن بين مارس/آذار وأكتوبر/تشرين الأول.

إضافة إلى ذلك، وثقت هيومن رايتس ووتش والعفو الدولية سقوط ضحايا مدنيين بسبب ذخائر عنقودية محظورة دولياً استخدمت داخل مدن وقرى أو في أماكن قريبة منها، في 4 محافظات يمنية: حجة والحديدة وصعدة وصنعاء.استخدم التحالف 5 أنواع من الذخائر العنقودية على الأقل، 3 منها تحملها قنابل تُرمى جواً و2 في صواريخ تطلق من الأرض. قالت هيومن رايتس ووتش إنه يجب الكف فوراً عن استخدام الذخائر العنقودية، وعلى الدول أطراف التحالف الانضمام إلى "اتفاقية الذخائر العنقودية".

رغم صدور تقارير ذات مصداقية حول الانتهاكات الخطيرة لقوانين الحرب، لم يتخذ التحالف بقيادة السعودية أي خطوات لتقليص الخطر الذي يواجهه المدنيون بسبب هجماته الجوية أو للتحقيق في حوادث سابقة ومحاسبة المسؤولين عنها. على الحكومات الكف عن توفير أسلحة للسعودية ما لم تتخذ هذه الخطوات.

قال وزير الشؤون الخارجية البريطاني فيليب هاموند ومسؤولون بريطانيون كبار تكراراً إن قوات التحالف لم ترتكب أي انتهاكات لقوانين الحرب. في 2 فبراير/شباط، بعثت لجنة حزبية مشتركة من أعضاء البرلمان البريطاني رسالة إلى وزير التنمية الدولية جاستين غريننغ، دعته الرسالة إلى التعليق الفوري لجميع مبيعات الأسلحة البريطانية للسعودية، وفتح تحقيق دولي مستقل في الحملة العسكرية لقوات التحالف على اليمن.

في 25 فبراير/شباط، تبنى "البرلمان الأوروبي" قراراً يدعو الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية فردريكا موغيريني إلى "إطلاق مبادرة تهدف إلى فرض حظر على مد السعودية بالأسلحة".

في 31 يناير/كانون الثاني، أعلن التحالف عن إنشاء لجنة لتعزيز امتثال التحالف لقوانين الحرب، ولكن المتحدث العسكري باسم التحالف قال إن الهدف من هذه اللجنة ليس التحقيق في الانتهاكات المزعومة.

تساءل فيليب بولوبين: "كم يلزم من الضربات الجوية ضد المدنيين حتى تكف الدول عن مد التحالف بالطائرات والقنابل؟"

المملكة المتحدة والولايات المتحدة توفران أسلحة للتحالف الذي تقوده السعودية

وفقاً للقانون الدولي، تعتبر الولايات المتحدة طرفاً في النزاع المسلح في اليمن. قال الجنرال تشارلز براون، قائد القوات الجوية بالقيادة المركزية الأمريكية، إن الجيش الأمريكي أرسل موظفين إلى خلية التخطيط والعمليات المشتركة السعودية للمساعدة في "تنسيق الأنشطة". مشاركة الولايات المتحدة في عمليات عسكرية محددة، مثل تقديم المشورة حول قرارات الاستهداف وتزويد الطائرات بالوقود جواً أثناء عمليات القصف، قد يجعلها مشاركة في انتهاكات

قوانين الحرب التي ترتكبها قوات التحالف. كطرف في النزاع، على الولايات المتحدة التحقيق في الهجمات غير القانونية المزعومة التي شاركت فيها.

طوال السنة الماضية، رفضت الحكومات التي تسلح السعودية أدلة دامغة على أن الضربات الجوية للتحالف قتلت مئات المدنيين في اليمن. إذا استمرت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا في بيع الأسلحة لبلد يعلمون أنه يرتكب انتهاكات، قد يواجهون تهمة المشاركة في قتل المدنيين بشكل غير مشروع.

فيليب بولوبيون
نائب مدير برنامج المرافعة الدولية

قالت الحكومة البريطانية إن لها موظفين في السعودية، ولكنهم لا يشاركون في تنفيذ الضربات أو إدارة العمليات في اليمن أو اختيار الأهداف، صرح رئيس الوزراء البريطاني دافيد كامرون إن مهمة الموظفين البريطانيين "تقديم النصح والمساعدة والتدريب" للجيش السعودي على قوانين الحرب.

أكبر المبيعات العسكرية الأجنبية للسعودية

وافقت وزارة الدفاع الأمريكية في يوليو/تموز 2015 على صفقات بيع أسلحة للسعودية، إحداها بقيمة 5.4 مليار دولار لبيع 600 صاروخ باتريوت وأخرى بقيمة 500 مليون دولار لبيع أكثر من مليون طلقة ذخيرة وقنابل يدوية ومعدات أخرى للجيش السعودي. استنادا لمراجعة الكونغرس الأمريكي، باعت الولايات المتحدة في الفترة بين مايو/أيار وسبتمبر/أيلول أسلحة للسعودية بقيمة 7.8 مليار دولار.

في أكتوبر/تشرين الأول، وافقت الولايات المتحدة على بيع 4 سفن حربية من انتاج "شركة لوكهيد" للسعودية بقيمة 11.25 مليار دولار. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، وقعت الولايات المتحدة على صفقة بيع أسلحة للسعودية بقيمة 1.29 مليار دولار تشمل أكثر من 10 آلاف قطعة ذخيرة أرض-جو، منها قنابل موجهة بالليزر، و"قنابل خارقة للحصون"، وقنابل من طراز "أم كيه- 84" (MK84) ذات الاستخدام العام. استخدمت السعودية كل هذه الأنواع في اليمن.

بحسب منظمة "الحملة ضد تجارة الأسلحة" – ومقرها لندن – وافقت الحكومة البريطانية على مبيعات عسكرية للسعودية بقيمة 2.8 مليار جنيه إسترليني بين يناير/ كانون الثاني وسبتمبر/أيلول 2015. شملت الأسلحة قنابل "بايفواي 4" بوزن 225 كيلوغرام (500-Pound Paveway IV bombes)، المملكة المتحدة بصدد التفاوض مع الإمارات حول صفقة أسلحة قيمتها مليار جنيه إسترليني.

ذكر تقرير للحكومة الاسبانية في يونيو/حزيران 2015 أن اسبانيا منحت 8 تراخيص لبيع أسلحة للسعودية بقيمة 28.9 مليون دولار في النصف الأول من السنة. وفي فبراير/شباط 2016 ذكرت وسائل إعلام اسبانية إن شركة بناء السفن "نافانتيا" الحكومية كانت على وشك توقيع عقد مع السعودية بقيمة 3.3 مليار دولار لتزويدها بـ 3 سفن حربية من نوع "أفانتي 2200".

أفادت تقارير أن السعودية وقعت في يوليو/تموز 2015 اتفاقيات مع فرنسا بقيمة 12 مليار دولار شملت 500 مليون دولار لاقتناء 23 مروحية من طراز "إيرباص إتش 145" (Airbus H145). ويُتوقع أن تشتري المملكة أيضاً 30 زورقاً عسكرياً في 2016 في إطار الاتفاقية نفسها. أفادت "رويترز" أن السعودية دخلت مؤخراً في مفاوضات مع الشركة الفرنسية "تلاس غروب" لاقتناء قمر صناعي للتجسس ومعدات اتصالات بقيمة "مليارات اليوروهات".

انتهاكات التحالف

وثقت هيومن رايتس ووتش 36 غارة جوية بين مارس/آذار 2015 ويناير/كانون الثاني 2016 يبدو أنها كانت عشوائية وغير متناسبة، نفذت إحداها في 30 مارس/آذار على مخيم نازحين قتل فيها 29 مدنياً على الأقل، وأخرى بعد ذلك بيوم واحد على مصنع ألبان قرب مدينة الحديدة الساحلية وراح ضحيتها 31 مدنياً على الأقل، في صعدة، معقل الحوثيين في الشمال، وثقت هيومن رايتس ووتش أكثر من 10 غارات جوية بين أبريل/نيسان ومايو/أيار دمرت أو ألحقت أضراراً بمنازل مدنية و5 أسواق ومدرسة ومحطة وقود، في غياب أدلة على أنها استخدمت لأغراض عسكرية، قتل في الهجمات 59 شخصاً، معظمهم مدنيون، منهم 35 طفلاً.

في 12 مايو/أيار، قصف التحالف سجناً مدنياً في مدينة عبس غرباً، فقتل 25 شخصاً. كما أسقط التحالف في 24 يوليو/تموز 9 قنابل على مجمعات سكنية أو أماكن قريبة منها في محطة لتوليد الطاقة في المخا كان يسكن فيها عمال وعائلاتهم، ما تسبب في مقتل 65 مدنياً على الأقل. في 30 أغسطس/آب، أصابت غارة جوية مصنع مياه الشام في ضواحي عبس فقتلت 14 عاملاً،

منهم 3 أطفال، عند نهاية نوبة عملهم الليلية.

شن التحالف غارات على أسواق، ما تسبب في قتل عدد كبير من المدنيين. ففي 12 مايو/أيار، استهدفت غارة سوقاً في قرية زبيد في الشرق فقتلت 60 مدنياً على الأقل. في 4 يوليو/تموز، استهدفت غارة أخرى سوقاً في قرية مثلث عاهم في الشمال فقتلت 65 على الأقل، وفي اليوم التالي أصابت قنابل سوقين في محافظة عمران، شمال صنعاء، فقتلت 29 مدنياً على الأقل.

في 26 أكتوبر/تشرين الأول، قصف التحالف مستشفى تابعاً لمنظمة "أطباء بلا حدود" في بلدة حيدان في محافظة صعدة شمالاً 6 مرات، فأصيب اثنان من المرضى. وبعد ذلك أصابت غارات التحالف منشآت تابعة لـ "أطباء بلا حدود"مرتين. أصابت غارة جوية مستشفى متنقلاً في 2 ديسمبر/كانون الأول في تعز وتسببت في جرح 8 أشخاص، منهم موظفان في المستشفى، وقتلت مدنياً آخر في مكان قريب. وفي 21 يناير/كانون الثاني، أصابت غارة جوية سيارة إسعاف لأطباء بلا حدود في صعدة فقتلت السائق و6 أشخاص آخرين ، وأصابت العشرات بجروح.

في 10 يناير/كانون الثاني، أصابت قذيفة مستشفى تقدم له منظمة أطباء بلا حدود مساعدات في صعدة فقتلت 6 أشخاص وأصابت 7 آخرين بجروح على الأقل، معظمهم من الإطار الطبي والمرضى. قالت أطباء بلا حدود إنها لا تستطيع التأكد من مصدر الهجوم، ولكن الموظفين شاهدوا طائرات تحلق فوق المنشأة وقت الهجوم. كما قالت في 25 يناير/كانون الثاني إنها لم تحصل بعد على أي تفسير رسمي لأي من هذه الأحداث.

في 8 مايو/أيار 2015، أعلن العميد الركن أحمد العسيري، المتحدث العسكري باسم التحالف، مدينتي صعدة ومران، وهي أيضاً معقل للحوثيين، أهدافاً عسكرية. في لقاء مع رويترز في 1 فبراير/شباط، تحدث العسيري عن الضحايا المدنيين السعوديين الذين سقطوا في قصف للحوثيين وقوات موالية لصالح عبر الحدود قال: "الآن صارت قواعد الاشتباك كالتالي: تقترب من حدودنا، نقتلك". التعامل مع منطقة بأكملها كهدف عسكري فيه انتهاك للحظر الذي تفرضه قوانين الحرب على الهجمات التي تتعامل مع أهداف عسكرية معينة في مدينة أو بلدة ما على أنها ذات طبيعة عسكرية فقط، ارتكاب هكذا أعمال يحول دون حماية المدنيين من الهجمات.

وثقت هيومن رايتس ووتش أيضاً استخدام التحالف 5 أنواع من الذخائر العنقودية على الأقل في 11 هجوماً على 4 محافظات من بين محافظات اليمن الـ 21 بين مارس/آذار ويناير/ كانون الثاني، الذخائر العنقودية أسلحة عشوائية تعرّض المدنيين إلى خطر طويل الأمد، وهي محظورة بموجب اتفاقية الذخائر العنقودية للعام 2008، التي تبنتها 118 دولة، ليس من بينها السعودية واليمن.

الفشل في التحقيق في الانتهاكات المزعومة

الدول المشاركة في النزاع مُلزمة بموجب القانون الدولي بالتحقيق في المزاعم ذات المصداقية بحصول جرائم حرب، ومحاسبة المسؤولين عنها، لم تعثر هيومن رايتس ووتش على ما يثبت فتح التحالف الذي تقوده السعودية تحقيقات جدية في انتهاكات قوانين الحرب المزعومة.

في 19 أغسطس/آب، دعت هيومن رايتس ووتش و22 منظمة حقوقية وإنسانية أخرى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لإنشاء لجنة تقصي حقائق دولية مستقلة خلال دورة سبتمبر/أيلول للتحقيق في المزاعم المتعلقة بانتهاك قوانين الحرب من قبل جميع أطراف النزاع. كما دعا المفوض السامي لحقوق الإنسان الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لمساندة إنشاء آلية تحقيق "دولية ومستقلة ومحايدة".

ولكن بدل ذلك أنشأ الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي في سبتمبر/أيلول لجنة وطنية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وقوانين الحرب. خلال جلسة مجلس حقوق الإنسان التي تلت ذلك في جنيف، تصدت السعودية ودول عربية أخرى بنجاح لجهود بذلتها هولاندا لإنشاء آلية تحقيق دولية، لم تتخذ اللجنة الوطنية خطوات ملموسة لإجراء تحقيقات، ولم تكشف عن أي أساليب أو خطط عمل، بحسب ما قاله 3 أشخاص مقربون من اللجنة لـــ هيومن رايتس ووتش.

بعد 5 أيام من نشر تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة حول اليمن في 31 يناير/كانون الثاني، أعلن التحالف عن انشاء لجنة جديدة لتقييم قواعد الاشتباك الخاصة بالتحالف وإصدار توصيات له لتعزيز احترام قوانين الحرب، قال العسيري إن الهدف من إنشاء اللجنة ليس التحقيق في المزاعم، وإنما للتأكد من دقة الإجراءات المتبعة على مستوى قيادة التحالف، قالت

هيومن رايتس ووتش إن اللجنة المقترحة لا يمكن أن تكون آلية تحقيق محايدة قادرة على محاسبة الهجمات غير القانونية أو التعويض على ضحايا انتهاكات التحالف.

قال العسيري إن الجيش السعودي أجرى تحقيقات داخلية في هجمات ربما شابتها انتهاكات، وتحدث عن غارة واحدة حصل فيها انتهاك: القصف الذي استهدف مستشفى لأطباء بلا حدود شمال اليمن في 26 أكتوبر/تشرين الأول، قال إن الغارة نتجت عن "خطأ بشري"، ولكنه لم يحدد أي خطوات لمحاسبة العناصر العسكرية المسؤولة عنها، أو التعويض للمدنيين الذين أصيبوا فيها.

14 فبراير 2016

مذكرة تقنية: استخدام الذخائر العنقودية في اليمن

تستعرض هذه المذكرة التقنية استخدام الذخائر العنقودية في النزاع الدائر في اليمن منذ بدأ تحالف الدول الذي تقوده السعودية العمليات العسكرية ضد «أنصار الله» (الحوثيين) في 26 مارس/آذار 2015. ليست هذه أول مرة تستخدم فيها الذخائر العنقودية في اليمن. سبق للسعودية والولايات المتحدة، إضافة للحكومة اليمنية على الأرجح، استخدام الذخائر العنقودية في هجمات منفصلة في مناطق مختلفة من البلاد في .2009منذ مارس/آذار 2015، سجلت «هيومن رايتس ووتش» حوادث تشمل 6 أنواع من الذخائر العنقودية بنظامي جو-أرض وأرض-أرض في مواقع متعددة في 5محافظات يمنية على الأقل من أصل 21: عمران، حجة، الحديدة، صعدة وصنعاء. وتعتقد هيومن رايتس ووتش أن قوات التحالف التي تقودها السعودية والعاملة في اليمن هي المسؤولة عن كل - أو جل - الهجمات بالذخائر العنقودية لأنه الطرف الوحيد الذي له طائرات عاملةأو قاذفات صواريخ متعددة البراميل قادرة على إطلاق 5 من هذه الأنواع من الذخائر العنقودية، لكن في حالة واحدة، كانت قوات التحالف و الحوثيون قادرة على إطلاق احدى الذخائر العنقودية المستخدمة، وهي من نوع «زد بي-39». لذلك، لا يمكن في هذه الحالة تحديد المسؤول عن استخدامها.

وثقت هيومن رايتس ووتس و منظمات أخرى،العديدمن الإصابات في صفوف المدنيين جراء استخدام الذخائر العنقودية، سواء وقت الهجوم أو بعده لدى التعامل مع الذخائر الصغيرة غير المتفجرة على سبيل المثال، قتلت سلسلة من الهجمات بالقنائف العنقودية في محافظة حجةشمال غرب اليمن بين أواخر أبريل/نسيان ومنتصف يوليو/تموز 2015، 13شخصاً على الأقل. كان بين القتلى 3 أطفال، كما جرح 22شخصاً أثناء الهجوم، و3 آخرين بعده بسبب الذخائر الصغيرة غير المنفجرة، اليمن والسعودية وغيرها من البلدان المشاركة في التحالف، ليست طرفاً في «اتفاقية الذخائر العنقودية» لسنة 2008 والمعاهدات الدولية التي تحظر الذخائر العنقودية. وقعت 118 دولة وصادقت 98أخرى على المعاهدة، هيومن رايتس ووتش شريك مؤسس في تحالف الذخائر العنقودية وهي التي ترأسه.

المنهجية

تعتمد هذه المذكرة التقنية على أدلة جمعت في سياق تحقيقات ميدانية - منها روايات شهود — قام بها باحثو هيومن رايتس ووتش في اليمن. كما تستعرض أدلة من عدد من المصادر الأخرى، ومنها:

- صور وشهادات جمعتها ونشرتها منظمة العفو الدولية؛
- مقاطع فيديو وصور التقطها صحفيون محليون ودوليون نشرت على تويتر وفيسبوك، ومع هيومن رايتس ووتش مباشرة،
- مقاطع فيديو وصور ثابتة قدمها مواطنون يمنيون لهيومن رايتس ووتش؛
- تهديدات كشفها خبراء دوليون في إزالة الألغام ومختصون في الأسلحة لهيومن رايتس ووتش،
- ملف اليمن 2015 لمراقبة الذخائر العنقودية.

استخدم ما لا يقل عن 6 أنواع من الذخائر العنقودية في اليمن منذ مارس/آذار 2015 أنواع من القنابل التي تلقى من الجو ونوعان من الصواريخ التي تطلق من الأرض. ويشمل هذا نظاماً غير معروف لإطلاق الذخائر الصغيرة «زدبي.»39

الذخائر العنقودية المستخدمة فى اليمن منذ مارس/آذار ٢٠١٥

نوع الذخيرة العنقودية	المحافظة وتاريخ أول استخدام	الجهة المالكة لهذه النوعية
جو-أرض		
قنبلة سي بي يو-١٠٥ بنظام استشعاري تنشطر إلى ١٠ قنابل بي إل يو-١٠٨ تطلق كل واحدة منها ٤٠ ذخائر صغيرة أسمتها الشركة المصنعة "سكيت"	صعدة (أبريل/نيسان ٢٠١٥) صنعاء (مايو/أيار ٢٠١٥) عمران (يونيو/حزيران ٢٠١٥)	المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة
قنبلة سي بي يو-٨٧ التي تحتوي على ٢٠٢ ذخيرة صغيرة بي إل يو-٩٧	صعدة (مايو/أيار ٢٠١٥)	المملكة العربية السعودية،
قنبلة سي بي يو-٥٨ التي تحتوي على ٦٥٠ ذخيرة صغيرة بي إل يو-٦٣	صنعاء (يناير/كانون الثاني ٢٠١٦)	المملكة العربية السعودية، والمغرب
ذخائر تطلق من الأرض		
صاروخ آستروس ٢ الذي يحتوي ما يصل إلى ٦٥ ذخيرة صغيرة	صعدة (أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥)	البحرين، والمملكة العربية السعودية
صاروخ م٢٦ الذي يحتوي على ٦٤٤ ذخيرة صغيرة محسنة ثنائية الغرض م٧٧	حجة (أبريل/نيسان ٢٠١٥) صعدة (يوليو/تموز ٢٠١٥)	البحرين ومصر والإمارات العربية المتحدة
الذخيرة الصغيرة زد بي ٣٩ (نظام الإطلاق غير معروف)	صعدة (أبريل/نيسان ٢٠١٥)	غير معروفة

صنعت الولايات المتحدة وصدرت 4 أنواع من الذخائر العنقودية التي استخدمت في اليمن، في حين أنتجت البرازيل صاروخ «آستروس2». بينما بقي بلد منشأ للذخيرة الصغيرة زد بي 39

ونظام إطلاقها غير معروفين.

أظهرت صور متداولة على مواقع التواصل الاجتماعي في يناير/كانون الثاني 2016 بقايا القنابل العنقودية بي إل 755 بريطانية الصنع وذخائرها الصغيرة، التي أشيع سقوطها في اليمن. لكن هيومن رايتس ووتش لم تتمكن من التحقق من الصور أو الحصول على أدلة إضافية لتأكيد استخدامها.

الهجمات بالذخائر العنقودية على اليمن من مارس/آذار 2015 التي وثقتها هيومن رايتس ووتس

الموقع	تاريخ الهجوم	نوع الذخيرة العنقودية
الشعاف، صعدة	١٧ أبريل/نيسان ٢٠١٥	سي بي يو-١٠٥
العمار، صعدة	٢٧ أبريل/نيسان	سي بي يو-١٠٥
باقم، صعدة	٢٩ أبريل/نيسان	غير معروف
بني خلادة، حجة	أواخر أبريل/نيسان - أوائل مايو/أيار	م٢٦
سنحان، صنعاء	٢١ مايو/أيار	سي بي يو-١٠٥
النشور، صعدة	٢٣ مايو/أيار	سي بي يو-٨٧
المقاش، صعدة	٢٣ مايو/أيار	سي بي يو-٨٧
الحزّان، حجة	أواخر مايو/أيار - أوائل يونيو/حزيران	م٢٦
مالوس، حجة	٧ يونيو/حزيران	م٢٦
حرف سفيان، عمران	٢٩ يونيو/حزيران	سي بي يو-١٠٥
دغيج، حجة	أواخر يونيو/حزيران - أوائل	م٢٦
القفل، حجة	١٤/١٥ وليو/تموز	م٢٦
حرض، حجة	٢٥ وليو/تموز	م٢٦
الفج، حجة	٢٥ وليو/تموز	م٢٦
أحمى، صعدة	٢٧ أكتوبر/تشرين الأول	آستروس ٢
ميناء الحيمة، الحديدة	١٢ ديسمبر/كانون الأول	سي بي يو-١٠٥
صنعاء	٦ يناير/كانون الثاني ٢٠١٦	سي بي يو-٥٨

الردود على استخدام الذخائر العنقودية

بينما لم تُصدر الحكومة السعودية بياناً رسمياً أو رداً على طلبات لتأكيد أو نفي التقارير المشيرة لاستخدام قوات التحالف التي تقودها السعودية للذخائر العنقودية في اليمن، علق

المتحدث العسكري باسم التحالف العميد أحمد عسيري في هذا الشأن في العديد من المقابلات. في يناير/كانون الثاني 2016، أخبر عسيري «سي إن إن» أن قوات التحالف التي تقودها السعودية قد استخدمت الذخائر العنقودية مرة واحدة، ووصف استخدام قنبلة سي بي يو-105 المحملة بنظام استشعاري والتي تطلق من الأرض لمهاجمة معسكر في محافظة حجة في أبريل/نيسان 2015. ونفى عسيري استخدامها في حالات أخرى، وأبرزها هجوم 6يناير/كانون الثاني 2016 بالقنابل العنقودية على العاصمة اليمنية صنعاء.

أخبر مسؤول في وزارة الدفاع الأمريكية ،اشترط عدم الكشف عن اسمه ،

موقع «يوأس نيوز آند وورلد ريبورت» أن «الولايات المتحدة على دراية باستخدام المملكة العربية السعودية للذخائر العنقودية في اليمن»، حظي استخدام الذخائر العنقودية في اليمن بتغطية إعلامية في جميع أنحاء العالم، ووجه بغضب شعبي عارم وإدانة من أكثر من 10 دول، منها كوستاريكا بصفتها رئيساً للملتقى الخامس للدول الأطراف في الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، في المؤتمر الاستعراضي الأول للاتفاقية في دوبروفنيك، كرواتيا، في سبتمبر/أيلول 2015، أدانت الدول أيضاً استخدام الذخائر العنقودية في اليمن وأقرت إعلاناً يدين أي استخدام للذخائر العنقودية من أي جهة. كما أدانت الأمم المتحدة والصليب الأحمر، وتحالف الذخائر العنقودية أيضاً استخدام الذخائر العنقودية في اليمن. أدان القرار الذي أصدره البرلمان الأوروبي في 9يوليو/تموز 2015 الضربات الجوية من قبل التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن، بما في ذلك استخدام القنابل العنقودية. توفر هذه المذكرة التقنية معلومات ملخصة عن هجمات الذخائر العنقودية في اليمن،

7 يناير 2016م

«التحالف» يقصف صنعاء بقنابل عنقودية ،سلاح عشوائي في مناطق سكنية

(بيروت) - إن قوات التحالف الذي تقوده السعودية أسقطت قنابل عنقودية على أحياء سكنية في صنعاء عاصمة اليمن، في ساعة مبكرة من 6 يناير/كانون الثاني 2016، لم يتضح بعد إن كانت الهجمات خلفت خسائر بشرية في صفوف المدنيين، لكن الطبيعة العشوائية للذخائر العنقودية تجعل استخدامها انتهاكات خطيرة لقوانين الحرب، الاستخدام المتعمد أو المتهور

للذخائر العنقودية، في المناطق المأهولة بالسكان، يصل إلى جريمة حرب.

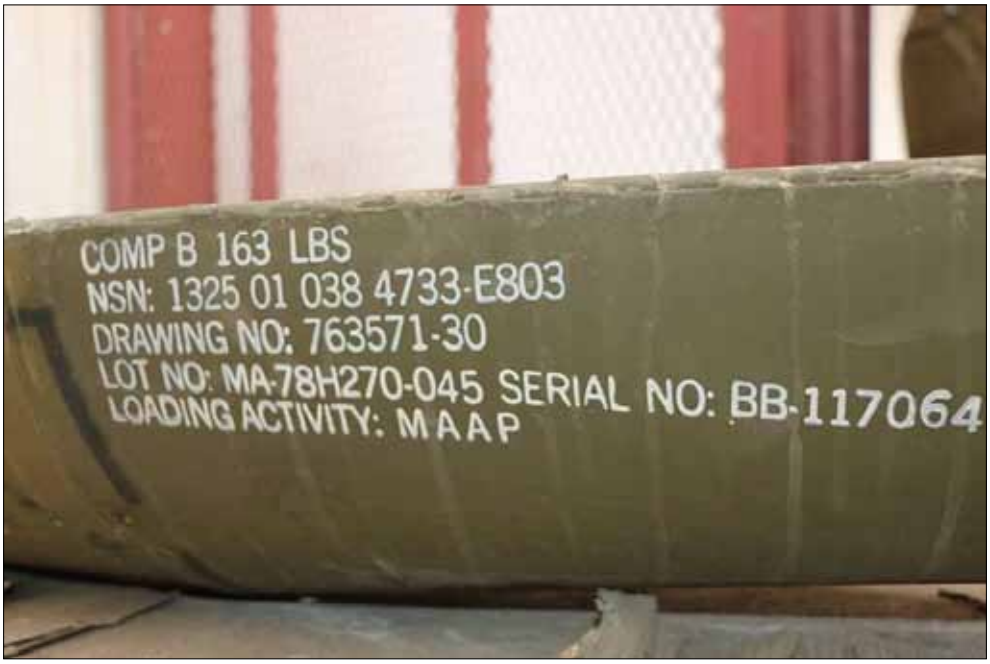

علامات على بقايا قنبلة عنقودية «سي بي يو- 58» وجدت قرب شارع الزراعة في صنعاء، اليمن،يوم 6يناير/كانون الثاني 2016 تشير إلى تصنيعها عام 1978 في مصنع «ميلان» للذخيرة في ولاية تلينيسي الأمريكية. © 2016خاص

قال مدير برنامج الأسلحة في هيومن رايتس ووتش: «استخدام قوات التحالف المتكرر قنابل عنقودية في وسط مدينة مزدحمة يدل على نية لإيذاء المدنيين، وهو جريمة حرب، هذه الهجمات الشنيعة تبين أن التحالف يبدو أقل قلقاً من أي وقت مضى حول تجنيب المدنيين أهوال الحرب». وصف سكان حي في صنعاء غارات جوية تتفق وكونها هجمات باستخدام القنابل العنقودية. قال أحد سكان حي شارع الزراعة لـــ هيومن رايتس ووتش إن أسرته استيقظت الساعة 5:30 صباح 6 يناير/كانون الثاني على صوت عشرات الانفجارات الصغيرة. أضاف أنه كان في العمل، لكن زوجته أخبرته أنه عندما هرب أفراد الأسرة أو العديد من المنازل و روضة أطفال،

كما قال أحد سكان حي هائل سعيد السكني، إنه سمع انفجارات صغيرة نحو الساعة 6 صباحاً. أضاف أنه حين خرج إلى الشارع، رأى أكثر من 20 مركبة - منها سيارته - مغطاة بثقوب صغيرة، وعشرات الثقوب المماثلة في الطريق. قال إنه شاهد على الأقل 3 منازل في المنطقة تنتشر على جدرانها حُفر صغيرة ونوافذها مكسورة. أضاف أنه وجد شظية في سيارته.

استخدام قوات التحالف المتكرر قنابل عنقودية في وسط مدينة مزدحمة يدل على نية لإيذاء المدنيين، وهو جريمة حرب، هذه الهجمات الشنيعة تبين أن التحالف يبدو أقل قلقاً من أي وقت مضى حول تجنيب المدنيين أهوال الحرب "

ستيف غوس مدير برنامج الأسلحة

قال المقيم في حي شارع الزراعة إن أيا من الحيين السكنيين لم يتعرض لغارات جوية قبل 6يناير/كانون الثاني. أقرب منشآت عسكرية — مكتب صغير ومرآب يستخدمهما حراس عسكريون — على بعد 600 متر إلى800 متر من شارع الزراعة. قالت هيومن رايتس ووتش إنه حتى لو كانت الهجمات تستهدف أهدافاً عسكرية، إلا أنها تظل غير قانونية بسبب استخدام الذخائر العنقودية.

وأضاف المقيم في شارع الزراعة أنه وقت الهجوم كان في مكتبه، على بعد 2 أو 3 كيلومترات من حي هائل سعيد و5 كلم من شارع الزراعة، قال إنه ظل يسمع أصوات انفجارات صغيرة بفاصل 10 دقائق أو 15 دقيقة حتى نحو الساعة 1:30 بعد الظهر، أضاف: «هذه الانفجارات لا تبدو مثل إطلاق النار العادي... سألت زملائي إذا كانوا سمعوها أيضاً؛ فأجابوا بنعم»

سكان في حي الذيبة في صنعاء عبر وسائل التواصل الاجتماعي عن هجوم ثالث بالقنابل العنقودية يوم 6 يناير/كانون الثاني، لم يتسن لـــ هيومن رايتس ووتش التأكد منذ ذلك.

راجعت هيومن رايتس ووتش صوراً فوتوغرافية التقطت في 6 يناير/كانون الثاني في صنعاء، تظهر بدون شك بقايا ذخائر عنقودية، منها لم تنفجر، وبطانات شظايا كروية من ذخائر صغيرة تحطمت في مواقع الارتطام، وأجزاء من القنبلة التي حوت الحمولة.

تعرفت هيومن رايتس ووتش على ذخائر صغيرة أمريكية الصنع من طراز «بي إل يو-63» المضادة للأفراد والعتاد، ومكونات القنبلة العنقودية «سي بي يو-58». تبين العلامات على بقايا القنبلة تصنيعها في العام 1978 في مصنع «ميلان» لذخائر الجيش في ولاية تينيسي الأمريكية.

القنابل العنقودية «سي بي يو-58» تطلق من الجو، وكل قنبلة تحتوي على 650 من الذخائر الصغيرة، نقلت الولايات المتحدة ألف قنبلة «سي بي يو-58» إلى السعودية بين 1970 و 1995، وفقاً لسجلات الصادرات الأمريكية التي حصلت عليها هيومن رايتس ووتش، الولايات المتحدة طرف في النزاع المسلح في اليمن، وتلعب دوراً مباشراً في تنسيق العمليات العسكرية، وعلى هذا النحو، فهي ملزمة بالتحقيق في الانتهاكات المزعومة لقوانين الحرب التي شاركت فيها قواتها.

صنعت الولايات المتحدة القنبلة العنقودية «سي بي يو-58» والذخيرة الصغيرة «بي إل يو-63» أثناء حرب فيتنام، وهما مصممتان لمهاجمة الأفراد والعتاد ذي الحماية الطفيفة. كما تحتوي الذخائر الصغيرة على كريات تيتانيوم زنة 5 غرامات لها تأثير حارق على أهداف قابلة للاشتعال.

استخدام قوات التحالف ٣ أنواع من الذخائر العنقودية في اليمن

استخدام قوات التحالف نوعاً رابعاً. كما أستخدم نوع خامس من الذخائر العنقودية، لكن

هوية المستخدم غير واضحة، مسؤول في وزارة الدفاع الأمريكية، تحدث شريطة عدم كشف هويته،لصحيفة «يو إس نيوز آند وورلد ريبورت»

في أغسطس/آب إن «الولايات المتحدة تدرك أن السعودية استخدمت ذخائر عنقودية في اليمن».

ذخائر صغيرة «بي إل يو-63» تشظت بعد الارتطام إثر إطلاقها من قنابل عنقودية «سي بي يو-58» في حي هائل سعيد في صنعاء، اليمن يوم 6يناير | كانون الثاني 2016. © 2016 خاص

لا اليمن ولا السعودية، ولا أي من دول التحالف الأخرى طرف في العام 2008، وهي اتفاقية دولية لحظر الذخائر العنقودية. وقع ما مجموعه 118 دولة وصادقت 98 دولة على المعاهدة. هيومن رايتس ووتش شاركت في تأسيسه وتترأسه.

في 17 نوفمبر/تشرين الثاني، قالت وزارة الدفاع الأمريكية أن وزارةالخارجية وافقت على صفقة بقيمة 1.29 مليار دولار لبيع ذخائر جو-أرض، مثل القنابل الموجهة بالليزر وقنابل «متعددة الأغراض» ذات نظم توجيه؛ وكلها ليست ذخائر عنقودية، قالت هيومن رايتس ووتش إن على الولايات المتحدة ألا تبيع قنابل جوية إلى السعودية، في ظل غياب تحقيقات جدية في مزاعم بانتهاك قوانين الحرب في اليمن. على مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة فتح تحقيق دولي مستقل في الانتهاكات المزعومة لقوانين الحرب من قبل جميع الأطراف. قال غوس: «ربما كانت آخر مرة زودت فيها الولايات المتحدة السعوديين بذخائر عنقودية منذ 20

عاماً، لكنها تستخدم لقتل المدنيين الآن، الولايات المتحدة، بوصفها طرفاً في النزاع، عليها أن تطالب التحالف بالتوقف فوراً عن استخدام هذه الأسلحة وإلا تصبح شريكة في استخدامها».

يوليو 10, 2016

اليمن: غارات التحالف تستهدف منشآت صناعية

غارات غير مشروعة تضر بالاقتصاد وتُظهر الحاجة لتعويض الضحايا

(صورة من فيديو – مرفق DVD)

غارات قوات التحالف بقيادة السعودية قصفت بشكل غير قانوني مصانع ومستودعات ومنشآت اقتصادية مدنية أخرى في اليمن.

(بيروت) قالت "هيومن رايتس ووتش" في تقرير أصدرته اليوم إن غارات قوات التحالف بقيادة السعودية قصفت بشكل غير قانوني مصانع ومستودعات ومنشآت اقتصادية مدنية أخرى في اليمن. في غياب تحقيقات ذات مصداقية وحيادية في اليمن، على السعودية وباقي

أعضاء التحالف الموافقة على إجراء تحقيق دولي مستقل في هذه الغارات وغيرها.

تقرير "قصف المنشآت التجارية: غارات التحالف السعودي على البُنى الاقتصادية في اليمن"، الممتد على 59 صفحة، يحقق في 17 غارة جوية غير قانونية في 13 موقعاً اقتصادياً، منها مصانع ومستودعات تجارية، ومزرعة، ومحطتا كهرباء. قتلت هذه الضربات 130 مدنياً وجرحت 171 آخرين، تُشغل هذه المنشآت مجتمعة 2500 شخص. بسبب الهجمات، خسر مئات العمال مصدر رزقهم، وتوقفت المصانع عن العمل. ومع وجود أكثر من 20 مليون شخص في اليمن في حاجة ماسة إلى مساعدات إنسانية، تسببت الغارات على المصانع في نقص حاد في الغذاء والدواء والاحتياجات الضرورية الأخرى للمدنيين في اليمن.

قالت هيومن رايتس ووتش: إن الهجمات على المصانع والمنشآت الاقتصادية المدنية الأخرى مجتمعة تثير مخاوف جدية من أن التحالف بقيادة السعودية تعمّد إلحاق ضرر واسع بقدرات اليمن الإنتاجية.

قالت برايانكا موتابارثي ، باحثة أولى في قسم الطوارئ في هيومن رايتس ووتش، وكاتبة التقرير، "يبدو أن الضربات الجوية المتكررة على المصانع المدنية تهدف إلى الإضرار باقتصاد اليمن المنهار أصلاً لفترة مستقبلية طويلة. لم تُظهر السعودية، أو أعضاء التحالف الآخرون، أي اهتمام بفتح تحقيقات في الهجمات غير القانونية، أو حتى تعويض الضحايا عن الأرواح والممتلكات المفقودة".

قابلت هيومن رايتس ووتش ضحايا وشهود عيان في مواقع متضررة في محافظتي صنعاء والحديدة في مارس/آذار 2016. كما بحثت عن أهداف عسكرية محتملة في المناطق المجاورة، وفحصت بقايا الذخائر الموجودة.

قالت هيومن رايتس ووتش إنه يجب تعليق عضوية السعودية في "مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان" إلى أن تتوقف عن شن غارات غير قانونية أو توافق على إجراء تحقيقات تلبي المعايير الدولية أو فتح تحقيق دولي مستقل. لا تعلم هيومن رايتس ووتش بأي تحقيقات ذات مصداقية أجرتها السعودية أو أعضاء التحالف الآخرون في هذه الغارات، أو أي غارات غير شرعية أخرى مزعومة، ولا بأي تعويض للضحايا.

وصف رؤوف محمد السيد (25 عاماً)، يعمل في ورشة خياطة وتطريز، وأصيب في إحدى الغارات، عملية إنقاذ زملائه العمال: "سمعت الانفجار فجئت إلى هنا... للبحث عن العمال الآخرين [المصابين] .... كان أحد العمال تحت الأنقاض. اضطر المدير للاتصال بهاتف العامل لكي نعرف موقعه لإنقاذه. آخر من انتشلناه من تحت [الحطام] كان صبياً [16 عاماً] ... ساقاه عالقتان تحت هاتين الكتلتين الكبيرتين ... كان جسده متفحماً".

يبدو أن جميع هذه الهجمات انتهكت القانون الإنساني الدولي، أو قوانين الحرب، وبعضها قد يرقى إلى جرائم حرب. تحظر قوانين الحرب الهجمات المتعمدة على الأعيان المدنية، والهجمات التي لا تميز بين الأهداف العسكرية والأعيان المدنية، والهجمات التي تضر بشكل غير متناسب بالأعيان المدنية مقارنة مع المكاسب العسكرية المتوقعة. تشمل الأهداف المدنية المصانع والمستودعات والمنشآت التجارية الأخرى طالما لم تُستخدم لأغراض عسكرية أو تُحول إلى هدف عسكري. أي هجمات متعمدة ومتهورة ضد أهداف مدنية هي جرائم حرب.

في 26 مارس/آذار 2015، بدأ تحالف بقيادة السعودية، يتكون من البحرين والكويت وقطر والإمارات ومصر والأردن والمغرب والسودان، وبمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية، حملة جوية ضد الحوثيين والقوات المتحالفة معهم. يوثق التقرير الهجمات على المنشآت الاقتصادية المدنية منذ بداية الحملة الجوية وحتى فبراير/شباط 2016.

أعلنت أطراف النزاع اليمني وقف الأعمال العدائية في 10 نيسان/أبريل. بدأت محادثات السلام في الكويت في وقت لاحق من نفس الشهر. تضاءل مستوى العنف في البلاد بعد دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، لكن تواصلت الغارات الجوية والقتال على الأرض. في 25 مايو/أيار، ضربت غارة جوية للتحالف مصنع تعبئة مياه في لحج، ما أسفر عن إصابة عاملين اثنين.

مع تواصل مفاوضات إنهاء النزاع، حذّر بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة عند وصوله للكويت في 26 يونيو/حزيران إلى أن "الاقتصاد في وضع حرج" مشيراً إلى "ندرة خطيرة للمواد الغذائية الأساسية". قالت هيومن رايتس ووتش إن الضربات الجوية زادت من تدهور الوضع الاقتصادي، مع حاجة أكثر من 80 بالمائة من سكان اليمن إلى بعض أشكال المساعدة.

أصدرت الحكومة السعودية في 27 مايو/أيار بياناً تؤكد فيه أن قوات التحالف حرصت على "التقيد بقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان كافة في جميع عملياتها العسكرية". أشار البيان إلى قيام فريق تحقيقات مستقل ومتميز متمركز في مقر سلاح الجو بالتحقيق في أي مزاعم حول استهداف مدنيين أو منشآت مدنية. لم توفر الحكومة أي معلومات عامة لدعم هذه الادعاءات، ولم تعثر هيومن رايتس ووتش على أدلة تدعمها. لم يرد المسؤولون السعوديون على طلبات متكررة للحصول على معلومات بشأن الهدف المقصود من الضربات الجوية الموثقة في التقرير أو أي تقارير سابقة، أو عن سير التحقيقات.

يبدو أن الضربات الجوية المتكررة على المصانع المدنية تهدف إلى الإضرار باقتصاد اليمن المنهار أصلاً لفترة مستقبلية طويلة. لم تُظهر السعودية، أو أعضاء التحالف الآخرون، أي اهتمام بفتح تحقيقات في الهجمات غير القانونية، أو حتى تعويض الضحايا عن الأرواح والممتلكات المفقودة.

برايانكاموتابارثي باحثة أولى في قسم الطوارئ

الولايات المتحدة أيضا تتحمل مسؤولية التحقيق في أي غارات جوية شاركت فيها لأنها كانت طرفاً في النزاع منذ أشهر القتال الأولى. في يونيو/حزيران 2015، قال متحدث عسكري أمريكي إن الولايات المتحدة تساعد التحالف بتقديم "الدعم الاستخباراتي وتبادل المعلومات الاستخباراتية، التي تهدف إلى المساعدة والدعم الاستشاري، والدعم اللوجستي، وتشمل التزود بالوقود جواً، مع ما يصل إلى طلعتين للتزويد بالوقود يومياً".

في مارس/آذار 2016، صرح مسؤول أمريكي، "ما نقوم به من توفير للمعلومات الاستخباراتية والذخائر دقيقة التوجيه يساهم في منع سقوط ضحايا مدنيين". وجدت هيومن رايتس ووتش بقايا ذخائر موجهة بالأقمار الصناعية أو موجهة بالليزر أمريكية الصنع مستخدمة في 3 مواقع استهدفتها الغارات، 2 منها تسببت في إصابة مدنيين.

المملكة المتحدة قدمت أيضاً مساعدات للتحالف السعودي، قالت وزارة الدفاع البريطانية

إنها تقدم "دعماً تقنياً، وأسلحة موجهة بدقة، وتبادل معلومات مع القوات المسلحة في السعودية". وجدت هيومن رايتس ووتش بقايا ذخائر موجهة مصنعة في المملكة المتحدة في موقعين مقصوفين – من ضمنها ذخيرة منتجة في مايو/أيار 2015، أي بعد بداية الحملة الجوية. كما وجدت بقايا صاروخ كروز بريطاني الصنع قتل أو جرح مدنيين في موقع ثالث.

دعت هيومن رايتس ووتش وغيرها من المنظمات الدولية واليمنية الحكومات الأجنبية إلى التوقف عن إمداد أطراف النزاع في اليمن بأي أسلحة أو ذخائر أو معدات عسكرية، "حيثما هناك خطر حقيقي لاستخدام تلك الأسلحة في اليمن لارتكاب، أو تسهيل ارتكاب، انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان."

قالت موتابارثي : "عوّلت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على السعوديين للتحقيق في الهجمات غير القانونية، رغم أنه لا يوجد ما يضمن جدية التحقيقات أو نشر نتائجها للعلن. تستفيد هاتان الحكومتان من بيع أسلحة بالمليارات، ثم تزعمان تقديم مساعدات للمدنيين اليمنيين، دون القيام بأي شيء يؤكد صحة هذه المزاعم".

دراسة حالة: مصنع ردفان للمياه المعدنية بمحافظة لحج

حدث الهجوم يوم 25 مايو/أيار 2016، وهو مُدرج في التقرير.

يوم 25 مايو/أيار، ابتداء من الساعة 4 صباحاً، ألقت طائرات التحالف بين 8 و10 قنابل على

مصنع ردفان لتعبئة المياه المعدنية. المصنع مغلق ليلاً، لكن بعض العمال ينامون فيه. ضربت القنابل المصنع لفترة 20 دقيقة، وأُصيب موظفان. أتلفت الغارات المولدات وخط الإنتاج وعدة مبان في مجمع المصنع، كما أصابت أماكن نوم العمال.

قال أحد عمال المصنع لـ هيومن رايتس ووتش:

كنت أغط في النوم... فجأة سمعت انفجاراً [مهولا] أيقظني أنا وعاملين آخرين. طلبت [من أحدهما] الذهاب والتحقق مما حصل... بعد أقل من 5 دقائق، هرع أحد الحراس نحونا قادماً من المولدات وهو يصرخ "اهربوا! اركضوا! إنهم يقصفوننا".

ركضنا في ملابس النوم دون أحذية، والتقينا عند بوابة المصنع ... [ثم] جدّت غارة أخرى، وطرنا [في الهواء].

قال 3 من موظفي الشركة الذين قابلناهم إن المصنع ليس فيه أي أسلحة أو معدات عسكرية، ألحقت الغارة الجوية أضراراً كبيرة بالمصنع، فتوقف عن العمل. يعمل في المصنع حوالي 300 عامل، باتوا من دون مورد.

أصابت الغارات الجوية أيضاً 3 منازل في قرية مجاورة، ما أسفر عن مقتل 6 مدنيين على الأقل – بينهم 4 أطفال وامرأة – وأصابت 4 آخرين – 3 أطفال وامرأة – وفقاً لأحد أقاربهم. ظن القريب أن الغارات الجوية استهدفت منازل أعضاء تنظيم القاعدة في المنطقة. قال إن ابن عمه، الذي توفي في الغارات، يعيش في المنزل المجاور لعضو في تنظيم القاعدة.

راجعت هيومن رايتس ووتش صوراً للموقع ومخلفات ذخائر جلبها موظفو المصنع، وخلصت إلى أن البقايا هي لقنبلة "بيفوي 4" الموجهة بالليزر ، "إم كيه-82" (500 رطل). الهجوم على مصنع تعبئة المياه غير قانوني طالما أنه لم يُستخدم لأغراض عسكرية مثل إنتاج أو تخزين البضائع المعدة للاستخدام العسكري.

قال موظفان: إن قوات موالية للتحالف تسيطر على المنطقة التي يقع فيها المصنع، ولذلك اعتبر العاملون وإدارة المصنع المنطقة آمنة. قال أحد الموظفين أيضاً إن المنطقة لم تُستهدف بأي قصف جوي من قبل. كان ضابطان عسكريان تابعان للتحالف قد فتشا المصنع قبل أسبوعين من الغارة واقتادا 4 رجال، ينحدرون من شمال اليمن، إلى الاحتجاز، لم يخبر الضباط الموظفين أنهم وجدوا أي معدات عسكرية أو أن لديهم مخاوف بشأن المصنع.

دراسة حالة: مصنع كوكا كولا ، مدينة صنعاء

هذه الحالة الدراسية مقتبسة من التقرير.

في 12 ديسمبر/كانون الأول 2015، بداية من الساعة 8:25 مساء، ألقت طائرات التحالف 3 قنابل على مصنع كوكا كولا قبالة شارع المطار شمال صنعاء. ضربت القنابل المصنع لعدة دقائق، ما أدى إلى إصابة 5 موظفين. دُمرت المواد الخام المستخدمة في إنتاج المشروبات الغازية، والمولدات، وخطوط إنتاج العبوات الزجاجية والبلاستيكية. يبدو أن الهجوم انتهك قوانين الحرب.

كان أحمد طاهر مبخوت، 43 عاماً، أحد باعة الشركة، يقف بجانب مولد المصنع عندما حدثت الغارة الجوية:

لم أسمع القنبلة الأولى، لأن صوت المولد عال جداً، لكنني رأيت النار، عندما حدثت الغارة الثانية، كنت قرب مخرج [المصنع]. عندما سقطت الثالثة، صرت في الشارع. سقطت القنابل الثانية والثالثة داخل عنبر المصنع.

أصيب مبخوت في القنبلة الأولى:

أصبت بشظايا معدنية في ساقيّ. قضيت شهرين في المستشفى، وأجريت 3 عمليات حتى الآن، ما زلت في حاجة إلى عملية أخرى، وجروح ساقي اليمنى مازالت مفتوحة لأنهم اضطروا لزرع رقعة جلدية أزيلت من أعلى الفخذ.

يعمل 600 عامل في المصنع قبل الحرب، لكنه اضطر إلى تسريح 370 منهم بعد التفجير.

HUMAN RIGHTS WATCH

8سبتمبر, 2017

اليمن : دول التحالف تتهرب من المساءلة عن الهجمات غير المشروعة

غياب الشفافية يؤكد الحاجة إلى تحقيق دولي

قصف طيران التحالف بقيادة السعودية 3 مبان سكنية في صنعاء يوم 25 أغسطس/آب 2017، فقتل 16 مدنياً على الأقل، بينهم 7 أطفال، وجرح 17 آخرين، بينهم 8 أطفال. بعد استنكار دولي، اعترف التحالف بشن الهجوم، لكن لم يقدم أي تفاصيل عن الدول الأعضاء الضالعة فيه.

(بيروت) – قالت "هيومن رايتس ووتش" اليوم إن أعضاء التحالف الذي تقوده السعودية سعوا إلى تجنب المسؤولية القانونية الدولية برفضهم تقديم معلومات عن دورهم في الغارات الجوية غير القانونية المزعومة في اليمن. في عام 2017، راسلت هيومن رايتس ووتش الائتلاف وأعضاءه الحاليين والسابقين لتحثهم على تقديم معلومات عن تحقيقاتهم في انتهاكات قوانين الحرب ونتائجها، كما يقتضي القانون الدولي. لم يرد أي منهم.

كان عدم استعداد التحالف لإجراء تحقيقات جادة في الانتهاكات المزعومة لقوانين الحرب واضحاً في رده على الغارات الجوية على المباني السكنية في العاصمة صنعاء في 25 أغسطس/آب، والتي أدت إلى مقتل وجرح أكثر من 20 مدنياً.

قالت سارة ليا ويتسن، مديرة قسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش: "لا يمكن لأي عضو في الائتلاف ادعاء نظافة كفه في اليمن حتى يعترف جميع أعضائه بالهجمات غير القانونية التي شاركوا فيها. لا يُعقل أن يعلن التحالف أن تحقيقاته ذات مصداقية بينما يرفض الإعلان عن المعلومات الأساسية، مثل الدول التي شاركت في الهجوم وإذا كان أي شخص خضع للمساءلة".

أفاد 2 من أهالي ضحايا هجوم 25 أغسطس/آب أن طائرات التحالف أصابت 3 مبان سكنية في فج عطان، وهي منطقة كثيفة السكان في العاصمة، ما أسفر عن مقتل 16 مدنياً على الأقل وجرح 17 آخرين، اعترف التحالف بتنفيذها بعد احتجاج دولي، ولكن كما حدث في الضربات الجوية السابقة التي يبدو أنها غير مشروعة، لم يقدم تفاصيل عن أعضاء التحالف الذين شاركوا في الهجوم أو البلدان التي تجري أي تحقيق.

حوالي الساعة 2 صباح 25 أغسطس/آب، توجه محمد معصار، في الثلاثينيات من عمره، إلى سطح منزله في صنعاء بعد سماع غارة جوية. قال إنه وقعت 4 ضربات جوية بفواصل دقيقتين أو 3 دقائق. ضربت أول 3 منها جبال فج عطان على مشارف صنعاء حيث توجد مخزونات لأسلحة الجيش اليمني تحت سيطرة قوات الحوثي-صالح المعارضة المسيطرة على المنطقة. ضرب التحالف الجبال بشكل متكرر خلال النزاع المستمر منذ عامين ونصف.

قال معصار إن الضربة الرابعة أصابت الحي المجاور: "يعيش الناس هناك. أشخاص من صنعاء وكثير من النازحين من مختلف المحافظات. رأيت الدخان يتصاعد من وسط المنازل". علم معصار لاحقاً أن التحالف ضرب مبنى من 3 طوابق كان يملكه، ومبنيين من 4 طوابق لعمته. قال إن مباني عمته "دُمرت"، وقال إن المباني "أصبحت ركاماً وغباراً وخسائر".

كان علي الريمي (32 عاماً)، الموظف في وزارة النفط والمعادن، يراسل شقيقه الأصغر عندما بدأت هجمات 25 أغسطس/آب. انتقل شقيقه مع زوجته وأطفاله الستة قبل 6 أشهر إلى شقة أرخص في الحي تحت الجبال. أخبره شقيقه في رسالة نصية أن أصوات الهجمات الأولى أرعبت أطفاله،

قال علي الريمي إنه عندما انقطعت رسائل شقيقه، "أخذت هاتف أمي وبدأت بالاتصال بأخي، لم يرد، اتصلت به مراراً، ولكن الهاتف كان يرن ولا مجيب... شعرت بالتوتر الشديد، بأن مصيبة ما وقعت".

اتصل الريمي بصديق في المنطقة و"سمعت ضجيج سيارات الإسعاف والناس يقولون خذوه! ... أخرجوه!... ساعدوا هذا... ساعدوا ذاك". سار الريمي على الفور إلى المنطقة و"وجدت الدمار". قال إن المنطقة كانت تعج بالفوضى، وكان الدمار شديداً بحيث لم يتمكن من معرفة منزل شقيقه. ساعده شقيقه الآخر عبر الهاتف ليجد مكان المنزل. قال الريمي "كان أنقاضاً، قلت له ألا يتصل بأمِّنا".

أسفرت الغارة عن مقتل شقيق الريمي وزوجة أخيه و5 من أطفالهم الستة، الذين تتراوح أعمارهم بين 2 و10 أعوام، وشقيق زوجة أخيه. لم تنج سوى ابنة العائلة البالغة من العمر 6 سنوات. مكث الريمي يساعد في جهود الإنقاذ. عثر رجال الإنقاذ على أخيه حوالي الساعة 5 مساء بعد أكثر من 14 أو 15 ساعة من البحث المتواصل.

أعدّ معصار لـــ هيومن رايتس ووتش قائمة بأسماء وأعمار وجنس القتلى والمصابين والمستشفيات التي أخِذوا إليها: قتل 16 شخصاً في الهجوم، بينهم 7 أطفال تتراوح أعمارهم بين عامين و13 عاماً، و17 جريحاً، بينهم 8 أطفال. 2 من أبناء عم معصار، تتراوح أعمارهم بين 3 و12 عاماً، كانوا من بين القتلى.

رسائل هيومن رايتس ووتش بخصوص التحقيق في مزاعم انتهاكات قوانين الحرب في اليمن

قال التحالف إنه نفذ الهجوم، لكنه أكد أن الخسائر في صفوف المدنيين كانت نتيجة خطأ تقني، وأن التحالف كان يستهدف "هدفاً عسكرياً مشروعاً"، وهو مركز القيادة والسيطرة الذي استحدثته قوات الحوثي-صالح "بغرض اتخاذ المناطق السكنية القريبة منه والمدنيين دروعًا بشرية لحمايته". قال المتحدث باسم التحالف إن القضية أحيلت إلى "الفريق المشترك لتقييم الحوادث"(الفريق المشترك)، وهو آلية التحقيق التابعة للتحالف، الذي برأ إلى حد كبير التحالف من المخالفات. لم يقدم المتحدث باسم التحالف أي تفاصيل حول القوات التي ربما تكون شاركت في الهجوم، وصفت"اللجنة الدولية للصليب الأحمر" الهجوم بأنه "مشين"، وقالت إنه لا يوجد هدف عسكري واضح فى المنطقة.

يضم التحالف حالياً السعودية والبحرين والكويت والإمارات ومصر والأردن والمغرب والسودان. انسحبت قطر في يونيو/حزيران. نفّذ التحالف آلاف الضربات الجوية في اليمن منذ مارس/آذار 2015، بينها عشرات الغارات بدا أنها انتهكت قوانين الحرب، وقد يكون بعضها جرائم حرب، ومع ذلك امتنع الفريق المشترك وأعضاء التحالف عن تقديم المعلومات أو قدموا معلومات غير كافية عن دور قوات بلدان معينة في الهجمات غير المشروعة المزعومة.

بينما تتولى السعودية قيادة الائتلاف، تظهر المعلومات المتاحة أن دولاً أخرى شاركت في الحملة العسكرية بدرجات متفاوتة، أفادت "وكالة أنباء الإمارات" في مارس/آذار 2015 أن السعودية نشرت 100 طائرة للمشاركة في عمليات التحالف، والإمارات 30 والكويت 15 والبحرين 15 وقطر 10. قدمت تقارير وسائل الإعلام والسياسات بعض التفاصيل بشأن حوادث محددة فيها لعب أعضاء التحالف دوراً في حملة جوية: في مايو/أيار 2015، تحطمت طائرة مغربيةطراز إف-16 أثناء قيامها بمهمة في اليمن. في ديسمبر/كانون الأول 2015، تحطمت طائرة

بحرينية طراز "إف 1"(1-F)، وسقطت طائرة، يقودها طيار أردني، من طراز "إف-16" لتنفيذ عمليات للتحالف، شنت مصر عام 2015 غارات جوية على الساحل الغربي لليمن. هاجمت طائرة مروحية قارباً يقل مهاجرين صوماليين ولاجئين قبالة سواحل الحديدة في مارس/آذار 2017، ما أسفر عن مقتل وجرح عشرات. قال أحد أفراد القوات المسلحة الإماراتية إن الإمارات تعمل في المنطقة ولكنه نفى تنفيذ الإمارات للهجوم.

أعرب "فريق خبراء الأمم المتحدة المعني باليمن"، الذي أنشأه مجلس الأمن، عن قلقه في يوليو/تموز، من أن أعضاء التحالف "يسعون إلى الاختباء خلف كيان التحالف لحماية أنفسهم من مسؤولية الدول عن الانتهاكات التي ترتكبها قواتهم... قد تؤدي محاولات "تحويل" المسؤولية بهذه الطريقة من الدول الفردية إلى التحالف الذي تقوده السعودية إلى مزيد من الانتهاكات التي تحدث دون عقاب". أفادت مجلة "فورين بوليسي" بعد شهر أن مسؤولين أمريكيين قالوا إنه بدلاً من النظر إلى التحالف بأكمله ككيان واحد، على الأمم المتحدة أن تحدد البلدان المسؤولة مباشرة عن الفظائع في "قائمة العار" السنوية للانتهاكات ضد الأطفال، نفى مسؤول أمريكي هذا التصريح.

قصف طيران التحالف بقيادة السعودية 3 مبان سكنية في فج عطان، وهو حي سكني مكتظ في صنعاء، يوم 25 أغسطس/آب 2017. تدمر 2 من المباني كلياً وتضرر الثالث بشكل بالغ. © 2017 محمد المخلافي

قالت هيومن رايتس ووتش إن إخفاق الائتلاف أو أي عضو في التحالف في التحقيق بصورة

موثوقة في انتهاكات قواته لأكثر من سنتين من النزاع المسلح يؤكد ضرورة إجراء تحقيق دولي مستقل في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من قبل جميع أطراف النزاع.

قالت ويتسن: "يستحق المدنيون اليمنيون، الذين يدفعون ثمن هذه الحرب، أكثر من مجرد إنكار شامل أو تعبيرات عامة عن التعاطف. على الدول أعضاء الأمم المتحدة أن توضح تماماً لأعضاء الائتلاف أنهم لا يفون بالمعايير الأساسية للشفافية، وأن "مجلس حقوق الإنسان" سوف يتدخل ويضمن التحقيق في هذه الانتهاكات، إن لم يكن أي من الأطراف المتحاربة على استعداد للقيام بذلك".

HUMAN RIGHTS WATCH

11 يوليو 2016م

قصف المنشآت التجارية غارات التحالف السعودي على البنى الاقتصادية في اليمن

قادت السعودية تحالفاً من 9 دول عربية في حملة عسكرية ضد قوات الحوثيين في اليمن، منذ 26 مارس/آذار 2016. حظيت عملياتها العسكرية بدعم من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ودول أخرى، تسبب القتال في مقتل أكثر من 3200 مدني، 60 % منهم سقطوا في غارات جوية للتحالف، وفقا للأمم المتحدة. أصيب 5700 مدني أيضاً في النزاع. أضرت الضربات الجوية - أو دمرت - عدداً كبيراً من المنشآت المدنية، مثل المنازل والأسواق والمستشفيات والمدارس، بالإضافة إلى المؤسسات الاقتصادية،

موضوع هذا التقرير

يوثق التقرير ضربات التحالف الجوية بين مارس/آذار 2015 وفبراير/شباط 2016 على 13 منشأة اقتصادية مدنية، منها مصانع ومستودعات تجارية ومزرعة ومحطتا كهرباء. قتلت هذه الضربات 130 مدنياً وأصابت 171 آخرين. كانت المرافق التي قصفتها الغارات الجوية تنتج أو تخزن أو توزع البضائع للمدنيين، بما فيها الغذاء والدواء والكهرباء، وهي المواد التي كانت شحيحة حتى قبل الحرب في اليمن، الذي يعتبر من أفقر دول الشرق الأوسط.. كانت هذه المرافق مجتمعة توظف ما يزيد على 2500 شخص، توقفت كثير من المصانع عن الإنتاج، وفقد مئات العمال مصدر رزقهم.

يبدو أن جميع هذه الهجمات انتهكت القانون الدولي الإنساني، أو قوانين الحرب. تحظر القوانين الدولية تعمد استهداف الأعيان المدنية، والهجمات التي لا تميز بين الأهداف العسكرية والمدنية، والهجمات التي تلحق أضراراً بالأعيان المدنية بشكل لا يتناسب مع المكاسب العسكرية المتوقعة. تشمل الأعيان المدنية المصانع والمخازن والمؤسسات التجارية الأخرى، ما لم تستخدم لأغراض عسكرية، أو لم تحول إلى هدف عسكري. هذه الهجمات التي ارتكبت بشكل متعمد ومتهور ضد أعيان مدنية تعتبر جرائم حرب.

غارات قوات التحالف بقيادة السعودية قصفت بشكل غير قانوني
مصانع ومستودعات ومنشآت اقتصادية مدنية أخرى في اليمن.

حددت هيومن رايتس ووتش ذخائر استخدمت في 6 من المواقع التي زارتها، قدمت الولايات المتحدة أو أنتجت 4 أنواع من هذه الذخائر، كما أنتجت أو قدمت المملكة المتحدة نوعين آخرين، بما في ذلك قنبلة «بايفواي 4» الموجهة، المصنعة في مايو/أيار 2015، أي بعد بداية حملة التحالف الجوية .

يستند هذا التقرير إلى أبحاث ميدانية أجرتها هيومن رايتس ووتش في العاصمة اليمنية صنعاء، ومحافظة الحديدة في مارس/آذار 2016. قابلت هيومن رايتس ووتش 37 شاهداً في المواقع، وبحثت عن أهداف عسكرية محتملة في المنطقة، وعاينت بقايا الذخيرة التي وجدتها. يتضمن التقرير أيضاً تفاصيل غارات جوية موثقة من قبل على البنى الاقتصادية المدنية.

وفقا لـ «الغرفة التجارية الصناعية» في صنعاء، أضرت ضربات التحالف الجوية — أو دمرت — 196 مؤسسة تجارية بين مارس/آذار 2015 وفبراير/شباط 2016. أعطت الغرفة التجارية هيومن رايتس ووتش قائمة تحتوي على معلومات عن 59 معملاً ومستودعاً وبنى اقتصادية مدنية أخرى، استهدفتها غارات التحالف، مع تواريخ قصفها ومواقعها. لم تستطع هيومن رايتس ووتش التأكد من هذه المعلومات أو تحديد أي من هذه المواقع استخدم لأغراض عسكرية فأصبح هدفاً عسكرياً مشروعاً، باستثناء المواقع التي ناقشها هذا التقرير. لم تنقل الغرفة التجارية الصناعية أي مزاعم عن استخدام الحوثيين والقوات المتحالفة معهم مواقع بنى اقتصادية لأغراض عسكرية.

مبنى الغرفة التجارية بصنعاء الذي قصفته طائرات التحالف

قصف المنشأت التجارية: غارات التحالف السعودي على البنى الاقتصادية عاش كثير من الناس في اليمن في ضيق اقتصادي شديد، حتى قبل الحملة الجوية بقيادة السعودية. عانى المدنيون اليمنيون منذ بدأت الحملة من النزاع المسلح بشكل مباشر، ومن الحصار الذي فرضه التحالف وإعاقة تسليم المساعدات الإنسانية. احتاج حوالي 21.2 مليون شخص 82- % من السكان- لبعض أشكال المساعدة الإنسانية، بعد تصاعد النزاع المسلح في كامل أرجاء اليمن، وفقاً لـــ «مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية». يبقى من غير الواضح أي أثر إضافي سيتسبب فيه قصف البنى الاقتصادية المدنية على السكان، ولكن الغذاء والأدوية والسلع

الاستهلاكية الأخرى صارت شحيحة أكثر، وأسعارها ارتفعت بشكل حاد. قالت عائلات لـــ « هيومن رايتس ووتش» إن ارتفاع أسعار الغذاء والنقل والدواء جعلت من الصعب أو المستحيل عليهم تحمل تكاليف الاحتياجات الأساسية. قال العمال الذين قصفت أماكن عملهم وفقدوا مصدر رزقهم لـــ هيومن رايتس ووتش إنهم كافحوا لتأمين لقمة العيش، بعد أن سرحتهم معاملهم أو أغلقت، وخاصة في ظل ارتفاع أسعار السلع.

أعلنت أطراف النزاع في اليمن وقف العمليات العدائية في 10 أبريل/نيسان، وبدأت محادثات سلام في الكويت ذلك الشهر لاحقاً. رغم انخفاض مستوى العنف في البلد بعد دخول وقف النار حيز التنفيذ في 11 أبريل/نيسان، استمرت الضربات الجوية والقتال البري. مع تواصل مفاوضات إنهاء النزاع، حذر بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، عند وصوله الكويت في 26 يونيو/حزيران، من أن هناك «نقصاً حاداً في المواد الغذائية الأساسية كما أن الاقتصاد في حالة غير مستقرة» في اليمن.

ينبغي أن يشمل أي اتفاق سلام المحاسبة على انتهاكات قوانين الحرب من قبل جميع أطراف النزاع. يشمل التحالف 5 أعضاء من مجلس التعاون الخليجي: هي السعودية والبحرين والكويت وقطر والإمارات، ودولاً عربية أخرى هي مصر والأردن والمغرب والسودان. قوات الحوثيين وحلفاؤهم أيضاً أطراف في النزاع، لا سيما القوات العسكرية الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح، الذي أجبر على ترك منصبه في فبراير/شباط 2012. تشمل القوات الأخرى المتشاركة في النزاع الميليشيات الموالية للتحالف في جنوب اليمن، و»تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية».

الولايات المتحدة طرف في النزاع أيضاً منذ الأشهر الأولى للقتال. قال متحدث عسكري أمريكي في يونيو/حزيران 2015 إن الولايات المتحدة تساعد التحالف بـــ «الدعم الاستخباراتي وتبادل المعلومات الاستخباراتية، التي تهدف إلى المساعدة والدعم الاستشاري، والدعم اللوجستي، وتشمل التزود بالوقود جواً، مع ما يصل إلى طلعتين للتزويد بالوقود يومياً ثم. اعترفت الولايات المتحدة في مايو/أيار 2016 أنها نشرت قوات في اليمن بدور قتالي ضد القاعدة.

وفقاً لوزارة الدفاع البريطانية، تقدم المملكة المتحدة «دعماً تقنياً، وأسلحة موجهة بدقة، وتبادل معلومات مع القوات المسلحة في السعودية».

نجحت السعودية في حشد التأييد في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة لمنعه من إنشاء آلية تحقيق دولية مستقلة. ليست هيومن رايتس ووتش على علم بأي تحقيقات ذات مصداقية من قبل السعودية أو أعضاء التحالف الآخرين في هذه الضربات أو غيرها من الضربات غير القانونية المزعومة، ولا بأي تعويض مقدم للضحايا. أبلغت سامانثا باور، السفيرة الأميركية بالأمم المتحدة، هيومن رايتس ووتش في مايو/أيار 2016، أن السعوديين فتحوا تحقيقا في هجوم على سوق في مستباء شمالي اليمن أسفر عن مقتل 97 مدنياً على الأقل. ومع ذلك، لم تعلن الحكومة السعودية أية نتائج حتى الآن.

أصدرت الحكومة السعودية في 27 مايو/أيار بياناً تؤكد فيه أن قوات التحالف حرصت على «التقيد بقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان كافة في جميع عملياتها العسكرية». أشار البيان إلى أن المستشارين القانونيين كانوا حاضرين أثناء التخطيط

ومع فرق الاستهداف، وأن القوات نشرت مراقبين في الخط الأمامي لضمان عدم وجود مدنيين في محيط الأهداف. وأشار البيان أيضاً إلى أنه كلما زعم استهداف مدنيين ومنشآت مدنية أو منظمات غير حكومية أثناء شن العمليات، أجرى التحقيقات فريق تحقيق مستقل ومتميز، أنشئ في مقر سلاح جو التحالف. لم تجد هيومن رايتس ووتش أي دليل من شأنه دعم هذه المزاعم السعودية، ولم تقدم الحكومة السعودية أي معلومات عامة يمكن التحقق منها. لم تجر الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أي تحقيقات معلومة في أي ضربات غير قانونية مزعومة. تشير التصريحات العلنية أن كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا تعولان على السعوديين، بالقول إنهم بصدد إجراء تحقيقات. قالت الحكومة البريطانية إنها قدمت معلومات لمساعدة التحقيقات السعودية، ورغم ذلك لم ترغب في شرح كيفية تبادل المعلومات هذه وما نتج عنها.

على السعودية وغيرها من أطراف الصراع في اليمن، بما فيها الولايات المتحدة، ضمان الامتثال لقوانين الحرب، بما في ذلك حظر شن هجمات على أعيان مدنية. على الدول الوفاء بالتزاماتها للتحقيق في جرائم الحرب المزعومة، ومحاكمة المسؤولين عنها، وتقديم التعويض الفوري والكافي للمدنيين المتضررين أو ذويهم. فشلت كل الأطراف حتى الآن في إجراء تحقيقات ذات مصداقية في الانتهاكات المزعومة يدل على ضرورة إجراء تحقيق دولي مستقل. واصلت الحكومات الأجنبية بيع أسلحة للسعودية بعد بدء الحملة الجوية، رغم وجود أدلة متزايدة على أن التحالف استخدم هذه الأسلحة في غارات جوية غير مشروعة. على جميع الدول التي تبيع الأسلحة للسعودية، بما فيها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وكندا، تعليق مبيعات الأسلحة، ليس حتى تحد السعودية من الغارات الجوية غير القانونية في اليمن فحسب، بل أيضاص حتى تفتح تحقيقاً ذا مصداقية في الانتهاكات المزعومة. ارتكبت السعودية انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان وهي عضو في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وفشلت في إجراء تحقيقات ذات مصداقية ونزيهة وشفافة في جرائم حرب محتملة. استغلت موقعها في المجلس لحماية نفسها من المساءلة عن انتهاكات اليمن.

29 يونيو 2016

تصريحات:

علقوا عضوية المملكة العربية السعودية في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إن المملكة العربية السعودية اقترفت «انتهاكات جسيمة وممنهجة لحقوق الإنسان» في الخارج والداخل، واستغلت موقعها في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة كي تمنع على نحو فعال تحقيق العدالة بشأن جرائم الحرب المحتملة التي ارتكبتها.

9يونيو, 2016
بيان صحفي

على الأمم المتحدة إعادة إدراج التحالف بقيادة السعودية في قائمة العار

التوصيات

للسعودية وبقية أعضاء التحالف

1- يجب الالتزام بقوانين الحرب، بما في ذلك حظر الهجمات التي تستهدف المدنيين والتي لا تميز بين مدنيين ومقاتلين، والهجمات التي تؤدي إلى خسائر في صفوف المدنيين لا تتناسب مع الميزة العسكرية المتوقعة.

2- اتخاذ كل الاحتياطات الممكنة لتقليص الضرر اللاحق بالمدنيين، ويشمل هذا تقديم إنذارات فعالة مسبقة قبل الهجمات حيثما أمكن.

3- إنهاء استخدام الأسلحة المتفجرة ذات نطاق التأثير الواسع في المناطق المأهولة بالسكان، اتساقاً مع حظر الهجمات العشوائية.

4- إجراء تحقيقات شفافة ومحايدة في المزاعم القابلة للتصديق بانتهاكات قوانين الحرب، بما يشمل الوقائع التي يغطيها هذا التقرير.

5- تفعيل سياسة التحقيق في الغارات الجوية التي شهدت سقوط أعداد كبيرة من المدنيين، حتى في غياب أي أدلة على وقوع انتهاكات لقوانين الحرب.

6- نشر أي معلومات عن الأهداف العسكرية المقصودة في الغارات الجوية التي أسفرت عن خسائر في صفوف المدنيين، وجميع الدول المشاركة في تلك الغارات.

7- إعلان نتائج التحقيقات واتخاذ إجراءات تأديبية أو القيام بملاحقات قضائية عند اكتشاف وقوع انتهاكات أو جرائم حرب.

8- تقديم تعويضات فورية وملائمة للمدنيين وعائلاتهم، تعويضاً عن القتل والإصابات والأضرار اللاحقة بالممتلكات جراء الغارات الموجهة بالخطأ.

9- يجب النظر في تقديم تعويضات مالية للمدنيين الذين عانوا جراء الغارات بغض النظر عن التجاوزات.

لحكومة الرئيس هادي

10- يجب دعوة التحالف لتوفير معلومات تفصيلية عن الأهداف العسكرية المقصودة من الغارات التي قتل فيها مدنيون. يجب إتاحة المعلومات علناً والضغط لتقديم تعويضات كلما تبين وقوع تجاوزات.

للحوثيين والقوات المتحالفة معهم

يجب الالتزام بقوانين الحرب، ويشمل هذا اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لتقليص المخاطر اللاحقة بالسكان الخاضعين لسيطرتهم، تفادي وضع الأهداف العسكرية في مناطق مكتظة بالسكان، و اتخاذ خطوات لإبعاد المدنيين عن المناطق المعرضة للهجمات.

للولايات المتحدة

يجب إجراء تحقيقات في الضربات الجوية التي توجد أدلة موثوقة على أنها انتهكت قوانين الحرب، وكانت الولايات المتحدة شريكاً مباشراً فيها، بما في ذلك عن طريق تزويد الطائرات المشاركة بالوقود، وتوفير معلومات الاستهداف والاستخبارات، أو أي دعم مباشر آخر. التوضيح العلني لدور الولايات المتحدة في النزاع المسلح، بما في ذلك الخطوات التي اتخذتها لتقليص الخسائر في صفوف المدنيين أثناء العمليات الجوية، والتحقيق في مزاعم انتهاكات قوانين الحرب.

للولايات المتحدة والمملكة المتحدة وبقية داعمي التحالف ،

على جميع داعمي التحالف دعوة السعودية وأعضاء التحالف الآخرين إلى تنفيذ التوصيات أعلاه.

دعوة السعودية وأعضاء التحالف الآخرين للموافقة على إجراء تحقيق دولي مستقل في الانتهاكات المزعومة من قبل جميع أطراف الصراع في اليمن.

على الدول التي تجعلها مشاركتها في القتال طرفاً في النزاع، الالتزام بقوانين الحرب، بما في ذلك عن طريق إجراء تحقيقات في أي ضربات جوية توجد أدلة موثوقة على انتهاكها قوانين الحرب وشاركت فيها الدول مباشرة.

للولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وكندا وبقية الدول المصدرة للأسلحة إلى السعودية

وقف جميع مبيعات السلاح للسعودية إلى أن تقلص غاراتها الجوية غير القانونية في اليمن وتحقق بمصداقية في الانتهاكات المزعومة، وتحيل المسؤولين على المساءلة،

دعوة السعودية وأعضاء التحالف الآخرين لتنفيذ التوصيات الواردة أعلاه.

في حالة عدم عمل التحالف فوراً على إجراء تحقيقات ذات معنى، يجب دعم مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة (انظر أدناه) في إجراء تحقيق دولي مستقل في الضربات غير القانونية المزعومة.

للدول أعضاء مجلس الأمن الدولي

يجب المطالبة بإحاطة علنية يقدمها المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة حول حالة حقوق الإنسان الراهنة في اليمن،

تذكير جميع أطراف النزاع اليمني بأن أي شخص تتبين مسؤوليته في «التخطيط لأعمال تنتهك القانون الإنساني الدولي، أو أعمال تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان، أو توجيه تلك الأعمال أو ارتكابها»، فضلاً عن المسؤولين عن إعاقة تسليم المساعدات الإنسانية لليمن، ربما يخضعون لحظر السفر وتجميد الأصول بموجب القرار 2140.

تشجيع لجنة الخبراء المشكلة بموجب القرار 2140 على جمع الأدلة حول مسؤولية الأفراد عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المنطبقين أو إعاقة المساعدات الإنسانية، وكشف المعلومات للجنة العقوبات الخاصة بالقرار 2140.

للدول أعضاء الجمعية العامة فى الأمم المتحدة التعليق الفوري لحقوق عضوية السعودية في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بسبب ارتكابها الانتهاكات «الجسيمة والمنهجية» للقانون الدولي في اليمن.

لمجلس حقوق الإنسان

يجب عقد جلسة خاصة لمناقشة أوضاع حقوق الإنسان في اليمن، إذا لم تعالج قوات التحالف التي تقودها السعودية الانتهاكات المزعومة ولم تحقق في الانتهاكات، أو إذا لم يتحسن الوضع الإنساني في اليمن.

يجب تشكيل آلية تحقيق مستقلة و دولية للتحقيق في جميع انتهاكات قوانين الحرب من قبل جميع أطراف النزاع، إضافة إلى آلية التحقيق الوطنية.

منهجية التقرير

يستند هذا التقرير إلى أبحاث ميدانية أجرتها هيومن رايتس ووتش في العاصمة اليمنية صنعاء، ومحافظة الحديدة، في مارس/آذار 2016. قابل باحثو هيومن رايتس ووتش 37 شاهداً على غارات جوية على البنى الاقتصادية المدنية أو في أعقابها مباشرة، نفذها التحالف العربي الذي تقوده السعودية.

يصف التقرير تفاصيل حوادث سابقة تم فيها قصف بنى اقتصادية، وحققت فيها هيومن رايتس ووتش وهي موجودة في منشورات سابقة. يصف التقرير 17 ضربة جوية نفذها التحالف على 13 بنية اقتصادية ودمرت أو أضرت بشكل واسع بأعيان مدنية في انتهاك واضح للقانون الإنساني الدولي (قوانين الحرب). زارت الباحثتان موقعين تعرضا لضربات جوية و استبعد من هذا التقرير، لأن أحدهما كان على مقربة من هدف عسكري، والآخر لأن صاحب المنشأة التي تعرضت للقصف، وهي مصنع، لم يرغب في إظهار اسمه.

أجريت المقابلات في مواقع الغارات الجوية، أو في حالات قليلة، عن طريق الهاتف. أجرت باحثتا هيومن رايتس ووتش معظم المقابلات باللغة العربية، ولكن عدداً منها كان باللغة الإنجليزية. قدم جميع المشاركين موافقة شفهية على إجراء مقابلات معهم، وأبلغ المشاركون بالغرض من المقابلة والطريقة التي سيتم توثيق معلوماتهم بها ونشرها، وأنه يمكنهم إنهاء المقابلة في أي وقت، أو رفض الإجابة عن أسئلة بعينها. لم يحصل أي مشارك على تعويض مادي مقابل إجراء مقابلة.

اختارت هيومن رايتس ووتش مواقع الغارات الجوية للتحقيق فيها، آخذة بعين الاعتبار أنها تعرضت مؤخراً للهجوم، ومدى الضرر الذي وقع، والتقييم الأمني لسلامة الوصول إليها وزيارتها. لم تطلع هيومن رايتس ووتش سلطات الحوثيين عن المواقع، ولم يرافق أي ممثل عن الحوثيين الباحثتين خلال تحقيقاتهما.

راسلت هيومن رايتس ووتش الحكومة السعودية في 16 مايو/أيار، لتطلعها على نتائجها وتطلب معلومات عن الأهداف المقصودة من الغارات الجوية ال-10 التي حققنا فيها. لم تكن هيومن رايتس ووتش قد تلقت رداً حتى وقت النشر. ستنشر أي ردود على هذا التقرير من الحكومة السعودية أو أي من أعضاء التحالف www.hrw.org/ar على صفحة اليمن على موقع هيومن رايتس ووتش:

الآثار الاقتصادية والإنسانية للنزاع المسلح

فرضت قوات التحالف بقيادة السعودية حصاراً جوياً وبحرياً، مع بداية حملة القصف، مما حد من الشحنات التجارية والمساعدات الإنسانية إلى اليمن إذ كان نحو 90 بالمئة من المواد الغذائية الأساسية في اليمن قبل الحرب تأتي من الواردات بعد تصاعد النزاع المسلح في أنحاء اليمن بأكثر من سنة في يونيو/حزيران 2016، قدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن 21.2 مليون شخص - نحو 82 بالمئة من مجموع السكان - يحتاجون إلى أحد أشكال المساعدة الإنسانية. يشمل هذا الرقم 14.4 مليون شخص غير قادرين على تلبية

احتياجاتهم الغذائية (من بينهم 7.6 مليون يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي)، و19.4 مليون يفتقرون إلى المياه النظيفة والصرف الصحي (من بينهم 9.8 مليون فقدوا الوصول إلى المياه بسبب النزاع)، و14.1 مليون دون رعاية صحية كافية استنفد الحصار وما رافقه من تفتيش لجميع الشحنات إلى اليمن، على وجه الخصوص، مخزون الوقود والغذاء والأدوية المتاحة في الأسواق المحلية. قدرت منظمة الصحة العالمية في مايو/أيار 2016، أن الأدوية الواردة إلى اليمن مثلت 30 % فقط من احتياجاتها. حذر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في يونيو/حزيران، من أن هناك «نقصاً حاداً في المواد الغذائية الأساسية كما أن الاقتصاد في حالة غير مستقرة» في اليمن.

أقام الأمين العام للأمم المتحدة في 12 فبراير/شباط 2016، آلية للتحقق والتفتيش في الأمم المتحدة، وهي عملية تهدف إلى تسريع الواردات التجارية للسلع الأساسية بما فيها الغذاء والدواء والوقود أبلغ ستيفن أوبريان، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) في مارس/آذار 2016، مجلس الأمن الدولي أنه «في الأشهر الأخيرة كانت هناك زيادة كبيرة في الإمدادات وواردات إنقاذ الأرواح الأخرى عن طريق الموانئ اليمنية»، ودعا جميع الأطراف إلى «كفالة حماية البنى التحتية المادية».

رغم أن الحصار البحري ساهم بصورة أكثر حدة في الأزمة الاقتصادية في اليمن، ساهمت الهجمات على المصانع والمستودعات ومحطات توليد الطاقة والمواقع الاقتصادية الأخرى أيضاً في ندرة السلع،ذكرت الغرفة التجارية الصناعية في صنعاء أن ضربات التحالف الجوية أضرت أو دمرت 196 منشأة تجارية على الأقل بين 26 مارس/آذار 2015، عندما بدأت الهجمات الجوية، و 17 فبراير/شباط 2016. زودت الغرفة التجارية هيومن رايتس ووتش بقائمة تضم 59 مصنعاً ومستودعاً ومنشأة اقتصادية محددة قصفتها ضربات التحالف الجوية بين بداية الحرب و17 فبراير/شباط 2016، بالإضافة إلى تواريخ القصف ومواقعها. ليس من الممكن التحديد بشكل قاطع اعتماداً على القائمة وحدها إن كانت البنى التي قصفت مدنية أو عسكرية، أو كانت مستخدمة لأغراض عسكرية في ذلك الوقت، أو كانت أهدافاً عسكرية عرضة للهجوم. لم تبلغ الغرفة التجارية عن الانتهاكات المزعومة لقوانين الحرب من قبل القوات التابعة للحوثيين.

أثرت الهجمات على المواقع الاقتصادية بشكل خاص على المدنيين، فازدادت ندرة المواد الغذائية والأدوية والسلع الاستهلاكية الأخرى وارتفعت أسعارها بشكل كبير. توقفت معظم المرافق التي تعرضت للهجوم عن الإنتاج، وخفضت أخرى قدرتها بشكل كبير. دمرت هجمات أخرى مخازن الغذاء أو الدواء. قالت عائلات لـــ هيومن رايتس ووتش بانتظام إن الأسعار المتزايدة للغذاء والنقل والدواء، جعلت من الصعب أو المستحيل عليها تحمل تكاليف الاحتياجات الأساسية، قال العمال الذين قصفت أماكن عملهم وفقدوا مصدر رزقهم لـــ هيومن رايتش ووتش إنهم كافحوا لتأمين لقمة العيش، بعد أن سرحت معاملهم العمال أو أغلقت، ومع ارتفاع أسعار السلع بسبب الحرب.

أطراف النزاع

يضم التحالف الذي تقوده السعودية 5 من أعضاء مجلس التعاون الخليجي هم: السعودية

والبحرين والكويت وقطر والإمارات، بالإضافة إلى مصر والأردن والمغرب والسودان.

وفقاً للسفير السعودي في الولايات المتحدة، عادل بن أحمد الجبير، وتصريح أصدره التحالف في 27 مايو/أيار 2016، شن التحالف عملياته العسكرية بناء على طلب الرئيس هادي الذي تستمر قوات التحالف في الاعتراف به رئيساً لليمن و هناك عضو واحد على الأقل من حكومة هادي في المنفى، بالرياض، هو أيضاً عضو في اللجنة التي تختار أهداف الضربات الجوية، وفقاً لعدد من الدبلوماسيين الذين تحدثوا معه حول منصبه.

رغم أن الولايات المتحدة ليست عضواً في التحالف، إلا أنها طرف في النزاع، ذكر متحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية في يونيو/حزيران 2015 أن الولايات المتحدة تساعد التحالف بـ «دعم استخباراتي ومعلومات استخباراتية، ومساعدة في تحديد الأهداف، ودعم استشاري ولوجستي، يشمل تزويد الطائرات بالوقود جواً بحدود شحنتي وقود يومياً».ذكر الجنرال تشارلز براون، قائد القيادة المركزية للقوات الجوية الأمريكية، في نوفمبر/تشرين الثاني 2015، أن الجيش الأمريكي أرسل فرقة صغيرة من أفراده تمركزت في المقر السعودي لتخطيط الغارات الجوية، للمساعدة في تنسيق الأنشطة، مشاركة الولايات المتحدة في عمليات عسكرية محددة، مثل غارات القصف الجوي، تعني أن الولايات المتحدة طرف في النزاع منذ بدايات القتال، وأن القوات الأمريكية قد تكون مشتركة في المسؤولية عن انتهاكات التحالف لقوانين الحرب.

قال الكولونيل باتريك رايدر، متحدث باسم القيادة المركزية الأمريكية، في أبريل/نيسان 2016، إن «القرارات المتعلقة بسير العمليات، لتشمل تحديد الأهداف والتحقق النهائي منها»، اتخذها السعوديون، وأعرب عن ثقته في أن المعلومات والدعم الذي قدمته الولايات المتحدة كان «الخيار الأفضل للنجاح العسكري بما يتفق مع المعايير الدولية والتخفيف من الخسائر في صفوف المدنيين»، اعترفت الولايات المتحدة في مايو/أيار 2016 بوجود قوات برية في اليمن تشارك في العمليات القتالية التي يقودها الجيش اليمني والإماراتي في مدينة المكلا وميناءها وحولهما، بموجب القانون الدولي، تلزم الولايات المتحدة بوصفها طرفاً في النزاع بتنفيذ أو المساعدة في التحقيقات التي توجد فيها ادعاءات موثوقة بأن قواتها شاركت في جرائم حرب، ومحاسبة المسؤولين عنها ، وافقت الولايات المتحدة أيضاً على مبيعات معدات عسكرية تبلغ قيمتها أكثر من 20 مليار دولار للسعودية عام 2015 وحده.

وافقت وزارة الدفاع الأميركية على عدد من مبيعات الأسلحة للسعودية في يوليو/تموز 2015، بما في ذلك صفقة 600 صاروخ باتريوت بقيمة 5.4 مليار دولار، وصفقة بأكثر من مليون طلقة ذخيرة وقنابل يدوية، وغيرها من المواد بقيمة 500 مليون دولار، للجيش السعودي. باعت الولايات المتحدة أسلحة بقيمة 7.8 مليار دولار للسعوديين ما بين مايو/أيار وسبتمبر/ أيلول، وفقاً لمراجعة الكونغرس الأمريكي. وافقت الحكومة الأمريكية في أكتوبر/تشرين الأول، على بيع السعودية 4 سفن للقتال الساحلي بقيمة 11.25 مليار دولار، وقعت الولايات المتحدة على صفقة أسلحة مع السعودية بقيمة 129 مليار دولار في نوفمبر/تشرين الثاني لأكثر من 10 آلاف من ذخائر جو أرض متقدمة بما في ذلك القنابل الموجهة بالليزر وقنابل خارقة للتحصينات وقنابل «إم كيه-84» للأغراض العامة، استخدمت قوات التحالف قنابل موجهة بالليزر وقنابل «إم كيه-84» في هجمات وصفها هذا التقرير.

علقت الولايات المتحدة نقل الذخائر العنقودية إلى السعودية أواخر مايو/أيار ٢٠١٦.

دعمت المملكة المتحدة قوات التحالف «تقدم دعماً فنياً وأسلحة دقيقة التوجيه وتتبادل المعلومات مع القوات المسلحة السعودية من خلال ترتيبات مسبقة»، وفقاً لوزارة الدفاع البريطانية رداً على سؤال من مجلس اللوردات بتاريخ 14 يوليو/تموز 2015 التي تزن(Paveway I) تشمل الأسلحة قنابل «بيفواي 4» الواحدة منها 500 رطل 226.796) كغ) وتستخدمها طائرات «تورنادو» و»تايفون» المقاتلة. أكدت الوزارة في 6 يونيو/حزيران 2016 أن السعودية استخدمت طائرات تورنادو وتايفون اشترتها من المملكة المتحدة في العمليات القتالية في اليمن، درب كبار ضباط الجيش البريطاني القوات السعودية منذ بداية الحرب وفقاً لحملة مقرها لندن ضد تجارة الأسلحة، وافقت الحكومة البريطانية أيضاً على مبيعات عسكرية بقيمة 2.8 مليار للسعودية منذ دخولها النزاع في اليمن، تشمل الأسلحة وقنابل بايفواي 4 زنة 500 رطل، استخدمها التحالف في هجوم وصفه هذا التقرير.

تقدم فرنسا أيضاً طائرات مقاتلة وطائرة نقل عسكرية وطائرة تزويد بالوقود جواً ومروحيات ومركبات قتالية برمائية وقوارب دوريات عسكرية ومركبات خفيفة مدرعة ودعماً لوجستياً لبعض الدول أعضاء التحالف.

التحقيق والمساءلة في ضربات جوية عشوائية

في رد، على ما يبدو، على تزايد التقارير عن انتهاكات مزعومة لقوانين الحرب من قبل قوات التحالف وجلسة مرتقبة لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، أنشأ الرئيس اليمني هادي في 7 سبتمبر/أيلول 2015 لجنة وطنية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وقوانين الحرب. خلال جلسة مجلس حقوق الإنسان التالية في جنيف، حجبت السعودية ودول عربية أخرى بشكل فعال محاولة هولندا لإنشاء آلية تحقيق دولية، لم تتخذ اللجنة الوطنية بعد أي خطوات ملموسة لإجراء التحقيقات، ولم تكشف عن أي من أساليب عملها أو خططها، كما قال عدد من المقربين من اللجنة لــ هيومن رايتس ووتش.

أعلن التحالف في 31 يناير/كانون الثاني 2016، عن إنشاء لجنة لتعزيز اقتتال التحالف لقوانين الحرب، ومع ذلك، حدد المتحدث العسكري لقوات التحالف أن الهدف من اللجنة ليس إجراء تحقيقات في الانتهاكات المزعومة. أفاد بيان صادر عن السفارة السعودية في واشنطن، أن اللجنة ستقيم قواعد الاشتباك التي يتبعها التحالف وترتبط بالمدنيين، وستقدم «استنتاجات وتوصيات لاحترام أفضل للقانون الدولي الإنساني»،

اعتمد البرلمان الأوروبي في 9 يوليو/تموز 2015، قراراً يدين الضربات الجوية للتحالف بقيادة السعودية في اليمن، بما يشمل استخدام القنابل العنقودية. في ضوء قيام قوات التحالف بالأعمال القتالية، أصدر البرلمان الأوروبي في 25 فبراير/شباط 2016، قراراً يدعو ممثلة الاتحاد الأوروبي العليا للشؤون الخارجية و السياسية الأمنية فيديريكا موغيريني «لإطلاق مبادرة تهدف إلى فرض حظر ضد السعودية على توريد الأسلحة من الاتحاد الأوروبي». صوت البرلمان الهولندي

في 15 مارس/آذار على فرض حصار وحظر على جميع صادرات الأسلحة إلى السعودية،

قدم عضوان من مجلس الشيوخ الأمريكي في 13 أبريل/نيسان قانوناً لمنع الولايات المتحدة مؤقتاً من بيع ذخيرة جو-أرض إلى السعودية حتى تقر وزارة الخارجية أن الجيش السعودي يتخذ جميع الخطوات المتاحة لحماية المدنيين منعت الحكومة السويسرية في 20 أبريل/نيسان صادرات عسكرية بقيمة 19.5 مليون دولار لعدد من دول الشرق الأوسط يشتبه بأنها ستستخدم في نهاية المطاف في اليمن ،

و رغم أن تصاعد مستوى الصراع توقف في أعقاب وقف إطلاق النار في 10 أبريل/نيسان، إلا أن القتال البري والغارات الجوية مستمرة في أجزاء من اليمن. بدأت محادثات السلام التي تدعمها الأمم المتحدة في الكويت في 21 أبريل/نيسان، من بين المشاركين في محادثات السلام ممثلون عن حكومة الرئيس هادي اليمنية والحوثيين وحزب الرئيس السابق علي عبد الله صالح، الموالي للحوثيين.

أصدرت الحكومة السعودية في 27 مايو/أيار بياناً تؤكد فيه أن قوات التحالف تقيدت «بقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان كافة في جميع عملياتها العسكرية». أشار البيان إلى أن المستشارين القانونيين كانوا حاضرين أثناء التخطيط ومع فرق الاستهداف وأن القوات نشرت مراقبين في خطوط الجبهة يقومون «بالتأكد من عدم وجود أي مدنيين في محيط الهدف».

أشار البيان إلى أن قوات التحالف أصدرت تحذيرات قبل مهاجمة الأهداف العسكرية، لضمان أن المدنيين ليسوا في جوارها، قال التحالف فيما يتعلق بمسألة التحقيق في الانتهاكات المزعومة، إن قواته حرصت على «تشكيل فريق تحقيق مستقل في كل ادعاء أو اتهام يثار حيال أي من عملياتها العسكرية ومن بين ما قامت به قوات التحالف من جهود في هذا الشأن إنشاء مكتب للحوادث في مقر قيادة القوات الجوية»، أضاف البيان أنه بمجرد اكتمال التحقيقات ستعلن النتائج وسيتعهد التحالف بتعويضات للضحايا. (البيان الكامل ملحق بهذا التقرير).

لم تجد هيومن رايتس ووتش حتى الآن نتائج منشورة لأي من تحقيقات التحالف ولا أي دليل على تعويضات للضحايا.

نشر مكتب الأمين العام للأمم المتحدة تقريره السنوي في 2 يونيو/حزيران 2016 محدداً القوات والجماعات المسلحة المسؤولة عن انتهاكات جسيمة ضد الأطفال، وضع تقرير الأمين العام، لأول مرة، التحالف السعودي في «قائمة العار»، مشيراً إلى أن قوات التحالف كانت مسؤولة عن قتل أو تشويه معظم الأطفال ضحايا الحرب، الذين يبلغ عددهم تقريباً 2000. مع ذلك أعلن مكتب الأمين العام للأمم المتحدة في 6 يونيو/حزيران، بعد احتجاج الحكومة السعودية، أنه أزال التحالف الذي تقوده السعودية من «قائمة العار» في انتظار نتائج استعراض مشترك للحالات الواردة في معرض التقرير.

II. القانون الإنساني الدولي المنطبق

يسري القانون الدولي الإنساني - المعروف أيضاً بقوانين الحرب - على النزاع المسلح بين التحالف بقيادة السعودية والحوثيين. كما يسري على الجماعات المسلحة غير التابعة لدول،

المرتبطة بالتحالف أو بالحوثيين، وكان على أي دول تعد أطرافاً في النزاع، بما فيها الولايات المتحدة. نظراً إلى أن النزاع يضع دولاً في مواجهة جماعات مسلحة غير حكومية، فهو يعتبر نزاعاً مسلحاً غير دولي، يشمل القانون الواجب التطبيق المادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والبروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف، والقوانين العرفية للحرب،

يبحث هذا التقرير في الهجمات على أهداف مدنية، وتحديداً البنى الاقتصادية، التي نفذتها الضربات الجوية للتحالف. هناك مبدأ أساسي في قوانين الحرب هو التمييز بين المدنيين والمقاتلين، وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية. ولا يجوز توجيه الضربات إلا للمقاتلين والأهداف العسكرية. تحظر قوانين الحرب الهجمات المتعمدة أو العشوائية أو غير المناسبة على المدنيين، المدنيون محميون من الهجمات ما لم يشاركوا مباشرة في الأعمال العدائية. تتضمن المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية حمل مدني الذخيرة إلى مقاتل خلال المعركة. رغم ذلك، المدنيون الذين يعملون في مصنع للذخيرة لا يعتبرون مشاركين مباشرة في الأعمال العدائية، رغم أن المعمل ذاته يمكن أن يكون هدفاً عسكرياً. تشمل الأعيان المدنية المنازل والأسواق والمصانع والمزارع والمستودعات والشركات، ما لم تكن أهدافاً عسكرية. الهدف العسكري هو ما يزود القوات المعادية بميزة عسكرية محددة في الظروف المحيطة وقتها، المقاتلون والأسلحة والذخيرة يشكلون أهدافاً عسكرية. رغم أن المنزل السكني يعتبر عيناً مدنية إلا أن استخدامه من قبل المقاتلين المعادين أو لنشر أو تخزين السلاح يجعله هدفاً عسكرياً وعرضة للهجوم، تعتبر المعامل التي تنتج الذخيرة أو المواد للقوات المعادية أهدافاً عسكرية وعرضة للهجوم، حتى لو كان العاملون فيها مدنيين.

تصبح الهجمات عشوائية عندما لا تكون موجهة إلى هدف عسكري بعينه، أو إذا تمت بطريقة أو وسيلة للقتال لا يمكن أن توجه إلى هدف عسكري محدد، أو باستخدام طريقة أو وسيلة للقتال لا يمكن حصر آثارها.

الهجوم غير المتناسب هو الذي يمكن أن يتسبب في إصابات وخسائر في أرواح المدنيين أو أضرار بالأعيان المدنية، تتجاوز ما ينتظر أن يسفر عنه من ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة أي

أثناء الاضطلاع بالعمليات العسكرية، على أطراف النزاع بذل العناية المتواصلة من أجل تجنيب السكان المدنيين والأعيان المدنية آثار الأعمال العدائية، على الأطراف اتخاذ الاحتياطات لتقليص الإضرار بالمدنيين أو الأعيان المدنية. قبل شن هجوم، على طرف النزاع بذل كل المستطاع من أجل التحقق من أن الأفراد أو الأهداف التي ستتم مهاجمتها هي أهداف عسكرية، وليس مدنيين أو أعياناً مدنية. بحسب اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فإن مطلب اتخاذ كل الاحتياطات «المستطاعة» يعني، من بين جملة أمور، أنه مطلوب ممن ينفذون هجوماً بذل الخطوات المطلوبة للتأكد من أن الهدف يمثل هدفاً عسكرياً مشروعاً «قبل وقت كاف، لتفادي السكان قدر الإمكان»، على القوات المهاجمة اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة عند اختيار وسائل وأساليب القتال لتقليل الخسائر في أرواح المدنيين وممتلكاتهم، لا تحظر قوانين الحرب القتال في مناطق حضرية، وإن كان وجود المدنيين يفرض التزامات أكبر على أطراف القتال ببذل خطوات لتقليل الخسائر اللاحقة بالمدنيين إلى أقصى حد. على جميع القوات تفادي وضع أهداف عسكرية داخل مناطق مزدحمة بالسكان أو بالقرب منها، والسعي لإبعاد المدنيين عن

مناطق الأهداف العسكرية.

تعارض هيومن رايتس ووتش استخدام الأسلحة المتفجرة ذات التأثير الواسع في مناطق مأهولة بالسكان، بسبب الضرر الذي تلحقه حتماً بالمدنيين. فيما خص المسؤولية الفردية، الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني بنية إجرامية هي جرائم حرب، النية الإجرامية تعرف بصفتها الانتهاكات التي ترتكب عن قصد أو باستهتار، كما يمكن محاسبة الأفراد جنائياً على محاولة ارتكاب جريمة حرب، وكذا على المساعدة أو التسهيل أو تقديم العون أو التشجيع بغرض ارتكاب جريمة حرب.

يمكن أن يتحمل المسؤولية أيضاً الأفراد الذين يخططون أو يحرضون على ارتكاب جرائم حرب، يمكن أن يتحمل القادة العسكريون والمدنيون على السواء المسؤولية الشخصية من منطلق مسؤولية القيادة، إذا كانوا يعلمون، أو من المفترض أن يعلموا، بارتكاب جرائم حرب ثم أخفقوا في منعها أو معاقبة المسؤولين عنها.

بموجب قوانين الحرب، على الحكومات التحقيق في جرائم الحرب المرتكبة من قبل أفراد القوات المسلحة وغيرهم من الأشخاص الخاضعين لولايتها. يجب محاكمة من وجد مسؤولاً، أمام محاكم تفي بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة أو نقلهم إلى ولاية أخرى ليحاكموا بشكل عادل. تنص قوانين الحرب أيضاً أن على الدولة دفع تعويضات كاملة، بما في ذلك مباشرة إلى الأفراد، عن الخسائر الناجمة عن انتهاكات قوانين الحرب.

III. حالات لغارات جوية غير قانونية على البنى الاقتصادية المدنية

وثقت هيومن رايتس ووتش ما يبدو أنها ضربات جوية غير قانونية، منذ بداية العمليات العسكرية لقوات التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن، أصابت 13 بنية اقتصادية تستخدم لأغراض مدنية. تشمل 6 مصانع و3 مجمعات أنتجت وخزنت سلعاً تجارية، ومنشأة تخزين كهربائية، ومحطة لتوليد الكهرباء،

ومقر الغرفة التجارية في صنعاء. قتلت هذه الهجمات 130 شخصا من العمال والحراس وسكان المناطق القريبة، وأصابت 171 آخرين. توظف هذه المرافق الـــ 13 بالإجمال أكثر من 2500 شخص، فقد كثير منهم دخلهم أو وظائفهم بسبب الهجمات. هناك عدد قليل من المصانع أعيد افتتاحه بعد الهجمات، رغم مخاوف على سلامة العمال، ويقول المديرون إنهم بحاجة إلى العائدات للاستمرار في دفع الرواتب.

بدا أن 10 من الهجمات على الأقل غير قانونية، مع غياب الأهداف العسكرية في المنطقة المجاورة مباشرة، ويمكن أن تشكل جرائم حرب، 4 منها قتلت أعداداً كبيرة من المدنيين.

وقعت الهجمات بين 31 مارس/آذار 2015 و 15 فبراير/شباط 2016. هاجم التحالف بعض المرافق أكثر من مرة. أصيبت 7 من المواقع الـــ 13 في يناير/كانون الثاني أو فبراير/شباط 2016. حددت هيومن رايتس ووتش الأسلحة المستخدمة في 6 مواقع، بناء على بقايا الذخائر التي عثر عليها في المواقع أو، كما في إحدى الحالات، اعتماداً على الصور التي قدمها الموظفون، أنتجت

الولايات المتحدة أو وفرت 4 أنواع من الذخائر التي تم تحديدها على أنها استخدمت في الهجمات.

أنتجت المملكة المتحدة أو قدمت نوعين، منهما قنبلة موجهة من نوع بايفواي 4 أنتجت في مايو/أيار 2015، بعد بدء حملة قوات التحالف الجوية.

إدارة شركة الكهرباء في الحديدة
مدينة الحديده، محافظة الحديدة
تاريخ الضربات: 10 أكتوبر/تشرين الأول 2015
الاصابات: لا يوجد
الذخائر التي تم استخدامها لتحديدها: لا يوجد

قصفت طائرات التحالف حوالي الساعة 10:30 ليلاً في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2015 عنبرين (منشأة مدنية) للتخزين تابعين لإدارة شركة كهرباء الحديدة، شركة الطاقة الكهربائية المحلية التابعة للحكومة، وتقع شمالي الحديدة. قال موظف لـــ هيومن رايتس ووتش إن 3 قنابل أصابت عنبراً يخزن قطع الغيار المستخدمة لإصلاح شبكة الكهرباء في المدينة، وضربت أخرى عنبراً فارغاً في المجمع.

قال إن الضربات الجوية لم تصب أياً من العمال. تسببت في أضرار كبيرة لقطع الغيار في المستودع الأول ودمرت جزءاً من سقفه.

كان خليل محمد علي (35 عاماً) الذي يعمل موظفاً إدارياً للمنشأة، خارج البوابة الرئيسية للعنبر عند وقوع الغارات. قال:

لم أسمع صوت طائرة، بل مجرد دوي. انتظرنا لمدة ساعة قبل أن ندخل لأننا كنا خائفين. أصابت الغارة الثانية بعد دقيقتين من الأولى مستودعاً فارغاً بجوار الأول، ثم ضربت ثالثة بعد دقيقتين المستودع الأول، ولكن لم تترك حفرة لأنها ضربت عارضة السقف المعدني. لم نجد أي بقايا، أصابت الرابعة بعد دقيقتين نفس المكان على السطح.

عاينت هيومن رايتس ووتش الموقع في 29 مارس/آذار 2016. وجدت الباحثتان حفرة واحدة في أرضية خرسانية باتساع نحو 3 أمتار، تدلت عارضة سقف معدنية كبيرة إلى الأرض، حيث قال الموظفون إن القنبلة الثالثة ضربت، لم يتمكن الباحثون من الوصول إلى المستودع الثاني المقفل، الذي قيل إنه فارغ؛ قال الموظفون إنه أصيب في الضربة الثانية، كما قال موظف إنه تابع لسلطة حكومية مختلفة. قال موظفون لـــ هيومن رايتس ووتش إنه لم يكن هناك أي إمدادات عسكرية مخزنة في العنبر المستهدف، ولم تكن هناك أهداف عسكرية أو منشآت للحوثيين قريبة من المكان. قال أحد الموظفين لـــ هيومن رايتس ووتش إن المنزل الذي ينام فيه حوالي 10 مقاتلين حوثيين ليلاً، يقع في شارع سكني خلف مجمع إدارة الكهرباء، ويبعد حوالي 100 متر عن الموقع.

وفق قوانين الحرب، فإن مرافق توزيع الكهرباء، مثل المطارات، تعتبر «مرافق ذات استخدام مزدوج»؛ أي أنها أعيان مدنية يمكن أيضاً أن تستفيد منها قوة مسلحة. على هذا النحو، يمكن أن تكون أهدافاً عسكرية، عرضة للهجوم. لكن يجب أن يكون أي هجوم على مرفق ذي

استخدام مزدوج متناسباً، بحيث تتجاوز المكاسب العسكرية المتوقعة للهجوم الخسائر المتوقعة في أرواح المدنيين وممتلكاتهم. من المحتمل أن تتسبب الهجمات على محطات توليد الكهرباء التي تخدم السكان المدنيين بمقدار غير متناسب كان المنزل الذي ينام فيه المقاتلون الحوثيون على بعد 100 متر هدفاً عسكرياً مشروعاً، على التحالف التحقيق في قصف العنبر لتحديد ما إذا استهدفت المنشأة بشكل غير قانوني، وما إذا كانت القوات اتخذت كل الاحتياطات الممكنة لتقليل الخسائر المدنية في الأرواح والممتلكات.

مصنع كوكا كولا ،صنعاء

مدينة صنعاء، محافظة صنعاء
تاريخ الضربات: 12 ديسمبر/كانون الأول 2015
الإصابات: 5 جرحى

الذخائر التي تم تحديدها: قنبلة موجهة بالليزر من نوع «إم كي 83» من سلسلة بايفواي تزن 1000 رطل (حوالي 592 كغ)، وفرتها الولايات المتحدة و ألقت طائرات التحالف في 12 ديسمبر/كانون الأول 2015، في الساعة 10:25 ليلاً، 3 قنابل على مصنع كوكا كولا الذي يقع مقابل شارع المطار شمال صنعاء. ضربت القنابل المصنع لعدة دقائق ما أدى إلى إصابة 5 موظفين. دمرت المواد الخام المستخدمة في إنتاج المشروبات الغازية، والمولدات، وخطي تعبئة الزجاج والبلاستيك.

قال عصام محمد عبده، مدير المصنع، لـ هيومن رايتس ووتش إن نحو 20 عاملاً من قسمي المبيعات والصيانة غادروا المصنع ذلك المساء ليستقلوا الحافلات عند البوابة، قبل 10 دقائق فقط من أول غارة. وأضاف: «في وقت الغارات، كان هناك 10 أشخاص على الأقل في الفناء الخلفي عند أرصفة التحميل، يعملون في الخدمات اللوجستية والتحميل. عندما ضربت الغارة الأولى، ركضوا جميعاً خارج المجمع».

أحمد طاهر مبخوت (43 عاماً)، وهو بائع يعمل لحساب الشركة، كان يقف بجانب مولد المصنع عندما ضربت الغارة الجوية: قال لـــ «هيومن رايتس ووتش» لم أسمع القنبلة الأولى، لأن صوت المولد عال جداً. لكنني رأيت النار. عندما ضربت الغارة الثانية، كنت عند مخرج المصنع، وعندما ضربت الثالثة، كنت في الشارع. سقطت القنبلتان الثانية والثالثة داخل هنجر المصنع :أصيب مبخوت بالقنبلة الأولى،أصابت شظايا معدنية ساقي. قضيت شهرين في المستشفى، وأجريت 3 عمليات حتى الآن. ما زلت في حاجة لعملية أخرى. أحد الجروح في ساقي اليمنى لا يزال مفتوحا، حيث كان عليهم زرع الجلد من أعلى فخذي.

قال عبده، مدير المصنع، لـــ هيومن رايتس ووتش إن المصنع كان يوظف 600 عامل قبل الحرب، لكنه اضطر إلى تسريح 270 منهم بعد القصف. أضاف بأنهم خططوا لإنهاء توظيف 100 عامل إضافي، لأن المصنع بقي مغلقاً وليس لديهم دخل.

زارت هيومن رايتش ووتش المصنع في 31 مارس/آذار 2016. أظهر موظفو المصنع لـــ هيومن رايتس ووتش مخلفات الذخائر، ومنها شظايا القنابل. تشير الشظايا إلى أن طائرات التحالف هاجمت المصنع باستخدام قنبلة موجهة بالليزر من نوع «إم كي 83» على الأقل، من

سلسلة بايفواي، تزن 1000 رطل. لاحظت الباحثتان حفرتين في الموقع، كل منهما باتساع حوالي 3 أمتار وعمق مترين. أوضح الموظفون أن القنبلة الثالثة انفجرت في كومة كبيرة من منتجات المشروبات الجاهزة ولم تترك حفرة. غطى الموقع الطوب المكسر وعوارض السقف العدنية المتدلية والحطام. وجدت الباحثتان زجاجات مكسورة وكميات كبيرة من السكر المسكوب في المنطقة حيث قال العمال إنهم خزنوا مواد خام من قبل.

قال كل الشهود الذين قوبلوا إنهم لا يعرفون لماذا قصف التحالف المصنع، وإنه لا يحتوي إمدادات عسكرية - بل مواد لتصنيع المشروبات الغازية فقط. تقع قاعدة سلاح جو الديلمي على بعد نحو 700 متر من المصنع. ووفقاً لعمال المصنع، ضربت قوات التحالف القاعدة تكراراً منذ بدأ التحالف القصف الجوي في اليمن، بما في ذلك خلال 9 أشهر قبل ضرب المصنع. قال عبده، مدير المصنع: « [التحالف] قصفها [قاعدة سلاح الجو] يومياً تقريباً منذ بداية الحرب. فلماذا « يرتكبون هذا الخطأ [قصف مصنع] فجأة بعد 9 أشهر من الحرب؟ وقنبلة واحدة ربما، لكن 3؟

كان الهجوم على مصنع كوكا كولا غير قانوني، طالما لم يستعمل لأغراض عسكرية، مثل إنتاج أو تحزين البضائع المعدة للاستخدام العسكري. لم تجد هيومن رايتش ووتش أي دليل على أن المصنع ينتج أي شيء آخر غير المشروبات. على التحالف التحقيق في الغارة الجوية، وإذا كانت غير قانونية، عليه تعويض أصحاب المصانع عن خسائرهم والعمال عن الإصابات التي لحقت بهم.

الغرفة التجارية في صنعاء

مدينة صنعاء، محافظة صنعاء
تاريخ الضربات: 5 يناير/كانون الثاني 2016
الإصابات: جريح
الذخائر التي تم تحديدها: قنبلة من نوع «إم كيه-82» تزن 500 رطل، مع جهاز بايفواي للتوجيه بالليزر البريطاني الصنع

أسقطت طائرة للتحالف في 5 يناير/كانون الثاني 2016، حوالي الساعة 1 صباحاً، قنبلة على مكتب الغرفة التجارية، التي تقع في حي الحصبة في مدينة صنعاء. كان يوجد حارسان في المبنى وقت الهجوم، أصيب أحدهما بجروح، دمرت الضربة الجناح الشرقي للمبنى المكون من 3 طوابق.

قال علي محمد ذياب (55 عاماً)، أحد حراس الأمن الذين كانوا موجودين لـــ هيومن رايتس ووتش، إنه سمع قنبلة تضرب حياً سكنياً خلف المبنى قبل نحو 15 دقيقة من قصف المكتب.قال إنه علم لاحقاً أنها سقطت في وسط الشارع، ولكن لم تنفجر. أصابت غارة ثانية سقف بناء الغرفة التجارية حوالي الساعة 1 صباحاً، وهرب من المجمع. قال إنه يعاني من مشاكل السمع في أذنه اليمنى، منذ وقت الغارة.

كان يعمل في المكتب 52 عاملاً قبل الغارة الجوية، قال خالد علي العلفي، القائم بأعمال مدير الغرفة التجارية، لـــ «هيومن رايتس ووتش» إن 3 قاعات كبيرة للاجتماعات، وغرفة

للسجلات التجارية في الأرشيف، والإدارات القانونية والاتصالات دمرت تماماً في الهجوم. توقفت الغرفة التجارية بعد القصف، عن استخدام المبنى الذي ظل مليئاً بالأنقاض حتى وقت زيارة هيومن رايتس ووتش.

عاينت هيومن رايتس ووتش الموقع في 24 مارس/آذار. لم يعثر الباحثون على أي دليل على نشاط عسكري في الموقع. قال موظفون في الغرفة التجارية وحارس أمن لـــ «هيومن رايتس ووتش» إنه لم يكن هناك أي وجود عسكري للحوثيين في المنطقة المجاورة. تقع وزارة الداخلية، في الحصبة أيضاً، على بعد حوالي 900 متر من الغرفة التجارية.

قال أحد سكان الحي لـــ «هيومن رايتس ووتش» إن الغارة استهدفت اجتماعاً لقادة الحوثيين جرى مساء ذلك اليوم في غرفة تجارة المبنى. وقال إن قائداً واحداً قتل في الهجوم. لم تستطع هيومن رايتس ووتش تأكيد الرواية من مصادر إضافية.

أرسل موظف في الغرفة التجارية في وقت لاحق لـــ «هيومن رايتس ووتش» صورا لبقايا، قال وغيره من الموظفين إنهم وجدوها في الموقع. حددت هيومن رايتس ووتش أن البقايا في الصور أجزاء من قنبلة من نوع «إم كيه-82» تزن 500 رطل، مع جهاز بايفواي للتوجيه بالليزر البريطاني الصنع، الهجوم على مبنى الغرفة التجارية غير قانوني، إلا إذا كان المجمع يستخدم لأغراض عسكرية. إذا كان المبنى يستخدم من قبل قادة عسكريين حوثيين وقت الهجوم، كان يمكن أن يكون هدفاً عسكرياً مشروعاً والهجوم قانونياً، لا يمكن أن تكون السلطات المدنية أهدافاً عسكرية مشروعة، إلا إذا كانت ضالعة مباشرة في التخطيط أو المشاركة في العمليات العسكرية. ينبغي أن يوفر التحالف معلومات تبرهن على أن الهجوم نفذ ضد هدف عسكري مشروع.

مستودعات الحديدة

طريق الحديدة-صنعاء، محافظة الحديدة
تاريخ الضربات: 6 يناير/كانون الثاني 2016
الإصابات: لا يوجد
الذخائر التي تم تحديدها: قنبلة من نوع بايفواي 4 موجهة بريطانية الصنع، أنتجت في مايو/أيار 2015

ضربت قنبلتان بدءاً من الساعة 1:30 صباح 6 يناير/كانون الثاني 2016، عنابر ضمن مجمع 5 عنابر تخزين وورش إنتاج تقع في منطقة صناعية على الطريق الرئيسي المتجه شرقاً خارج مدينة الحديدة، نحو صنعاء. لم تصب الضربات الجوية أحداً، لكنها أضرت بعنابر لتخزين منتجات غذائية وآخر يحوي مصنعاً لمواد بناء معدنية.

أصابت الغارة الأولى عنبرا يحتوي على منتجات غذائية، منها الأرز والسكر والتونة المعلبة ومعجون الطماطم المعلب. وجدت هيومن رايتس ووتش الأرز وبقايا علب متناثرة على أرض العنبر. ضربت غارة ثانية عنبراً يحتوي قطع غيار السيارات.

قال محمد الأسود (60 عاماً) وهو حارس في المرفق: «سمعت دويا مع الضربة الأولى، وبعد ذلك [سمعت] طائرات تحلق قبل الغارة الثانية. اندلعت النيران في إحدى السيارات التي

انفجرت في الساحة»، قال الأسود لـــــ «هيومن رايتس ووتش» إن 4 رجال آخرين كانوا في الساحة وقت الهجوم،قال إنهم دفعوا إيجاراً لاستخدام الساحة لبيع الديزل في السوق السوداء للسيارات والشاحنات المارة، فر الرجال بعد الضربة الأولى.

قال سلطان أحمد، مدير المبيعات في شركة المقبلي، والتي تخزن قطع غيار السيارات في المنشأة، إن موظفاً اتصل به بعد الضربة الأولى، وقال له إن العنبر كان يحترق. قال أحمد: «اتصلت بالدفاع المدني وبعد ذلك ذهبت إلى الموقع. كنت خارجاً عندما وقعت الضربة الثانية ورأيت شظايا في كل مكان». وقال إن الضربتين وقعتا بفاصل 15 دقيقة عن بعضهما، يقدر أحمد أن الضربة أدت إلى أضرار في البضائع بقيمة حوالي 13.7 مليون ريال يمني (حوالي 54700 دولار).

زارت هيومن رايتس ووتش الموقع في 29 مارس/آذار وعاينت الأضرار الناجمة عن القصف. وأظهر الموظفون للباحثتين بقايا الذخائر التي وجدوها في الموقع بعد أسبوع من الهجوم، والتي كانوا يخزنونها في مكاتبهم. أشارت البقايا إلى أن قوات التحالف استخدمت قنبلة موجهة من نوع بايفواي 4 لضرب العنابر. تشير العلامات على هيكل الجناح إلى أن شركة رايشون البريطانية صنعت القنبلة في مايو/أيار 2015، بعد بداية الحرب.

بدا أن الهجوم على العنابر غير قانوني. لم تجد هيومن رايتس ووتش أي دليل على استخدام المنشأة لأغراض عسكرية، بما في ذلك تخزين الأسلحة أو العتاد. أحد العنابر الثلاثة المتبقية في الموقع كان يخزن الأثاث المدرسي، في حين كان في الآخرين ورش عمل تنتج ألواح الزنك وقضبان السياج المعدني. يقع معسكر للجيش على طريق الحديدة-صنعاء، على بعد حوالي 500 متر من المنشأة. لا يوجد أي دليل على أن المعسكر استخدم أياً من السلع المخزنة في المرفق. على التحالف التحقيق في الغارة الجوية وأن يعوض أصحاب المنشآت والمواد المخزنة هناك عن خسائرهم بشكل مناسب.

مصنع بيو فارما

سنحان، محافظة صنعاء
تاريخ الضربات: 16 يناير/كانون الثاني 2016
الإصابات: لا يوجد
الذخائر التي تم تحديدها: سلسلة بايفواي موجهة بالليزر تنتجها الولايات المتحدة

ضربت غارة جوية حوالي الساعة 2:15 في 16 يناير/كانون الثاني 2016، مصنع بيو فارما في سنحان، القرية التي تبعد حوالي 16 كيلومترا جنوب شرق مدينة صنعاء. يملك الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح منزلاً في سنحان، القرية التي تنحدر منها عائلته، وهو داعم أساسي للحوثيين في النزاع الحالي.

كان المصنع المكون من 4 طوابق ينتج الكبسولات الطبية والشراب، والأقراص والحقن. وكان يوظف أكثر من 100 عامل قبل الحرب. وخلال النزاع، بعد أن أصبحت الإمدادات شحيحة وارتفعت الأسعار، خفض المصنع قوته العاملة إلى 60 عاملاً،لم يصب أحد من العمال في الهجوم. دمرت الغارة جزءًا من سقف مبنى المصنع وعديداً من المكاتب ومختبراً و3 سيارات.

كان يحيى حسين العوش (33 عاماً)، حارساً في المصنع، بعد ظهر 16 يناير/كانون الثاني في غرفة الحراسة الصغيرة عند مدخل المجمع الصناعي، قال إنه بعد نحو ساعة من نهاية دوام عمال المصنع، سمع هدير طائرة في سماء المنطقة. بعد حوالي 10 دقائق، سمع صوت القنبلة تصفر في الهواء، «ضربت [القنبلة] المبنى الإداري، حيث يوجد المختبر والمخزن». وقال العوش لـــ «هيومن رايتس ووتش»: «كنت مشوشاً وركضت خارج غرفتي.» كان العوش يعتقد أن المنطقة كانت تحت المراقبة الجوية، وأضاف أن «الطائرات كانت دائماً تراقبنا. كان يمكنك سماع صوت الطائرات التي تمسح المنطقة، ولكن لم تقصف مصانع أخرى في المنطقة.»

عاينت هيومن رايتس ووتش الموقع في 26 مارس/آذار. قال محمد شواطر (63 عاماً)، مدير الصيانة في المصنع، لـــ «هيومن رايتس ووتش» إن المكاتب والمختبرات ومكتب مدير المصنع دمرت في الهجوم،تضررت 3 سيارات على الأقل، كانت متوقفة في مجمع المصنع أيضاً، أو دمرت. وقت زيارة هيومن رايتس ووتش، كان المصنع يعمل في المباني التي لم تتأثر بهذه الغارة الجوية. توقف العمال عن استعمال المبنى الذي تضرر في الانفجار.

عاينت هيومن رايتس ووتش أيضاً بقايا عثر عليها في الموقع، وحددت أجزاء من قنبلة من نوع بايفواي الموجهة بالليزر. تشير العلامات على شظاياها إلى شركة «آي تي تي إينيدين إنك»، وهي شركة تنتج العوامل المثبطة الهيدروليكية (مكونات للتحكم بالحركة) في نيويورك، ما يشير إلى أن الشركة الأمريكية أنتجت جهاز التوجيه، تمتلك شركة بيو فارما 9 مصانع في اليمن، كان من بينها المصنع الذي ضرب في سنحان. وتمثل منتجات الشركة حوالي 5 بالمئة من سوق الدواء في البلاد، وفقاً لشواطر.

قال عاملان لـــ «هيومن رايتس ووتش» إنه لم تكن هناك أهداف عسكرية في المنطقة المجاورة مباشرة. قال العوش «ليس هناك أدلة تشير إلى أننا مقاتلون أو جنود. هذه منطقة تصنيع مدني». ذكر هو وعامل آخر أن معسكر «صبرا وشاتيلا» العسكري يقع على بعد حوالي 10 كيلومتر جنوباً، ويقع موقع جربان للتخزين العسكري، على بعد حوالي 3 كيلومترات.

كان الهجوم على مصنع بيو فارما غير قانوني، إلا إذا استخدم لأغراض عسكرية، بما في ذلك إنتاج السلع للاستخدام العسكري. لم تجد هيومن رايتس ووتش أي دليل على السلع العسكرية في الموقع، ولا على استخدام المصنع لأغراض عسكرية. لاحظ الباحثون بقايا زجاجات الدواء وعلب الكبسولات ومعدات المختبرات في الموقع، على التحالف التحقيق في الغارة الجوية وإذا ثبت أن الهجوم على المنشأة غير قانوني، عليه تعويض صاحب المصنع عن الضرر

مجمع العاقل الصناعي

مدينة صنعاء، محافظة صنعاء
تاريخ الضربات: 16 سبتمبر/أيلول 2015، 19 يناير/كانون الثاني 2016
الإصابات: قتيلان و29 جريحاً

الذخائر التي تم تحديدها: قنبلة من نوع «إم كيه-84» للاستخدام العام، البلد المزود غير معروف.

قصفت قوات التحالف مجمع العاقل الصناعي، الذي يضم 7 مصانع لمنتجات مختلفة،

منها الأكياس البلاستيكية والمواد الغذائية والملابس والبطاريات، في مناسبتين منفصلتين منذ بداية العمليات العسكرية في اليمن. ضربت غارة جوية مصنع الأكياس البلاستيكية، في الهجوم الأول، حوالي الساعة 11 ليلاً في 16 سبتمبر/أيلول 2015. أسفر الهجوم عن مقتل السائق محمد القادري (26 عاماً)، وإصابة 3 عمال آخرين. وقال ألجمتين مجاهد علي غابش (23 عاماً)، حارس أمن في المجمع، إن المصانع في المجمع أغلقت 3 أشهر في أعقاب ضربة سبتمبر/أيلول.

قصفت قوات التحالف حوالي الساعة 10:30 صباحاً في 19 يناير/كانون الثاني، مصنعاً ثانياً ينتج الوجبات الخفيفة في المجمع، وثالثاً ينتج البطاريات. قتلت الهجمات عاملاً واحداً وأصابت 26 آخرين.

قال غابش، حارس الأمن، إنه خلال ضربة يناير/كانون الثاني 2016:

كنت في [مبنى] الإدارة. كنا نقوم بعملنا، وسمعنا صوت انفجار قوي. خرجنا لمعاينة ما حدث ورأينا أن [غارة جوية أصابت] أحد المصانع. وجدنا العمال يهربون. حاولنا التحقق مما إذا كان هناك أي عمال[مصابين] لم يغادروا. سمعنا الطائرات، فتراجعنا قليلاً. ثم سمعناها مرة أخرى. سمعت الطائرات وصوت القنبلة [الثانية] لأنني كنت قريباً. [بعد أن ضربت] لم أتبين ما حدث. رأيت الغبار والحجارة، ثم أخذوني إلى المستشفى مباشرة.

قال محمد راجح (26 عاماً)، موظف في مصنع الوجبات الخفيفة في المجمع، إنه أصيب أيضا خلال ضربة يناير/كانون الثاني:

كنت في العنبر وقت الضربة الأولى. شعرت بالضربة. ثم بعد 10 دقائق كان هناك ضربة ثانية. الحمد لله، كان الجميع قد غادر حينها. أصابني الانفجار الأول في وجهي وساقي. ألقى بنا [الانفجار] في كل مكان. لا أزال أتعالج [من هذه الإصابات]،

عاينت هيومن رايتس ووتش الموقع في 21 مارس/آذار. تركت القنبلة الأولى حفرة واسعة وعميقة خارج مصنع الأكياس البلاستيكية، وألحقت أضراراً طفيفة بالمبنى، وبعثرت البلاستيك عبر الفناء. انفجرت القنبلتان الثانية والثالثة على أسطح الأبنية، وتركت الثانية أيضاً حفرة عميقة. خففت المنتجات من أثر القنبلة الثالثة بحيث لم تؤثر على أرضية المصنع. وجدت هيومن رايتس ووتش بقايا قنبلة ثالثة في الموقع، وحددت أنها من نوع «إم كيه-84» للأغراض العامة. استنتجت هيومن رايتس ووتش أن مجمع العاقل الصناعي يقع على بعد حوالي 100 متر من معسكر الصيانة، وهو ثكنة عسكرية لإصلاح المركبات العسكرية والأسلحة. جدران الموقعين متجاورة، ومع ذلك، قال عمال المصنع إنهم لا يعرفون ما إذا كان المعسكر لا يزال قيد الاستخدام. وقال غابش لـ هيومن رايتس ووتش إن طائرات التحالف قصفت المعسكر 13 مرة على الأقل منذ بداية الحرب.

كان موقع الصيانة العسكري هدفاً عسكرياً مشروعاً. ومع ذلك، على التحالف التحقيق في الهجومين اللذين أصابا مباني المصنع لتحديد ما إذا كانت استهدفت بشكل غير قانوني، وإذا كان قد تم اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتقليل الخسائر المدنية في الأرواح والممتلكات. إذا ثبت أن الهجوم غير قانوني أو نفذ مع عدم كفاية الاحتياطات، على التحالف تعويض العمال وأسرهم عن الإصابات أو الوفيات الناجمة عن الهجوم، وكذلك أصحاب المصانع عن الضرر.

مجمع الشهاب الصناعي

مدينة صنعاء، محافظة صنعاء
تاريخ الضربات: 29 و30 يناير /كانون الثاني 2016
الإصابات: قتيل، 3 جرحى
الذخائر التي تم تحديدها: لا يوجد

أصابت غارة جوية حوالي الساعة 9 ليلاً في 29 يناير/كانون الثاني 2016، مجمع الشهاب الصناعي، الذي يقع في الجزء الشمالي من مدينة صنعاء. وقع الانفجاران خارج عنبر لتخزين الشاي والأرز. أصابت غارة ثانية موقعاً خارج مباني المصنع. لم يصب أحد بجروح في هذا الهجوم. أصابت 4 غارات أخرى المصنع في 30 يناير/كانون الثاني ابتداء من حوالي الساعة 2 بعد الظهر، ما أدى إلى إصابة حارسين وموظف وقتل حارس. ضربت هذه الغارات عنبراً لتخزين مسحوق الحليب المدعم «نيدو»، وعنبرا لتخزين الشاي والأرز (للمرة الثانية)، ومبنى المكتب الذي يضم سجلات الشركة، وعنبراً لإنتاج مزيل التعرق، بلغ مجموع الغارات التي أصابت المصنع 5 على مدى يومين.

قال عبد الله حمود قايد العلي (29 عاماً) ، حارس في المصنع، لـــ «هيومن رايتس ووتش» إنه كان في المصنع وقت الضربتين، قال إنه كان في مساء 29 يناير/ كانون الثاني: « كنت عند البوابة عندما ضربت الغارة الجوية الأولى هنا. جاءت سيارة إطفاء لإخماد الحريق. ضربت الغارة الجوية الثانية بعد ذلك، إلا أن الضربة كانت خارج [المصنع] ولم يحدث شيء»،

قال إنه كان في ظهر اليوم التالي «عند البوابة أمنع الناس الذين أتوا لنهب الأشياء من المصنع. سمعت صوت انفجار قبل الطائرة، لم نسمع صوت الطائرات إلا فيما بعد». أضاف أن العنابر التي ضربت كانت تحتوي على مجموعة متنوعة من المواد الغذائية وغيرها من المنتجات الجافة، وكرر أن المصنع لم يكن يخزن أي أسلحة. قال إن أقرب نقطة تفتيش للحوثيين تقع على بعد 1.5 كيلومتر.

عاينت هيومن رايتس ووتش الموقع في 21 مارس/آذار 2016، ولم تجد أدلة على استخدام المصنع لأغراض عسكرية. دمرت الضربات الجوية العنابر تماما، جراء انهيار هياكلها وتمزيق سقوف الزنك. خلف الهجوم على عنبر مسحوق حليب نيدو حفرة عميقة في الأرض. دمرت كل الآليات المعدنية الثقيلة، فضلاً عن المنتجات النهائية المخزنة. ظلت بقايا 8 سيارات على الأقل متضررة أو مدمرة في الفناء.

كان المصنع يوظف نحو 150 عاملاً، من بينهم 50 إلى 60 امرأة، وفقاً لأحد حراس الأمن في المصنع. تستورد شركة شهاب، التي تملك المجمع، مجموعة متنوعة من المنتجات لليمن، منها مسحوق حليب نيدو المدعم و»شوفان كويكر»، ومنتجات «نستلة». توفر الشركة 70 بالمئة من إمدادات أغذية الأطفال في اليمن وفقاً لعقيل عمر شهاب، المدير التنفيذي لشركة شهاب. كما ينتج المصنع السلع الاستهلاكية، منها مناديل الوجه والشاي ومزيل التعرق. قال شهاب إن الهجمات فاجأته، لا سيما في ضوء حملة المقاطعة التي يقودها الحوثيون ضد المنتجات المصنعة

والمستوردة من قبل شركته، زود هيومن رايت ووتش بصفحة «فيسبوك» باللغة العربية تدعو لمقاطعة البضائع الأمريكية والإسرائيلية، تضمنت شعارات للحوثيين وروابط. لمصادر إعلامية تابعة لهم، فضلاً عن شعارات تجارية لشركة نستلة وغيرها من الشركات تستورد شركة شهاب منتجات نستلة لم تكن الصفحة نشطة منذ عدة أشهر قبل بدء الحرب كان الهجوم على المجمع غير قانوني ما لم يستخدم المصنع للأغراض العسكرية، بما فيها إنتاج أو تخزين البضائع المعدة للاستخدام العسكري. لم تجد هيومن رايتس ووتش أي دليل على هذه السلع عندما زاره الباحثون.

معمل الشرق الأوسط للخياطة والتطريز

مدينة صنعاء، محافظة صنعاء تاريخ الضربات: 14 فبرايراشباط 2016
الإصابات: قتيل و 3 جرحى
الذخائر التي جرى تحديدها: لا يوجد

ألقت طائرات التحالف قنبلة على معمل الشرق الأوسط للخياطة و التطريز الساعة 1:06 صباح 14 فبراير/شباط 2016، وهو مصنع صغير شمال شرق صنعاء كان ينتج الفساتين المطرزة. كانت على أحد جانبي المعمل مكاتب، وعلى الآخر مستودع يخزن الكابلات الكهربائية وأغطية بلاستيكية للبطاريات. قتل الهجوم عاملاً واحداً، وهو صبي عمره 16 عاما، وأصاب 3 آخرين. أوقفت الأضرار الناجمة عن الغارة الجوية والنار الناتجة عنها المصنع ومنشأة تخزين عن الاستخدام.

كان يعمل في المعمل 24 عاملاً، كثير منهم من النازحين من محافظة ريمة، جنوب غرب العاصمة صنعاء. كان هناك 17 عاملاً في البناء وقت الهجوم، لأن عديداً منهم من ريمة، ينامون ويأكلون في البناء حين يكونون في صنعاء. قال المهندس عبد الله ناصر الحداد (31 عاماً)، إنه كان يصلح مواد المعمل وقت الهجوم، أضاف: «كان على الناس الفرار من الباب الخلفي لأن الباب الرئيسي تعطل تماما، بعد 15 إلى 30 دقيقة، اشتعلت النيران في المكان. كان يوجد ديزل مخزن هنا».

قال رؤوف محمد السعيدي (25 عاما)، عامل تطريز في المعمل ويعيش في مكان قريب:

كنا في المنزل، مقابل المعمل... في [الساعة] 1:06. سمعت الانفجار وأتيت إلى المصنع للبحث عن عمال آخرين [مصابين]. حاولت إخراجهم ونقل الجرحى إلى المستشفى. كان هناك عامل عالق تحت الأنقاض. اضطر المدير للاتصال بهاتفه حتى عرفنا مكانه لإنقاذه، كان آخر شخص أنقذناه من الداخل [تحت الردم] صبياً.... كانت ساقاه عالقتين بين هاتين الكتلتين الكبيرتين... كان جسده متفحماً. كان ذلك بعد 30 دقيقة من الغارة الجوية. لم تخمد النار [في الموقع] رغم أن المطافئ كانت هناك، استغرق الأمر حتى الساعة 9 صباحاً لإخمادها، عملت هنا 8 سنوات، لم تكن هناك أسلحة أو أي مقاتلين،

توفي خليل عبدالله طالب الوصابي (16 عاماً) متأثراً بجراحه. كان يعمل في تطريز الملابس بالمصنع. أصيب 3 عمال آخرين في الإنفجار: ماجد يوسف علي السعيدي (28 عاماً)، كسرت

أضلاع صدره وجرح صدره. أحمد عبد العزيز الخولاني (20 عاماً)، أصيب بالرأس، وعلي حسن الوصابي (40 عاما)، أصيب فكه.

عاينت هيومن رايتس ووتش الموقع في 24 مارس/آذار 2016. رغم أن العمال أزالوا بعض الركام الأكبر حجماً من الموقع، ظلت الأرض محترقة، وتناثرت قطع النسيج ومواد الخياطة الأخرى في أجزاء منها. قابلت هيومن رايتس ووتش 3 شهود على الغارة أو تواجدوا بعدها مباشرة، وكذلك صاحب أرض يعيش في المنطقة قال عبدالله ناصر الحداد، المهندس الذي كان يعمل على مواد المصنع لعدة أيام بما فيها يوم الغارة، إنه رأى في 11 فبراير/شباط، قبل 3 أيام من الغارة الجوية «ضوءاً قادماً من السماء فوق المصنع، إما من طائرة أو طائرة بدون طيار. شعرت بالخوف، وقال العمال: ‹ قال حداد إن 5 من مقاتلي الحوثي كانوا على حاجز تفتيش لبعد حوالي 130 متراً عن المصنع، وقت الغارة الجوية، يحرس الحاجز المنزل السابق لـ راجح حنيش، مسؤول في وزارة الداخلية، وابن عم مالك أرض المصنع. قال حداد إن حنيش غادر المنزل قبل الحرب بفترة طويلة، وأجره لسفارة الولايات المتحدة، التي تبعد حوالي 500 متر عن المصنع، أضاف أن غارات التحالف الجوية ضربت مراراً معهداً مهنياً يبعد نحو 170 متراً، كان يعيش فيه نحو 30 من المقاتلين الحوثيين منذ بداية النزاع. وصل هؤلاء المقاتلون إلى مكان الحادث لمساعدة الجرحى وأخذ الناس إلى المستشفى، بعد الهجوم على معمل الخياطة. كان الهجوم على معمل الخياطة غير قانوني إلا إذا كان يستخدم لأغراض عسكرية. لم تجد هيومن رايتس ووتش أي دليل على أن المعمل كان هدفاً عسكرياً.

مصنع إسمنت عمران

محافظة عمران

تاريخ الضربات: 12 يوليو/تموز 2015، 2 فبراير/شباط 2016، 15 فبراير/شباط 2016
الإصابات: 15 قتيلاً و64 جريحاً

الذخائر التي تم تحديدها: أسلحة «سي بي يو-105» بنظام استشعاري مع حاويات «بي إل يو-108» أمريكية المصدر، وقنابل من نوع «إم كي-84» تزن 500 رطل (226.796 كغ) للأغراض العامة مع نظام «جي دي إي إم» للتوجيه بالأقمار الصناعية، أمريكية المصدر أغارت طائرات التحالف على مصنع إسمنت عمران في 3 هجمات منفصلة في 12 يوليو/تموز 2015 و2 فبراير/شباط 2016 و 15 فبراير/شباط 2016. ضربت 5 قنابل على الأقل أجزاء مختلفة من مصنع الإسمنت حوالي الساعة 12:45 بعد ظهر 12 يوليو/تموز، بما فيها برج التسخين ومنطقة الخلط وخزان مياه، كانت إدارة المصنع قد أغلقت المصنع بعد الحصار البحري للتحالف الذي صعب عليها الحصول على الوقود والمواد الخام،أعادت افتتاح المصنع، قبل بضعة أيام فقط من الهجوم، وشغل العمال خط الإنتاج الرئيسي للمصنع في 11 يوليو/تموز. هاجمت قوات التحالف المصنع في اليوم التالي، ما أسفر عن إصابة 12 عاملاً، بينهم 7 إصاباتهم أكثر خطورة. أعطى المصنع بعد الهجوم إجازة لأغلب العمال في المصنع والبالغ عددهم 1500، وأبقى فقط 350 عاملا للقيام بمهام أمنية وإدارية ومهام تقنية المعلومات والصيانة.

أصابت غارة جوية أخرى المدخل الرئيسي للمصنع في 3 فبراير/شباط، حوالي الساعة 5 مساءً، ما أسفر عن مقتل 15 مدنياً، بينهم 7 عمال وطفلان، وإصابة 49 آخرين. قال رمزي الفقيه (34 عاماً)، سكرتير المدير العام في المصنع، لـ «هيومن رايتس ووتش» إنه كان في المصنع بعد ظهر ذلك اليوم، يستكمل بعض الأعمال الإدارية، وفي حوالي الساعة 5 مساء، قال إنه كان في الطابق الأول يتشاور مع 3 من زملائه من قسم تقنية المعلومات، قال فجأة، ملأ الغبار الغرفة وتطاير الطوب والزجاج في الهواء.... لم أتحرك لحوالي 3 دقائق. ثم نظرت إلى الكمبيوتر الذي كنت أحمله، كانت هناك شظية معدنية كبيرة اخترقته وأحدثت فجوة في منتصفه. استطعت وزملائي الخروج إلى البهو واختبأنا تحت الدرج لبضع دقائق، ثم شرعنا في البحث عن وسيلة للخروج. لكن كان الظلام في كل مكان حولنا. كان هناك ركام في كل مكان وكان المبنى قد انهار من حولنا.

استطاع الفقيه وزملاؤه الخروج أخيراً، ولكن 48 عاملاً آخر أصيبوا في العملية. رأى النار تشتعل خارج المصنع في 4 سيارات ومحلين تجاريين على الأقل وصيدلية ومقهى ومركز اتصال بالقرب من بوابة المصنع.

قال محمد علي نايف (44 عاماً) أحد سكان المنطقة، والذي يقع منزله عند بوابة المصنع، إنه كان في سيارته وقت الهجوم. سمع دوياً ورأى سحب الدخان، اعتقد أن عائلته كانت في خطر، فقاد سيارته على الفور في اتجاه منزله. لدى وصوله، رأى أحد الجيران يساعد 6 من أفراد أسرته على الخروج من منزله المتضرر. تجاوزهم إلى الداخل ليتفقد ابنه عبدالله (18 عاماً)، وابني أخيه نواف (13 عاماً) وعبد الرحيم (23 عاماً) الذين كانوا في الداخل، في نهاية المطاف، وجد ابنه الذي أصيب بجروح بالغة، وكذلك عبد الرحيم، الذي كان ميتاً، قرب مركز الاتصال المجاور.

قال نايف: عندما كنا نخمد الحريق في وقت لاحق، وجدنا جثة نواف تحت إحدى السيارات المحترقة، توفي ابني عبدالله في المستشفى في وقت لاحق من ذلك اليوم، وتوفي والدي علي، متأثراً بجراحه بعد يومين. تجاوزت فواتيرنا الطبية 2.5 مليون ريال يمني [11600 دولار]، ولأننا لم نستطع الدفع، أجبرنا المستشفى على رهن سيارتي وسيارة 2 من أقاربي.

أصابت غارة أخرى المنطقة في 15 فبراير/شباط حوالي الساعة 4 صباحاً، وأصابت كسارة الإسمنت في المصنع عند مدخل محجر المصنع، عند سفح جبل الرحا. كان محمد صالح ريمان (40 عاماً) أحد حراس المصنع، يحرس المنطقة التي وقع فيها الهجوم. قال إنه أصيب بجروح طفيفة فقط لأنه ابتعد عندما سمع صوت الطائرة. أصيب 2 من زملائه الحراس بجروح أكثر خطورة، وهما نبيل علي محمد الريماني (28 عاماً) وحاتم يحيى حاتم (40 عاماً).

ألقت طائرات التحالف ذخائر عنقودية على جبل الرحا حوالي الساعة 5 من مساء اليوم نفسه، بما فيه محجر المصنع وبجانب كسارة الإسمنت. توجه كمال حسين قايد (50 عاماً) وبندر أحمد داوود (33 عاماً)، العاملان في المصنع، صباح اليوم التالي، لتفقد الأضرار في محجر مصنع الإسمنت، الذي يبعد حوالي كيلومتر واحد عن مبنى المصنع الرئيسي، ويتصل بجبل الجميمة. وجد العاملان في طريقهما إلى المحجر مخلفات الذخائر التي كانت ملقاة في منتصف

الطريق وجمعاها، عندما زارت باحثتا هيومن رايتس ووتش المصنع في 25 مارس/ آذار 2016، صورتا هذه البقايا، كُتب على غلاف القنبلة «سي بي يو-105» بنظام استشعاري مع حاويات «بي إل يو -108» مع تاريخ صناعة في يوليو/تموز 2012. كما صورتا حاويتي «بي إل يو-108» فارغتين. لم يكن متصلا بأي من الحاويتين الجزء المسمى «سكيت» أو الذخائر الصغيرة. مع ذلك، قال عمال مصنع الإسمنت لباحثتي هيومن رايتس ووتش إنهم رأوا أيضاً 3 قنابل من نوع «بي إل يو-108» مع سكيت أو ذخائرها الصغيرة ملقاة على طرق المحجر، بالإضافة إلى المظلة. قدم العمال في وقت لاحق لـــ «هيومن رايتس ووتش» الصور التي التقطوها لبقايا القنابل الملقاة في المكان الذي سقطت فيه، والتي أظهرت ذخائر صغيرة غير منفجرة.

وجدت الباحثتان أيضاً في المصنع بقايا لقنبلة واحدة على الأقل من نوع «إم كيه-84» تزن 500 رطل للأغراض العامة مع نظام توجيه بالأقمار الصناعية. قال مدير المصنع إن العمال جمعوا هذه المخلفات من الضربات السابقة.

قال عدد من الموظفين في المصنع إن هناك كوخين أو 3 للحراسة تعود للمصنع، على الطريق المؤدي من المصنع الرئيسي إلى المحجر، على بعد كيلومتر واحد من المصنع. قالوا إن بعد بداية الحرب، بدأ 2 أو 3 من المقاتلين الحوثيين بالتواجد في هذه الأكواخ.

تقع في جبل الجميمة قاعدة عسكرية، على بعد كيلومترين على الأقل من المحجر. كان المرفق يأوي سابقاً اللواء المدرع 310، الذي كان يقوده اللواء حميد القشيبي، الذي قتل في القتال ضد الحوثيين عام 2014. قال سكان محليون لـــ هيومن رايتس ووتش إنه منذ ذلك الحين، تتمركز القوات الموالية للحوثيين في القاعدة، ولكن لم يكن لديهم أي تفاصيل عن أعداد القوات أو أي نوع من أنواع الأسلحة الموجودة هناك.

كانت الهجمات على المنشأة الرئيسية لمصنع عمران الحكومي للإسمنت غير قانونية، ما لم يستخدم المصنع لإنتاج أو تخزين البضائع المعدة للاستخدام العسكري. كان المقاتلون الحوثيون الذين يتمركزون في المحجر أهدافاً عسكرية مشروعة، ولكن يجب أن يكون الهجوم متناسباً مع الخسائر المدنية المتوقعة، يشكل استخدام الذخائر العنقودية في الجبل، على مقربة من قرية الدرب، اعتداء غير قانوني.

قررت إدارة المصنع في مايو/أيار 2016، إعادة فتح المنشأة حتى تتمكن من دفع رواتب العمال، كتب مدير في المصنع إلى هيومن رايتس ووتش أنه يأخذ هذا القرار رغم الخطر، بعد المعاناة الطويلة للقوى العاملة في المصنع وأسرها، وأن هذا هو السبيل الوحيد لتغطية دخلهم. حلقت طائرات التحالف فوق المصنع في 4 مايو/أيار، وهو يوم إعادة افتتاحه، ما أخاف العمال الذين هربوا، بقي المصنع مغلقاً حتى وقت نشر هذا التقرير.

على التحالف التحقيق في الغارات الجوية على مصنع إسمنت عمران وكسارة الإسمنت والمحاجر، والتحقق مما إذا كان المصنع يستخدم لأغراض عسكرية. إذا لم يكن كذلك، على التحالف تعويض عائلات المدنيين الذين قتلوا أو جرحوا في الهجوم.

حالات موثقة مسبقاً للهجمات على البنى الاقتصادية المدنية

مصنع يماني للألبان والمشروبات

طريق الحديدة›-صنعاء، محافظة الحديدة تاريخ الضربات: 31 مارس/آذار 2015 الإصابات: 31 قتيلاً و11 جريحاً الذخائر التي تم تحديدها: لا يوجد

نفذت طائرة حربية أو أكثر 4 غارات منفصلة بدءاً من حوالي الساعة 11:10 مساء 31 مارس/آذار، على مصنع ألبان ومشروبات يماني، الذي يبعد نحو 10 كيلومتر عن مدينة الحديدة، قتلت الغارات ما لا يقل عن 31 من موظفي المصنع، وأصابت 11 آخرين على الأقل.

قال أحد عمال المصنع لـ هيومن رايتس ووتش إنه كان ينتظر حافلة المصنع مع زملائه بعد انتهاء مناوبته الساعة 11 مساء عند بوابة المصنع. وعند الساعة 11:10 مساء سمع صوت طائرة، كان قد رآها تقصف مواقع أخرى في الحديدة في وقت سابق من ذلك المساء. بعد ثوان شاهد أحد مخازن المصنع ينفجر، وأضاف: «هرعنا إلى أبواب أقرب المباني المزدحم بالعمال، وثبتناها كي تظل مفتوحة فيما اندفع الناس للخارج».

بعد دقائق شاهد انفجاراً ثانياً في جزء من المصنع يحتوي معدات التغليف، مما أدى إلى انفجار غلايات المياه. قال إن الأرض ارتجت تحته، واكتشف لاحقاً أن الانفجار تسبب أيضاً في تسريب من مواسير الغاز المستخدمة في التبريد، قال العامل إنه شاهد عناصر الإسعاف يأخذون إلى المستشفى عدة أشخاص ربما يكونون قد استنشقوا أبخرة الغازات.

قال إنه شاهد بعد دقائق انفجاراً ثالثاً في جزء آخر من المصنع، أشعل النيران في المبنى، مات 3 عمال في المبنى بينما كانوا يحاولون إغلاق الماكينات، وقع انفجار رابع بعد دقائق في الجزء نفسه من المصنع.

قال سكان في المنطقة لـ هيومن رايتس ووتش إن المصنع كان يبعد نحو 100 متر عن قاعدة جوية عسكرية تسيطر عليها قوات الحوثيين، كانت وحدات عسكرية موالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح في معسكر قريب آخر، هاجمت طائرات التحالف في 11 أبريل/نيسان القاعدة العسكرية الجوية ومعسكر الجيش المجاور بعد 11 يومًا من الهجوم على مصنع الألبان.

قال اللواء أحمد عسيري، المتحدث باسم التحالف، لـ رويترز إن المصنع قصف بقذائف الهاون وصواريخ الكاتيوشا التي قال إنها جاءت من الحوثيين وحلفائهم. قال العسيري: «كانوا هم من استهدف مصنع الألبان»،مع ذلك، تشير روايات الشهود إلى أن طائرة أسقطت قنابل على المصنع. لم يستخدم الحوثيون والقوات المتحالفة معهم طائرات في القتال.

كان الهجوم على مصنع الألبان غير قانوني طالما لم يتم استخدامه لأغراض عسكرية، مثل إنتاج أو تخزين البضائع المعدة للاستخدام العسكري.

قال الذين قوبلوا إن المصنع ينتج فقط منتجات الألبان لاستهلاك الجمهور العام.

محطة المخا لتوليد الطاقة

مدينة المخا، محافظة تعز تاريخ الضربات: 24 يوليو/تموز 2015 الإصابات: 65 قتيلاً و42 جريحاً الذخائر التي تم تحديدها: لا يوجد

قصفت طائرات التحالف مراراً 2 من المجمعات السكنية في محطة لتوليد الطاقة في المخا، بين الساعتين 9:30 و10 مساء 24 يوليو/تموز 2015، والذي يضم العاملين في المحطة وأفراد أسرهم، زارت هيومن رايتس ووتش منطقة الهجوم بعد يوم ونصف من وقوعه. قال العمال والمقيمون في المجمعين لـ هيومن رايتس ووتش إن طائرة أو أكثر ألقت 9 قنابل في طلعات جوية منفصلة في فترات من بضع دقائق، بدا أن كل القنابل استهدفت المجمعين وليس هدفاً آخر، أظهرت الحفر والأضرار التي لحقت بالمباني أن المجمع السكني الرئيسي، الذي يأوي ما لا يقل عن 200 عائلة، حسب ما أكد مديرو المصنع، استهدف بست قنابل، كما سقطت قنبلة على مجمع سكني آخر يبعد حوالي كيلومتر واحد شمال المجمع الرئيسي يسكنه عمال مؤقتون، فدمرت خزانات الماء، أيضاً، سقطت قنبلتان أخريان على الشاطئ وتقاطع قريب. لم تر هيومن رايتس ووتش أي علامات على أن المجمعين السكنيين التابعين لمحطة توليد الطاقة الكهربائية كانا يستخدمان لأغراض عسكرية، قال أكثر من 12 عاملاً والسكان إنه لم يكن هناك حوثيون أو قوات عسكرية أخرى في المجمعين.

أفاد شريط الأخبار على قناة «العربية» التلفزيونية، إحدى وسائل الإعلام المملوكة للسعودية، في وقت مبكر من صباح 25 يوليو/تموز، أن قوات التحالف هاجمت قاعدة للدفاع الجوي العسكرية في المخا، كانت توجد منشأة عسكرية تبعد حوالي 800 متر جنوب شرق المجمع الرئيسي لمحطة المخا لتوليد الطاقة، قال عمال المصنع إنها كانت قاعدة عسكرية للدفاع الجوي.

مصنع الشام لتعبئة المياه

مدينة عبس، محافظة حجة تاريخ الضربات: 30 أغسطس/آب 2015 الإصابات: 14 قتيلاً و 11 جريحاً ، الذخائر التي تم تحديدها: لا يوجد

ضربت غارة جوية مصنع الشام لتعبئة المياه في ضواحي عبس في 30 أغسطس/آب حوالي الساعة 3:50 صباحاً، دمرت الغارة المصنع وقتلت 14 عاملاً، بينهم 3 أولاد كانوا يقتربون من نهاية ورديتهم الليلية، وجرحت أكثر من 11. كان عديد من القتلى والجرحى، فضلاً عن صاحب المصنع، من عائلة واحدة.

قال خالد إبراهيم مساعد (34 عاماً)، صحفي يعيش على بعد حوالي 10 كيلومتر من المصنع، إن طائرات التحالف نفذت أكثر من 12 غارة على مجموعة من المنشآت العسكرية والحكومية تلك الليلة في أجزاء أخرى من محافظة حجة، وآخر هجوم كان على المصنع، قال عاملان في المصنع لـ هيومن رايتش ووتش إنها كانت الضربة الوحيدة في المنطقة المجاورة مباشرة، وإنهما لا يعلمان شيئاً عن أهداف عسكرية على مقربة من المنطقة.

قال اللواء أحمد عسيري، المتحدث العسكري للتحالف» لقناة «سي إن إن» التلفزيونية إن الحوثيين كانوا يستخدمون المصنع لتصنيع العبوات الناسفة وتدريب المهاجرين الأفارقة الذين

أجبرهم الحوثيون على حمل السلاح. قال العسيري: «لا يوجد مصنع، هاجمنا معسكراً للجيش في حجة حيث يدربون المرتزقة لإرسالهم لقتل جنودنا».

قال كل الأفراد الذين قابلتهم هيومن رايتس ووتش إن المصنع كان يستخدم لتعبئة المياه ولم يستخدم لأي أغراض عسكرية، سافرت مجموعة من الصحفيين الدوليين إلى الموقع بعد يومين من الضربة وذكروا أنهم لم يتمكنوا من إيجاد دليل على أي أهداف عسكرية في المنطقة. قالوا إنهم عاينوا الموقع بدقة، والتقطوا الصور والفيديو لأكوام من الزجاجات البلاستكية المحروقة الذائبة معاً نتيجة لحرارة الانفجار. لم يجدوا أي دليل على أن المصنع كان يستخدم لأغراض عسكرية ،كان الهجوم على مصنع تعبئة المياه غير قانوني طالما لم يتم استخدامه لأغراض عسكرية، مثل إنتاج أو تخزين البضائع المعدة للاستخدام العسكري.

مصنع سيراميك ردفان

قرية متنة، مديرية بني مطر، محافظة صنعاء تاريخ الضربات: 23 سبتمبر/أيلول 2015
الإصابات: قتيل، جريحان

الذخائر التي تم تحديدها: صاروخ كروز جو-أرض من طراز «بي جي إم 500/ هاكيم»، مصنع في المملكة المتحدة استخدمت طائرات التحالف صاروخ كروز بريطاني الصنع لتدمير مصنع سيراميك يمني بين الساعة 11 و 11:30 صباح 23 سبتمبر/أيلول 2015.

قتلت الضربة حارساً (28 عاماً) في منشأة احتجاز مؤقتة قريبة تديرها حركة «أنصار الله»، الجناح السياسي للحوثيين. كان الموقع في السابق مبنى حكومياً يحمل اسم «مركز الأسر المنتجة» ويقع على بعد نحو 140 مترا من مجمع مباني المصنع، لم تصب الضربات الجوية منشأة الاحتجاز المذكورة، والتي يمكن أن تكون هدفاً عسكرياً قانونياً إذا تم استخدامها لأغراض عسكرية. أصاب الهجوم أيضاً علي أحمد الفقيه (55 عاماً)، وإلهام حسين طاهر، فتاة تبلغ من العمر 14 عاماً، أقام كلاهما بالقرب من المصنع. قال شهود عيان لـــــ «هيومن رايتس ووتش» إنه لم يكن هناك أي مقاتلين أو مركبات عسكرية في المصنع أو قربه وقت وقوع الهجوم، كان مصنع سيراميك ردفان يوظف حوالي 330 عاملاً، وكان قد أوقف الإنتاج قبل الهجوم بسبب المخاوف الأمنية للعمال ونقص الوقود اللازم لتشغيل الآلات.

عاينت منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش بقايا السلاح المستخدم في ضربة 23 سبتمبر/أيلول وتمكنتا من تحديد نوعه على أنه صاروخ كروز جو- أرض من طراز «بي جي إم 1500 هاكيم»، الذي وفرته شركة «ماركوني دايناميكس» البريطانية في أواسط التسعينات.

كان الهجوم على المصنع في محافظة صنعاء انتهاكاً واضحاً لقوانين الحرب، لأنه بدا أنه كان ينتج السلع المدنية فقط.

شكروتنويه

اعتمد هذا التقرير على أبحاث بريانكا موتابارثي، باحثة في قسم الطوارئ؛ وبلقيس ويلي، باحثة في قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كتبت بريانكا
اموتابارثي تقريراً.

*حرر التقرير
نائب مدير قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
*قدم مراجعة متخصصة للتقرير كل من:
- آدم كوغل، باحث الشرق الأوسط؛ كل من
- مارك هيزني، باحث أول في الأسلحة؛
- أكشاي كومار، نائبة مدير شؤون الأمم المتحدة؛ .
- ديفيد ميفام، مدير قسم المملكة المتحدة،
- جون سيفتون، القائم بأعمال نائب مدير مكتب واشنطن.
- قدم المراجعة القانونية جيمس روس،.
- مدير الشؤون القانونية والسياسات.
- قدم المراجعة لشؤون البرامج توم بورتيوس،.
- نائب مدير البرامج.
أعد التقرير للنشر كل من:
- ميشال لونكويست، منسقة؛
- أوليفيا هنتر، منسقة المطبوعات؛
- غريس تشوي، مديرة المطبوعات؛
- وفيتزوي هيبكينز، مدير إداري.

17 مارس 2017م

ذخائر عنقودية تصيب أطفالاً

على البرازيل الكف عن إنتاج أسلحة محظورة وتوقيع اتفاقية الحظر

(ساو باولو) - قالت «هيومن رايتس ووتش» اليوم إن التحالف بقيادة السعودية أطلق ذخائر عنقودية برازيلية الصنع استهدف بها مزرعة شمال اليمن في أواخر فبراير/شباط 2017، ما أدى إلى إصابة طفلين.

قال ستيف غوز،مديرقسم الأسلحة في هيومن رايتس ووتش ورئيس «تحالف حظر القنابل العنقودية»، تحالف دولي لمنظمات تعمل على حظر الأسلحة العنقودية:»استمرار التحالف السعودي في استخدام الذخائر العنقودية المحظورة على نطاق واسع في اليمن يظهر استخفافاً كبيراً بأرواح المدنيين. على السعودية وشركائها في التحالف والبرازيل، كبلد منتج، التوقيع فوراً على الاتفاقية الدولية لحظر الأسلحة العنقودية التي تحظى بدعم دولي واسع».

تطلق الذخائر العنقودية أرضاً بالمدفعية والصواريخ، أو جواً من الطائرات، وتحتوي على ذخائر متفجرة صغيرة، تنتشر عشوائياً على مساحات واسعة، الكثير من هذه الذخائر الصغيرة لا تتفجر، فتتحول إلى ألغام أرضية فعلية،وتشكل تهديداً يستمر حتى بعد انتهاء النزاع.

قطعة من آلية تفجير صاروخ أستروس للذخائر العنقودية واقعة في المكان الذي ذكره شهود في قحزة بمحافظة صعدة في 22 فبراير | شباط 2017. © 2017Private

في 22فبراير/شباط، حوالي الساعة 3 مساء، كان محمد ضيف الله (10 أعوام) وأحمد عبد الخالق (12 عاماً) يعملان في مزرعة لأقاربهما في قحزة بمنطقة العلابي شمالي محافظة صعدة عندما تعرضت للهجوم. أجرت هيومن رايتس ووتش مقابلات هاتفية مع رجلين كانا شاهدين على الهجوم. أطلعنا أحدهما على صور التقطها في موقع الهجوم بعد فترة وجيزة، تُظهر بقايا صاروخ عنقودي. قال كلا الشاهدين إنهما سمعا انفجاراً كبيراً تلته انفجارات أخرى صغيرة، مما يدل على استخدام ذخائر عنقودية.

قال محمد حنيش حوزة (60عاماً) عم الطفلين، إنه كان في قحزة ذلك اليوم: «سمعنا انفجارات في الهواء، عشرات الإنفجارات الصغيرة في نفس الوقت، ووقعت علينا القنابل الصغيرة».

قال أحد مالكي المزرعة، طارق أحمد صالح العويري(25عاماً)، إنه كان في المشتل مع الطفلين يتلمون نبتات الخيار والطماطم. سمعوا انفجاراً فهرعوا إلى الخارج ورأوا قنبلة تتفجر على بعد 50 متراً، قال إنه أمر الطفلين الخائفين بالانبطاح أرضاً.

قال: «إحدى القنابل وقعت على بعد 5 أمتار وانفجرت فوقنا، فأصابت الطفلين. وانفجرت قنبلتان أو ثلاث وسحل المشاتل (و) انفجرت حوالي 60 قنبلة في المنطقة. كأنه يوم القيامة».

أصيب ضيف الله في ذراعه اليسرى،وأصيب عبد الخالق في فخده الأيمن وظهره. نقل أقارب) الطفلين إلى المستشفى الجمهوري لتلقي العلاج.

تظهر الصور التي أطلعنا عليها العويري جزءاً من آلية تفجير صاروخ للذخائرالعنقودية من طراز «أستروس 2» (ASTROSII) ملقى في المكان الذي ذكره الشهود، قرب مشتل في المزرعة.

تظهر صور أخرى ألواحا شمسية لحقتها أضرار تدل على إصابتها بذخائر عنقودية صغيرة كالتي تخلفها الهجمات بالقنابل العنقودية. قال حوزة، عم الطفلين، إن الهجوم أتلف أكثر من 30 لوحاً شمسياً.

قال العويري إن المزرعة تقع على بعد 3 أو 5 كم إلى الشمال من معسكر الصيفي التابع لقوات الحوثي-صالح التي تحارب التحالف. قال كلا الشاهدين إنها المرة الثانية التي تستهدف فيها هجمات التحالف المزرعة منذ بدء الحملة الجوية لدعم حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي ضد قوات الحوثي-صالح في اليمن في مارس/آذار 2015.

استخدمت صواريخ أستروس للذخائر العنقودية من قبل 3مرات على الأقل منذ بدء تدخل التحالف بقيادة السعودية في اليمن، ما أدى إلى مقتل مدنيين وإصابة 10 آخرين على الأقل.

تطلق صواريخ أستروس 2 أرض-أرض بواسطة راجمة متعددة البراميل مثبتة على شاحنة. يحتوي كل صاروخ على حوالي 65 ذخيرة صغيرة، اشترت البحرين والسعودية صواريخ أستروس للذخائر العنقودية من البرازيل حيث تصنعها شركة «أفييراس للصناعات الفضائية».

مشهد خلفي للألواح الشمسية بعد هجمات 22 فبراير | شباط في قحزة بمحافظة صعدة. يدل هذا الأثر على إصابتها بذخائر عنقودية صغيرة كالتي تطلقها الذخائر العنقودية. © 2017 Private

في 9 مارس آذار 2017، ذكرت شركة صنع الأسلحة البرازيلية أنيبراس إنها لا تستطيع تأكيد ما إذا كانت أسلحتها استخدمت في اليمن، لكنها قالت إنه منذ 2001، تم تجهيز صواريخها

العنقودية من طراز أستروس 2 ب-»آلية موثوقة للتفجير الذاتي، تتماشى مع المبادئ والقوانين الإنسانية» لاتفاقية حظر الذخائر العنقودية.

الذخائر العنقودية محظورة بموجب اتفاقية عام 2008 التي أنضمت إليها 100 دولة وصادقت عليها 19 دولة أخرى، رغم أن اليمن والبرازيل والسعودية وحلفاءها البحرين ومصر والأردن والكويت والمغرب وقطر والسودان والإمارات لم يصادقوا عليها.

الألواح الشمسية التي أصابها هجوم 22 فبراير/شباط في قحزة بمحافظة صعدة. يدل هذا الأثر على إصابتها بذخائر عنقودية صغيرة كالتي نطلقها الذخائر العنقودية. © 2017Private

تحظر الاتفاقية كل الذخائر العنقودية ولا تستثني الأنواع «ذاتية التدمير»، التي تقذف بقايا متفجرة يجب اعتبارها خطيرة وعدم لمسها أو الاقتراب منها إلا إذا كان الشخص تقنياً متدرباً، دمرت 14 دولة على الأقل من التي صادقت على اتفاقية حظر الذخائر العنقودية ذخائرها المجهزة بآلية التفجير الذاتي، بما في ذلك تشيلي وفرنسا وألمانيا و اليابان والنرويج واسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة.

قالت هيومن رايتس ووتش إن على حلفاء السعودية وأطراف النزاع الأخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة، الانضمام بسرعة إلى اتفاقية حظر الذخائر العنقودية والالتزام ببنودها، على البرازيل الكف عن انتاج ونقل الذخائر العنقودية، في فبراير/شباط 2017، قالت وزارة حقوق الإنسان اليمنية لـ هيومن رايتس ووتش، خلال زيارة إلى عدن، إن اليمن مستعد لتوقيع الاتفاقية عندما يجتمع البرلمان مجدداً.

قال غوس: «صمت الحكومة البرازيلية رد غير مناسب تماماً على القلق المتزايد بشأن الضحايا

المدنيين بسبب استخدام التحالف بقيادة السعودية الذخائر العنقودية البرازيلية في اليمن، على البرازيل أن تقر بأن الذخائر العنقودية أسلحة محظورة لا ينبغي أبداً تصنيعها أو تصديرها أو استخدامها بسبب الضرر الذي تلحقه بالمدنيين».

استخدام التحالف للذخائر العنقودية منذ مارس/آذار 2015، نفذ تحالف من 9 بلدان عربية بقيادة السعودية عمليات عسكرية في اليمن ضد الحوثيين الذين يعرفون أيضاً باسم «أنصار الله»، وقوات موالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح، وثقت هيومن رايتس ووتش ومنظمة «العفو الدولية» استخدام 7 أنواع من الذخائر العنقودية التي تلقى أرضاً وجواً مصنوعة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والبرازيل.

وثقت هيومن رايتس ووتش استخدام التحالف لذخائر عنقودية في 18 هجوماً غير قانوني في اليمن، ما أدى إلى مقتل 21 مدنياً على الأقل وإصابة 74 آخرين، وأصابت مناطق مدنية في بعض الحالات.

أقر التحالف باستخدام ذخائر عنقودية أمريكية وبريطانية الصنع في اليمن، لكنه زعم أنه فعل ذلك في إطار الالتزام بقوانين الحرب. في مقابلة بتاريخ 11يناير/ كانون الثاني 2016 مع قناة «سي إن إن»، قال المتحدث العسكري باسم التحالف إن التحالف استخدم أسلحة من طراز «سي بي يو105» المجهزة بصمامات استشعارية في حجة في أبريل نيسان 2015 «ضد تجمع لمعسكر في المنطقة،لكنه لم يستخدمها عشوائياً». وقال إن الذخائر العنقودية الأمريكية استخدمت «ضد عربات».

في مايو/آيار 2016، الولايات المتحدة تسلم ذخائر عنقودية للسعودية، في ديسمبر كانون الأول، أعلن التحالف أنه سيكف عن استخدام ذخائر عنقودية بريطانية الصنع من نوع «بي إل 755»، لكنه ترك المجال مفتوحاً أمام استخدام أنواع أخرى من الذخائر العنقودية في اليمن.

سبق ووثقت هيومن رايتس ووتش استخدام السعودية للذخائر العنقودية من طراز أستروس 2 في الخفجي بالسعودية خلال حرب الخليج الأولى عام 1991، خلفت الذخائر عدداً كبيراً من الذخائر الصغيرة التي لم تتفجر.

الهجمات الثلاث السابقة التي استخدم فيها التحالف ذخائر عنقودية برازيلية الصنع في الصراع الحالي:

• وثقت العفو الدولية هجوماً بواسطة صاروخ للذخائر العنقودية من نوع أستروس في 15 فبراير/شباط أصاب أحياء قحزة والضباط والروضة السكنية، مما أدى إلى إصابة مدنيين.

• وثقت هيومن رايتس ووتش هجوماً للتحالف بقيادة السعودية باستخدام صاروخ أستروس للذخائر العنقودية قرب مدرستين في حي الضباط قرب المدينة القديمة في صعدة في 6 ديسمبر/كانون الأول، ما أدى إلى مقتل مدنيين وإصابة 6 على الأقل، من بينهم طفل.

• وجدت العفو الدولية بقايا صواريخ أستروس للذخائر العنقودية بعد هجوم في منطقة أحمى بصعدة في 27 أكتوبر تشرين الأول 2015، ما أدى إلى إصابة 4أشخاص على الأقل.

الحفرة التي خلفها هجوم 22 فبراير/شباط في قحزة بمحافظة صعدة تدل على استخدام ذخائر عنقودية.

حظيت الأضرار المدنية من استخدام التحالف للذخائر العنقودية باليمن بتغطية إعلامية دولية واسعة، وأدت إلى غضب عارم، وأدانتها عشرات الدول وقرار للبرلمان الأوروبي. في سبتمبر/أيلول 2015، عبر مؤتمر المراجعة الأول لاتفاقية الذخائر العنقودية عن قلق عميق من استخدام الذخائر العنقودية في اليمن وأصدر إعلاناً يدين «أي استخدام للذخائر العنقودية من أي طرف».

14 فبراير 2016م

الذخائر العنقودية تصيب المدنيين اليمنيين

أسلحة أمريكية محظورة بموجب معاهدة 2008

(بيروت) - قالت «هيومن رايتس ووتش» اليوم إن التحالف بقيادة السعودية يستخدم في اليمن الذخائر العنقودية الواردة من الولايات المتحدة والمحظورة دولياً، رغم أدلة على خسائر في صفوف المدنيين. باستخدام الذخائر العنقودية المصنوعة في الولايات المتحدة والواردة حديثاً في مناطق مدنية رغم معايير التصدير الأمريكية، وأيضاً على نحو يبدو أنه غير متسق مع معايير الضمانات المطلوبة لتصدير الولايات المتحدة لهذه الذخائر.

قال ستيف غوس، مدير قسم الأسلحة وحقوق الإنسان في هيومن رايتس ووتش ورئيس «تحالف الذخائر العنقودية»: «إن السعودية وشركاءها في التحالف، فضلاً عن أمريكا التي تورد إليهم الأسلحة، يضربون بعرض الحائط المعايير الدولية التي تقول بضرورة ألا تستخدم الذخائر العنقودية في أي ظرف من الظروف. على التحالف بقيادة السعودية التحقيق في الأدلة على تضرر المدنيين في هذه الهجمات والكف عن استخدام هذه الذخائر فوراً».

منذ 26 مارس/آذار 2015 دأب تحالف قوامه عدة دول بقيادة السعودية على شن عمليات عسكرية في اليمن ضد القوات الحوثية، المعروفة أيضا بـ «أنصار الله». أكدت بحوث هيومن رايتس ووتش و»منظمة العفو الدولية» و»الأمم المتحدة» ومقابلات مع الشهود والضحايا وصور ومقاطع فيديو عديدة، أن التحالف بقيادة السعودية يستخدم الذخائر العنقودية في اليمن.

الذخائر العنقودية تطلق براً بالمدفعية والصواريخ، أو جواً بإسقاطها من طائرات، وتحتوي القنبلة العنقودية على عدد من الذخائر الصغيرة التي تنتشر على مساحة كبيرة. حظرت 118 دولة الذخائر العنقودية نظراً لتهديدها المدنيين وقت الهجوم وبعده. كثيراً ما لا تنفجر الذخائر الصغيرة وتمثل تهديداً إلى حين تطهير الأراضي منها وتدميرها. قالت هيومن رايتس ووتش إن على اليمن والولايات المتحدة والسعودية والدول أعضاء التحالف الانضمام إلى «الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية» لعام 2008.

عبوة «بي إل يو-108» تحتوي على 4 وحدات "skeet" (ذخائر صغيرة) مازالت متصلة بها، عثر عليها في منطقة الأحمر بالصفراء، محافظة صعدة شمالي اليمن بعد هجوم بتاريخ 27 أبريل | نيسان. © 2015 خاص

ترى هيومن رايتس ووتش أن تحالف الدول بقيادة السعودية في اليمن يتحمل مسؤولية جميع هجمات الذخائر العنقودية هذه أو أغلبها، لأنه الطرف الوحيد الذي لديه طائرات ومنصات صواريخ قادرة على إطلاق 5 من 6 أنواع ذخائر عنقودية استخدمت في النزاع.

أحد أنواع الذخائر العنقودية الملقاة جواً من بين ما استخدم التحالف بقيادة السعودية في اليمن هو الطراز «سي بي يو-105 ذات مجسات الاستشعار، من تصنيع شركة «تيكسترون سيستمز - Textron Systems» في ويلمنغتون، ماساتشوستس. حققت هيومن رايتس ووتش في 5 هجمات على الأقل استخدم فيها الطراز «سي بي يو-105» ذات مجسات الاستشعار في 4 محافظات باليمن منذ مارس/آذار 2015.

مؤخراً، استخدمت الذخائر طراز «سي بي يو-105» ذات مجسات الاستشعار في 12 ديسمبر/كانون الأول 2015، في هجوم على مدينة الحديدة الساحلية، ما أدى لإصابة سيدة وطفلين في بيتهم. أصيب مدنيان اثنان على الأقل عند استخدام هذه الذخائر قرب قرية العمار بمحافظة صعدة في 27 أبريل/نيسان 2015، بحسب الأهالي وموظفين بالمجال الطبي.

نستعرض أدناه مزيداً من المعلومات عن هذه الهجمات وهجمات أخرى بالذخائر العنقودية. في حين يجب إدانة استخدام أي نوع من أنواع الذخائر العنقودية، فهناك شاغلان إضافيان فيما يخص استخدام الطراز «سي بي يو-105» ذات مجسات الاستشعار في اليمن. أولاً، يحظر قانون التصدير الأمريكي على مستوردي الذخائر العنقودية استخدامها في مناطق مأهولة، كما يفعل — بوضوح — التحالف بقيادة السعودية. ثانياً، لا يسمح قانون التصدير الأمريكي بتصدير ذخائر عنقودية سوى تلك التي يقل معدل فشل انفجارها عن 1 في المائة. لكن يبدو أن الذخائر ذات مجسات الاستشعار المستخدمة في اليمن لا تستخدم بشكل يستوفي معايير الأمان المذكورة.

في السنوات الأخيرة قدمت الولايات المتحدة هذه الأسلحة للسعودية والإمارات، اللتين تمتلكان طائرات هجومية واردة من الولايات المتحدة والغرب/الناتو قادرة على إطلاقها، ذخائر «سي بي يو-105» ذات مجسات الاستشعار هي الذخائر العنقودية الوحيدة التي تصدرها الولايات المتحدة حالياً، وعلى المستورد الالتزام بعدم استخدامها في مناطق مدنية. بحسب الحكومة الأمريكية فهذا الطراز من الذخائر هو نوع الذخائر العنقودية الوحيد ضمن ترسانتها «المستوفي لمتطلباتنا الصارمة الخاصة بمعدلات المخلفات غير المنفجرة» ويزعم أن معدل فشل انفجاره يقل عن 1 في المائة.

حفرة انفجارية ذات شكل مميز على الطريق قرب الأحمر بمحافظة صعدة شمالي اليمن، حيث وقع هجوم بعبوات «بي إل يو-108» التي تحتوي عليها قنابل «سي بي يو-105» ذات مجسات استشعار في 27 أبريل/نيسان. © أوليه سولفانخ، هيومن رايتس ووتش.

ترأس هيومن رايتس ووتش «تحالف الذخائر العنقودية - الولايات المتحدة» الذي بعث برسالة في 30 مارس/آذار 2015 للرئيس أوباما يدعوه فيها لمراجعة سياسة الذخائر العنقودية لعام 2008، وحذف الاستثناء الخاص بالذخائر العنقودية التي يقل معدل فشلها في الانفجار عن 1 في المائة.

بحسب شهادة بيانات شركة «تيسسترون سيستمز» فإن الذخائر «سي بي يو-105» تنثر 10 عبوات ذخائر عنقودية طراز «بي إل يو-108»، وتطلق كل متها 4 ذخائر صغيرة يسميها المصنع «سكيت» (skeet) وهي مصممة بحيث تبحث عن وتصنف وتشتبك مع أهداف مثل العربات المصفحة. تنفجر الذخائر الصغيرة فوق الأرض وتطلق سحابة متفجرة من المعدن والشظايا باتجاه الأرض. وحدة«سكيت» مجهزة بخصائص إلكترونية للتدمير والتعطيل ذاتياً. لكن الصور التي التقطها محققو هيومن رايتس ووتش الميدانيون في أحد المواقع، والصور التي حصلنا عليها من موقع آخر تظهر عبوات «بي إل يو-108» من هجمات عدة وما زالت ملتصقة بها وحدات الذخائر الصغيرة أو وحدات «سكيت». يمثل هذا فشلاً وظيفياً، إذا أخفقت الذخائر الصغيرة في الانفصال عن العبوة والانفجار، أو انفصلت عنها لكن لم تنفجر.

قال غوس: «يصف البعض الأسلحة ذات مجسات الاستشعار بصفتها الذخائر العنقودية الأحدث تقنياً والأعلى أماناً في العالم، لكن لدينا أدلة على أنها لا تعمل بالشكل المفترض في اليمن، وأنها أضرت بالمدنيين في هجمتين على الأقل». وأضاف: «تثير هذه الأدلة تساؤلات جدية حول الالتزام بسياسات الذخائر العنقودية وقواعد التصدير الأمريكية».

ميناء الحيمة، محافظة الحديدة، 21 ديسمبر/كانون الأول 2015 نفذ التحالف هجمات جوية متقطعة على ميناء الحيمة العسكري، ويقع على مسافة 100 كيلومتر جنوب مدينة الحديدة الساحلية الواقعة غربي اليمن، بدءا من سبتمبر/أيلول، على حد قول 4 من سكان قرية صيادي الحيمة لـ هيومن رايتس ووتش في أواخر يناير/كانون الثاني 2016، وتقع على مسافة 1.5 كيلومتر من الميناء. قال عمار إسماعيل (22 عاماً) إن حرس السواحل اليمني والقوات الحوثية المسيطرة على أجزاء من الميناء، لكن ما زال الصيادون ومهربو البنزين يستخدمونه أيضاً.

بدأت الغارات الجوية حوالي الساعة 9 صباح 12 ديسمبر/كانون الأول، على حد قول محمد أحمد (33 عاماً) لكن بعد ساعة تقريباً رأى نوعاً مختلفاً من الأسلحة

كنت مع 6 أصدقاء من القرية... نجلس على تل صغير نشاهد الضربات. فجأة رأينا نحو 20 مظلة بيضاء في الهواء، تسقط نحو الميناء. بعد أقل من دقيقة أطلقت كل منها سحابة من الدخان الأسود وهي تقترب من الأرض وانفجرت. بدت كأنها عدة قنابل متجاورة. بعد أقل من 5 دقائق، تكرر الأمر، قنبلة أخرى انطلقت منها نحو 20 مظلة وحدث الشيء نفسه. لكن بسبب اتجاه الرياح القوية، فجأة بدأت المظلات تسقط على قريتنا.

حسين سعيد (42 عاماً) قال إنه رأى 4 مظلات تسقط نحو القرية و « مع اقتراب كل مظلة من الأرض كانت تنفجر كأنها ألعاب نارية وتطلق قنابل».

وحدة استشعار طراز «إف زي يو-139ب» من قنبلة «سي بي و-105» استخدمت في هجوم

على ميناء الحيمة بمحافظة الحديدة في 12 ديسمبر/كانون الأول 2015. © 2015 خاص قال إن إحدى الذخائر الصغيرة ضربت جدار بيت شقيقه علي سعيد، فكسرت النافذة. تطايرت الشظايا المعدنية إلى الحجرة لتصيب زوجة علي، عزيزة أحمد أحدب (42 عاماً) وابنتهما سلمى (4 أعوام). اضطر الأطباء لبتر ساق أحدب.

قال سعيد إن قنبلة صغيرة أخرى سقطت في فناء بيت شقيقه الآخر، حسن سعيد، وانفجرت إلى جوار دورة المياه، لكن لم يصب أحد. قال طبيب في العيادة الصحية المحلية إنه عالج حمادي حسن مليكد(15 عاماً) الذي أصيب في بطنه بقنبلة صغيرة أخرى جراء الهجوم نفسه. قال ملكيد إنه سرعان ما رقد على الأرض في بيته عندما سمع الانفجارات، لكن «فجأة شعرت بألم في الجانب الأيمن في بطني. نظرت ورأيت دما. لم أعرف ماذا حدث أو كيف، لكن فيما بعد رأيت الضرر اللاحق ببيتنا. ضربت قنبلة الجدار وانفجرت».

ضربت قنبلة أخرى بيت محمد زيد أحمد (50 عاماً):

ضرب شيء ما الجدار واخترقه. رقدت على الأرض فوراً. هذا الشيء الغريب حط على مسافة 5 أمتار مني. وكأنه نموذج فضي صغير لصاروخ. شعرت بخوف بالغ، وحاولت الزحف مبتعداً للفرار لأنني كنت أعرف أنه قد ينفجر في أي لحظة. كان الأمر مخيفاً. لكن وأنا أتحرك، تحرك ذلك الشيء معي، لكن ليس نحوي، إنما في نفس الاتجاه عموماً، في حركة بطيئة... استمر هذا الحال لنحو دقيقة ثم انفجر لحسن الحظ لم أصب إصابات خطيرة قال شاهد آخر إنه بدا له كأن سلاحاً يتبعه. بينما ليس من الممكن لهذه الأسلحة تتبع أهداف بشرية، فإن وحدة « سكيت»، أو الذخيرة العنقودية الصغيرة، تنطلق لتتناثر في كافة الاتجاهات.

مخلفات قنبلة «سي بي يو-105» ذات مجسات استشعار (إلى اليمين) وعبوة «بي إل يو-108» استخدمت في الهجوم على ميناء الحيمة بمحافظة الحديدة، في 12 ديسمبر | كانون الأول 2015.

محافظة عمران، ٢٩ يونيو/حزيران ٢٠١٥

طبقاً لتقرير صادر عن منظمة العفو الدولية، فإن ذخائر «سي بي يو-105» ذات مجسات الاستشعار استخدمت في هجوم على حرف سفيان في محافظة عمران، جنوبي صعدة، وقال السكان إنه وقع في 29 يونيو/حزيران. زار باحثو منظمة العفو الدولية المنطقة في 6 يوليو/تموز ووجدوا بقايا عبوة ذخيرة «بي إل يو-108» فارغة وصوروها.

سنحان، محافظة صنعاء، ٢١ مايو/أيار ٢٠١٥.

تلقت هيومن رايتس ووتش صوراً وجمعت إفادات شهود تشير لاستخدام ذخائر «سي بي يو-105» في هجوم على حصن عفاش التاريخي في سنحان بمحافظة صنعاء، حوالي 20 كيلومتراً جنوب مدينة صنعاء، وذلك في 21 مايو/أيار. يقع الحصن في قرية بيت الأحمر، وفيها نحو

460 من السكان، و يملك فيها بيتاً الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، أحد داعمي الحوثيين الرئيسيين في النزاع الحالي. قال ناجي عبدالله الجحشي، وهو حارس للحصن، إن أقرب قاعدة عسكرية تبعد 20 إلى 25 كيلومتراً، وهي معسكر ريمة حميد. علي محسن، الحارس على مدار السنوات الأربع الماضية في استراحة حصن عفاش والعنصر بالحرس الجمهوري، قال لـ هيومن رايتس ووتش إنه شهد هجوماً بالذخائر العنقودية. الحرس الجمهوري اليمني هو وحدة عسكرية كان يقودها نجل الرئيس السابق، أحمد علي صالح. قال الحارس إنه كان على تل يبعد كيلومتر عن الحصن حوالي الساعة 7 مساء 21 مايو/أيار عندما رأى 12 انفجاراً متتالياً: «أتذكر الانفجارات في السماء، وكأنها ألعاب نارية براقة حمراء اللون، بلون الحمم البركانية». كان الظلام قد حل فلم ير شيئاً آخر على حد قوله. أضاف أن 10 حراس في الحصن أصيبوا جراء الهجوم، لكن صالح لم يكن هناك حينها.

عبوة «بي إل يو-108» بها جميع وحدات الـ "skeet" (الذخائر الصغيرة) كاملة، تناقلت التقارير استخدام هذه العبوة في معرض هجوم على حصن العفاش التاريخي في سنحان، بمحافظة صعدة، 21 مايو | أيار. © 2015 خاص

غادر الحارس لكنه عاد إلى القرية بعد أسبوع ورأى في المعسكر بقايا لعبوات «بي إل يو-108» وما زالت المظلات مثبتة بها، فضلاً عن 20 وحدة «سكيت» لم تنفجر، أو ذخائر عنقودية

صغيرة. بعد أسبوعين، وفد فريق من المهندسين العسكريين ودمروا الذخائر الصغيرة قرب بوابة المجمع بعد نزع فتيلها، لكن لم يمسوا باقي المخلفات، على حد قوله.

في سبتمبر /أيلول 2015 استعان عبدالله أبو حرية - السياسي من حزب المؤتمر الشعبي العام، حزب الرئيس السابق صالح — بخدمات محمد أحمد النهمي، وهو مصور حر، لتصوير الذخائر الصغيرة. قال النهمي لـ هيومن رايتس ووتش إنه ذهب إلى القرية ورأى ما لا يقل عن 8 عبوات «بي إل يو-108» في الحصن، و3 أخرى إلى جوار مسجد المجمع. قدم أبو حرية نسخا من الصور لـ هيومن رايتس ووتش تظهر فيها بقايا وحدة»سي بي يو-105»، وضمتها عبوة «بي إل يو-108» بها وحدات «سكيت» الأربع، ما يشير إلى عدم انفجارها وقت إطلاقها. قال الحارس إن شيخ القرية، محمد محسن، حذر السكان وقال لهم أن يغادروا في 19 مايو/ أيار بعد سقوط 3 قنابل — ليست عنقودية — على المجمع حوالي الساعة 11:30 صباحاً، ما أدى لإصابة الجحشي و3 حراس آخرين. قال الحارس إن من كانوا يقيمون قرب جدران المجمع غادروا، لكن هناك 200 من السكان يعيشون على مسافة 500 متر فأكثر عن المجمع مكثوا لم يغادروا. قال إن بعد هجوم 21 مايو/أيار فر باقي المدنيين. منذ ذلك الحين وقعت 4 هجمات أخرى على المجمع، إحداها في سبتمبر/أيلول والثلاث الأخرى في أكتوبر/ تشرين الأول، ولم تكن أي منها بذخائر عنقودية. العمار، محافظة صعدة، 27 أبريل/نيسان 2015 أمد ناشط من صنعاء هيومن رايتس ووتش بصور قال إن السكان التقطوها بمحافظة صعدة عند موقع غارة جوية بتاريخ 27 أبريل/نيسان شنها التحالف بقيادة السعودية على منطقة العمار بمديرية الصفراء، على مسافة 35 كيلومتراً جنوبي مدينة صعدة، معقل الحوثيين في الشمال. تظهر الصور عبوة «بي إل يو-108» بها 4 وحدات «سكيت»، ما زالت لم تنفصل عنها، ما يشير لإخفاقها في الانفجار وقت الإطلاق، مع عبوة «بي إل يو-108» أخرى فارغة. قال السكان المحليون وعاملون بالمجال الطبي إن ذخائر «سي بي يو-105» استخدمت على مشارف قرية عمار في 27 أبريل/نيسان لتصيب شخصين أو 3. قال شاهد إن أحد المصابين مقاتل في حين قال آخرون — بينهم مسؤولون طبيون في مستشفيين — إن 2 على الأقل كانوا مدنيين.

وحدة استشعار طراز «إف زي يو-39ب»، وهي المسؤولة عن فتح قنبلة «سي بي يو-105» في الهواء. تناقلت التقارير استخدام هذه القنبلة في هجوم على حصن عفاش التاريخي في سنحان بمحافظة صعدة، 21 مايو | أيار. © 2015 خاص

في مايو/آيار عرض الأهالي على هيومن رايتس ووتش مخلفات عبوتين «بي إل يو-108» مع تحديد المكان الذي تم اكتشافها فيه، قرب الطريق الرئيسية بين صعدة وصنعاء، على مسافة 100 متر جنوب العمار، ما زالت إحدى العبوتين تحتوي على وحدة ذخائر صغيرة، في حين كانت الأخرى فارغة. وجدت هيومن رايتس ووتش عبوة ثالثة فارغة وسط أكمة قريبة. تعرف الباحثون على 6 حفر انفجارية صغيرة في الأسفلت لدى موقع الهجوم، تتسق مع شكل الحفر الانفجارية التي تسببها الذخائر العنقودية التي تطلقها عبوات «بي إل يو-108» العنقودية.

قال عايد محمد حيدر (37 عاماً) - وهو من السكان - إنه سمع طائرة تحلق حوالي الساعة 11 صباح الاثنين، يوم انعقاد السوق الأسبوعي في القرية، في أواخر أبريل/ نيسان، قال إن السماء امتلأت بـــ 40 مظلة، لم يسمع انفجارات في الهواء، لكن قال إنه سمع نحو 15 انفجاراً صغيراً، بدت وكأنها أصوات قنابل يدوية، على مدار الساعتين التاليتين.

قال السكان إن طائرة للتحالف بقيادة السعودية نفذت عشرات الغارات الجوية في 27 أبريل/ نيسان، على ما يبدو كانت تستهدف مجمع الصفراء العسكري، وفيه الفرقة 72 العسكرية، على مسافة كيلومترين إلى 3 كيلومترات، التي قال سكان العمار إنها أقرب منشأة عسكرية لقريتهم.

الشعف ،محافظة صعدة ،١٧ أبريل/نيسان ٢٠١٥

يظهر في مقطع فيديو نشر على «يوتيوب» في 17 أبريل/نيسان، على قناة «21 سبتمبر» المؤيدة للحوثيين، عدة أجسام تهبط ببطء من السماء وهي مربوطة إلى مظلات. و أظهر مقطع الفيديو انفجاراً في الهواء وعدة سحابات سوداء من نقاط انفجار أخرى. توصلت هيومن رايتس ووتش إلى الموقع باستخدام تحليل صور القمر الصناعي، وتبين أنه في الشعف بمديرية ساقين، في الجزء الغربي من محافظة صعدة. بدا أن الذخائر تتساقط على سفح جبلي مزروع، على مسافة 600 متر من عشرات البنايات التي تقع في نحو 4 أو 6 تجمعات قروية.

توريد الولايات المتحدة للأسلحة

أبرمت وزارة الدفاع الأمريكية عقداً مع «قطع تيكسترون الدفاعية» لتصنيع 1300 وحدة«سي بي يو-105» لصالح السعودية في أغسطس/آب 2013. نص العقد على أن الأسلحة ستسلم بحلول ديسمبر/كانون الأول 2015، لكن هيومن رايتس ووتش لم تتمكن من تحديد ما إذا كان قد تم تسليم جميع وحدات الذخائر العنقودية. حصلت الإمارات على عدد مجهول من وحدات «سي بي يو-105» من تيكسترون في يونيو/حزيران 2010، بموجب عقد أعلن في نوفمبر/تشرين الثاني 2007. وقت حصول الدولتين على هذا السلاح، كانت كلفة كل وحدة «سي بي يو-105» نحو 360 ألف دولار.

عبوة «بي إل يو-108» مستهلكة من قنبلة «سي بي يو-105»بخاصية مجسات استشعار عثر عليها في الأحمر بالصفراء، محافظة صعدة شمالي اليمن، في 27 أبريل/. © 2015 أوليه سولفانغ، هيومن رايتس ووتش

بموجب أمر توجيهي صادر في يونيو/حزيران 2008 عن وزير الدفاع السابق روبرت غيتس، يمكن للولايات المتحدة أن تصدر الذخائر العنقودية فقط «شريطة ألا تزيد نسبة المخلفات غير المنفجرة في مختلف بينات العمليات المقصودة عن 1 في المائة» وعند موافقة الدول المستوردة على أن الذخائر العنقودية «ستستخدم فقط ضد أهداف عسكرية واضحة ولن تستخدم ضد مدنيين في محيط الأهداف أو في مناطق يقطنها المدنيون عادة.

قُننت هذه السياسة مؤخرا في البند 7054 (ب) من «قانون تخصيص الموارد السابقة والمستمرة»

(H.R. 83) لعام 2015. بموجب الأدلة التوجيهية الصادرة من قبل هيئة التعاون الأمني بوزارة الدفاع الأمريكية في عام 2011: «الذخائر العنقودية الوحيدة المتسقة مع معايير الذخائر

الخاصة بالأمان بحسب «سياسة غيتس» هي الذخائر سي بي يو-97بي/سي بي يو-105 ذات مجسات الاستشعار».

لا توجد أدلة تشير لنقل هذا السلاح أو تخزينه طرف دول أخرى مشاركة في التحالف، سواء الأردن أو البحرين أو السودان أو قطر أو الكويت أو مصر أو المغرب.

أنكرت السعودية استخدام أنواع أخرى من الذخائر العنقودية في اليمن، لكنها أقرت باستخدام طراز «سي بي يو-105» ذات مجسات الاستشعار. في مقابلة على «سي إن إن» بتاريخ 11 يناير/كانون الثاني 2016، قال الناطق العسكري السعودي أحمد عسيري إن التحالف استخدم الطراز «سي بي يو-105» ذات مجسات الاستشعار مرة واحدة في حجة في أبريل/نيسان 2015 «لكن ليس عشوائيا». قال إن ذخائر «سي بي يو-105» استخدمت «ضد المركبات».

مظلة من عبوة «بي إل يو-105» استخدمت في قنبلة «سي بي يو-105 « ذات مجسات استشعار في هجوم على ميناء الحيمة بمحافظة الحديدة في 12 ديسمبر | كانون الأول 2015

ربما استخدم التحالف بقيادة السعودية هذا السلاح في حجة في هجوم آخر على مركبة في طريق جبلية بين عمران ومدينة حجة. في أغسطس/آب 2015 قال عدة سكان لباحثي هيومن رايتس ووتش إنهم سمعوا عن مركبة عسكرية كان بها أسرة أصيبت بذخائر عنقودية بين

مايو/آيار ويوليو/تموز. أفاد منفذ إعلامي محلي بوقوع هجوم بنفس الأوصاف في 21 مايو/ أيار. في حين تعد ذخائر «سي بي يو-105» محظورة بموجب الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، فإن استخدامها مسموح به بمقتضى السياسات الأمريكية ويسمح بتصديره مع مراعاة شروط التصدير الأمريكية الخاصة بالذخائر العنقودية.

أدلت الولايات المتحدة بتصريحات علنية قليلة حول استخدام الذخائر العنقودية في اليمن. بحسب مسؤولي وزارة الخارجية، فالولايات المتحدة تعرف بـــ «تقارير» عن استخدام «مزعوم» للذخائر العنقودية من قبل التحالف بقيادة السعودية. لكن في خبر بتاريخ 19 أغسطس/آب نقل عن مسؤول في البنتاغون اعترافاً بأن «الولايات المتحدة تعرف باستخدام السعودية للذخائر العنقودية في اليمن».

في يوليو/تموز أثار نائب الكونغرس جيم مكفوفرن بواعث قلق إزاء استخدام الذخائر طراز «سي بي يو-105» في اليمن، قائلاً: «إذا كانت لدينا أدلة على عدم التزام بعض الدول بالقانون الأمريكي، فذلك يكفي للقول إننا لن نبيعهم هذه الأسلحة بعد الآن. نقطة. ». قال مكفوفرن إن على الولايات المتحدة الانضمام إلى الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية.

قوارب صيد تحترق في ميناء الحيمة بمحافظة الحديدة بعد هجوم في 12 ديسمبر/كانون الأول وخلاله استخدمت قنابل «سي بي يو-105» بخاصية مجسات الاستشعار. © 2015 خاص/قبل نزاع اليمن، كان الاستخدام الوحيد المعروف للذخائر ذات مجسات الاستشعار هو من قبل الولايات المتحدة في العراق عام 2003، وكان الاستعمال على ما يبدو على نطاق ضيق للغاية، لكن الإخفاقات المتعددة في الانفجار تدفع للتساؤل حول معدل الامان الذي يزعم بأنه أعلى من 99 %

23 ديسمبر 2016م

اليمن: ذخائر عنقودية برازيلية المنشأ تقتل المدنيين

كادت صواريخ التحالف بقيادة السعودية أن تصيب مدارس في صعدة

(ساو باولو) - قالت «هيومن رايتس ووتش» إن قوات التحالف بقيادة السعودية أطلقت صواريخ برازيلية المنشأ تحتوي ذخائر عنقودية محظورة على مواقع قريبة من مدرستين في مدينة صعدة اليمنية الشمالية في 6 ديسمبر/ كانون الأول 2016. أدت الغارة على حي الضباط في المدينة القديمة في صعدة حوالي 8 مساء إلى مقتل مدنيين اثنين وإصابة 6 آخرين على الأقل، بينهم طفل.

حفرة ناتجة عن ذخيرة صغيرة أطلقت في هجوم بالذخائر العنقودية على مدينة صعدة، 6 ديسمبر | كانون الأول 2016. © 2016 خاص

جاء الهجوم بعد يوم من امتناع اليمن والسعودية والبرازيل والولايات المتحدة عن التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار حظي بدعم أغلبية ساحقة لفرض حظر دولي على استخدام الذخائر العنقودية. الحظر كان يحظى أصلاً بقبول دولي واسع. قالت هيومن رايتس ووتش إن على البرازيل الانضمام إلى «اتفاقية الذخائر العنقودية»، وإيقاف إنتاجها ونقلها. كما على السعودية وأعضاء التحالف التوقف عن استخدام تلك الذخائر.

قال ستيف غوس، مدير برنامج الأسلحة في هيومن رايتس ووتش ورئيس «مرصد الذخائر العنقودية»، تحالف دولي لمنظمات تعمل على القضاء على الذخائر العنقودية: «على البرازيل إدراك أن صواريخها تستخدم في هجمات غير قانونية في الحرب اليمنية. يحظر استخدام الذخائر العنقودية تحت أي ظرف لضررها على المدنيين، على البرازيل تقديم التزام فوري بوقف إنتاج وتصدير الذخائر العنقودية».

منذ 26 مارس/آذار 2015، تضم تحالفاً من 9 دول عربية بقيادة السعودية عملية عسكرية في اليمن ضد القوات الحوثية المعروفة أيضا بـــــ «أنصار الله»، وقوات موالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح. وثقت «هيومن رايتس ووتش» و»منظمة العفو الدولية» استخدام التحالف 7 أنواع مختلفة على الأقل من الذخائر العنقودية المحظورة دولياً من الجو أو من الأرض مصنوعة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة والبرازيل. أقر التحالف باستخدام ذخائر عنقودية أمريكية وبريطانية الصنع في هجمات في اليمن.

في 19 ديسمبر/كانون الأول، أعلنت قوات التحالف بقيادة السعودية عزمها على التوقف عن استخدام الذخائر العنقودية «بي إل-755» (BL-755)، المصنوعة في المملكة المتحدة، لكنها تركت الباب مفتوحاً أمام إمكانية مواصلة استخدام أنواع أخرى من الذخائر العنقودية في اليمن.

هاتفت هيومن رايتس ووتش 4 شهود على الهجوم ومصادر محلية أخرى. زار أحد الشهود موقع الهجوم بعد فترة وجيزة وصور الضرر، بينما صور أخرى لذخائر غير منفجرة موجودة في المكان.

وصف الشهود سماع دوي انفجار تلاه عدة انفجارات أصغر، وهو ما يتسق مع هجوم بالذخائر العنقودية. قال أيمن لطف، طالب جامعي - 20 عاماً، لـ «هيومن رايتس ووتش» إن 5 ذخائر صغيرة سقطت على الشارع الذي يسكن فيه، وألحقت أضراراً بسيارة واقفة وخزان مياه.

يحظر استخدام الذخائر العنقودية تحت أي ظرف لضررها على المدنيين، على البرازيل تقديم التزام فوري بوقف إنتاج وتصدير الذخائر العنقودية. "

سديف غوس :

مدير برنامج الأسلحة في هيومن رايتس ووتش

قال بسام علي، من سكان الحي - 20 عاماً، «كنا نظن أنها مثل الصواريخ العادية التي تضرب دائماً صعدة... وتولد فقط انفجاراً واحداً. كان هذا مختلفاً وسبب سلسلة انفجارات... سقطت كل القنابل على منطقتنا والمنازل والشوارع».

قال خالد راشد، عضو المجلس المحلي — 38 عاماً، «سمعنا... صوتي انفجار... واحد أعلى من

الآخر... بعدها، سمعنا أصوات انفجارات اخرى أصغر وأشياء تتساقط من السماء مثل الجمر... سقطت في كل مكان، على خزانات المياه والمنازل.... إحداها انفجرت ودمرت سيارة أجرة».

قال راشد إن هجوماً صاروخياً وقع قرب مدرسة بنات ومدرسة بنين، كلاهما بين المدينة القديمة وحي الضباط. نقل من جرحوا في الهجوم إلى مشفى قريب. قال مسؤول في مدرسة البنين إنهم طلبوا من الطلاب عدم القدوم إلى المدرسة في اليوم التالي لرغبة المدارس في التحقق من وجود أي بقايا لمتفجرات، بما في ذلك ذخائر صغيرة غير منفجرة.

قال الدكتور محمد حجار، المدير العام لأكبر مستشفى في صعدة، إن المستشفى عالج 7 مصابين، احدهم توفي لاحقاً، وآخر توفي قبل وصوله. قال فتحي البطل، ناشط محلي، إن من المصابين معلم، وطالب عمره 20 عاماً، وصبي عمره 14 عاماً.

حددت هيومن رايتس ووتش بقايا صواريخ أردتن-أرض «أستروس 2» (ASTROS II)، يحوي كل منها ما يقارب 65 من الذخائر الصغيرة، تطلق عادة من قاذفة صواريخ متعددة الفوهات خلوية على شاحنة. اشترت البحرين والسعودية صواريخ أستروس العنقودية من البرازيل، والتي تصنعها «أفييراس إندوستريا أيروسبايسال إس إيه». في السابق، عثر باحثو منظمة العفو الدولية على بقايا ذخيرة صواريخ أستروس بعد هجوم على منطقة أحما في صعدة في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2015، مما أدى إلى إصابة 4 أشخاص على الأقل.

ذخيرة صغيرة انفصلت عن صاروخ «أستروس II» محمل بذخائر عنقودية في مدينة صعدة، في 7 ديسمبر | كانون الأول 2016. اشترت البحرين والسعودية صواريخ استروس من البرازيل، حيث تصنعها في ^ Avibr^s IndUstria Aeroespacial SA. كل صاروخ من هذا النوع يحمل ما يصل إلى 65 ذخيرة صغيرة. الذخائر الصغيرة غير المتفجرة تتطاير بشدة ويمكن أن تنفجر بمجرد اللمس، ولذا لا يجب لمسها أو الاقتراب منها. © 2016 خاص

وثقت هيومن رايتس ووتش استخدام السعودية سابقاً قذائف «أستروس» العنقودية في الخفجي في السعودية عام 1991 خلال حرب الخليج الأولى. خلفت هذه الذخائر أعداداً كبيرة من الذخائر الصغيرة غير المتفجرة.

قالت هيومن رايتس ووتش إنه نظراً لقيام السعودية سابقاً باستخدام ذخائر عنقودية ضد مناطق يسيطر عليها الحوثيون بالطائرات أو القذائف، فإن ذلك يشير إلى أن القوات السعودية أطلقت الذخائر العنقودية يوم 6 ديسمبر/كانون الأول 2016. مع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من التحقيق لتحديد المسؤول بشكل قاطع .

هاجم التحالف مدينة صعدة، معقل الحوثيين، مرارا منذ بداية الحرب. يقع معسكر قوات الحوثيين وصالح على مسافة أقل من 50 متراً من حي الضباط. وثقت هيومن رايتس ووتش استخدام التحالف الذخائر العنقودية في 16 غارة غير مشروعة في اليمن أسفرت عن مقتل 19 مدنياً على الأقل، وإصابة 66، وأصابت في بعض الحالات المناطق المدنية.

حظي استخدام الذخائر العنقودية في اليمن منذ أبريل/نيسان 2015 بتغطية إعلامية عالمية، وأدى إلى موجة استنكار عارمة، وأدانته عشرات الدول وكذلك أدانت قراراً صادراً عن البرلمان الأوروبي. في سبتمبر/أيلول 2015 أعربت أكثر من 60 دولة - في مؤتمر الاستعراض الأول لاتفاقية الذخائر العنقودية - عن قلقها العميق إزاء استخدام الذخائر العنقودية في اليمن، وأصدرت إعلاناً يدين «أي استخدام للذخائر العنقودية من قبل أي طرف».

- أقرت قوات التحالف استخدامها قنابل عنقودية أمريكية وبريطانية الصنع في اليمن، لكنها ادعت أن استخدامها يتوافق مع قوانين الحرب. في 11 يناير/كانون الثاني 2016، وفي مقابلة مع «سي إن إن»، قال المتحدث باسم قوات التحالف إن التحالف استخدم قذائف «سي بي يو-105» (CBU-105) ذات مجسات الاستشعار في حجة في أبريل/نيسان 2015 «ضد معسكر اعتقال في المنطقة، وليس بشكل عشوائي»، قال إنه تم استخدام قنابل سي بي يو — 105 الأمريكية «ضد مركبات».

- قالت هيومن رايتس ووتش إنه في مايو/أيار، علقت الولايات المتحدة إرسال الذخائر العنقودية إلى السعودية، لكن على الرئيس باراك أوباما أن يوقف كل مبيعات الذخائر العنقودية للسعودية قبل انتهاء ولايته، وجعل منع الذخائر العنقودية دائماً ويشمل كل الدول الأخرى،

- الذخائر العنقودية تطلق براً بالمدفعية والقذائف، أو جواً بإسقاطها من طائرات، وتحتوي القنبلة العنقودية على عدد من الذخائر الصغيرة التي تنتشر على مساحة كبيرة كثير منها لا ينفجر ويخلف ذخائر صغيرة غير منفجرة تشكل تهديداً لفترة طويلة بعد انتهاء النزاع.

آثار شظايا على سيارة مركونة في موقع الهجوم بالذخائر العنقودية على مدينة صعدة، 6 ديسمبر | كانون الأول 2016. © 2016 خاص

الذخائر العنقودية محظورة بموجب معاهدة 2008 التي وقعتها 119 دولة. لم توقع البرازيل والولايات المتحدة واليمن والسعودية، وشركاؤها في التحالف: البحرين ومصر والأردن والكويت والمغرب وقطر والسودان والإمارات على المعاهدة. قالت هيومن رايتس ووتش إن على هذه الدول الانضمام فوراً إلى معاهدة الذخائر العنقودية والالتزام بأحكامها.

هيومن رايتس ووتش هي مؤسس مشارك لتحالف الذخائر العنقودية. سيترأس السفير الألماني مايكل بيونتينو الاجتماع السنوي المقبل لاتفاقية الذخائر العنقودية في جنيف بين 4 و6 سبتمبر/أيلول 2017. جرى هجوم الذخائر العنقودية يوم 6 ديسمبر/كانون الأول في صعدة بعد يوم من تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بشأن الذخائر العنقودية. صوتت 141 دولة لصالح قرار غير ملزم في الاتفاقية في حين صوتت روسيا وزيمبابوي ضده، وامتنعت 39 دولة. ضمت قائمة الدول الممتنعة عن التصويت اليمن والسعودية والولايات المتحدة والبرازيل.

في 19 ديسمبر/كانون الأول، ذكرت وكالة الأنباء السعودية الرسمية أن حكومة المملكة قررت «وقف استخدام الذخائر العنقودية (بي إل- 755) البريطانية الصنع»، وإبلاغها المملكة المتحدة بقرارها. اعترف البيان باتفاقية الذخائر العنقودية، لكنه زعم أن «القانون الدولي لا يحظر استخدام الذخائر العنقودية». كما زعم أن استخدام السعودية للقنابل العنقودية البريطانية

الصنع في اليمن هو «ضد أهداف عسكرية مشروعة وللدفاع عن المدن والقرى السعودية من هجمات ميليشيات الحوثي المتواصلة والتي أدت إلى سقوط ضحايا بين المدنيين السعوديين. عبر نشر هذه الذخائر، لاحظ التحالف بشكل كامل مبادئ القانون الإنساني الدولي الخاصة بالتمييز والتناسب. وعلاوة على ذلك، لم تنتشر الذخائر في المراكز السكانية المدنية».

في نفس اليوم، اعترفت الحكومة البريطانية بامتلاكها أدلة تشير إلى استخدام التحالف ذخائر عنقودية مصنوعة في المملكة المتحدة في هجمات في اليمن.

قال غوس: «أخيراً، بدأت السعودية تستشعر الضغط العالمي لاستخدامها المستمر للذخائر العنقودية. على كل من السعودية والبرازيل الانضمام إلى الحظر الدولي على هذه الأسلحة فورا».

12يوليو 2017

اليمن يعاني على يد السعودية والمملكة المتحدة تستفيد

الحكم الذي أصدرته المحكمة العليا البريطانية هذا الأسبوع، بأن مبيعات الأسلحة البريطانية للسعودية قانونية، مخيب للآمال بشدة.

هدفت القضية القانونية البارزة، التي رفعتها "حملة مناهضة تجارة الأسلحة"، إلى إثبات أن الحكومة البريطانية تخترق معايير ترخيص تصدير الأسلحة ببيعها الأسلحة إلى الرياض. استندت القضية إلى انتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ارتكبها التحالف بقيادة السعودية خلال

حملته العسكرية في اليمن.

لو حكمت المحكمة العليا لصالح حملة مناهضة تجارة الأسلحة، كان من المرجو أن تعلّق بريطانيا بيع الأسلحة للسعودية – على الأقل مؤقتاً – وبالتالي المساعدة في الضغط على الرياض لإنهاء هجماتها غير القانونية في اليمن، التي أدت إلى مقتل أكثر من4900 مدني وجرح 8500 آخرين ودفعت بالملايين إلى حافة المجاعة.

بالتالي، إن حكم يوم الاثنين هو خبر مروع بالنسبة للمدنيين اليمنيين. لكن مقاربة المحكمة تضمنت نواقص كبيرة.

على سبيل المثال، للتوصل إلى حكم بشأن ما إذا كان هناك "خطر جدي" بأن الأسلحة والمعدات البريطانية المباعة إلى السعودية ستستخدم لارتكاب "انتهاك خطير للقانون الإنساني الدولي" – وهذا هو صلب الدعوى – من الضروري النظر بدقة في سجل السعودية خلال النزاع في اليمن، وفحص كل الأدلة المتناقضة التي طرحها مختلف الأطراف.

يثني حكم المحكمة على إجراءات الحكومة البريطانية للنظر في مزاعم انتهاك القانون الإنساني الدولي. هذا يشمل حقيقة أن الحالات توضع في قاعدة بيانات مركزية تابعة للحكومة، وهي معروفة باسم "المتعقب"، فضلاً عن المناقشات المتكررة والرفيعة المستوى بشأن هذه القضايا في وايتهال. يشار إلى هذا النشاط كدليل على النوايا الحسنة الوزارية ويدعم ادعاء الحكومة، الذي دعمته المحكمة، بأن بريطانيا تمتثل لالتزاماتها القانونية.

لكن هل يكفي ذلك؟ حددت "هيومن رايتس ووتش" ما لا يقل عن 81 هجوماً غير قانوني من قبل التحالف بقيادة السعودية، الذي ضرب المدارس والأسواق والمستشفيات والمنازل. كما حددت "منظمة العفو الدولية" والأمم المتحدة عشرات الضربات من التحالف بقيادة السعودية التي اعتبرتها المنظمتان غير قانونية. رغم أن ذلك لا يقال علناً، فإن موقف بريطانيا من هيومن رايتس ووتش، منظمة العفو الدولية، وهيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان – التي كثيراً ما تثني الحكومة البريطانية على عملها في سياقات أخرى لموضوعيتها ودقتها – هو أنها أخطأت، مراراً وتكراراً، في كل ما يتعلق بقضية اليمن.

يحق للحكومة تحدي أبحاث منظماتنا وتحليلاتها القانونية واستنتاجاتها، ولكنها فشلت في تقديم أي أدلة مضادة مقنعة تنقض أدلتنا وتثبت مزاعمها. الأهم من ذلك، تبدو المحكمة سعيدة بتأكيدات الحكومة السعودية بأنها لا تزال "ملتزمة حقاً بالامتثال للقانون الإنساني الدولي".

تضخم المحكمة، على سبيل المثال، حقيقة أن الحكومة سرعان ما أثارت مخاوف عندما قصف التحالف بقيادة السعودية مجلس عزاء في صنعاء في أكتوبر/تشرين الأول 2016 – وهو هجوم مروع قتل وأصاب مئات المدنيين. لكن حتى في هذه الحالة – التي وصفها مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بـ "الشائنة" والتي دفعت الولايات المتحدة إلى إعادة النظر في دعمها للتحالف بقيادة السعودية وإيقاف بعض مبيعات الأسلحة – لم تذكر المملكة المتحدة ما إذا كانت تعتقد أن الغارة الجوية كانت قانونية أم لا.

كذلك يشير الحكم إلى هجوم وقع في أكتوبر/تشرين الأول 2016 على مجمع الزيدية الأمني غربي اليمن، مُلاحظاً أن الموقع "يزعم البعض أنه سجن". زار باحثونا الموقع، ووثقوا بقايا

أسلحة الهجوم، وقابلوا المدنيين الذين أصيبوا بجروح خطيرة، وكثير منهم يعاني من حروق شديدة. أخبروا هيومن رايتس ووتش عن الرعب الذي شعروا به عندما ضربت القنبلة الأولى، عندما أدركوا أن الحراس لن يسمحوا لهم بالخروج، وعندما سقطت القنبلتان التاليتان. ترفض الحكومة هنا مرة أخرى إعلان ما إذا كانت تعتبر الضربة قانونية أم لا.

كما تقدم المحكمة بعض البيانات عن عمل المنظمات الحقوقية، بما في ذلك أنها غالباً "لم تزر اليمن أو تجري تحقيقات فيه وتعتمد حتماً على معلومات من مصادر غير مباشرة". هذا غير صحيح. زارت هيومن رايتس ووتش اليمن مراراً منذ بداية الحرب في مارس/آذار 2015، وأجرت العديد من التحقيقات الميدانية. كما أن هيومن رايتس ووتش لا تعتمد على معلومات من مصادر غير مباشرة. بدلاً من ذلك، نجري تحقيقات شاملة تستند إلى مصادر متعددة للمعلومات، منها المقابلات وأشرطة الفيديو والصور الفوتوغرافية وصور الأقمار الصناعية.

تشير المحكمة أيضاً باستحسان إلى وتيرة اتصال الحكومة البريطانية بالسلطات السعودية، وعدد من التصريحات العلنية التي أدلى بها السعوديون مؤخراً. لكن أين الدليل على أن هذا قد ترجم إلى تغييرات في سلوك السعودية؟

لم تهدأ الحرب في اليمن. يواصل التحالف بقيادة السعودية، مدعوماً ومسلحاً من المملكة المتحدة، تنفيذ الهجمات التي نعتبرها نحن وغيرنا غير قانونية. هناك ببساطة الكثير من الأسئلة التي لم يتم الرد عليها في هذا الحكم، ما لا يؤهله لتكون له الكلمة الفصل في مبيعات الأسلحة البريطانية إلى السعودية.

20 مايو 2017

ترامب يكافئ جرائم الحرب السعودية بالأسلحة

Kristine Beckerle
كريستين باكرلي
Yemen and UAE Researcher, Middle East and North Africa Division

أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، قصف التحالف بقيادة السعودية قاعة عزاء العاصمة اليمنية صنعاء، ما أسفر عن مقتل وإصابة المئات. قال أحد الناجين: «كان المشهد كارثياً، ويتجاوز ما يمكنني أن أشرحه أو أصفه... كانت الجثث المحترقة والقتلى في جميع أنحاء القاعة».

رجال إطفاء يحاولون إخماد حريق شب في الصالة الكبرى في صنعاء حيث هاجمت طائرات التحالف بقيادة السعودية مراسم عزاء في 8 أكتوبر\تشرين الأول 2016. © 2016 خالد عبدالله | رويترز

بعد فترة وجيزة من هذه الغارة غير المشروعة، علقت إدارة أوباما بيع أسلحة إلى السعودية بقيمة 400 مليون دولار تقريباً. كان إدراكاً متأخراً بأن الحملة العسكرية للائتلاف في اليمن دمرت البلاد وقتلت آلاف المدنيين، وأودت بها إلى حافة المجاعة.

بعد قصف مراسم العزاء، استمرت الغارات الجوية غير القانونية، لكن أرسل قرار تعليق مبيعات الأسلحة رسالة مهمة إلى السعوديين. سيرسل الرئيس دونالد ترامب، في أول زيارة له إلى الخارج كرئيس، رسالة بديلة مزعجة جداً. أشارت تقارير إلى اعتزام ترامب، أثناء وجوده في الرياض نهاية هذا الأسبوع، الإعلان عن صفقات أسلحة إلى السعودية تزيد قيمتها عن 100 مليار دولار، ما يعادل تقريباً ما سمح به باراك أوباما طوال فترة رئاسته في 8 سنوات. تشمل الصفقات قنابل "رايثيون" وأنظمة دفاع صاروخي من طراز "لوكهيد مارتن" ومركبات "بي إيه إيه" القتالية، وبعض الأسلحة التي علقت مبيعاتها ، يمكن رؤية آثار الغارات الجوية غير القانونية في كل اليمن، حيث قام التحالف بقيادة السعودية بتنفيذ غارات عديدة أصابت منازل ومدارس وأسواقاً و مستشفيات منذ بداية حملته العسكرية ضد جماعة الحوثيين المسلحة وقواتها الموالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح في مارس/آذار 2015. وثقت هيومن رايتس ووتش 81 اعتداء يبدو أنه غير قانوني على مدى العامين الماضيين، وجرائم حرب محتملة كثيرة. تمكنا في 12 حالة تقريباً منها، بما فيها الهجوم على العزاء، من تحديد استخدام أسلحة أمريكية فيها.

بحسب الأمم المتحدة، قتل ما لا يقل عن 4773 مدنياً وجرح 8272 آخرين منذ بدء الصراع، أغلبهم جراء الغارات الجوية التي شنها التحالف. دفعت الحرب باليمن، التي هي بالفعل أفقر دولة في الشرق الأوسط، إلى كارثة إنسانية، يواجه 7 ملايين شخص المجاعة، و تغزو الكوليرا أجزاء من البلاد.

على ترامب حث السعوديين على تغيير تصرفاتهم والالتزام بقوانين الحرب ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات السابقة. لكنه بدل ذلك يخبرهم عملياً بالاستمرار كما كانوا من قبل وأنه لا داعي ليقلقوا، فلن يتوقف تدفق الأسلحة الأمريكية،

سيعرض ترامب الأمريكيين أيضاً للخطر، إذ إن استمرار مبيعات الأسلحة الأمريكية لبلد انتهك مراراً قوانين الحرب يعرض المسؤولين الأمريكيين لمحاسبة قانونية تتعلق بالمساعدة والتحريض على جرائم حرب التحالف.

بعض المشرعين في الولايات المتحدة يقفون ضد هذا، حيث عرضوا مشروع قانون يهدف إلى الحد من نقل الأسلحة الأمريكية إلى السعودية. يتطلب القانون من البيت الأبيض أن يبرهن اتخاذ السعودية جميع الاحتياطات الممكنة لتقليل الخسائر بين صفوف المدنيين في اليمن، وينص على وجوب إطلاعه الكونغرس على ما إذا كانت السعودية قد استخدمت أسلحة أمريكية في هجمات غير قانونية سابقة في اليمن. كما تعهد مشرعون آخرون بمحاولة منع مبيعات الأسلحة الأمريكية المستقبلية إلى السعودية.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، قال وزير الخارجية الأمريكي ويكس تيلرسون: «إذا كنا نؤكد بشدة على وجوب تبني الآخرين قيمنا... سيخلق ذلك حقاً عقبات أمام قدرتنا على التقدم ومصالحنا الأمنية الوطنية والاقتصادية». على إدارة ترامب الاعتراف بدلاً من ذلك بأن حماية المدنيين في الصراع المسلح جزء لا يتجزأ من تعزيز الأمن القومي الأمريكي.

لا يمكن للولايات المتحدة أن تأمل في أن يتحمل الائتلاف اللوم عن الفضائع المرتكبة سابقاً ومستقبلاً، مثل تفجير قاعة العزاء، لكن يعرف المدنيون اليمنيون الذين يعانون من الغارات الجوية غير المشروعة أن الولايات المتحدة تدعم التحالف وأن أسلحة أمريكية استخدمت ضدهم. هذه هي مشكلة الأمن القومي التي على الإدارة الأمريكية إيلاؤها مزيداً من الاهتمام.

إذا لم تحاول إدارة ترامب الحد من جرائم الحرب التي ترتكبها المملكة وبقية التحالف، سيتوجب على الكونغرس التدخل والتوضيح أنه من غير الممكن تجاهل حياة المدنيين اليمنيين وذلك باستخدام سلطته لوقف مبيعات الأسلحة.

26 مارس 2017

اليمن : الهجوم على قارب اللاجئين قد يرقى إلى جريمة حرب

(بيروت) - قالت «هيومن رايتس ووتش إن ما يبدو أنه هجوم للتحالف بقيادة السعودية على قارب يقل مدنيين صوماليين قرب ساحل اليمن، يسلط الضوء على ضرورة المحاسبة في الذكرى الثانية لقيام النزاع المسلح اليمني. أفاد عدة شهود بأنه في 16 مارس/آذار 2017 أطلقت مروحية النار على قارب، ما أودى بحياة 32 شخصاً على الأقل من بين 145 مهاجراً ولاجئاً صومالياً على متن القارب، فضلاً عن مدني يمني واحد. هناك 29 شخصاً آخرين بينهم 6 أطفال أصيبوا، مع فقدان 10 آخرين. تظهر صور القارب الملتقطة اليوم التالي آثار دمار تتسق مع كونه أصيب بنيران في غارة جوية.

أنقاض الصالة الكبرى في صنعاء، عاصمة اليمن، بعد إغارة طائرات التحالف بقيادة السعودية على مراسم العزاء هتاك في 8 أكتوبر / تشرين الأول، 2016. © 2016 خالد عبدالله / رويترز

أنكرت جميع أطراف النزاع المسؤولية عن الهجمة. لا يملك من الأطراف مروحيات عسكرية سوى التحالف بقيادة السعودية. لا تملك قوات الحوثي- صالح مروحيات عسكرية. والصومال، التي تدعم التحالف، طالبت التحالف بالتحقيق. لكن التحالف كرر إظهاره لعدم قدرته أو عدم استعداده لفتح تحقيقات موثوقة في انتهاكات قواته.

و قالت سارة ليا ويتسن، مديرة قسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش: «إطلاق التحالف النار - على ما يبدو - على قارب ممتلئ باللاجئين الهاربين ليس إلا أحدث حلقة في سلسلة جرائم الحرب التي شهدتها حرب اليمن طيلة عامين. اللامبالي لأرواح المدنيين بلغ مستوى جديداً من الانحطاط».

قال أحد أفراد طاقم القارب اليمني الأربعة لـ هيومن رايتس ووتش إن القارب كان على مسافة 50 كيلومتراً تقريباً من ساحل مدينة الحديدة اليمنية الساحلية، بعد أن غادر اليمن، حين هوجم. قال القبطان ذلك المساء للركاب أن يلتزموا الهدوء إذ سيعبرون «مكاناً خطراً للغاية»، على حد قول شخصين على متن القارب لـــ « هيومن رايتس ووتش» . في وقت سابق أثناء الرحلة اقتربت سفينة منهم وأمرت الطاقم أن يوقف المركب، لكنه مضى في طريقه.

قال 4 أشخاص على متن القارب إن حوالي التاسعة مساء رأوا مروحية تطلق النار بشكل متكرر على القارب. قالت امرأة لاجئة من الصومال عمرها 25 عاماً أصيبت في الهجوم: «فجأة رأيت المروحية فوقنا... هاجمونا فجأة... عندما استمروا في إطلاق النار علينا، راح من يتحدثون العربية منا يرددون: نحن صوماليون!» قالت امرأة أخرى إنها أصيبت بشظية من سلاح متفجر.

قال عضو بطاقم القارب وآخرون إن سفينة بحرية كبيرة أطلقت النار بدورها على القارب.

بعد الهجوم، توقف القارب في ميناء الحديدة حوالي الساعة 4:30 صباحاً. قال مدير ميناء الصيد داوود فاضل: «لم نجد مكاناً نضع فيه الجثث، فوضعناهم في أماكن تخزين السمك». قال شاهد آخر إنه بالإضافة إلى من نقلوا لمستشفيات قريبة للعلاج، فهناك 15 رجلاً أصيبوا برصاصات أو شظايا أثناء الهجوم.

نفى التحالف بقيادة السعودية وقوات الحوثيين-صالح تنفيذ الهجوم. نقلت وكالة الأنباء الرسمية الإماراتية أن مصادر عسكرية إماراتية نفت مشاركة قواتها وأنها ترحب بتحقيق دولي في الواقعة. لدى أعضاء التحالف بوارج تجري دوريات على ساحل الحديدة، في حين تحتفظ قوات الحوثيين-صالح بالسيطرة على الميناء. كما أن الولايات المتحدة، التي نفذت فيما سبق غارات جوية في اليمن ضد جماعة «القاعدة في جزيرة العرب»، نفت تنفيذ الهجوم.

مخلفات مجموعة الجناح الخاصة بقنبلة أمريكية الصنع طراز «جي بي يو-12 بيفواي II» موجهة بالليزر، بوزن 500 رطل، عثر عليها في موقع حفر البئر في أرحب، بمحافظة صنعاء، حيث قتل 31 مدنياً على الأقل في غارة جوية في 10 سبتمبر/أيلول 2016. طبقاً لتاريخ التصنيع ورقم الوحدة، فمجموعة الجناح هذه أنتجتها شركة «رايثيون» في أكتوبر/تشرين الأول 2015، وهي شركة متعاقدة مع وزارة الدفاع الأمريكية. © 2016 بريانكا موتابارثي/هيومن رايتس ووتش

و بموجب قوانين الحرب تعد الهجمات بحق المدنيين جرائم حرب إذا كانت متعمدة أو متهورة.

ومنذ 26 مارس/آذار 2015، نفت قوات التحالف بقيادة السعودية عمليات عسكرية بدعم من الولايات المتحدة ضد قوات الحوثيين والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح. أجرى التحالف غارات جوية عديدة شملت القصف غير القانوني لبيوت وأسواق ومستشفيات ومدارس.

و منذ بداية النزاع الحالي قتل 4773 مدنياً على الأقل وأصيب 8272 آخرين، أغلبهم بسبب غارات التحالف، بحسب مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

وثقت هيومن رايتس ووتش 62 غارة جوية للتحالف يبدو أنها غير قانونية، بعضها قد ترقى إلى جرائم حرب، قتلت نحو 900 مدني، واستعمال التحالف ذخائر عنقودية محظورة على نطاق واسع. منع الطرفان أو قيدا كثيراً من وصول إمدادات الإغاثة إلى المدنيين.

في 23 مارس/آذار، طالب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة بلجنة دولية مستقلة للتقصي في مزاعم انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من قبل جميع الأطراف في اليمن. تكررت هذه الدعوة من قبل منظمات وطنية وإقليمية ودولية على مدار العامين الماضيين.

ولم يتوصل مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى بدء تقصٍ كامل ومستقل في سبتمبر/أيلول 2016، إذ أصدر قراراً يعطي الولاية لمكتب المفوض السامي الأممي لحقوق الإنسان بنشر خبراء حقوقيين إضافيين للتحقيق في انتهاكات الأطراف كافة، قالت هيومن رايتس ووتش إن على الحكومات أن تقدم الدعم الكامل لولاية تحقيق المكتب الموسعة في غياب تحقيق دولي قائم بذاته. «الفريق المشترك لتقييم الحوادث» المعين من التحالف بقيادة السعودية لم يستوف المعايير الدولية. برأ الفريق التحالف من جميع الوقائع الـــ 17 التي حقق فيها إلى الآن وأعلن نتائج بشأنها، وكانت تختلف كثيرا عن النتائج التي توصلت إليها الأمم المتحدة وأطراف أخرى.

رغم شن التحالف هجمات غير قانونية على نطاق واسع، فإن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا مستمرة في بيع أسلحة بمليارات الدولارات للسعودية. لم تتمكن هيومن رايتس ووتش من تأكيد أي عضو بالتحالف نفذ الهجوم على قارب اللاجئين، لكن وزارة الخارجية الأمريكية وافقت على تراخيص بمبيعات وخدمات مروحيات عسكرية للسعودية والإمارات والكويت والأردن. قالت هيومن رايتس ووتش إن على الحكومات تجميد صفقات الأسلحة للسعودية وإلا خاطرت بالتواطؤ في هجمات غير قانونية للتحالف في المستقبل.

قالت ويتسن: «رغم تراكم الأدلة على انتهاكات التحالف، يبدو أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا تركز على بيع الأسلحة للسعوديين أكثر من خشية تواطئها المحتمل في جرائم الحرب التي يرتكبها التحالف، بعد عامين من الهجمات غير القانونية على المدنيين والأعيان

المدنية، على حلفاء السعودية إعادة النظر في دعمهم وأن يستخدموا نفوذهم لدى الرياض لإنهاء الانتهاكات».

18 ابريل 2017م

على أستراليا تعليق المبيعات العسكرية إلى السعودية

يجب نشر تفاصيل عن الأسلحة والمعدات المباعة لأعضاء التحالف

(سيدني) - قالت «هيومن رايتس ووتش» اليوم في رسالة إلى رئيس الوزراء مالكولم تورنبول إن على الحكومة الأسترالية وقف مبيعاتها العسكرية إلى السعودية فوراً، بعد عديد من الهجمات الجوية غير القانونية التي نفذها التحالف بقيادة السعودية في اليمن. كما يجب على أستراليا نشر تفاصيل حول الأسلحة والمعدات العسكرية التي باعتها الى أعضاء آخرين في التحالف الذي تقوده السعودية لتنفيذ حملة اليمن، وما إذا استخدمت أي أسلحة أسترالية الصنع في هجمات غير قانونية للتحالف

أنقاض الصالة الكبرى في صنعاء، عاصمة اليمن، بعد إغارة طائرات التحالف بقيادة السعودية على مراسم العزاء هناك في 8 أكتوبر | تشرين الأول، 2016. © 2016 خالد عبد الله | رويترز

وافقت وزارة الدفاع العام الماضي، وفقاً لتقارير إعلامية، على 4 تراخيص تصدير عسكرية إلى السعودية، لكنها لم تنشر معلومات عن أنواع أو كميات الأسلحة والمعدات المباعة. وثقت الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية من بينها هيومن رايتس ووتش عديداً من الغارات الجوية غير القانونية للتحالف، بعضها يرتقي إلى جرائم حرب على ما يبدو، على منازل وأسواق ومدارس و مستشفيات، منذ أن بدأ التحالف بقيادة السعودية حملته العسكرية في اليمن في مارس/ آذار 2015.

و قالت إلين بيرسون، مديرة مكتب هيومن رايتس ووتش في أستراليا: «وافق رئيس الوزراء تورنبول على مبيعات عسكرية للسعودية، في الوقت الذي كان يجب أن يستخدم نفوذ أستراليا للضغط على الرياض لإنهاء الغارات الجوية غير القانونية في اليمن. على أستراليا وقف بيع الأسلحة والمعدات حتى تحقق قوات التحالف بقيادة السعودية في هجماتها غير القانونية وتوقفها». قتل و جرح ما لا يقل عن 4773 وجرح 8272 مدنياً بعد عامين من القتال، معظمهم في الغارات الجوية التي قادها التحالف السعودي، وفقاً لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان». و لم يحقق التحالف بشكل جدي في انتهاكات قوانين الحرب المزعومة، ولم يقدم أي معلومات تقريباً عن قوات البلدان التي شاركت في مثل هذه الهجمات.

فرض التحالف حصاراً بحرياً على اليمن، مما زاد من حدة الأزمة الإنسانية الخطيرة، التي أعلنتها الأمم المتحدة مؤخراً واحدة من أسوأ الأزمات في العالم. منع الحصار السفن التي تحمل إمدادات طبية ضرورية للحياة، وأخر شحنات البضائع المدنية لمدة تصل إلى 3 أشهر. يحتاج نحو 19 مليون يمني - أكثر من ثلثي السكان - إلى مساعدات إنسانية، ويواجه 7 ملايين شخص المجاعة.

قالت هيومن رايتس ووتش إن عديداً من الدول تظهر إحجاماً متزايداً عن تزويد السعودية بالأسلحة. في مارس/آذار 2016، صوت البرلمان الهولندي على حظر تصدير الأسلحة إلى السعودية. تخضع حالياً مبيعات الأسلحة في المملكة المتحدة للمراجعة القضائية.

و قد قدم عدد من أعضاء «مجلس الشيوخ» الأمريكي مؤخراً مشروع قانون للحد من بيع الأسلحة الأمريكية ما لم تتصرف السعودية لتقليل الخسائر في صفوف المدنيين في اليمن.

قالت بيرسون: «وقف مبيعات وزارة الدفاع إلى السعودية سيوجه رسالة قوية إلى الرياض بأن الحكومة الأسترالية ملتزمة بضمان احترام قوانين الحرب، وإلى الشعب الأسترالي بأن حياة المدنيين اليمنيين تمثل مصدر قلق حقيقي».

14 يونيو 2017

عشرات أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي يرفضون مبيعات الأسلحة للسعودية

عللوا قرارهم بجرائم الحرب المحتملة للتحالف بقيادة السعودية في اليمن

Alexandra Schmitt
Advocacy Coordinator

وجه عشرات الأعضاء في مجلس الشيوخ الأمريكي رسالة قوية إلى السعودية: على عكس الرئيس دونالد ترامب، يرغب الأعضاء في التوقف عن بيع السلاح للسعودية، لاستخدامها أسلحة أمريكية بشكل متكرر في هجمات قد تكون جرائم حرب. صوّت 47 عضواً في المجلس لمنع صفقة أسلحة بقيمة 510 مليون دولار، وكان هذا التحرك بحاجة إلى 3 أصوات فقط لمنع الصفقة.

أنقاض الصالة الكبرى في صنعاء، عاصمة اليمن، بعد إغارة طائرات التحالف بقيادة السعودية على مراسم العزاء هناك في 8 أكتوبر | تشرين الأول، 2016. © 2016 خالد عبد الله | رويترز، تبين أرقام كهذه في مجلس الشيوخ، الذي كان دائما يتردد في تبني إجراءات قد تضر بالتحالف الأمريكي- السعودي، أن الأوضاع بدأت تتغير.

يركز مشروع قرار الرفض الذي تبناه أعضاء من الحزبين، والذي اقترحه أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوري راند بول من كنتاكي والديموقراطيان كريس مورفي وآل فرانكن من كونيتكت ومينيسوتا، على مبيعات قطع الطائرات والأسلحة التي يستخدمها التحالف بقيادة السعودية في حرب اليمن. طُرح مشروع قرار مماثل في مجلس النواب، ولو تمت المصادقة عليه لمُنعت مبيعات الذخائر دقيقة التوجيه، وهي أولى عشرات الصفقات المحتملة التي سمح بها ترامب.

في ديسمبر/كانون الأول الماضي، أوقفت إدارة أوباما صفقة لبيع 400 مليون دولار من الأسلحة للسعودية، تشمل ذخائر دقيقة التوجيه، بسبب مخاوف بشأن الأضرار المدنية التي تخلفها الغارات في اليمن. لكن أحد أولى تحركات ترامب في السياسة الخارجية كان إعلان صفقات أسلحة ضخمة مع السعودية، بقيمة تفوق 110 مليار دولار، بما في ذلك قنابل من صنع "رايثيون"، وأنظمة دفاعية مضادة للصواريخ من صنع "لوكهيد مارتن"، وعربات قتالية من صنع "بي آي إيه". كما أعطت إدارة ترامب الضوء الأخضر لصفقة السلاح التي منعها أوباما.

وثّقت هيومن رايتس ووتش عدداً من انتهاكات القانون الإنساني الدولي على يد التحالف بقيادة السعودية منذ بدء حملته العسكرية في اليمن ضد الحوثيين وحلفائهم في مارس/آذار 2015. أصابت الضربات الجوية المنازل والمدارس والمصانع والأسواق والمستشفيات؛ قد تكون الكثيرُ منها هجمات مخالفة للقانون الدولي، كما قد يكون بعضها جرائم حرب. استُخدمت في بعض الهجمات الفظيعة قنابل أمريكية، بما في ذلك غارة على سوق في شمال اليمن في مارس/ آذار 2016 أودت بحياة 97 مدنياً، من بينهم 25 طفلاً. أدى الصراع إلى كارثة إنسانية مع انتشار المجاعة ووباء الكوليرا اللذين يصيبان الفقراء من الأطفال وأسرهم أكثر من غيرهم، بينما يمنع طرفا النزاع وصول المساعدات.

قاد الحملة ضد مبيعات الأسلحة للسعودية عضوا مجلس الشيوخ كريس مورفي وراند بول.

قد يغيّر دعم الحزبين لمشروع القرار هذا الوضع بالكامل، على أمل أن يكون بداية نهاية التعاون الأمريكي مع انتهاكات التحالف بقيادة السعودية في اليمن. على مجلس الشيوخ الاستمرار في الضغط على إدارة ترامب إلى أن يكف السعوديون عن هجماتهم غير القانونية ويحققون بشكل موثوق في الهجمات العديدة التي تم شنها.

المصدر:- الموقع الرسمي لـ «هيومن رايتس ووتش»

30 يونيو 2015

اليمن – غارات جوية غير مشروعة تقتل عشرات المدنيين

قوات التحالف تقصف منازل وأسواقاً في مدينة صعدة

(نيويورك) - قالت هيومن رايتس ووتش في تقرير نشرته اليوم إن قوات التحالف الذي تقوده السعودية شنت غارات جوية فقتلت عشرات المدنيين في مدينة صعدة بشمالي اليمن منذ أبريل/نيسان 2015، في انتهاك ظاهر لقوانين الحرب. وعلى التحالف إجراء التحقيقات في جميع الانتهاكات المزعومة لقوانين الحرب وتقديم التعويضات وغيرها من سبل الجبر للضحايا المدنيين حسب مقتضى الحال.

ويعمد التقرير المكون من 47 صفحة، «استهداف صعدة: غارات التحالف الجوية غير المشروعة على صعدة في اليمن» على توثيق 12 غارة جوية على المعقل الحوثي تسببت في تدمير أو إتلاف منازل مدنية وخمسة أسواق ومدرسة ومحطة وقود، رغم غياب الأدلة على استخدامها في أغراض عسكرية. تسببت تلك الغارات في قتل 59 شخصاً تفيد التقارير بأنهم كانوا من المدنيين، بين 6 أبريل/نيسان و 11 مايو/أيار. وكان بين القتلى 35 طفلاً على الأقل.

وقالت سارة ليا وتسن، المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: «تسبب قصف التحالف الجوي لصعدة في قتل عشرات المدنيين فدمر عائلات بأكملها. ويبدو أن تلك الهجمات شكلت انتهاكات جسيمة لقوانين الحرب مما يتطلب التحقيق السليم فيها»

و تسبب قصف التحالف الجوي لصعدة في قتل عشرات المدنيين فدمر عائلات بأكملها، ويبدو أن تلك الهجمات شكلت انتهاكات جسيمة لقوانين الحرب مما يتطلب التحقيق السليم فيها "

ويستند التقرير إلى تحقيقات ميدانية و مقابلات مع 28 من الضحايا والشهود، أجرتها هيومن رايتس ووتش في مدينة صعدة في مايو/أيار، علاوة على مراجعة لصور فوتوغرافية ومقاطع فيديو وتحليلات لصور الأقمار الصناعية.

وكان التحالف الذي تقوده السعودية ويضم تسعة بلدان عربية قد بدأ حملته الجوية على اليمن في 26 مارس/آذار بعد قيام قوات أنصار الله - المعروفين بالحوثيين - بالاستيلاء على

قطاعات كبيرة من البلاد، وخلع حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي، والزحف جنوباً لتهديد مدينة عدن الساحلية. وفي 8 مايو/ أيار أعلنت سلطات التحالف عن مدينة صعدة كهدف عسكري، منذرة سكانها بضرورة الرحيل. وينتهك هذا الإعلان قوانين الحرب لإخفاقه في التمييز بين المدنيين والأهداف العسكرية المشروعة، بحسب هيومن رايتس ووتش.

وقد حققت هيومن رايتس ووتش في ست غارات على منازل تستخدم للسكنى، ومدرسة خالية في صعدة. وفي أكثر الوقائع دموية، مساء مايو/أيار، أسقطت 5 طائرات التحالف عدة قنابل على مركز ثقافي والمنزل الملاصق له، فقتلت 27 من أفراد عائلة الإبي وبينهم 17 طفلاً.

ركام منزل سكني بمدينة صعدة، وقد دمرته غارة جوية بالكامل تقريباً في 5 مايو/أيار 2015، فقتلت 27 من أفراد عائلة واحدة. © Ole Solvang/Human Rights Watch 2015

وقال وليد الإبي، 35 سنة والذي كان الوحيد من أفراد عائلة الإبي الذي نجا من الهجمة بغير إصابات، قال لـ هيومن رايتس ووتش: «في ذلك المساء نفسه كانت عائلة أخي قد حضرت إلى منزلنا تطلب يد ابنتي للزواج من ابنهم. وها أنا قد فقدت زوجتي وبناتي الأربع جميعاً. لا أصدق أن كل من أحبهم رحلوا». كما قصفت طائرات التحالف خمسة أسواق ومحطة للوقود مزدحمة بسائقي السيارات. المصطفين لملء سياراتهم بالوقود، ولم تكن تلك الهجمات غير مشروعة فقط لغياب أية أهداف عسكرية، بل أيضاً لأنها ساهمت في زيادة مصاعب المدنيين في المدينة، حيث يعاني الناس من نقص الطعام والماء والوقود. وقد حذرت الأمم المتحدة من كارثة إنسانية محدقة في اليمن. وبموجب القانون الدولي الإنساني أو قوانين الحرب، لا يجوز

مطلقاً تعريض المدنيين والمنشآت المدنية للهجوم العمدي. أما الهجمات التي تخفق في التمييز بين المدنيين والمحاربين أو تسبب للمدنيين أضراراً غير متناسبة مع المكسب العسكري المتوقع فهي محظورة. وتلتزم الأطراف المتحاربة أيضاً باتخاذ جميع الاحتياطات المعقولة لتقليل الإضرار بالمدنيين. وقد كتبت هيومن رايتس ووتش إلى الحكومة السعودية للاستعلام عن الأهداف المقصودة في 13 غارة جوية على صعدة، لكنها لم تتلق رداً.

وتبين صور القمر الصناعي ما يزيد على 210 من مواقع الارتطام المتمايزة في المناطق المعمورة من المدينة، بما يتفق مع القصف الجوي. أدت تلك الهجمات إلى إتلاف أو تدمير مئات المباني. وتبين تحقيقاتنا في مواقع الارتطام وبقايا الأسلحة المستخدمة أن طائرات التحالف ألقت بذخائر لها آثار انفجارية ومتشظية يمكنها إحداث الإصابة والدمار على مساحات واسعة.

Yemen Saada _Airstrike_s_Airstrike_Sat:after_2015

صور للمركز الثقافي بصعده و بيت الإبي قبل و بعد استهدافه بخمس قنابل جوية في 5 مايو | آيار 2015 مما أسفر عن مقتل 27 من أفراد عائلة بينهم 17 طفلاً

و قالت هيومن رايتس ووتش: إن على قوات التحالف التقيد بقوانين الحرب في عملياتها العسكرية. وعلى التحالف ألا يلجأ لاستخدام الأسلحة الانفجارية ذات الآثار واسعة النطاق في المناطق المأهولة بسبب ما تلحقه من أضرار حتمية بالمدنيين.

والولايات المتحدة ليست عضواً في التحالف الذي تقوده السعودية، لكنها توفر «الدعم

اللوجيستي والاستخباراتي» لحملته الجوية، وربما تقدم الدعم الاستهدافي المباشر. وعلى الولايات المتحدة وغيرها من مؤيدي التحالف ممارسة الضغط على التحالف في سبيل التقيد بالتزاماته القانونية الدولية والتحقيق في مزاعم الانتهاكات في أية هجمة قاموا فيها بدور مباشر.

قالت سارة ليا ويتسن: «تنتشر حفر القنابل والأبنية المدمرة وغيرها من دلائل غارات التحالف الجوية في شوارع مدينة صعدة. ولا يسع المدنيين الذين ما زالوا يعيشون هناك القيام بشيء يذكر لحماية أنفسهم من الغارات الجوية، التي تضيف إلى معاناتهم اليومية.

30 يونيو 2015

استهداف صعدة: غارات التحالف الجوية غير المشروعة على مدينة صعدة في اليمن

وقد عملت غارات التحالف الجوية على استهداف عدد من المدن والبلدات الخاضعة لسيطرة الحوثيين. وكانت صعدة من أكثر الأماكن تعرضاً للقصف، و هي معقل للحوثيين في شمال اليمن يسكنها في المعتاد نحو 50000 نسمة. لقد قام التحالف الذي تقوده السعودية بقصف واسع النطاق لصعدة: فتظهر صور القمر الصناعي ما يزيد على 210 من مواقع الارتطام

الواضحة في المناطق المعمورة من المدينة، مما يتفق مع القصف الجوي. وأدت الهجمات إلى إتلاف أو تدمير مئات المباني، وقد أجرت هيومن رايتس ووتش تحقيقات ميدانية في صعدة يومي 15 و 16 مايو/أيار، أثناء وقف لإطلاق النار استمر خمسة أيام، فأجرت مقابلات مع 28 من السكان المحليين، وفحصت حفر الارتطام وعشرات المباني التي دمرتها الغارات أو أتلفتها. ورغم أن العديد من غارات التحالف الجوية كانت موجهة إلى أهداف عسكرية مشروعة في المدينة، إلا أن هيومن رايتس ووتش حددت عدة غارات يبدو أنها انتهكت القانون الدولي الإنساني، المعروف أيضاً بقوانين الحرب، وأدت إلى وفيات وإصابات عديدة في صفوف المدنيين.

لقد أصابت هجمات التحالف ما لا يقل عن 6 منازل سكنية لم يكن يجري استخدامها لأغراض عسكرية. وقتلت إحدى الهجمات 27 فرداً من أفراد عائلة واحدة، وبينهم 17 طفلاً. كما أصابت الغارات خمسة أسواق على الأقل، بدون أية دلائل على وجود نشاط عسكري بها. ويبدو أيضاً أن الهجمات الجوية على مدرسة خالية ومحطة وقود مزدحمة كانت تنتهك قوانين الحرب.

وقد حققت هيومن رايتس ووتش في كل واقعة من هذه الوقائع من خلال إجراء المقابلات مع ضحايا وشهود على الهجمة، والتفتيش عن أهداف عسكرية محتملة في محيطها، وجمع معلومات عن الضحايا من مصادر طبية ومن السلطات المحلية.

جمعت هيومن رايتس ووتش أسماء وأعمار الأشخاص الـ5 الذين قتلوا في غارات جوية في مدينة صعدة بين 6 أبريل/نيسان و 11 مايو/أيار، على أساس معلومات مستمدة من الأقارب والشهود وأعضاء الفرق الطبية، وكذلك من سلطات الحوثيين المحلية. ويضم هؤلاء 14 سيدة وما لا يقل عن 35 طفلاً. ولم تتمكن هيومن رايتش ووتش من تحديد أعداد المدنيين وسط القتلى، لكن العديد من أفراد العائلات نفسها كانوا ضمن القتلى، وبينهم سيدات وأطفال، مما يشير إلى أن أكثرهم كانوا مدنيين.

وبموجب قوانين الحرب المنطبقة على النزاع المسلح في اليمن، لا يجوز مطلقاً استهداف المدنيين والأعيان المدنية بالهجوم العمدي. كما تحظر الهجمات التي تحقق في التمييز بين المدنيين والمحاربين أو تلحق بالمدنيين أضراراً غير متناسبة مع المكسب العسكري المتوقع منها. وتلزم الأطراف المتحاربة باتخاذ إجراءات احتياطية لتقليل الخسائر العرضية في أرواح المدنيين أو إصابتهم أو إتلاف الأعيان المدنية. ويتضمن هذا تجنب نشر القوات في مناطق كثيفة السكان.

وفي 8 مايو/أيار، أعلن ناطق باسم التحالف عن تحول مدينة صعدة بالكامل إلى هدف عسكري. ولم يكن في هذا مجرد انتهاك للحظر المفروض بموجب قوانين الحرب على تعريض المدنيين للخطر عن طريق معاملة عدد من الأهداف العسكرية المتميزة والمنفصلة على أنها هدف عسكري واحد، بل لعله انتهك أيضاً الحظر المفروض على التهديد بالعنف بغرض بث الرعب في السكان المدنيين.

وقد دعت هيومن رايتس ووتش جميع أطراف النزاع إلى التقيد بالقانون الدولي الإنساني. وعلى التحالف أن يسارع بالتحقيق في كافة مزاعم انتهاك قوانين الحرب من جانب قواته، بما في ذلك الانتهاكات المبينة في هذا التقرير، وتقديم التعويضات وغيرها من سبل الجبر للضحايا

حسب مقتضى الحال. وقد استحثت هيومن رايتس ووتش التحالف ألا يستخدم الأسلحة الانفجارية ذات الآثار واسعة النطاق في المناطق المأهولة بسبب حتمية إلحاق الضرر بالمدنيين. وعلى الولايات المتحدة وغيرها من مؤيدي التحالف ممارسة الضغط على التحالف للتقيد بالتزاماته القانونية الدولية، كما أن عليها التحقيق في مزاعم الانتهاكات في أية هجوم أدت فيه دوراً مباشراً.

التوصيات

للسعودية وغيرها من أعضاء التحالف

• أن تتقيد بقوانين الحرب، بما فيها الحظر المفروض على الهجمات التي تستهدف المدنيين، والتي لا تميز بين المدنيين والمحاربين، والتي تلحق بالمدنيين خسائر غير متناسبة مع المنفعة العسكرية المتوقعة.

• أن تتخذ كافة الاحتياطات المعقولة لتقليل الضرر اللاحق بالمدنيين، بما في ذلك إصدار تحذيرات مسبقة وفعالة من الهجمات كلما أمكن.

• أن تلغي أي إعلان باعتبار مدن أو بلدات بأكملها أهدافاً عسكرية، وأن تتخذ الإجراءات التأديبية المناسبة بحق الأفراد الذين قاموا بتلك الإعلانات.

• واتفاقاً مع الحظر المفروض على الهجمات العشوائية عديمة التمييز، أن تنهي استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار واسعة النطاق في المناطق المأهولة.

• أن تقدم التعويضات المناسبة والعاجلة للمدنيين وعائلاتهم عن الوفيات والإصابات وتلف الممتلكات الناجمة عن الهجمات غير المشروعة، وأن تدرس تقديم مدفوعات «على سبيل التوصية» للمدنيين الذين يعانون الضرر جراء الغارات الجوية بصرف النظر عن مشروعيتها.

• أن تجري تحقيقات شفافة ومحايدة في المزاعم ذات المصداقية بانتهاك قوانين الحرب،بما في ذلك الوقائع الواردة في هذا التقرير.

• أن تقر سياسة لإجراء التحقيقات في الغارات الجوية التي ارتفعت فيها أعداد الخسائر المدنية ولو بدون أدلة توحي بانتهاك قوانين الحرب.

• أن تذيع المعلومات المتعلقة بالأهداف العسكرية المقصودة في الغارات الجوية التي أدت إلى خسائر مدنية، وبجميع الأطراف العسكرية الضالعة في تلك الغارات.

• أن تذيع نتائج التحقيقات وتدرج فيها توصيات بإجراءات تأديبية أو ملاحقات جنائية حيثما ثبتت الانتهاكات.

للولايات المتحدة وغيرها من مؤيدي التحالف

• أن تدعو أعضاء التحالف إلى تنفيذ التوصيات المبينة أعلاه، وبوجه خاص أن تمارس الضغط من أجل إجراء تحقيقات محايدة في الغارات الجوية التي يزعم أنها انتهكت قوانين الحرب.

• أن تجري تحقيقات في أية غارات جوية انتهكت قوانين الحرب ويمكن أن تكون الولايات

المتحدة قد شاركت فيها بشكل مباشر، إما بإعادة تزويد المقاتلات بالوقود في طلعات القصف، أو بتقديم معلومات استهدافية وغيرها من أشكال الدعم المباشر.

لمجلس الأمن التابع للامم المتحدة

• أن يذكر جميع أطراف النزاع في اليمن بأن أي شخص مسؤول عن «التخطيط لأفعال تنتهك القوانين الدولية المنطبقة لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني، أو تشكل انتهاكات حقوقية، أو عن توجه تلك الأفعال أو ارتكابها» يجوز أن يقع تحت طائلة المنع من السفر وتجميد الأصول بموجب القرار 2140.

لحكومة الرئيس هادي

• أن تدعو التحالف إلى تقديم معلومات تفصيلية عن الأهداف العسكرية المقصودة في الغارات الجوية التي توفي فيها مدنيون. وأن تتيح هذه المعلومات

منهجية البحث

يستند هذا التقرير إلى أبحاث هيومن رايتس ووتش الميدانية في مدينتي صعدة والعاصمة صنعاء اليمنيتين في مايو/أيار 2015. وقد قام اثنان من باحثي هيومن رايتس ووتش بإجراء مقابلات مع 28 شخصاً ممن شهدوا الغارات الجوية التي شنها التحالف الذي تقوده السعودية في صعدة، بمن فيهم أربعة أشخاص فقدوا أفراداً من عائلاتهم في الغارات. كما أجرت هيومن رايتس ووتش مقابلات مع ثلاثة من مسؤولي أنصار الله كانوا متمركزين في صنعاء طوال القصف الجوي على المدينة.

وقد تمت معظم المقابلات في مواقع الغارات الفردية التي كان الشهود يصفونها، أو في واحد من المستشفيين العاملين في صعدة، مستشفى السلام والمستشفى الجمهوري. أجرت هيومن رايتس ووتش جميع المقابلات باللغة العربية أو بالإنجليزية مع ترجمة عربية.

وكانت جميع المقابلات طوعية، كما تم إبلاغ المشاركين بالغرض من المقابلة وطريقة توثيق المعلومات ونقلها، وبأن لهم إيقاف المقابلة في أي وقت أو الامتناع عن الرد على أسئلة محددة تم طرحها. وقد قدم جميع المشاركين موافقات شفهية على المقابلات، ولم يتلق أحد منهم أي مقابل لإجراء المقابلة. كما راجعت هيومن رايتس ووتش تقارير رسمية عن أعداد القتلى والجرحى جراء الغارات. وتضمنت تلك التقارير إحصائيات عن محافظة صعدة أصدرتها وزارة الصحة اليمنية التي يسيطر عليها الحوثيون، وقائمة تحتوي على أسماء وتفاصيل أخرى عن 150 قتيلاً و344 جريحاً في محافظة صعدة كان قد جمعها مكتب تطبيق حقوق الإنسان التابع لأنصار لله. وراجعت هيومن رايتس ووتش أيضاً السجلات الطبية للمرضى الذين دخلوا مستشفى السلام والمستشفى الجمهوري لإصابات ناجمة عن غارات جوية مزعومة للتحالف.

وإضافة إلى الأبحاث الميدانية، أجرت هيومن رايتس ووتش تقييماً تفصيلياً للتلفيات في بلدة صعدة والقرى المحيطة عن طريق الاستعانة بتسلسل زمني لـ11 صورة عالية الجودة التقطتها أقمار صناعية تجارية بين 6 يناير/كانون الثاني و 19 مايو/أيار 2015، وقد تم استخدام صور

القمر الصناعي للتعرف على مساحات إضافية من الدمار، والتحقق من أقوال الشهود، وتقييم نطاق الغارات الجوية وتوزيعها وتوقيتها أثناء فترة الشهرين.

وفي 20 مايو/أيار 2015 كتبت هيومن رايتس ووتش إلى الحكومة السعودية لطلب معلومات عن الأهداف المقصودة في 13 من الغارات الجوية التي حققنا فيها على مدينة صعدة،، وحتى موعد النشر لم تكن هيومن رايتس ووتش قد تلقت أي رد على الخطاب. وسوف يتم نشر أية ردود مستقبلية من الحكومة السعودية على هذا القرير في صفحة اليمن بالموقع الإلكتروني لهيومن رايتس ووتش: wwhrw.org.

خلفية

وفي مارس/آذار، بعد زحف قوات الحوثيين جنوباً مهددين بالاستيلاء على مدينة عدن الساحلية ومناطق أخرى، بدأ تحالف تقوده السعودية في تنفيذ عمليات عسكرية جوية ضدهم. وفي 26 مارس/آذار شرعت طائرات التحالف الحربية في شن هجمات على قوات الحوثيين في عدة مواقع، منها صنعاء.

وقد استمرت العمليات الجوية، وبين 26 مارس/آذار و11 يونيو/حزيران شن التحالف ما لا يقل عن 2724 غارة جوية بحسب منظمات حقوقية محلية تقوم بالإحصاء،

ويضم التحالف الذي تقوده السعودية خمسة أعضاء من دول مجلس التعاون الخليجي، هم السعودية والبحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة، إضافة إلى مصر والأردن والمغرب والسودان، وبحسب دول مجلس التعاون الخليجي فقد أطلق التحالف عملياته العسكرية بطلب من الرئيس هادي، الذي يواصلون الاعتراف به كرأس الدولة اليمنية، وليست الولايات المتحدة من أعضاء التحالف لكنها، بحسب البيت الأبيض، تقدم «الدعم اللوجيستي والاستخباراتي»، وفي 12 أبريل/نيسان أفادت صحيفة «وول ستريت جورنال» بأن مسؤولين أمريكيين لم تسمهم قالوا إن الولايات المتحدة تزود السعودية بدعم استهدافي مباشر للغارات الجوية، وقد أصابت الغارات الجوية أهدافاً عسكرية مزعومة للحوثيين في مناطق كثيفة السكان في العاصمة صنعاء ومدن أخرى، تشمل الحديدة وتعز وإب ولحج والضالع وشبوة ومارب وعدن. وتم تعليق الغارات، فيما عدا على المناطق الحدودية اليمنية، أثناء وقف معلن لإطلاق النار استمر من 12 إلى 17 مايو/أيار، ثم استؤنفت في 18 مايو/أيار. وفي توقيت نشر التقرير كانت الغارات ما تزال مستمرة،

وقد وثقت هيومن رايتس ووتش عدة غارات جوية يبدو أنها كانت عشوائية عديمة التمييز على نحو غير مشروع، مما أدى إلى خسائر مدنية، وتضمنت غارة جوية على مخيم للنازحين الداخليين يقع على بعد 16 كيلومتر جنوبي الحدود اليمنية مع السعودية، وتسببت في قتل ما لا يقل عن 29 مدنياً، وغارة جوية على مصنع للألبان على أطراف مدينة الحديدة الساحلية تسببت في قتل ما لا يقل عن 31 مدنيا،

كما وثقت هيومن رايتس ووتش استخدام التحالف للذخائر العنقودية المحظورة في هجمات على خمس مناطق على الأقل يسكنها مدنيون بمحافظة صعدة، ولم نر أية أدلة تشير إلى استخدام الذخائر العنقودية في مدينة صعدة.

وبحسب مكتب الأمم المتحدة للمفوض السامي لحقوق الإنسان فإن القتال في اليمن تسبب في قتل 1421 مدنياً، توفي معظمهم جراء الغارات الجوية، حتى 16 يونيو/حزيران،

وقد أدت انتفاضة 2011 التي سببت تنحي الرئيس علي عبد الله صالح، الذي شغل منصبه لمدة 33 عاماً، إلى إضعاف سيطرة الحكومة على أجزاء من البلاد تضم شمالها. وصار الحوثيون السلطة الحاكمة الفعلية في صعدة، فعينوا محافظاً يجمع الضرائب ويشرف على الحكومة المحلية ويدير العدالة، وتعد مدينة صعدة، التي قدر سكانها قبل الحرب بـ 50 ألف نسمة، المعقل العسكري وكذلك السياسي للحوثيين.

و قال العميد عسيري ، الناطق العسكري،باسم التحالف ،لوسائل الإعلام:

من اليوم، وتذكرون أننا حددنا من خلال وسائل الإعلام، ومن خلال المنشورات التي ألقيت على المدينتين [صعدة ومران]، ومن خلال التحذيرات السابقة للمواطنين اليمنيين الذين يتواجدون في هاتين المدينتين بالابتعاد عن مواقع هذه القيادات والمواقع التي تنفذ منها هذه العمليات. المهلة تنتهي بنهاية الساعة السابعة من مساء هذا اليوم، وبالتالي سوف تباشر قوات التحالف تنفيذ الرد المناسب لهذه المليشيات وقياداتها الذين استهدفوا أمن وسلامة المواطن السعودي، من الآن وحتى تحقق هذه العملية أهدافها.

أعلنا أن منطقة صعدة ومنطقة مران هي مناطق عسكرية تابعة للحوثيين، وبالتالي سوف تنفذ العمليات على كامل المدينتين. وبالتالي نكرر نداءنا للمواطنين بالابتعاد عن هذه التجمعات ومغادرة المناطق التي تحصنوا فيها واستولت عليها المليشيات الحوثية.

وقد وقعت عدة هجمات على أعيان مدنية ظاهرية وحققت فيها هيومن رايتس ووتش في مدينة صعدة، ومنها هجمة أصابت منزلاً سكنياً وهجمتان أصابتا الأسواق، وهجمة على مدرسة، بعد إعلان الثامن من مايو/أيار.

ويتفق إطلاق التحذيرات من الهجوم الوشيك للسكان المدنيين مع الالتزام بموجب قوانين الحرب باتخاذ كافة الاحتياطات المعقولة لتقليص الضرر اللاحق بالمدنيين، وبخاصة تقديم «تحذير مسبق وفعال» من الهجمات التي قد تمس السكان المدنيين، طالما سمحت الظروف . ومع ذلك فإن الطبيعة العمومية والغامضة لتلك التحذيرات من شأنها ألا تقدم عوناً يذكر للمدنيين المحتاجين إلى مزيد من الأمن.

والأكثر إشكالية، كما أنه يمثل انتهاكاً واضحاً لقوانين الحرب، هو تأكيد التحالف على أن مدينتي صعدة ومران بأكملهما هما أهداف عسكرية. إن قوانين الحرب تحظر الهجمات التي تعامل عدداً من الأهداف العسكرية المتميزة والمنفصلة، الواقعة في مدينة أو بلدة أو قرية أو أية منطقة أخرى تضم تجمعاً مشابهاً من المدنيين أو الأعيان المدنية، معاملتها على أنها هدف عسكري واحد، وحتى إذا كانت الهجمات الفردية المنفذة متفقة مع قوانين الحرب فإن تصريح التحالف قد يشكل انتهاكاً للحظر المفروض على أعمال العنف أو التهديد به التي يكون الغرض الأول منها هو نشر الفزع وسط السكان المدنيين، وقد رصدت هيومن رايتس ووتش في مدينة صعدة أسلحة للحوثيين على عربات وأسلحة مضادة للطائرات منشورة في مناطق كانت ما تزال مأهولة بالعديد من المدنيين. ويلتزم أطراف أي نزاع باتخاذ جميع التدابير المعقولة لتجنب وضع الأهداف العسكرية في المناطق كثيفة السكان. كما أن عليهم نقل المدنيين من المناطق

التي تنتشر بها قواتهم لتقليل الضرر اللاحق بالمدنيين. ومع ذلك فإن الانتشار العسكري الحوثي واسع النطاق في صعدة، وفي مران بحسب بعض التقارير، لم يكن يسمح للتحالف بمعاملة المدنيين والأعيان المدنية كأهداف عسكرية، ولا كان تقديم التحذيرات للسكان يعفي قوات التحالف من واجب ضمان أن تنصب جميع الهجمات على أهداف عسكرية.

تبين أبحاث هيومن رايتس ووتش على الأرض، وتحليلها لصور القمر الصناعي، أن قوات التحالف ألقت بالذخائر الجوية أو أطلقتها على مدينة صعدة على نطاق واسع، وكانت الذخائر المستخدمة من الأسلحة المتفجرة ذات الآثار واسعة النطاق.

وقد تعرفت هيومن رايتس ووتش من تسلسل زمني من صور القمر الصناعي على 210 مواقع منفصلة للارتطام في المناطق المعمورة من المدينة، تتفق مع القصف الجوي حتى 19 مايو/أيار 2015. وتبين صور القمر الصناعي أن تلك الهجمات أتلفت أو دمرت مئات المباني.

وأكدت أبحاث هيومن رايتس ووتش على الأرض أن الغارات الجوية تسببت في تلفيات ملموسة للمباني والشوارع والأسواق بأرجاء المدينة. وتشير الحفر الناتجة عن الارتطام وتلفيات المباني في بعض المواقع إلى قيام قوات التحالف في عدة مرات باستقدام قنابل جوية لا يقل وزنها عن ألف رطل في الهجوم على المدينة. ويمكن للقنابل التي بهذا الحجم أن تدمر الأبنية وتصيب وتقتل الأشخاص على بعد مئات الأمتار من نقطة الارتطام.

فعلى سبيل المثال تسببت هجمة 9 مايو/أيار على مسجد الإمام الهادي في جرح رجل كان في منزله قرب النافذة عند سقوط الذخيرة، وفي الدمار التام لنحو عشرة متاجر صغيرة، وفي تلفيات هيكلية محسوسة للمنازل السكنية على جانبي السوق. كما خلفت الضربة حفرة بعرض ستة أمتار. ولم يعثر باحثو هيومن رايتس ووتش على أية بقايا للأسلحة في مسرح الهجمة بحيث تمكنهم من تحديد السلاح المستخدم.

حفرة الارتطام بعد هجمة بتاريخ 9 مايو/أيار على مسجد الإمام الهادي. © 2015 Ole Solvang/Human Rights Watch

وفي مبنى حكومي بمدينة صعدة، صورت هيومن رايتس ووتش بقايا قنبلة ملقاة جواً زنة ألف رطل، من طراز «إم كيه-m3» ومصنوعة في الولايات المتحدة.

وفي مواقع الهجمات الأخرى شاهدت هيومن رايتس ووتش العديد من البقايا الحربية المتفجرة، لكنها عجزت عن تحديد نوع السلاح المستخدم بدقة أو التوصل إلى استنتاجات إضافية استناداً إلى البقايا وحدها، ولم تكشف السعودية ولا غيرها من أعضاء التحالف عن معلومات بشأن نوعية أو كميات الأسلحة المستخدمة في الغارات الجوية.

بقايا قنبلة زنة ألف رطل من طراز «إم كيه_m3» عثر عليها في مبنى حكومي بمدينة صعدة في مايو | أيار 2015. © 2015 Ole Solvang/Human Rights Watch

وقد حققت هيومن رايتس ووتش في هجمات محددة بدا أنها انتهكت قوانين الحرب بسبب عشوائيتها أو بسبب انعدام التناسب فيها، والهجمات العشوائية عديمة التمييز هي تلك التي لا تفرق بين المدنيين والمحاربين، أما الهجمات غير المتناسبة فهي الهجمات التي تلحق بالمدنيين أضراراً مفرطة بالقياس إلى المكسب العسكري المتوقع منها، علاوة على هذا فإن على الأطراف المتحاربة، على سبيل السياسة المتبعة، ألا تستخدم الأسلحة المتفجرة ذات الآثار واسعة النطاق في مناطق مأهولة بسبب الخطر الواضح على المدنيين،

حققت هيومن رايتس ووتش في عدد من غارات التحالف الجوية على مدينة صعدة بدا أنها تنتهك قوانين الحرب. وعلى أساس معلومات تلقيناها من أقارب الضحايا ومن شهود وأعضاء بالفرق الطبية ومن سلطات الحوثيين المحلية، جمعت هيومن رايتس ووتش أسماء وأعمار 59 شخصاً قتلوا في الغارات الجوية على صعدة بين 6 أبريل/نيسان و 11 مايو/أيار و بينهم 14 سيدة و ما لا يقل عن 35 طفلاً

وقد أصابت غارات التحالف ستة منازل سكنية على الأقل في مدينة صعدة. ولم تجد هيومن رايتس ووتش أدلة على استخدام المنازل لأغراض عسكرية. وفي اثنتين على الأقل من الهجمات كانت الذخائر الملقاة من طائرات التحالف قد أصابت المنازل أكثر من مرة، مما يوحي بكونها أهدافاً مقصودة. وتشير الأدلة المستمدة من سائر غارات التحالف الجوية، مثل

غاراته على المباني الأمنية والحكومية للحوثيين في المدينة، إلى أن طائرات التحالف الحربية كانت قادرة على إصابة أهدافها المقصودة بدرجة واضحة من الدقة، وقد وثقت قناة «فايس» الإخبارية استخدام أحد أنواع القنابل الملقاة جواً والموجهة بالليزر، في غارة جوية على صنعاء في 1 مايو/أيار أدت إلى قتل ما لا يقل عن 20 شخصاً ،

ولا يمكن لـــ هيومن رايتس ووتش استبعاد احتمال أن تكون قوات التحالف قد قصدت إصابة أهداف أخرى عند إصابة المنازل السكنية، فعلى سبيل المثال، في أكثر الهجمات على المنازل السكنية دموية، وهي الهجمة التي دمرت منزل عائلة الإبي وقتلت 27 من أفرادها، ربما تكون الطائرات الحربية قد استهدفت مركزاً ثقافياً مجاوراً، تعرض للإصابة بدوره.

وقد أدت الهجمات على المنازل السكنية في مجملها إلى قتل ما لا يقل عن 51 شخصاً، بينهم 14 سيدة و32 طفلاً. وأجرت هيومن رايتس ووتش مقابلات منفصلة مع تسعة من الضحايا والشهود على الهجمات، فأفادوا جميعاً بأن جميع القتلى والمصابين في الهجمات على المنازل السكنية كانوا من المدنيين، ورغم أن هيومن رايتس ووتش لم تستطع التحقق من هذا على نحو مستقل، إلا أن ارتفاع نسبة السيدات والأطفال من نفس العائلة وسط الضحايا يشير إلى أن سكان المنازل كانوا في المقام الأول مدنيين. أما وجود مقاتلين حوثيين أو غيرهم من الأهداف العسكرية فلم يكن من شأنه إضفاء المشروعية على الهجمات ما دامت قد نفذت بانعدام للتمييز أو التناسب.

وقد وجدت هيومن رايتس ووتش أيضاً أن طائرات التحالف هاجمت خمسة من أسواق مدينة صعدة الرئيسية وأصابتها بتلفيات جسيمة، وكما في حالة المنازل السكنية، يوحي تعدد الهجمات على بعض الأسواق بأنها كانت أهدافاً مقصودة، والأسواق هي في المعتاد أعيان مدنية ولا يجوز تعريضها للهجوم. ولم تر هيومن رايتس ووتش أدلة تشير إلى استخدام الأسواق في أغراض عسكرية، من قبيل تخزين ذخائر يعتد بها، كما أن وجود أعداد ضئيلة من المقاتلين أو الأسلحة في الأسواق من شأنه مع ذلك أن يجعل قصفها اعتداء غير متناسب.

وقد حققت هيومن رايتس ووتش أيضاً في هجوم على مدرسة، وأثناء زيارة للمدرسة، لم يجد الباحثون أدلة تشير إلى استخدام المدرسة لأغراض عسكرية، رغم عجزهم عن التحقق من هذا على سبيل القطع،

وقالت السلطات الحوثية المحلية لـــ هيومن رايتس ووتش إن طائرات التحالف أصابت أيضاً بنى تحتية مدنية محورية تتضمن محطة الكهرباء، وشركة عامة تقوم بتعبئة اسطوانات غاز الطهي، ومحطة المياه الرئيسية العامة، ومنشأة خاصة لتخزين القمح، وشركة تتولى تعبئة المياه المعدنية، ومحطة وقود، و لعل أكثر تلك الأعيان المدنية، بل ربما جميعها، كانت تساهم في المجهود الحربي الحوثي، مما يجعلها أهدافاً عسكرية مشروعة. ومع ذلك فإن قوانين الحرب تحظر الهجمات التي تدمر أو تعطل «الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء التجمعات السكانية المدنية»أو التي يكون لها تأثير غير متناسب، بطرق أخرى، على المدنيين مقارنة بالمكسب العسكري المتوقع منها، فالطعام والماء ليسا وحدهما ضروريين للسكان، وإنما الكهرباء والوقود أيضاً.

بل إن على الهجمات ذات الهدف العسكري الواضح، التي من شأنها أن تكون مشروعة لولا

هذا، أن تنفذ على النحو الذي يقلل الضرر اللاحق بالمدنيين بقدر الإمكان. لكن الهجمة على محطة الوقود، وهي هدف مشروع، لم تبد وكأنها تمت على هذا النحو، فقد وقعت في منتصف النهار في وجود طابور طويل من الأشخاص الذين كانوا ينتظرون ملء سياراتهم بالوقود. وقد ضمت صفوف القتلى خمسة مدنيين، بحسب الشهود.

وقد قدمت هيومن رايتس ووتش إلى السلطات السعودية قائمة بـ 13 هجمة خاضعة للتحقيق في 20 مايو/أيار، متسائلة عن ماهية الأهداف التي كانت مقصودة في الهجمات، والأسلحة المستخدمة فيها، والاحتياطات التي اتخذت لتقليل الإضرار بالمدنيين (انظر الملحق) ولم تتلق هيومن رايتس ووتش رداً على خطابها حتى تاريخ تحرير هذا التقرير.

كما وثقت هيومن رايتس ووتش غارات جوية للتحالف على مبان و منشآت أمنية ومبان حكومية يرجح كونها من الأهداف العسكرية المشروعة.

المنازل السكنية

منزل عائلة الشريف

في صباح 10 مايو/أيار سقطت قنبلتان على منزل سكني والشارع المجاور في وسط مدينة صعدة، فقتلتا ما لا يقل عن خمسة أشخاص، بمن فيهم صاحب المنزل وأربعة من جيرانه من عائلة قيس، وهم الأم وثلاثة أطفال. وأصابت الهجمة أيضاً اثنين من أطفال منزل الشريف بجراح.

وكان أحمد الشريف، 38 سنة، وهو فني إصلاح ساعات وصاحب أحد المنازل المصابة، ما زال يخضع للعلاج في المستشفى الجمهوري القريب عندما أجرت معه هيومن رايتس ووتش مقابلة بعد خمسة أيام من الهجمة. وقال الشريف إنه فقد الوعي عند وقوع الهجمة وأفاق في المستشفى في اليوم التالي. وكانت شظية معدنية قد قطعت أمعاءه وتطلبت الجراحة. كما جرحت الهجمة ابنه محمد الذي يبلغ من العمر 7 سنوات في الكف اليسرى، وابنه عابد الذي يبلغ من العمر 12 سنة في الذراع والساق، بحسب قوله وقد ظهرت على الثلاثة جميعاً جراح أو ضمادات تتفق مع وصف الشريف.

وقال شريف أحمد، أحد أبناء الشريف الذي يبلغ من العمر 20 عاماً، لـ هيومن رايتس ووتش إنه كان خارج المنزل عند وقوع الهجمة:

بحمد الله كان أبي وإخواني بالخارج عندما أصابت الهجمة الأولى منزلنا.

ولحسن الحظ كانت أمي وأخواتي في الطابق السفلي، قرب مؤخرة المنزل. وبعد خمس دقائق أصابت هجمة ثانية الجانب الآخر من الطريق. وهكذا جرح أبي وأختي الصغرى وشقيقي.

وقد فحصت هيومن رايتس ووتش الموقع. فوجدت أن الدمار قد لحق بثلثي واجهة منزل الشريف، تاركاً الغرف الداخلية مكشوفة. ولم يجد الباحثون أية بقايا لذخائر في الموقع بحيث تشير إلى الأسلحة المستخدمة. وكانت هناك حفرة بعرض متر واحد في الأسفلت أمام المنزل، مملوءة جزئياً بالحجارة وغيرها من ركام المنزل. كما كانت هناك تلفيات محسوسة ناجمة عن الانفجار لحقت بالمتاجر الواقعة على الجانب الآخر من الشارع. وقد توفي أحمد الشريف جراء

إصاباته في 3 يونيو/حزيران، بحسب مسؤول محلي تابع لأنصار الله.

ولم تتعرف هيومن را يتس ووتش على أي هدف عسكري واضح في محيط المنزل، وقال شريف أحمد إن أيا من أفراد عائلته لم يكن من قوات الحوثيين كما لم يكن يعلم بانتماء أي من أفراد عائلة قيس إليهم.

منزل عائلة الإبي

عايد عايد كامل، أحد الجيران ، جالساً فوق أطلال منزل عائلة الإبي الذي تعرض لهجمة جوية يوم 5 مايو | أيار

في نحو الساعة 10:50 من مساء 5 مايو/أيار، سقط ما لا يقل عن ثلاث قنابل جوية على مركز ثقافي ومنزل سكني في جنوب غرب مدينة صعدة، فقتلت 28 شخصاً (منهم 27 من عائلة واحدة)، وبينهم 7 سيدات وما لا يقل عن 17 طفلاً، وجرحت 3 رجال.

وقال سكان محليون لـــ هيومن رايتس ووتش إن القنبلة الأولى سقطت على مركز صعدة الثقافي، وبعد دقائق قليلة سقطت قنبلة ثانية على الركن الجنوبي الغربي لمنزل عائلة الإبي الواقع بجوار المركز وقال وليد الإبي، 35 سنة والعضو الوحيد بعائلة الإبي الذي نجا من الهجمة بدون إصابات، قال لـــ «هيومن رايتس ووتش» إنه عند سقوط القنبلة على الركن الجنوبي الغربي من المنزل، هرعت العائلة إلى الخارج باتجاه المدخل الشرقي في مؤخرة المنزل، ظناً منهم بأنهم سيحظون بأمن أكبر في الشقة الخلفية. وبعد دقائق سقطت هجمة أخرى، ربما كانت بقنبلتين، على الجزء الذي احتمت به العائلة من المنزل، كما قال الإبي وقد قال لـــ «هيومن رايتس ووتش»: في مساء

ذلك اليوم نفسه كانت عائلة أخرى قد زارتنا لتطلب يد ابنتي للزواج من ابنهم، وها أنا قد فقدت زوجتي وجميع بناتي الأربع، لا أصدق أن جميع من أحبهم رحلوا.

و قال الإبي إن أربعة فقط من أفراد عائلته نجوا من الهجمة. فعانى والده، الحلاق عبد الله، من خلع بالفك واشتباه في تلف بالمخ، كما قال له أطباؤه في صنعاء. وأصيب شقيقه يونس بشظية معدنية فوق إحدى العينين أتلفت العصب البصري. وقال الأطباء للإبي إنه قد يفقد البصر إذا أجروا جراحة لاستخراج الشظية. وعانى شقيق آخر، هو أيمن، من جراح طفيفة. وقال الإبي إنه لم يصب لأنه كان يقف خارج المنزل عند وقوع الضربة الثالثة.

وقام اثنان من الجيران بتزويد هيومن رايتس ووتش بروايات مماثلة عما حدث. فقال صالح حسين دقلان، 54 سنة، المقيم بجوار منزل عائلة الإبي: «سمعت العائلة وهم يصرخون، فجريت إلى الخارج وشاهدت جثثاً تحت الركام. وكان أحد الأبناء، مراد، يصرخ اغيثوني اغيثوني كان حجر كبير يسحق ساقيه لقد مات.

وقال عايد عايد كامل، 55 سنة والجار المقيم على بعد ثلاثة منازل من منزل عائلة الإبي، قال لـ هيومن رايتش ووتش:

مع وقوع الضربة الأخيرة، هرعت للخارج وشاهدت أربعة من أفراد عائلة الإبي يرقدون على الطريق تحت الركام. كان ثلاثة من أبناء عبد الله قد ماتوا، لكن أحدهم، وهو يونس، كان حياً. ورأيت أن جبهته كانت مشقوقة. وكانت بقية الجثث في المنزل، وبينها جثة رضيع عمره شهر واحد وسيدة حبلى.

بقايا منزل صبرة ، الذي تعرض لهجوم جوي في 15 أبريل 2015 ، مما أسفر عن مقتل امرأة وأطفالها الثلاثة. © 2015 أولي سولفانج | هيومن رايتس ووتش

قال كامل لــ هيومن رايتس ووتش إن الهجوم تسبب أيضاً في جرح رجل من طائفة المهمشين في اليمن، وتوفي لاحقاً في المستشفى جراء جرح بسبب الشظايا في خلفية الرقبة وقام سكان محليون بتزويد هيومن رايتس ووتش بصور لما لا يقل عن 10 أطفال بدا أنهم دون سن العاشرة، يرقدون جنباً إلى جنب على الأرض وقد فارقتهم الحياة فيما يبدو. وقال السكان إن الصور التقطت عقب الغارة مباشرة.

وفي نحو الثانية من صباح 7 مايو/أيار، جاءت غارة أخرى فأصابت المركز الثقافي المجاور لمنزل عائلة الإبي بينما كان سكان المنطقة ما زالوا ينتشلون الجثث من تحت أنقاض الغارة الأسبق، كما قال الجاران. وقد دفع هذا حشود المعاونين إلى التفرق فوراً. وقال الرجلان إنهما لم يكونا على علم بأية أهداف عسكرية في المنطقة، وإن أقرب منشأة أمنية كانت تبعد نحو كيلو مترين اثنين.

وفحصت هيومن رايتس ووتش صوراً التقطتها الأقمار الصناعية للغارات، كما تفقد الباحثون ثلاث حفر نجمت عن الارتطام في مجمع المركز الثقافي. وكانت حفرة بعرض متر واحد تقع في الجانب الشمالي من المركز الثقافي، داخل بوابة الدخول مباشرة. ويبدو أن قنبلتين سقطتا على المبنى نفسه. وتحول منزل عائلة الإبي بالكامل تقريباً إلى أنقاض، إذ لم يبق منه سوى جزء من الجدار والغرف الخلفية. كما لحقت أضرار محسوسة بالمنازل المجاورة. ولم يعثر باحثو هيومن رايتس ووتش على أية بقايا يمكن أن تساعد في التعرف على الأسلحة المستخدمة في الهجمات، لكن يبدو أنه قد تم استخدام القنابل الجوية.

ويوحي سقوط 3 قنابل على الأقل فوق المركز الثقافي، وعودة طائرة حربية بعد ساعات من الغارة الرئيسية لإلقاء قنبلة أخرى على المركز، بأن المركز كان هو الهدف المقصود بالهجوم. وقد قال الإبي إنه لا هو ولا والده ولا أي من أشقائه كان لهم أي دور مع الحوثيين وقال: إن جميع رجال العائلة كانوا حلاقين، يعملون في صالونين تمتلكهما العائلة في مدينة صعدة.

وقال نبيل الجميل، مدير المركز الثقافي، لـــ هيومن رايتس ووتش إن المركز يستخدم في الاحتفالات المحلية والعروض المسرحية، ويستخدم كمكتبة إضافة إلى استضافة محطة الإذاعة المحلية التابعة لأنصار الله والمتمركزة في صعدة، المسماة «مسيرة إف إم» ومن شأن محطة إذاعية تستخدم لتوجيه قوات عسكرية - وليس لمجرد إذاعة الأخبار أو تقديم التصريحات الدعائية - أن تشكل هدفاً عسكرياً مشروعاً، بشرط التناسب. لكن هيومن رايتس ووتش، بعد الاستماع إلى بعض برامج المحطة الإذاعية، لم تجد أية أدلة على استخدامها لذلك الغرض.

صورة القمر الصناعي للمركز الثقافي في صعدة ومنزل عائلة الإبي

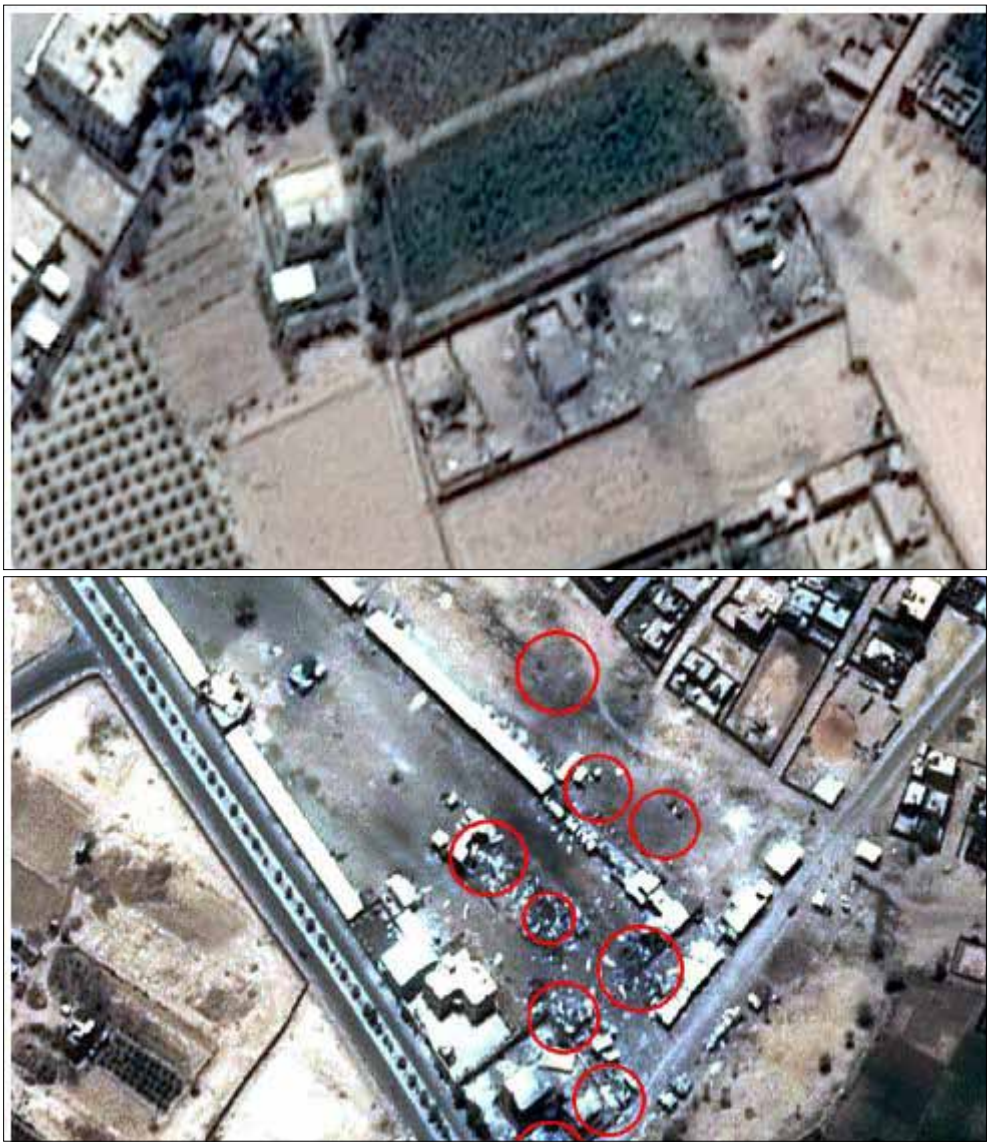

صور للمركز الثقافي في صعدة ومنزل عائلة الإبي قبل وبعد ما لا يقل عن ثلاث غارات جوية ضربت كلا المجمعين في 5 مايو/أيار 2015، فقتلت 27 فرداً على الأقل من عائلة الإبي، بمن فيهم 17 طفلاً.

أنقاض منزل عائلة الإبي الذي لحق به دمار شبه تام في غارة جوية يوم 5 مايو/أيار 2015 أدت إلى مقتل 27 فرداً من العائلة. © 2015

وقد قال أحد سكان صعدة إن ثمة شائعات عن استخدام قوات الحوثيين للمركز الثقافي كمقر للاجتماعات، لكن جميع الآخرين الذين تحدثوا مع هيومن رايتس ووتش لم يعتقدوا في صحة هذا.

منزل عائلة صبرة

في الساعات الأولى من يوم 15 أبريل/نيسان جاءت غارة جوية لتصيب منزلاً سكنياً في شمال غرب مدينة صعدة، وتقتل أربعة أشخاص هم سيدة وأطفالها الثلاثة، وتجرح 3-5 أشخاص وبينهم طفلان.

وقال عبد الرزاق قميص، 34 سنة، لـ هيومن رايتس ووتش إنه سمع العديد من الغارات الجوية في ليلة 15/14 أبريل/نيسان. وأصابت إحدى الغارات منزل جاره، أحسن محسن صبرة الذي يمتلك محلاً تجارياً، وعائلته المكونة من ثمانية أفراد. وقال قميص لـ هيومن رايتس ووتش:

بقايا منزل عائلة صبرة الذي أصابته غارة جوية في 15 أبريل | نيسان 2015 فقتلت سيدة وأطفالها الثلاثة. © 2015

سمعت طائرة تحلق عالياً، ثم انفجاراً عنيفاً . ونظرت من النافذة التي حطمها الانفجار، فرأيت أحسن يقفز من نافذة الطابق الثاني بمنزله، وهو يحتضن ابنه الذي في العاشرة، كنت أريد المسارعة بالخروج لكنني خفت أن تعاود الطائرة الهجوم علينا إذا تجمعنا بالخارج.

وبعد 20 دقيقة شعر قميص بأن الوضع آمن بما يكفي للخروج ومساعدة العائلة. وقال قميص إن الهجمة قتلت زوجة صبرة وثلاثة من أطفاله وقدم أحد السكان المحليين لـ «هيومن رايتس ووتش» صوراً تتضمن صورة لمنزل عائلة صبرة المدمر وعدة صور تبين ثلاثة أطفال يبدو أنهم دون العاشرة، يرقدون وقد فارقتهم الحياة فيما يبدو، على الأرض. وتظهر إحدى الصور ما يبدو أنها جثة مغطاة أكبر حجماً، ترقد بجوار الأطفال.

وتبين سجلات المستشفى الجمهوري حصول ثلاثة أفراد من عائلة صبرة، وبينهم صبيان في عمر 10 و12 عاماً، على العلاج في المستشفى في 18 أبريل/نيسان. قال قميص إن الهجمة تسببت أيضاً في جرح ابنة صبرة الحامل وسيدة في منزل مجاور. ولا تتضمن قائمة أنصار الله معلومات عن خسائر الحوثيين جراء الهجمة.

وقد زارت هيومن رايتس ووتش موقع الارتطام في 15 مايو/أيار، وكان يبدو أن الغارة دمرت قسماً كبيراً من منزل عائلة صبرة وأحدثت تلفيات في منزلين مجاورين. كانت الحجارة وغيرها من ركام المنزل تملأ حفرة كبيرة أمام المنزل، بعرض نحو 3 أمتار. ولم تتمكن هيومن رايتس

ووتش من التعرف على أية أهداف عسكرية محتملة في محيط الهجمة، ولم تر أية بقايا قد تساعد في التعرف على نوعية الأسلحة المستخدمة.

منازل سكنية أخرى

حققت هيومن رايتس ووتش في غارات جوية على منزلين سكنيين إضافيين، إلا أنها لم تتمكن من إجراء مقابلات مع أي شهود على تلك الغارات. في 5 مايو/أيار أصابت غارة جوية منزل محمد الحبي، فقتلت زوجته وأطفاله السبعة جميعاً عند انهيار السقف فوقهم، بحسب ابن عمه نوح أحمد الحبي ولم تقم هيومن رايتس ووتش بزيارة موقع الارتطام، لكن بعض العاملين في الفرق الطبية أكدوا أعداد الخسائر.

وفي نحو الثانية عشرة والنصف من صباح 6 أبريل/نيسان أصابت غارة جوية منزل محمد دغفل، فقتلت سبعة من أفراد العائلة، وبينهم 4 سيدات وطفلان، بحسب محمد قحشة، وهو اللحاد الذي تولى دفن الموتى وقد زارت هيومن رايتس ووتش أنقاض المنزل، الذي كان

يقع في منطقة ريفية تبعد نحو خمسة كيلومترات عن قلب مدينة صعدة. وأكد أحد الباحثين بمستشفى السلام وقائع الوفيات ، وتبين صور القمر الصناعي الملتقطة في 7 أبريل/ نيسان الدمار التام لمنزل دغفل. ولا تبين الصور أي دمار آخر في محيط الهجمة.

منزل عائلة دغفل

صور الأقمار الصناعية لمنزل عائلة دغفل قبل وبعد أن ضربته غارة للتحالف في 6 أبريل/نيسان، فقتلت سبعة من أفراد العائلة، من بينهم أربع نساء وطفلان.
سي ان اي اس/توزيع ايرباص للدفاع والفضاء

بقايا منزل عائلة صبرة الذي أصابته غارة جوية في 15 أبريل | نيسان 2015 فقتلت سيدة وأطفالها الثلاثة. © 2015.

تفقدت هيومن رايتس ووتش أيضاً أنقاض منزل سكني قرب السوق القديمة، وقال أحد مسؤولي أنصار الله لـ هيومن رايتس ووتش إن الطائرات الحربية أغارت على المنزل في 7 مايو/أيار فقتلت مدنياً واحداً وجرحت اثنين آخرين، لكن هيومن رايتس ووتش لم تستطع التأكد من أعداد الخسائر. وتبين صور القمر الصناعي أن المنزل دمر في الفترة بين 4 و10 مايو/أيار.

الأسواق

قامت طائرات التحالف الحربية بمهاجمة وتدمير ما لا يقل عن خمسة أسواق في مدينة صعدة، اثنان منهما بعد إعلان التحالف عن استهداف المدينة برمتها،وتوحي الهجمات على عدة أسواق وغياب أية أهداف عسكرية ظاهرة في محيط الأسواق بأن الأسواق كانت هي الأهداف المقصودة بالغارات على الأسواق

ثلاثة متاجر في وسط مدينة صعدة تعرضت للدمار بفعل غارات التحالف في أبريل/نيسان ومايو/أيار 2015. أعلى اليسار: متجر يقع أمام أحد المساجد؛ وفي الوسط متجر صغير، وأسفل الصورة متجر قديم. سي إن إي أس/توزيع إيرباص للدفاع.

السوق المواجهة لمسجد الإمام الهادي

أصابت الغارات الجوية للتحالف نافورة وسوقاً أمام البوابة الشرقية لمسجد الإمام الهادي في مدينة صعدة. ويرجح وقوع الغارة في صباح 9 مايو/أيار، وقال سكان محليون لـ هيومن رايتس ووتش إن المسجد كان مغلقاً وغير متاح للصلاة منذ 26 مارس/آذار، يوم بداية الحملة الجوية للتحالف.

وقال علي محمود الحمود، وهو عامل عمره 22 عاماً، لـ هيومن رايتس ووتش إنه كان عند بوابة المسجد في الصباح حينما سمع طائرة تحلق عالياً. ثم سقطت قنبلة على النافورة في الميدان المواجه للمسجد، المحاط بسوق صغيرة بها نحو 12متجراً. وفر الحمود لكنه سمع عدة ضربات إضافية تصيب المنطقة نفسها بعد 15 دقيقة تقريباً .

وقال طلال العيزوق، وهو رجل أمن عمره 28 عاماً يسكن بجوار المسجد مباشرة، إنه كان بمنزله مع عائلته عند سقوط الضربة الأولى. وقال لـ هيومن رايتس ووتش إنه سمع طائرة

تحلق عاليا منذ السابعة صباحاً، وسمع ضربات على مسافة بعيدة في توقيت أسبق، ثم انفجاراً هائلاً مع سقوط قنبلة على السوق أمام منزله. وقد تطايرت الشظايا والركام عبر نافذة الطابق الثاني لمنزله إلى داخل الغرفة التي كان يجلس فيها، فجرحت رأسه وجانب صدره، واخترقت الجدران عند ركن المنزل. وقد عرض الحمود على هيومن رايتس ووتش ما لحق به من إصابات.

تسبب الهجوم في تدمير النافورة وجميع المتاجر، وخلف حفرة بعمق حوالي 3 أمتار وعرض ستة أمتار.

وعندما زارت هيومن رايتس ووتش الموقع، لاحظ الباحثون أن الحوثيين قد وضعوا حراساً مسلحين على مدخل المسجد. ومع ذلك فإن وجود الحراس المسلحين لا يحيل المسجد هدفاً عسكرياً. كما أن إلقاء عدة قنابل على حراس بالقرب من سوق يبدو عشوائياً وعديم التمييز أو غير متناسب على نحو غير مشروع.

وقد راجعت هيومن رايتس ووتش صوراً التقطتها الأقمار الصناعية في صباح 10 مايو/أيار وتعرفت على أربعة مواقع محتملة للارتطام من ذخائر منفصلة تم إلقاؤها جواً على هذه السوق والمباني الملاصقة على جانبي السوق. ولم تجد هيومن رايتس ووتش أدلة على أية أهداف عسكرية في المنطقة الملاصقة.

السوق القديمة

قال علي الحشحوش، وهو صاحب متجر في السوق القديمة الواقعة بوسط مدينة صعدة، لـ هيومن رايتس ووتش إنه كان في منزله، على مسيرة دقائق من متجره، حينما سمع انفجارين عاليين قرب منتصف الليل. وبعد 10 دقائق سمع انفجاراً ثالثاً، وبعد هذا بـــ 10 دقائق أخرى سمع الرابع. وبعد الرابع سمع طائرة تحلق عالياً وقال: هرعت في اتجاه الضجة، ورأيت السوق أنقاضاً. رأيت رجلاً بقطعة من المعدن في عنقه، وساقه شبه مقطوعة جراء الانفجار، مع انفصال نصف ذراعه اليسرى. وجريت متجاوزاً إياه إلى الرجل الثاني. وكان أكبر سناً وأعرفه جيداً، شديد الفقر، وقد اعتاد النوم في السوق. حملته حتى يتسنى نقله إلى المستشفى - وكان الدم بتصبب من رأسه على صدره. وتوفي بعد ساعات. ورأيت رجلاً ثالثاً لكنني لست متأكداً مما حدث له. لقد انتشله آخرون من الحطام وكان جريحاً.

من المحتمل أن الهجمة وقعت يوم 10 مايو/أيار.

وقد راجعت هيومن رايتس ووتش صوراً التقطتها الأقمار الصناعية في صباح 19 مايو/أيار فتعرفت على منطقة كبيرة من الدمار التام، بمساحة تقارب 30 في 40 متراً، داخل السوق القديمة، نجمت عن ارتطام ذخيرة وربما أكثر تم إلقاؤها جواً. ولم تجد هيومن رايتس ووتش أدلة على وجود أهداف عسكرية في المنطقة الملاصقة.

وكذلك زارت هيومن رايتس ووتش أنقاض سوق مكشوفة صغيرة أمام سوق جرمان التجارية، هاجمتها طائرات التحالف ليلة 15 أبريل/نيسان، بحسب سكان المنطقة، لكننا لم

نتمكن من إجراء مقابلات مع أي شهود على الغارة. وتبين صور القمر الصناعي وقوع الغارة بين صباحي 14 و15 أبريل/نيسان.

كما زارت هيومن رايتس ووتش أنقاض السوق المركزي الواقعة بجوار وزارة الأوقاف. وتبين صور القمر الصناعي أن الهجمتين أصابتا السوق في الفترة 7-14 أبريل/نيسان،
إذ وقعت إحدى الهجمتين في 14-15 أبريل/نيسان، ووقعت هجمة واحدة على الأقل في الفترة 4-10 مايو/أيار. وبحسب الرجلين اللذين كانا يمتلكان متاجر هناك فإن إحدى الغارتين، والأرجح أن تكون غارة 14-15 أبريل/نيسان، قتلت أحد أصحاب المتاجر.

وقال صاحبا المتاجر إن غارة أخرى أصابت مبنى وزارة الأوقاف، الذي كان يضم أيضاً مطعماً و محلاً للعصير ومتجراً صغيراً للبقالة، في ليلة 9-10 مايو/ أيار. ولم يصب أحد في الغارة لوقوعها في الليل، كما قالا.

وتبين صور القمر الصناعي أيضاً تدمير سوق عثمان مجلي في الجزء الجنوبي من مدينة صعدة. وقد تعرض مبنى السوق الرئيسي للدمار بين 15 أبريل/نيسان و2 مايو/أيار، وسقط ما لا يقل عن 8 قنابل جوية على ما تبقى من مباني السوق والمبنى المالي المجاور. وبحسب سجلات المستشفى الجمهوري فقد تسببت الغارات في قتل مدنيين اثنين وجرح تسعة.

سوق عثمان مجلي

وقال مسؤولون من أنصار الله لـ هيومن رايتس ووتش إن الغارات الجوية دمرت ثلاثة أسواق أخرى على أطراف المدينة، هي سوق المنتجات الزراعية، وسوق الخافجي، وسوق طلح.

مدرسة المناضل حسين فايد

أصابت غارة جوية للتحالف مدرسة المناضل حسين فايد، وهي مدرسة ثانوية للبنات في مدينة صعدة، الساعة 8:30 من صباح 11 مايو/أيار. وقال عبد الخالق المتميز، 32 سنة، الذي يقيم على بعد 100 متر من المدرسة، قال لـ هيومن رايتس ووتش إنه كان يسير أمام المدرسة حينما تعرض أحد أركانها لغارة جوية، مما دفعه هو ورجل آخر إلى الجري للاحتماء خلف جدار قريب. ومن هناك، قال المتميز إنه سمع ضربة أخرى بعد 3 دقائق أصابت منطقة مكشوفة تبعد نحو 200 متر، وتعقبها ضربة ثالثة في موضع أبعد بعد 3 دقائق أخرى. وقال إنه لم يكن يعرف بوجود أية منشآت عسكرية للحوثيين في المدرسة. ولم يعثر محققو هيومن رايتس ووتش على أية أدلة تفيد باستخدام مقاتلين للمدرسة.

وقد تم تعليق العملية التعليمية بجميع أشكالها في اليمن منذ 26 مارس/آذار، عند بدء الغارات الجوية للتحالف، ولم يكن بالمدرسة أي شخص في توقيت الغارة، كما قال سكان محليون

لـــ هيومن رايتس ووتش.

وقام محمد علي صالح، الذي يمتلك قطعة أرض مجاورة، باقتياد هيومن رايتس ووتش إلى حفرة عميقة بعرض متر واحد تقريباً في منتصف حقله، قال إنها نجمت عن ذخيرة جوية حفرت الأرض بعمق عند قصف المدرسة. وقال صالح إن الذخيرة ما زالت مدفونة في الأرض.

محطة جرمان للوقود

في 15 أبريل/نيسان سقطت قنبلة جوية واحدة على الأقل فوق محطة جرمان للوقود في غرب مدينة صنعاء، فقتلت خمسة أشخاص على الأقل وجرحت 23 - رغم أن الأرجح أن يكون العدد أكبر - ممن كانوا ينتظرون في طابور لملء. سياراتهم بالبنزين.

وقال عابد عبد الرحمن علي، وهو ميكانيكي سيارات يبلغ عمره 23 عاماً، قال لـــ هيومن رايتس ووتش إن نحو 50 سيارة كانت مصطفة خارج محطة الوقود، المعروفة بمحطة جرمان، بجوار ورشته، وكان التأثير المزدوج للحرب وحصار التحالف قد أوجد الطوابير أمام محطات الوقود في جميع أرجاء اليمن.

وقال علي إنه سمع طائرة تحلق عالياً في نحو الواحدة بعد الظهر، ثم انفجاراً عالياً. وسقطت قنبلة على سقف محطة الوقود فسببت انهياره في كرة من النار أحرقت بعض السيارات. ووصف علي، الذي قال إنه هرع إلى الخارج للمساعدة، مشهداً من الفوضى في المحطة: «رأيت أربع مجموعات من الأطراف المنفصلة تماماً بحيث لا نعرف لمن كانت تنتمي».

وقام مكتب أنصار الله للشؤون المدنية بتزويد هيومن رايتس ووتش بأسماء خمسة أشخاص توفوا في الهجمة، و23 جريحاً. كما قال أعضاء بالفرق الطبية لـــ هيومن رايتس ووتش إنهم لم يتمكنوا من التعرف على ثمانية أشخاص بعد الغارة بسبب تعرضهم لحروق جسيمة، مما يشير إلى رقم أعلى من الخسائر.

ووصف شهود رؤية العديد من الضحايا بعد الهجمة. وقال علي إنه شاهد نحو 15-20 جثة على الأرض، ونحو 20-25 شخصاً مصابين بحروق وجراح جراء الشظايا. وقال شقيقه، أسامة عبد الرحمن علي، لـــــ «هيومن رايتس ووتش» إنه وصل إلى مسرح الهجمة بعد دقائق من وقوعها فشاهد ما لا يقل عن ثماني جثث، وكانت بعضها بأطراف مقطوعة، , 16 جريحاً.

ولم تتمكن هيومن رايتس ووتش أيضاً من التثبت من أعداد القتلى المدنيين. وقال مكتب الشؤون المدنية التابع لأنصار الله إن الأشخاص الذين وثقوا وفياتهم كانوا جميعاً من المدنيين. وقال علي لـــ هيومن رايتس ووتش إنه لم ير أي شخص في محطة الوقود يحمل السلاح.

ومع ذلك فقد قال ساكن آخر من سكان صعدة لـ هيومن رايتس ووتش إن الحوثيين كانوا يستخدمون محطة جرمان كمحطة رئيسية لتزويد سياراتهم بالوقود.

وتبين صور القمر الصناعي الملتقطة في نحو الساعة 10:30 من صباح 15 أبريل/نيسان، قبل حوالي ساعتين ونصف من الغارة، طابوراً من عشرات السيارات يمتد لمسافة تقدربـ 175 متراً من محطة الوقود، وتبدو العربات صغيرة الحجم، مما يتفق مع كونها من سيارات الركاب وشاحنات البيك-أب. أما الصور الملتقطة يوم 2 مايو/أيار فتظهر دماراً واسع النطاق في المبنى وعربات محترقة تحيط بمحطة الوقود، مما يتفق مع انفجار الذخائر الجوية والحرائق الثانوية لخزانات الوقود.

طابور السيارات عند محطة الوقود

وقد وجدت هيومن رايتس ووتش أثناء تحقيقها في الموقع أن المظلة الخرسانية فوق مضخات الوقود انهارت، مما يتفق مع مزاعم الشهود بسقوط قنبلة على السقف. وكانت هناك سبع عربات محترقة في جوار المحطة القريب، وبدا أن جميعها من العربات المدنية. كانت خمس من العربات من طراز الميني باص الصغير، واثنتان من سيارات الركاب الشخصية. ولا تظهر في الصور الملتقطة عقب الهجمة مباشرة، والتي راجعتها هيومن رايتس ووتش، أية عربات إضافية يمكن اعتبارها عسكرية.

وبسبب أهمية الوقود للعمليات العسكرية فإن حرمان القوات المحاربة من توريداته يعد هدفاً عسكرياً مشروعاً. ومع ذلك فإن اعتداء التحالف على محطة وقود في منتصف النهار، حينما كان يتسنى التحقق على نحو معقول من وجود أعداد كبيرة من المدنيين، بدلاً من المهاجمة في الليل وبعد تقديم تحذير محدد، هذا الاعتداء يخالف الالتزام باتخاذ كافة الاحتياطات المعقولة لتقليل الضرر اللاحق بالمدنيين، وقد يرقى إلى مصاف الهجمات العشوائية عديمة التمييز أو غير المتناسبة

الغارات الجوية غير المشروعة

ينطبق القانون الدولي الإنساني، المعروف أيضاً بقوانين الحرب، على النزاع المسلح بين التحالف الذي تقوده السعودية وقوات الحوثيين.

والمبادئ الأساسية لقوانين الحرب هي حصانة المدنيين من الهجوم، والتمييز. ورغم اعتراف القانون الإنساني بحتمية وقوع بعض الخسائر المدنية، إلا أنه يفرض على الأطراف المتحاربة في جميع الأوقات واجب التمييز بين المحاربين والمدنيين، واستهداف المحاربين والأهداف العسكرية فقط.

والأعيان المدنية هي تلك التي لا تعد من الأهداف العسكرية.والأهداف العسكرية هي

المحاربون، بمن فيهم المدنيون المشاركون مباشرة في الأعمال العدائية، وتلك الأعيان التي «بحكم طبيعتها أو موقعها أو الغرض منها أو استخدامها، تمثل مساهمة فعالة في العمل العسكري والتي من شأن تدميرها كلياً أو جزئياً، أو أسرها أو تحييدها، في الظروف السائدة في ذلك التوقيت، أن يوفر ميزة عسكرية مؤكدة»».

وبصفة عامة يحظر القانون الهجمات المباشرة على ما يعد بطبيعته من الأعيان المدنية، مثل المنازل والشقق السكنية، ودور العبادة والمستشفيات والمدارس، أو المواقع الثقافية، ما لم تستخدم للأغراض العسكرية.

وتحظر الهجمات العمدية أو العشوائية عديمة التمييز أو غير المتناسبة على المدنيين والأعيان المدنية. وتعد الهجمة عشوائية عديمة التمييز حينما لا تتوجه إلى هدف عسكري محدد، أو حين تستعين بوسائل أو أساليب حربية لا يمكن توجيهها إلى هدف عسكري، أو لا يمكن الحد من آثارها. ويمتد الحظر المفروض على الهجمات العشوائية عديمة التمييز إلى معاملة عدد من الأهداف العسكرية المتميزة والمنفصلة على أنها هدف عسكري واحد في مدينة أو بلدة أو قرية أو أية منطقة أخرى تضم تجمعاً مماثلاً من المدنيين أو الأعيان المدنية. أما التهديد بمثل تلك الهجمات فقد يرقى إلى مصاف الأفعال التي يكون الغرض الأول منها بث الرعب في صفوف السكان المدنيين.

والهجمة غير المتناسبة هي التي تكون الخسائر المتوقعة منها، في أرواح المدنيين وتلف الأعيان المدنية، مفرطة بالقياس إلى الميزة العسكرية الملموسة والمباشرة المنتظرة. والخطر المتوقع على السكان المدنيين والأعيان المدنية يتوقف على عدة عوامل مختلفة، تشمل موقعهم (الذي يحتمل أن يكون داخل هدف عسكري أو بالقرب منه) ودقة الأسلحة المستخدمة (بحسب المسار والمدى والعوامل البيئية والذخيرة المستخدمة، إلخ) والمهارة الفنية للمتحاربين (مما قد ينطوي على إطلاق الأسلحة عشوائياً عند افتقار المتحاربين إلى القدرة على التصويب الفعال نحو الأهداف المقصودة).

وعند تنفيذ العمليات العسكرية يتعين على أطراف النزاع إيلاء عناية مستمرة لإعفاء السكان المدنيين والأعيان المدنية من آثار الأعمال العدائية.وتلتزم الأطراف باتخاذ تدابير احتياطية بغية تجنب الخسائر العرضية، وتقليلها في كافة الأحوال، في أرواح المدنيين أو إصابتهم أو إتلاف أعيان مدنية.

وقبل تنفيذ أية هجمة، يتعين على الطرف الضالع في النزاع بذل كل جهد ممكن للتحقق من أن الأشخاص أو الأعيان الذين تقرر الهجوم عليهم هم أهداف عسكرية وليسوا مدنيين أو أعياناً مدنية.وبحسب اللجنة الدولية للصليب الأحمر فإن اشتراط اتخاذ جميع الاحتياطات «المعقولة» يعني، ضمن ما يعني، أن منفذي الهجمة ملزمون باتخاذ الخطوات اللازمة للتعرف على الهدف كهدف عسكري مشروع «في الوقت المناسب لإعفاء السكان إلى أقصى حد ممكن».

كما أن عليهم اتخاذ جميع الاحتياطات المعقولة عند اختيار الأساليب والوسائل الحربية لتقليل الخسائر في أرواح المدنيين وممتلكاتهم إلى الحد الأدنى.

ولا تفرض قوانين الحرب حظراً على القتال في المناطق الحضرية، رغم أن وجود المدنيين يفرض على الأطراف المتحاربة التزامات أكبر باتخاذ خطوات لتقليل الإضرار بالمدنيين. وعلى القوات أن تتجنب وضع الأهداف العسكرية داخل المناطق كثيفة السكان أو بالقرب منها، وأن تتوخى نقل المدنيين من محيط الأهداف العسكرية.كما يحظر على الأطراف المتحاربة تدريع الأهداف أو العمليات العسكرية من الهجوم. ويشير اصطلاح «التدرع» إلى تعمد استخدام وجود المدنيين لإكساب القوات أو المناطق العسكرية حصانة من الهجوم.إن نشرالقوات بالمخالفة للقانون وسط مناطق مدنية كثيفة السكان أو بالقرب منها لا يعفي القوات المتحاربة من واجب أخذ الخطر الواقع على المدنيين في الحسبان عند تنفيذ الهجمات. ولا يتوقف الالتزام باحترام قوانين الحرب على المعاملة بالمثل من جانب القوات المعادية.

وتعارض هيومن رايتس ووتش استخدام القنابل الجوية و غيرها من الأسلحة المنفجرة ذات الآثار واسعة النطاق في المناطق المأهولة، بسبب حتمية الإضرار بالمدنيين نتيجة لها .

ويعد الأفراد الذين يرتكبون مخالفات جسيمة للقانون الدولي الإنساني بنية إجرامية مسؤولين عن جرائم حرب. وقد تم تعريف النية الإجرامية بأنها الانتهاكات المرتكبة عن عمد أو استهتار.وقد يقع الأفراد أيضاً تحت طائلة المساءلة الجنائية لمحاولة ارتكاب جريمة حرب، إضافة إلى المساعدة في جريمة حرب أو تسهيلها أو التواطؤ فيها.

وربما تقع المسؤولية أيضاً على الأشخاص الذين يخططون أو يمارسون التحريض على ارتكاب جريمة حرب. وقد يتحمل القادة العسكريون والزعماء المدنيون مسؤولية شخصية بموجب مسؤولية القيادة إذا كانوا يعلمون أو وجب عليهم أن يعلموا بارتكاب جرائم حرب، وأخفقوا في منعها أو معاقبة مرتكبيها.

ويمكن العثور على الأفعال المعدودة من جرائم الحرب في القانون العرفي الدولي كما ينعكس في نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، ومصادر أخرى. وتشتمل تلك على تشكيلة واسعة من الجرائم، بما فيها الهجمات العمدية والعشوائية وغير المتناسبة التي تضر المدنيين، وإساءة معاملة الأشخاص أثناء الاحتجاز.

22 يونيو 2017

اليمن : الإمارات تدعم قوات محلية ترتكب انتهاكات

يجب حل قضايا الإخفاءات القسرية والسماح بالوصول إلى المعتقلات

(بيروت) - قالت «هيومن رايتس ووتش» اليوم إن الامارات العربية المتحدة تقدم الدعم لقوات يمنية احتجزت تعسفاً وأخفت قسراً عشرات الأشخاص خلال عمليات أمنية. الإمارات تمول وتسلح وتدرب هذه القوات التي تحارب في الظاهر الفروع اليمنية لتنظيم القاعدة أو تنظيم «الدولة الإسلامية» (المعروف أيضاً باسم «داعش»).

كما تدير الإمارات مركزي احتجاز غير رسميين على الأقل، ويبدو أن مسؤوليها أمروا بالاستمرار في احتجاز الأشخاص رغم صدور أوامر بإطلاق سراحهم، وأخفوا أشخاصاً قسراً، وأفادت تقارير بأنهم نقلوا محتجزين مهمين خارج البلاد.

قوات النخبة الحضرمية تحرس المكلا من تنظيم القاعدة عبر إنشاء نقاط تفتيش ٠ © 2016 غيتي إيمجز

وثقت هيومن رايتس ووتش حالات 49 شخصاً، من بينهم 4 أطفال، تعرضوا للاحتجاز التعسفي أو الإخفاء القسري في محافظتي عدن وحضرموت العام الماضي. يبدو أن قوات أمنية مدعومة من الإمارات اعتقلت أو احتجزت 38 منهم على الأقل. ذكرت عدة مصادر، منها مسؤولون يمنيون، وجود عدد من أماكن الاحتجاز غير الرسمية والسجون السرية في عدن وحضرموت، من بينها 2 تديرهما الإمارات وأخرى تديرها قوات أمنية يمنية مدعومة من الإمارات. وثقت هيومن رايتس ووتش حالات أشخاص معتقلين في 11 من تلك المواقع في المحافظتين.

قالت سارة ليا ويتسن، المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: «لا يمكن محاربة جماعات متطرفة مثل القاعدة وداعش بنجاح عبر إخفاء عشرات الشبان والاستمرار في زيادة عدد الأسر التي تفقد أقارب لها في اليمن. على الإمارات وشركائها التركيز على حماية حقوق المحتجزين في حملاتها الأمنية إن كان يهمها استقرار اليمن على المدى الطويل».

منذ مارس/آذار 2015، شن تحالف بقيادة السعودية ويشمل الإمارات، حملة جوية وبرية لدعم الرئيس عبد ربه منصور هادي ضد الحوثيين والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح التي سيطرت على العاصمة صنعاء في سبتمبر/أيلول 2014. وقدمت الولايات المتحدة الدعم العسكري للتحالف.

قابل باحثو هيومن رايتس ووتش أقارب وأصدقاء محتجزين، ومحتجزين سابقين ومحامين وناشطين ومسؤولين حكوميين. كما راجعت المنظمة وثائق ومقاطع فيديو وصوراً قدمها محامون وناشطون، إضافة إلى رسائل وجهها محامون أو أقارب إلى مختلف سلطات اليمن والتحالف. نفت وكالة «رويترز» أن «تنظيم القاعدة في جزيرة العرب» (القاعدة) استولى خلال النزاع على أسلحة وأراض ومداخيل نهبها من البنك المركزي في المكلا عاصمة محافظة حضرموت، والسيطرة على ميناء المدينة لمدة عام تقريباً نفذت القاعدة عدداً من الهجمات تحديداً ضد أهداف عسكرية وأمنية في المحافظات الجنوبية والشرقية لليمن، ما أدى إلى مقتل العشرات. كما تبنى داعش في اليمن هجمات مماثلة خلال العامين الماضيين.

قادت الإمارات حملات مضادة للإرهاب في مواجهة القاعدة وداعش في اليمن، بما في ذلك بدعم القوات اليمنية التي تشن حملات أمنية في جنوب البلاد وشرقها. وثقت هيومن رايتس ووتش انتهاكات ارتكبتها بعض تلك القوات، منها القوات المعروفة باسم «الحزام الأمني» والمرابطة في عدن ولحج وأبين ومحافظات جنوبية أخرى، و «قوات النخبة الحضرمية» في حضرموت. استخدمت قوات الحزام الأمني وقوات النخبة الحضرمية القوة المفرطة خلال الاعتقالات والمداهمات، واعتقلت أقارب مشتبه بهم للضغط عليهم للاستسلام بشكل «إرادي»، واحتجزت تعسفاً رجالاً وشباناً، واحتجزت أطفالاً مع راشدين، وأخفت العشرات قسراً. وكما قال أحد المحتجزين السابقين نقلاً عن محتجز آخر في أحد معتقلات عدن غير الرسمية الكثيرة: «هذا سجن لا عودة منه». أفادت تقارير بأن الإمارات تدير بعض هذه المعتقلات وأنها تلقت بعض المحتجزين المهمين خارج البلاد، بما في ذلك إلى قاعدة لها في إريتريا.

علما الإمارات والجنوب اليمني مرسومان في مدينة عدن الساحلية في اليمن. بحلول العام 2017، رفع علما الإمارات والجنوب اليمني في أجزاء عديدة من عدن، التي أعلنها الرئيس هادي العاصمة المؤقتة لليمن بعد أن سيطرت قوات الحوثي-صالح على صنعاء في العام 2014. © 2017 كريستين بيكرلي | هيومن رايتس ووتش

كما أخبر محتجزون سابقون وأقارب لهم هيومن رايتس ووتش أن بعض المحتجزين تعرضوا للانتهاكات أو التعذيب داخل المعتقلات، غالباً بالضرب المبرح حيث استخدم عناصر الأمن قبضاتهم أو أسلحتهم أو أغراضاً معدنية أخرى. كما ذكر آخرون أن قوات الأمن تستخدم الصعق بالكهرباء والتجريد من الملابس وتهديدات المحتجزين وأقاربهم والضرب أخمص القدمين (الفلقة).

قال رجل زار طفلاً من أسرته في معتقل في عدن إنه «بدا مجنوناً» عندما خرج من زنزانة مزدحمة. واختفى الطفل فيما بعد من ذلك المعتقل.

قالت هيومن رايتس ووتش إن على كل الأطراف التي تحتجز أشخاصاً في اليمن التوقف فوراً عن الإخفاءات القسرية والاحتجازات التعسفية وتعذيب المعتقلين. عليها إطلاق سراح كل من احتجز تعسفاً أو لمشاركته في أنشطة سياسية سلمية، خاصة الفئات الضعيفة مثل الأطفال. عليها تقديم لائحة بكل مراكز الاحتجاز والمحتجزين حالياً أو الذين لقوا حتفهم خلال الحجز.

من حق المحتجزين خلال حرب أهلية التمتع بالحماية الأساسية التي تحق لكل المحتجزين، بما في ذلك المثول بسرعة أمام سلطة مستقلة كقاض مثلاً، ومعرفة الأسباب المحددة لاحتجازهم، وإعطاؤهم فرصة الاعتراض على احتجازهم. يمكن احتجاز شخص غير متهم بارتكاب جناية لأسباب أمنية استثنائية فقط، تكون مذكورة في القانون المحلي، ويجب إطلاق سراحه فور انتفاء أسباب حرمانه من حريته. ينبغي مثول كل هؤلاء المحتجزين أمام قاض، وإعادة النظر

في حالات الاحتجاز في هذه الظروف كل 6 أشهر على الأقل. ينبغي معاملة جميع المحتجزين بإنسانية دائماً. يجب السماح بالزيارات العائلية إن كانت ممكنة. بموجب القانون الإنساني الدولي، لا يجوز احتجاز الأطفال إلا كحل أخير ولأقصر مدة ممكنة. وفي جميع الحالات، يجب احتجاز الأطفال بمعزل عن الراشدين، إلا إذا كانوا محتجزين مع أسرهم.

حظر التعذيب وأنواع سوء المعاملة الأخرى من أهم قواعد قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدوليين. لا توجد ظروف استثنائية تبرر التعذيب، وعلى الدول التحقيق في حالات التعذيب وملاحقة المسؤولين عنها.

على اليمن التأكد من احترام الحزام الأمني وقوات النخبة الحضرمية، وغيرها من القوات التي تعمل بموافقة الحكومة اليمنية، الواجبات القانونية والضمانات الإجرائية، بما في ذلك اتخاذ تدابير لتسجيل المحتجزين وإخبار ذويهم بمكان وجودهم. تقع على عاتق الإمارات واجبات مماثلة نظراً لدورها في الاحتجازات.

تعمل الولايات المتحدة بتعاون وثيق مع الإمارات لمحاربة القاعدة، وأشاد أعضاء في الحكومة الأمريكية مراراً بالإمارات. في 2016، أرسلت الولايات المتحدة عدداً صغيراً من قوات العمليات الخاصة إلى اليمن لمساعدة الأمارات في قتالها ضد الجماعة المسلحة. كما ذكرت تقارير أن الولايات المتحدة قامت بعمليات مشتركة مع الإمارات ضد القاعدة في شرق اليمن ووسطه، بحسب صحيفة «نيويورك تايمز» وموقع «ذا إنترسبت». حققت هيومن رايتس ووتش

في عملية عسكرية في يناير/كانون الثاني في محافظة البيضاء أسفرت عن مقتل 14 مدنياً على الأقل، من بينهم 9 أطفال. قالت ويتسن: «الزوجات والأمهات والبنات في شمال اليمن وجنوبه يردن معرفة ما إذا كان أزواجهن وأبناؤهن وآباؤهن وأشقاؤهن بخير، بل حتى إن كانوا على قيد الحياة. على اليمن والإمارات وقوات الحوثي-صالح، وأي طرف آخر يخفي أشخاصاً، إخبار ذويهم فوراً عن مكان تواجدهم، وإطلاق سراح من احتجزوا تعسفاً».

نظراً لخطر الانتقام ضد من تحدثوا إلى هيومن رايتس ووتش أو أسرهم، استخدمنا، في ما يلي، أسماء مستعارة وحجبنا التفاصيل المحددة لهوياتهم. أخبرنا كل المستجوبين بهدف المقابلة وبكل الطرق التي قد تستخدم بها المعلومات التي يقدمونها و ضمنا لهم السرية. تقود الإمارات حملة التحالف في جنوب اليمن وشرقه، بما في ذلك الحملة لمكافحة الإرهاب. استخدم الأشخاص الذين قابلتهم هيومن رايتس ووتش كلا من «الإمارات» و«التحالف» للتحدث عن الإمارات ودورها في حملات الأعتقال.

شبكة من المعتقلات السرية

وثقت منظمات حقوقية يمنية ومحامون مئات الحالات تعرض فيها أشخاص للاحتجاز التعسفي أو الإخفاء القسري في مناطق تخضع رسمياً لسيطرة حكومة الرئيس هادي المعترف بها دولياً. وتقوم قوات أخرى - غير تلك التي تدعمها الإمارات - بارتكاب انتهاكات أيضاً. فمدينة عدن الجنوبية مثلاً، تضم العديد من القوات الأمنية والميليشيات المختلفة والمتنافسة فيما بينها غالباً رغم كونها تحت إمرة وزارة الداخلية رسمياً، إلا أنها تعمل بقيادات وبنيات تحكم مختلفة، وتشمل وحدات تابعة لليمن والسعودية والإمارات. قال ناشطون محليون وصحفيون

ومحامون إن هذه الوحدات تعتقل أشخاصًا وتحتجزهم وتدير معتقلات غير رسمية.

وصف رجل لـ هيومن رايتس ووتش احتجاجاً نظم مؤخراً لمطالبة الإمارات وقوات النخبة الحضرمية بكشف مكان تواجد المحتجزين: «كان هناك أطفال صغار يرددون،أطلقوا سراح آبائنا». كتبنا على اللافتات إننا ضد الإرهاب، لكن احتجاز الأشخاص بهذه الطريقة هو إرهاب أيضاً».

هناك مراكز احتجاز غير رسمية وسرية عديدة في عدن وحضرموت والمناطق الخاضعة لقوات الحوثي-صالح والتي لم يسمح للمراقبين المستقلين والمحامين وأسر المحتجزين بدخولها. قالت هيومن رايتس ووتش إن على كل الأطراف التي تدير معتقلات في اليمن، رسمية كانت أو غير رسمية، السماح فوراً بدخول مراقبي ظروف الاحتجاز والمحامين والأطباء ومراقبي حقوق الإنسان وأسر المحتجزين.

بموجب قانون حقوق الإنسان الدولي، الإخفاء القسري هو اعتقال السلطات شخصاً وإنكار احتجازه أو عدم الكشف عن مصيره أو مكان احتجازه. الأشخاص المخفيون قسراً أكثر عرضة للتعذيب وسوء المعاملة، خاصة عندما يحتجزون خارج مراكز الاحتجاز الرسمية مثل مراكز الشرطة والسجون.

نقل محتمل خارج اليمن

لم تتمكن هيومن رايتس ووتش من التأكد من هذه المزاعم، لكن بحسب محامين وناشطين وأحد أقرباء رجال تعرضوا للإخفاء القسري، فإن الإمارات تنقل المعتقلين المهمين خارج اليمن. ويقول أحد الناشطين إن نحو 15 شخصاً متهما بالانتماء إلى القاعدة أو داعش نقلوا إلى قاعدة عسكرية تطورها الإمارات في مدينة عصب الإريترية منذ سنتين. وقال رجل تعرض أقاربه للإخفاء القسري إن 5 مسؤولين على الأقل أخبروه بأن الإمارات نقلتهم خارج اليمن، بما في ذلك 3 قالوا إنهم كانوا محتجزين في إريتريا.

في 2016، أشار فريق الرصد التابع للأمم المتحدة المعني بالصومال وإريتريا إلى البناء السريع لمنشأة يبدو أنها «قاعدة عسكرية دائمة» في عصب. وحسب محللين أمنيين، فإن للمنشأة ميناءها الخاص وقاعدتها الجوية ومرافق للتدريب العسكري حيث دربت الإمارات قوات يمنية، منها الحزام الأمني وقوات النخبة الحضرمية، بحسب «معهد الشرق الأوسط». وقال فريق الرصد الأممي أيضاً إن القاعدة العسكرية توسعت، و»وجود قوات التحالف في عصب أصبح يشمل ليس فقط قوات من الإمارات العربية المتحدة والعربية السعودية، بل أيضاً قوات يمنية وقوات أخرى عابرة».

يتحمل اليمن مسؤولية اتخاذ كل التدابير الممكنة لحماية كل من تنقله الإمارات أو غيرها من الدول أو الأطراف. من حق كل من ينقل خارج بلد ما الطعن في ذلك أمام محاكم ذلك البلد. ويمنع نقل الأشخاص إن كان هناك احتمال تعرضهم للتعذيب أو انتهاكات حقوقية خطيرة .

الحزام الأمني بدعم إماراتي في عدن

في عدن، العديد ممن تعرضوا للاحتجاز التعسفي أو الإخفاء القسري اعتقلوا على يد الحزام الأمني، وهي قوة تأسست في ربيع 2016. تتبع هذه القوة رسمياً وزارة الداخلية، لكنها ممولة ومسيرة من الإمارات بحسب عدد من الناشطين والمحامين والمسؤولين الحكوميين. خلص تقرير أعده فريق خبراء الأمم المتحدة المعني باليمن ومركز المدنيين في حالات النزاع (سيفيك) إلى أن الحزام الأمني عمل خارج سلطة الحكومة اليمنية إلى حد كبير. قال محتجزون سابقون وأقارب محتجزين على يد الحزام الأمني في عشرات المقابلات إن عناصر القوة أخبروهم بأنهم يتبعون أوامر الإمارات باعتقال مشتبه فيهم بالإرهاب، وإنهم لا يملكون صلاحية الإفراج عنهم بدون إذن خاص من الإمارات. قال محتجز سابق إن قائداً رفيعاً في قوات الحزام الأمني أخبره بأنه كان يعتقد في البداية أن الإمارات تعتقل المشتبه بهم على أساس معلومات استخبارية موثوقة، لكنه الآن صار متأكداً من أن ليس جميع المحتجزين مرتبطين بجماعات متطرفة،قال رجل احتجز شقيقه في يوليو/تموز 2016 إن ضابطاً في الحزام الأمني أخبره بأن الإمارات أعطت الحزام الأمني أوامر بما في ذلك لائحة أسماء لاعتقالها، لتقرر الإمارات ما تفعل بهم بعد اعتقالهم. قال إن الإمارات لم تخبر الحزام الأمني بالتهم الموجهة إلى هؤلاء الرجال.

احتجز الحزام الأمني تعسفاً واعتدى على عشرات الأشخاص. قالت عدة أسر إن القوات الأمنية، منها الحزام الأمني، استخدمت القوة المفرطة عند الاحتجاز، بما في ذلك ضرب المحتجزين بأسلحتهم واقتحام المنازل بالقوة. كما اعتقل الحزام الأمني أقارب مشتبه فيهم عندما تعذر عليهم إيجاد الشخص الذي يريدونه للضغط عليه للاستسلام.

منير وكريم: في ليلة من خريف 2016، أتى عناصر من الحزام الأمني في الساعة 2 فجراً إلى منزل أسرة «كريم» و«منير»، وهما في العشرينات من عمرهما، بنية اعتقال منير. لم يكن منير في البيت، فعصب عناصر الحزام الأمني عيني كريم وأخذوه إلى معسكر قريب واستجوبوه. وبعد بضع ساعات، ألقت القوات الأمنية كريم وهو ما زال معصوب العينين في مكان لم يتعرف عليه بادئ الأمر. وعندما تعرف على المكان عاد إلى بيته مشياً على الأقدام. قال أحد أقاربه إنه «كان خائفاً جداً» عندما وصل. في اليوم التالي، سلم منير نفسه في السجن المركزي. قال مسؤولو السجن لوالد منير إن ملف ابنه «بين أيدي التحالف». أصدر المدعي العام أمراً بإطلاق سراحه. قالت النيابة العامة لأسرة منير إنه يتعذر عليها التوصل إلى إطلاق سراح منير لأن السلطات لم تحترم أوامرها.

ليث وحميد: ذات ليلة في خريف 2016 حوالي الساعة 2:30 فجراً، أتت قوات من الحزام الأمني إلى بيت «حميد» لاعتقال ابنه «ليث». عندما لم يجدوه هناك، ركلوا والده وضربوه كما ضرب ضابط. زوجة حميد ببندقيته عصبوا عيني حميد وركلوه مجدداً عندما حاول إرخاء عصب عينيه، فاعتقلوه وضربوه مجدداً، ثم أطلقوا سراحه وأمروه بأن يحضر ابنه. قال حميد لـــ هيومن رايتس ووتش: «نعم، وعدت بإحضار ابني إليهم وفعلت ذلك في اليوم التالي. أنا آسف جداً لأجل ابني لأنني لو كنت أعلم أنه سيحتجز كل هذه المدة لما أخذته إليهم». ما زال ليث محتجزاً.

السجون السرية، سوء معاملة المحتجزين في عدن

في عدن مركزان رسميان للاحتجاز هما «السجن المركزي» و«إدارة البحث الجنائي». كان لدى إدارة البحث الجنائي نحو 220 محتجزاً والسجن المركزي حوالي 231 محتجزاً بما يتصل بالإرهاب و480 محتجزاً جنائياً في فبراير/شباط 2017، وفقاً للنيابة العامة.

رغم أن نظام المحاكم في عدن معطل إلى حد كبير، إلا أن النيابة العامة تواصل إصدار أوامر الإفراج عن الأشخاص إذا لم تكن هناك أدلة كافية لاحتجازهم. كثيراً ما لا تحترم أوامر النيابة العامة، ولا سيما فيما يتعلق بقضايا الإرهاب «حيث تتوقف سلطة المدعي العام»، بحسب وكلاء النيابة. قالت عائلات ومحامون ومسؤولون حكوميون مراراً إنه من المرجح استمرار احتجاز الأشخاص الذين اعتقلتهم «قوات الحزام الأمني» وكانت ملفاتهم «لدى التحالف»، رغم أوامر الإفراج الصادرة عن النيابة، حتى في مراكز الاحتجاز الرسمية.

تصور هذه الخريطة مرافق الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية التي وثقت فيها هيومن رايتس ووتش حالات احتجاز أشخاص تعسفاً أو إخفائهم قسراً منذ العام 2016، وحيث تمكنت هيومن رايتس ووتش من تحديد أماكنها عبر نظام تحديد المواقع العالمي (جي بي إس). وهي لا تصور جميع المواقع المستخدمة حالياً كمراكز احتجاز في محافظة عدن. © 2017 هيومن رايتس ووتش

قال محللون وناشطون ومحامون في عدن إن السجن المركزي ينقسم إلى قضايا جنائية

يسيطر عليها مدير السجن، وحالات إرهابية يشرف عليها ضابط في قوات الحزام الأمني عينه ضباط إماراتيون في عدن ويقدم لهم التقارير. قال محتجز سابق في السجن المركزي إن ما لا يقل عن 4 أشخاص في جناحه تلقوا أوامر بالإفراج عنهم، لكنهم ظلوا محتجزين لأنه قيل لهم إن «التحالف» رفض السماح لهم بالخروج. قال المحتجز السابق ومحتجزان آخران معه إن مسؤولي السجن قالوا إن الحزام الأمني يدير السجن ويقدم تقارير للإمارات.

أواخر 2016، أصدرت النيابة العامة أوامر بإطلاق سراح 27 شخصاً اعتقلهم الحزام الأمني واحتجزوا للاشتباه بأنهم إرهابيون. أفرج عن 10 أشخاص بحلول فبراير/شباط 2017. قال مسؤولو الحزام الأمني في السجن للنيابة العامة إنه لا يمكن إطلاق سراح 17 آخرين دون إصدار أمر من التحالف، لأن الحزام الأمني اعتقلهم وأصبحوا خاضعين لسيطرة التحالف. حددت النيابة العامة بعد فترة وجيزة 35 محتجزاً إضافياً، متهمين جميعاً بالإرهاب، للإفراج عنهم.

قال 3 محامين إن مدير السجن أخبرهم في اجتماع أنه لم يتمكن من الإفراج عن أشخاص معينين، حتى لو كان لديهم أوامر الإفراج عنهم، لأن القرار كان لدى التحالف.

عمر ومصطفى: في إحدى ليالي أغسطس/آب، حوالي الساعة 1:30 صباحاً، كسر رجال الحزام الأمني باب منزلهما، وهم يصيحون أنهم يريدون اعتقال «مصطفى» (17 عاماً)، طالب في المدرسة الثانوية. كان مصطفى يرافق قريباً مسناً في رحلة، لذلك أخذ الرجال شقيقه الأكبر «عمر» معهم بدلاً منه. بعد أسبوع، سلم مصطفى نفسه، وأفرج أفراد الحزام الأمني عن عمر. حصلت عائلة مصطفى في النهاية على أمر بالإفراج عنه، إلا أن مسؤولي السجن المركزي، بمن فيهم رئيس السجن بحكم الأمر الواقع، قالوا إن ملفه «كان مع التحالف ولم يكن هناك ما يستطيعون فعله حيال ذلك». قال أحد أفراد العائلة « لا يمكنك الذهاب إلى التحالف. سيطلقون النار عليك إذا حاولت الذهاب إلى التحالف». قال أحد الأقارب الذين زاروا مصطفى «إنه في حال سيئ للغاية... هو طالب، وما كان يجب أن يحدث هذا له».

وثقت هيومن رايتس ووتش ادعاءات متعددة بأن مختلف قوات الأمن في مراكز الشرطة ومراكز الاحتجاز الرسمية والسرية تسيء معاملة المحتجزين. قال رجل محتجز في السجن المركزي إنه ومعتقلين آخرين عصبت عيونهم وكبلت أياديهم واقتيدوا إلى غرفة منفصلة في السجن. قال إنه تعرض لصدمات كهربائية متعددة. قال إنه سمع أيضاً الرجال الثلاثة الآخرين يتعرضون للضرب والصدمات الكهربائية. سقط أحدهم فوقه، وكان بإمكانه سماع الرجل يصرخ من الألم.

في قضية منفصلة أواخر أغسطس/آب، قال رجل كان خارج عدن يزور أقاربه إن زوجته ذهبت لزيارة ابنيهما في السجن المركزي، حيث نقلا للتو بعد إخفائهما قسراً. أخبرته زوجته بعد الزيارة أن أحد ابنيهما كان نظره ضعيفاً، وكان شبه فاقد للوعي. كان رأسه مصاباً بجروح واضحة، وكانت هناك علامات قيود على يديه. قال الشاب لوالدته إنه تعرض للضرب بجسم معدني وتلقى صدمات كهربائية. قالت الأم إن الابن الآخر بدا غير مستقر نفسياً، ولكنه لم يتعرض للإيذاء الجسدي. بعد أسبوعين تقريباً، «اختفى الرجلان تماماً». قال مسؤول حكومي في وقت لاحق للعائلة إن الرجال «كانوا لدى التحالف».

في حالة أخرى، زار أحد أفراد الأسرة أحد أقاربه في مرفق احتجاز غير رسمي، قال له قريبه

إنه احتجز في قاعدة إماراتية لشهور قبل نقله إلى مرفق الاحتجاز الحالي. قال إنه كان يستجوب ويضرب يومياً في القاعدة، وفقد وعيه مرة وظل طريح الفراش.

قال أحد المحامين إنه عندما زاروا السجن المركزي أواخر 2016 استمعوا لأربع شكاوى سوء معاملة، لكن المحتجزين كانوا يخشون رفع القضايا أو الشهادة بسبب المخاوف من الانتقام. كما قال صحفيون وناشطون حقوقيون لـ هيومن رايتس ووتش إنهم وثقوا انتهاكات في سجون عدن.

قال نائب وزير الداخلية علي ناصر لـ هيومن رايتس ووتش إن وزارة الداخلية تعمل على تحسين الأوضاع في السجون، ولكن الوزارة تحتاج إلى تمويل لتجهيز المباني وتدريب الموظفين بشكل صحيح.

وثقت هيومن رايتس ووتش 4 حالات تعرض فيها الأطفال للاعتقال التعسفي أو الإخفاء القسري في عدن حيث كانوا محتجزين مع بالغين في السجن المركزي ومعسكر طارق (مركز عسكري تسيطر عليه إدارة الأمن في عدن). بالإضافة إلى ذلك، قال محتجز سابق في السجن المركزي إن 7 أو 8 أطفال كانوا في الحجرة معه، وهم صبية يبلغون من العمر 15 أو 16 عاماً، عندما كان هناك عام 2016. قال إن هؤلاء الأولاد كانوا يعودون إلى الجناح يبكون بعد الاستجواب، وأخبروا السجناء فيما بعد أنهم كانوا معصوبي العيون وتعرضوا للضرب، وأن الضباط هددوا بخلع ملابسهم.

وصف محامون وناشطون وأقارب ومعتقلون سابقون 6 مرافق احتجاز على الأقل غير رسمية أو سرية في عدن. جمع شخص أكثر من 150 اسماً لمعتقلين من قبل قوات الأمن وقارنها بقوائم المحتجزين في السجن المركزي وإدارة البحث الجنائي، ووجد أن حوالي 50 منهم لم يكونوا في أي من مراكز الاحتجاز. قالت مصادر، من بينها مسؤولون حكوميون، إن المحامين والناشطين والقضاة والمدعين العامين والمنظمات الدولية لم يتمكنوا من الوصول إلى مرافق الاحتجاز غير الرسمية أو السجون السرية في عدن. نفى نائب وزير الداخلية ناصر في فبراير/شباط وجود أي مرافق احتجاز غير رسمية أو سجون سرية في عدن.

العديد من الأشخاص الذين تم إخفاؤهم قسراً كانوا قد اعتقلوا في البداية من قبل الحزام الأمني، وقال لهم مسؤولون حكوميون مختلفون فيما بعد إنهم نقلوا إلى مراكز الاحتجاز الخاضعة لسيطرة الإمارات، وإن المسؤولين اليمنيين وضباط الحزام الأمني لم يعودوا قادرين على التدخل.

أكدت مصادر متعددة، بما فيها مسؤولون حكوميون، أن الامارات تدير مركز احتجاز واحد على الأقل للإرهابيين المشتبه بهم الذين اعتبروا قضايا ذات أهمية عالية أو حساسة في عدن. قال شخص يتابع هذه الحالات إنهم يعرفون 10 محتجزين بالاسم نُقلوا إلى السجن المركزي بعد أن فقدوا لمدة 3 إلى 7 شهور، وأفادوا فيما بعد بأن القوات الإماراتية هي التي احتجزتهم. قال 3 رجال لـ «هيومن رايتس ووتش» إنه أثناء احتجازهم في السجن المركزي، نُقل بعض الرجال إلى السجن وقالوا إن الإمارات كانت تحتجزهم. قال محتجزون سابقون إنه أثناء نقلهم إلى مركز احتجاز آخر، توقفت الشاحنة التي تقلهم خارج المقر الرئيسي لدولة الإمارات في البريقة، وهو حي في عدن، وأودعت هناك بعض الرجال الآخرين الذين ألقي القبض عليهم. وقالت منظمة

غير حكومية يمنية تراقب الاعتقالات إن الحزام الأمني نقل أكثر من 50 محتجزاً من السجن المركزي إلى المقر الإماراتي بالبريقة عام 2017. تتعلق إحدى القضايا بـ «صلاح الدين» الذي اعتقل عام 2016. قال أحد أقاربه إن معارفه في عدن أخبروا الأسرة أنه نقل إلى المقر الإماراتي في البريقة. قال مسؤولون رفيعو المستوى للعائلة إنه ليس لديهم القدرة على التدخل في القضية، لأن الأمر بيد الإمارات. بعد شهور، قال حراس في مقر القيادة الإماراتي إن هناك خططاً لنقل عشرات المحتجزين إلى مكان آخر. بعد فترة وجيزة، اتصل صلاح الدين، وأكد أنه كان محتجزاً لدى التحالف ونقل إلى مركز احتجاز غير رسمي تابع للحزام الأمني.

زعم كثير من الناس في عدن أيضاً أن إدارة الأمن، التي تشرف عليها وزارة الداخلية وتدعم الإمارات كبار مسؤوليها، تدير أيضا مرافق احتجاز غير رسمية وسجوناً سرية، بما فيها في الضواحي، وهي منطقة في عدن يعيش فيها رئيس الأمن، وفي معسكر طارق في خور مكسر. تحدثت هيومن رايتس ووتش إلى معتقلين سابقين قالا إنهما احتجزا في مكان مجهول في الضواحي، وقريب محتجز آخر زاره أحد أفراد أسرته في معسكر طارق. عام 2016، اعتقل طفلان يبلغان من العمر 15 و 17 وأخذا أولاً إلى مركز للشرطة، لكنهما اختفيا بعد ذلك ببضعة أيام، وفقاً لأفراد العائلة. قال مسؤول حكومي لأحد أفراد العائلة إن الطفل البالغ من العمر 17 عاماً نُقل إلى مرفق احتجاز غير رسمي تديره إدارة الأمن. قال أحد أفراد العائلة الذي استطاع زيارته إن السجن كان يضم 7 أو 8 حظائر معدنية كبيرة مليئة بالناس. كان الطفل البالغ من العمر 17 عاماً في واحد منها، وعندما خرج «بدا مجنوناً». اختفى لاحقاً من المعسكر.

نديم ويوسف: اعتقل «نديم» و«يوسف» أوائل عام 2017، حوالي منتصف الليل. قال يوسف إن أحد العناصر دفع وجهه إلى الأرض واتهمه بالعمل مع داعش. ضربهم العناصر بأعقاب أسلحتهم وقيدوا أيديهم قاوم نديم الاعتقال عصب العناصر أعين الرجلين، ووضعوهما في شاحنات عسكرية، واقتادوهما إلى مرافق احتجاز غير رسمية. نقل الرجلان إلى غرفة أصغر. كان فيها 7 رجال آخرين، من بينهم رجل أصيب برصاصة في ساقه على يد قوات الأمن، وكان جرحه مليئاً بالديدان. قال رجل في الزنزانة: «هذا سجن لا عودة منه». كان أحد الرجال محتجزاً منذ 8 أشهر. قال له الرجال إنه لا يسمح لهم بالاستحمام إلا مرة كل أسبوعين، وعندما تنفد مياه الشرب، يشرب المعتقلون بولهم. أطلق سراح الرجلين بعد تدخل اصدقائهما وأفراد أسرتيهما، وبقي الرجال الثلاثة الذين اعتقلوا معهم وأفراد محتجزين. اتصل الرجلان بأسرة الرجل الذي أصيب برصاصة. كانت والدته «سعيدة جداً»، إذ كانت تعتقد أن ابنها قد مات. وصف نشطاء محليون في مناطق أخرى تحت سيطرة الحكومة اليمنية، منها تعز ولحج وأبين ومأرب، انتهاكات مماثلة من قبل قوات الأمن التابعة للحكومة. قوات النخبة الإماراتية والحضرمية في أبريل/ نيسان 2016، استعاد التحالف المكلا، التي سيطرت عليها القاعدة لشهور. واصلت الجماعات المتطرفة شن هجمات على منشآت عسكرية، ما أسفر عن مقتل وجرح عشرات من القوات العسكرية. واصلت الإمارات دعم وتوجيه القوات اليمنية التي تنفذ حملات مكافحة الإرهاب وغيرها من الحملات الأمنية في حضرموت، وعلى رأسها «قوات النخبة الحضرمية»، وهي رسمياً جزء من الجيش اليمني، وتحديداً في المنطقة العسكرية الثانية، التي تغطي أجزاء من محافظة حضرموت. قال ناشطون ومحامون وأفراد عائلات معتقلين إن الإمارات توفر الرواتب والتدريب

والأسلحة والتوجيه لقوات النخبة. أبلغت الإمارات فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة بشأن اليمن بأنها قدمت «مساعدة عسكرية ومالية وتدريبية» و»معلومات استخبارية ومعلومات لوجستية وتدخلاً جوياً»، ولكن القوات كانت تحت سيطرة القوات المسلحة اليمنية. خلص فريق الأمم المتحدة إلى أنه «رغم أنها تحت قيادة الحكومة الشرعية، إلا أنها تخضع فعلياً للسيطرة التنفيذية لدولة الإمارات التي تشرف على العمليات البرية في المكلا». خلص إلى ذلك تقرير صدر عام 2016 عن مركز سيفيك.

نشرت الولايات المتحدة عدداً صغيراً من القوات الخاصة لتقديم الدعم الاستخباري واللوجستي للجهود التي تقودها الإمارات في المكلا في أبريل/ نيسان، ومددت الانتشار إلى أجل غير مسمى في يونيو/حزيران. تدعم القوات الخاصة الأمريكية في المكلا بشكل غير مباشر القوات التي تدربها الإمارات من خلال تقديم المشورة للإمارات حول كيفية تنفيذ الحملة ضد القاعدة، وفقاً لموقع «فايس نيوز». ذكرت رويترز أن الإمارات «تعمل مع» الولايات المتحدة «لتدريب وإدارة وتجهيز المقاتلين اليمنيين في تلك الجهود [ضد القاعدة]». كما زعم مسؤول حكومي يمني سابق أن قوات النخبة الحضرمية تلقت دعماً تكتيكياً وفنياً لمكافحة الإرهاب.

احتجزت قوات النخبة الحضرمية بشكل تعسفي وأخفت قسراً عشرات الناس. قابلت هيومن رايتس ووتش أعضاء لجنة تمثل أفراد أسر المختفين الذين جمعوا أسماء 87 شخصاً اختفوا في المنطقة الساحلية بحضرموت. قدم مراقبو حقوق يمنيون قائمة تضم 142 شخصاً قالوا إنهم تعرضوا للاعتقال التعسفي أو الإخفاء القسري في حضرموت منذ مايو/أيار 2016، غالبيتهم العظمى على يد قوات النخبة الحضرمية. قال أحد أفراد عائلة رجل اختفى في مايو/أيار 2016 إن حوالي 25 رجلاً من بلدته اختفوا منذ دخول الإمارات إلى المكلا.

قال أفراد أسر معتقلون ومعتقلون سابقون ومحامون وناشطون محليون إن الإمارات تدير مرافق احتجاز غير رسمية في المكلا، بالإضافة إلى مركز اعتقال رئيسي في مطار الريان (المطار الرئيسي في المكلا). قال رجل اعتقلت قوات النخبة الحضرمية ابنه إن السجناء الذين أطلق سراحهم مؤخراً والحراس الذين يعملون في السجن أكدوا أن المطار يحتجز عشرات السجناء. قالت العائلات إن القوات اعتقلت الرجال في القصر الرئاسي في المكلا وفي نقاط تفتيش مختلفة، قبل نقلهم إلى الريان في كثير من الأحيان.

لا يستطيع المحامون الناشطون والمراقبون المستقلون الوصول إلى أي من مراكز الاحتجاز. قال أفراد في حضرموت إنهم تحدثوا عبر الهاتف مع ضباط إماراتيين اعترفوا بحجز أفراد أسرهم، وسمحوا للأسر بالتحدث إلى أقاربهم المفقودين عبر الهاتف، وطلبوا منهم عدم الاحتجاج أو التحدث إلى وسائل الإعلام. يستخدم الضباط أسماء مستعارة. قالت امرأة «لا نعرف أسماءهم.

ريمي: بعد أن أخرج التحالف القاعدة من المكلا، اعتقل ريمي من قبل رجال في شاحنة عسكرية، خلال أول حملة أمنية واسعة النطاق ربيع عام 2016. سجن في مطار الريان واستجوبه أبو أحمد، وهو ضابط إماراتي قالت عائلات عدة إنه مسؤول عن مرافق الاحتجاز. قال مسؤولون محليون إن ريمي اعتقل مرة أخرى بعد الإفراج عنه بوقت قصير واقتيد إلى الريان بناء على أمر من الإمارات. تلقت العائلة مكالمة هاتفية واحدة فقط من ريمي خلال عام تقريباً. قال إنه «بخير» وكان يتصل من هاتف ضابط إماراتي. قال أفراد العائلات إنهم

سمعوا أن الرجال في مرفق الاحتجاز يتعرضون للضرب والإيذاء. قال أحد أعضاء لجنة الاعتقال إن الضباط اليمنيين والإماراتيين استجوبوا المعتقلين وإن هناك تقارير تفيد بالتعذيب والضرب و»كثير من الأشياء التي لا أستطيع قولها، ويحرجني قولها». قال سجين كان محتجزاً إنه تعرض للضرب على أيدي 7 من عناصر قوات النخبة الحضرمية، وإنه تعرض للكمات في الوجه وضرب بالأسلاك المعدنية أثناء استجوابه عند نقطة تفتيش عسكرية قبل نقله إلى مطار الريان. اطلعت هيومن رايش ووتش على شهادات كتبها رجلان احتجزا في مقر المخابرات الأمنية والقصر الرئاسي ومطار الريان، وصفت الشهادات سوء المعاملة، منها الضرب والتعريض لدرجات الحرارة الباردة، والشتائم والتهديدات بالقتل والاعتداء الجنسي، بما فيه الإجبار على التعري والتهديد بالاغتصاب. تأكدت هيومن رايتس ووتش أن الرجال اعتقلوا، من خلال الحديث مع الأصدقاء وأفراد العائلة.

قال أب اعتقل ابناه إنه كان قلقا بشأنهما، لأن بعض الرجال الذين أطلق سراحهم من الريان أخبروه أنهم تعرضوا للتعذيب. قال مسؤول في حكومة حضرموت المحلية إن الرجال نقلوا إلى الريان. قال إنه لا يستطيع أن يفعل أي شيء بشأن القضية، لأن المطار يخضع للسيطرة الإماراتية. أبو أحمد، الضابط الإماراتي، قال للعائلة إن الرجال كانوا محتجزين في المطار. اتصل واحد من ابنيه بعد عام تقريباً من الاحتجاز. قال والده إن صوته بدا ضعيفاً، وإنه كان يبكي ويعاني. لا يزال لا يعرف ما تهمته. قال إنه يظل مكبل اليدين ومعصوب العينين في جميع الأوقات إلا عند تناول الطعام واستخدام الحمام. لم يكن يعرف ما إذا كان شقيقه في السجن نفسه أم لا.

نظم الناس في حضرموت احتجاجات متعددة. كما كتبوا رسائل عدة، غالباً إلى حكومة هادي وحاكم حضرموت والتحالف. طلبوا في هذه الرسائل من السلطات الكشف عن مصير أقاربهم والسماح لهم بزيارة السجون وإحالة أي قضايا تتضمن أدلة ضد المحتجز إلى المحاكم. قال أحد المعتقلين السابقين لأحد أفراد أسرته إنه احتجز مع أقاربه في الريان. اعتقل «عبد القادر» قبل عام. قال الحاكم والقائد العسكري الإقليمي للأسرة إنه ليس لديهما سلطة الإفراج عنه، إلا أن ضابطاً إماراتياً وعد الأسرة أنه سيطلق سراحه قريباً، ولكنه لا يزال محتجزاً. قالت والدته وهي تتحدث عن أثر الإخفاء على الأسر، ولا سيما الأمهات: «نريد فقط أن نرى أولادنا». أصدر حاكم حضرموت في 12 فبراير/شباط تعميماً موجهاً إلى التحالف ورئيس المنطقة العسكرية الثانية والمدعي العام ومدير الأمن العام والشرطة ينص على أنه لا ينبغي لأي قوات أن تعتقل أي شخص دون أمر من المدعي العام. في اليوم نفسه، أصدر أبو بكر حسين سالم، محافظ أبين، نشرة مماثلة، وفقاً لوسيلة إعلام يمنية. إلا أن أهالي حضرموت قالوا إن قوات النخبة الحضرمية استمرت في مداهمة المنازل واحتجازهم واختطافهم بصورة تعسفية في المكلا بعد صدور التعميم.

أطلق سراح حوالي 18 رجلاً من الريان في مايو/أيار، قبيل شهر رمضان وفقاً لما ذكره أفراد العائلات. لا يزال العشرات محتجزين. قالت هيومن رايتس ووتش إن على الإمارات واليمن وغيرهما إطلاق سراح جميع المحتجزين بشكل تعسفي.

16 فبراير 2017

اليمن: غارة جوية للتحالف قرب مدرسة

مقتل طالبين وإداري وإصابة 3 أطفال

(بيروت) - قالت «هيومن رايتس ووتش» اليوم إن غارة جوية للتحالف بقيادة السعودية قرب مدرسة شمالي اليمن - وقعت في 10 يناير/كانون الثاني 2017 — قتلت طالبين وإدارياً بالمدرسة وأصابت 3 أطفال. يعزز الهجوم غير القانوني الحاجة الملحة إلى تحقيق دولي في انتهاكات قوانين الحرب المزعومة في اليمن، وإنهاء مبيعات الأسلحة للسعودية، وإعادة التحالف إلى «قائمة العار» الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة والخاصة بالانتهاكات ضد الأطفال في النزاعات المسلحة.

قالت سارة ليا ويتسن، مديرة قسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش: «مقتل فتاة عمرها 11 عاماً جراء القصف، وهي في طريقها إلى المدرسة، يظهر لأي مدى لا يبالي التحالف بقيادة السعودية بضمه لفترة قصيرة إلى «قائمة العار» الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة. كم من أطفال المدارس يجب أن يموتوا ويشوهوا قبل أن ترد الأمم المتحدة؟».

محطة الوقود الأهلية في قرية بني معصار بعد إصابتها في غارة شنها التحالف بقيادة السعودية يوم 10 يناير / كانون الثاني 2017. قتل الهجوم طالبين وإدارياً في المدرسة وجرح 3 أطفال. «مواطنة»، المنظمة الحقوقية الرائدة، زارت الموقع بعد 6 أيام من الهجوم وصورت الأضرار اللاحقة بالمبنى وبقايا الذخيرة. © 2017 منظمة مواطنة لـــ هيومن رايتس ووتش

حوالي الساعة 8 صباح 10 يناير/كانون الثاني، ضربت غارة جوية للتحالف محطة وقود أهلية في قرية بني معصار بمديرية نهم، في محافظة صنعاء، ما أودى بحياة 3 مدنيين مع إصابة 5 آخرين. بحسب شهود، هشم الهجوم عدداً من نوافذ المدرسة القريبة وأضر بوصلات الكهرباء ومكبر الصوت بها. توفر مدرسة الفلاح، على مسافة 150 إلى 200 متر من محطة الوقود، التعليم الابتدائي والثانوي لنحو 900 صبي وفتاة. عادة ما يبدأ اليوم المدرسي بالمدرسة شتاء بين الساعة 8 و8:30 صباحاً. كان الطلاب إما في طريقهم إلى المدرسة أو يتجهزون للذهاب إليها وقت وقوع الهجوم. قال محمد معصار - مدير مدرسة الفلاح منذ أكثر من 20 عاماً - لـ «هيومن رايتس ووتش» إنه كان في البيت مع أسرته يجهز لحضور طابور الصباح عندما وقع الهجوم. قال: «سقطت القذيفة شمالي جدار المدرسة، إلى جوار بعض المتاجر ومحطة وقود أهلية. كانت ستقع كارثة لو سقطت القذيفة على المدرسة».

كان أحمد معصار في بيته على مسافة نصف كيلومتر تقريباً من المدرسة عندما سمع الانفجار. كان طفلاه، في الصفين الخامس والسابع، قد خرجا إلى المدرسة. هرع فورًا إلى موقع الهجوم وقد اعتراه القلق في البداية خشية أن تكون القذيفة قد سقطت على المدرسة إذ رأى سحب الدخان وكأنها تتصاعد من المبنى. ساعد في جهود الإنقاذ حين وصل.

قتل في الهجوم وكيل المدرسة علي مظفر. قال محمد معصار إن مظفر كان يقف أمام

المدرسة «ليطمئن الطلاب وهم يدخلون أن الغارة [التي وقت بالفعل على المنطقة] كانت بعيدة وأن المدرسة لم تتضرر». قتلت الغارة أيضاً إشراق المعافا (11 عاماً) وكانت في طريقها إلى المدرسة، وشامخ سعسوع، وكان عمره 19 عاماً والتحق بمدرسة الفلاح بعد إغلاق مدرسته السابقة بسبب قتال كان يدور قربها. أصابت الغارة أيضا فتاتين، 8 و12 عاماً، وصبياً عمره 16 عاماً.

كان محمد الرضي - معلم الرياضيات في المدرسة - على وشك مغادرة بيته ويقع داخل مجمع المدرسة، ومعه ابنه البالغ 9 أعوام، عندما انفجرت القذيفة. قال:

فجأة أدركت بسبب الدخان والتراب وشظايا الزجاج الذي اعترانا أن غارة وقعت أمامنا، أمام المدرسة... ركضت زوجتي مع الطفلين، إلى خارج المدرسة، لأننا كنا نخشى أن تقع ضربة ثانية. تملكنا الفزع. قال الرضي إنه ومعه 10 أشخاص على الأقل هرعوا لمساعدة المصابين: رأينا أشلاء متناثرة على الأرض، ورأينا إشراق، وقدمها المبتورة. من آثار الدماء على الأرض يبدو أنها زحفت... إلى الجانب الآخر [من الطريق]، وكانت ممسكة بحقيبتها، لكن عندما وصلنا وجدناها ماتت

بقايا ذخيرة وجدتها «مواطنة» قرب موقع غارة شنها التحالف بقيادة السعودية على محطة وقود أهلية في قرية بني معصار يوم 10 يناير/كانون الثاني 2017. © 2017 منظمة مواطنة لـــ هيومن رايتس ووتش

أرسلت منظمة «مواطنة» — منظمة حقوقية يمنية بارزة — فريقاً إلى القرية لفحص موقع الهجوم في 16 يناير/كانون الثاني. صورت مواطنة مخلفات المقذوفات التي خلفتها الغارة. فحصت هيومن رايتس ووتش الصور وتوصلت من سمك الشظايا أنها مخلفات لوحدة موجهة

ووحدة منظومة ذيل من قنبلة ملقاة جواً، لكن لم تكن الصور كافية للتعرف على نوع الذخيرة المستخدمة بشكل دقيق.

ضربت غارات التحالف المنطقة المحيطة بالقرية قبل ذلك، وهي تقع على مسافة 8 كم تقريباً من موقع القتال بين القوات اليمنية التي يدعمها التحالف و قوات الحوثيين والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح. سبق أن أمدت محطة المحروقات مركبات عسكرية عابرة بالبلدة بالوقود، على حد قول مواطنة وشاهد عيان. قال 3 شهود لـ هيومن رايتس ووتش إن التحالف دأب على ضرب أهداف عسكرية في المنطقة، ومنها مركبات عسكرية، لكن لم تكن هنالك مركبة عسكرية في محطة المحروقات وقت الهجوم. ينطبق القانون الإنساني الدولي - أو قوانين الحرب - على كافة الأطراف المتقاتلة في اليمن. تحظر الهجمات المتعمدة أو العشوائية ضد المدنيين والأعيان المدنية. تطالب قوانين الحرب أطراف النزاع باتخاذ الحيطة الدائمة أثناء العمليات العسكرية، لتجنيب السكان المدنيين آثار القتال و اتخاذ جميع الاحتياطات العملية» لتفادي أو تقليص الخسارة في أرواح المدنيين أو الإضرار بالأعيان المدنية.

رغم أن استعمال المركبات العسكرية لمحطة المحروقات من حين لآخر ربما يجعلها هدفاً عسكرياً مشروعاً، إلا أنه لا توجد ضرورة ملحة ظاهرة لضربها وهي قريبة من مدرسة وقت بداية اليوم المدرسي. كان على التحالف تقديم إنذار مسبق فعال بالهجوم واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتقليص الضرر اللاحق بالمدنيين، بما يشمل على سبيل المثال تنفيذ الغارة في غير ساعات اليوم المدرسي.

نفذ التحالف بقيادة السعودية منذ مارس/آذار 2015 عمليات عسكرية في اليمن، بدعم من الولايات المتحدة، ضد قوات الحوثي وصالح. هاجم التحالف بصفة غير قانونية بيوتاً وأسواقاً ومستشفيات ومدارس ومحلات تجارية مدنية ومساجد. توصل تقرير الأمين العام السنوي لعام 2016 بشأن الانتهاكات ضد الأطفال في النزاعات المسلحة أن 785 طفلاً على الأقل قتلوا وأصيب 1168 طفلاً آخرين في اليمن في عام 2015، و60 % من الخسائر تعزى لعمليات التحالف. توصل التقرير أيضاً بأن التحالف مسؤول عن نحو نصف 101 هجمة على المدارس والمستشفيات.

في 2 يونيو / حزيران 2016 ضم الأمين العام السابق بان كي مون التحالف بقيادة السعودية إلى «قائمة العار» السنوية التي أصدرها بشأن الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال أثناء النزاعات المسلحة. بعد أيام من نشر التقرير أصدرت السعودية وحلفاؤها تهديدات بسحب مئات الملايين من الدولارات التي تقدم كمساعدات للأمم المتحدة. في المقابل، أعلن بان كي مون أنه سيسحب التحالف بقيادة السعودية من القائمة «في انتظار نتائج استعراض مشترك»، وأقر علنا بأن التهديدات المالية أثرت على قراره.

بعد إخراج التحالف بقيادة السعودية من قائمة العار، استمرت هجمات التحالف في قتل وتشويه الأطفال وتدمير المدارس والمستشفيات. في ديسمبر/كانون الأول على سبيل المثال ضرب هجوم للتحالف بذخائر عنقودية منطقة قرب مدرستين محليتين في مدينة صعدة شمالي اليمن، ما أودى بحياة مدنيين اثنين وإصابة 6 بينهم طفل. قيل للأطفال ألا يذهبوا إلى المدرسة في اليوم التالي للهجوم، إذ بدأ البحث في المدرستين عن أية مخلفات متفجرة، ومنها الذخائر الصغيرة

غير المتفجرة ضم الأمين العام أيضاً الحوثيين والقوات الحكومية والميليشيات الموالية للحكومة و»القاعدة في شبه الجزيرة العربية» إلى قائمة الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال أثناء النزاع المسلح في اليمن، في عام 2015.

قالت ويتسن: «الأطفال اليمنيون من بين من دفعوا أغلى ثمن خلال هذه الحرب المستمرة منذ عامين تقريباً. على التحالف بقيادة السعودية والقوات اليمنية من طرفي النزاع تحسين حماية الأطفال من القتال».

8 ديسمبر 2016

اليمن : قنابل أمريكية الصنع تستخدم في ضربات جوية غير قانونية

وقوع عشرات القتلى المدنيين يؤكد الحاجة إلى حظر ببع الأسلحة للسعودية

(بيروت) - قالت «هيومن رايتس ووتش» إن التحالف في اليمن بقيادة السعودية أوقع عشرات القتلى بين المدنيين في 3 غارات تبدو غير قانونية في سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول 2016. استخدام التحالف أسلحة زودته بها الولايات المتحدة في 2 من الهجمات، بما في ذلك قنبلة سلمت للسعودية بعد أشهر من بدء النزاع، يضع الولايات المتحدة في خطر التواطؤ في هجمات غير قانونية. قالت هيومن رايتس ووتش إن الهجمات تؤكد الحاجة الملحة إلى تعليق الحكومات الأجنبية كل مبيعات الأسلحة للسعودية، وأن يبعث مكتب المفوض السامي الأممي لحقوق الإنسان محققين إضافيين إلى اليمن لإجراء تحقيقات ذات مصداقية في الانتهاكات المفترضة التي يرتكبها التحالف وحلفاؤهم،

قالت بريانكا موتابارثي، باحثة أولى في شؤون الطوارئ في هيومن رايتس ووتش: «قوات التحالف بقيادة السعودية تقصف المدنيين في اليمن بأسلحة جديدة زودتها بها الولايات المتحدة. ليس لدى إدارة الرئيس أوباما وقت طويل — إن لم تعلق مبيعات الأسلحة الأمريكية للسعودية بشكل كامل فستبقى مقترنة بفظاعات الحرب اليمنية إلى الأبد».

و قالت «هيومن رايتس ووتش» اليوم إن التحالف في اليمن بقيادة السعودية أوقع عشرات القتلى بين المدنيين في 3 غارات تبدو غير قانونية في سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول 2016. استخدام التحالف أسلحة زودته بها الولايات المتحدة في 2 من الهجمات، بما في ذلك قنبلة سلمت للسعودية بعد أشهر من بدء النزاع، يضع الولايات المتحدة في خطر التواطؤ في هجمات غير قانونية

منذ بداية الحملة العسكرية بقيادة السعودية في مارس/آذار 2015، وجدت هيومن رايتس ووتش بقايا أسلحة أمريكية في مواقع 23 ضربة جوية يفترض أنها غير قانونية، بما فيها أكثر من 12 هجوماً باستخدام ذخائر عنقودية أمريكية الصنع. لم يجد الباحثون بقايا يمكن التعرف عليها في كل هجوم وثقوه. صادقت الولايات المتحدة على مبيعات أسلحة للسعودية بقيمة أكثر من 20 مليار دولار في 2015 فقط. ضمنت 3 صفقات أسلحة أمريكية في 2015 و 2016 بقيمة 3 مليارات دولار تعويض الأسلحة السعودية المستخدمة في اليمن. وجدت هيومن رايتس ووتش بقايا أسلحة أمريكية الصنع في موقع ضربات جوية للتحالف في أرحب بمحافظة صنعاء وفي محافظة الحديدة. خلف هجوم في 10 سبتمبر/أيلول على حفار للمياه في أرحب 31 قتيلاً مدنياً على الأقل، من بينهم 3 أطفال.

مخلفات مجموعة الجناح الخاصة بقنبلة أمريكية الصنع طراز «جي بي يو-12 بيفواي II» موجهة بالليزر، بوزن 500 رطل، عثر عليها في موقع حفر البئر في أرحب، بمحافظة صنعاء، حيث قتل 31 مدنياً على الأقل في غارة جوية في 10 سبتمبر/أيلول 2016. طبقاً لتاريخ التصنيع ورقم الوحدة، فمجموعة الجناح هذه أنتجتها شركة «رايثيون» في أكتوبر/تشرين الأول 2015، وهي شركة متعاقدة مع وزارة الدفاع الأمريكية. © 2016 بريانكا موتابارثي/ هيومن رايتس ووتش

وجد باحثو هيومن رايتس ووتش بقايا قنبلتين أمريكيتي الصنع من طراز «جي بي يو-12 بيفواي» (GBU-12 Paveway II) الموجهة بالليزر والتي يبلغ وزن كل منها 500 رطل. ويظهر من العلامات المطبوعة على إحدى تلك القنبلتين أنها من صنع «رايثيون إنك» (Raytheon Inc.)، وهي شركة أمريكية لصنع الأسلحة، مؤرخة في أكتوبر/تشرين الأول 2015 - أي بعد 7 أشهر من بدء الحرب. وصنعت القنبلة الأخرى في تاريخ غير معروف في 2015. كانت الأمم المتحدة و هيومن رايتس ووتش وجهات أخرى قد أعلنت بحلول أكتوبر/تشرين الأول 2015 وقوع عدة هجمات غير قانونية على يد قوات التحالف.

استهدفت غارة للتحالف في 29 أكتوبر/تشرين الأول مبنى إدارة أمن الزيدية شمال مدينة الحديدة. وراح ضحية الهجوم العديد من الأشخاص المئة الذين كانوا محتجزين هناك. نشر

جنود تابعون للحوثيين وقوات متحالفة معهم وشاحنات مزودة برشاشات في الموقع.

غارة جوية على مديرية أمن الزيدية
2 أكتوبر/تشرين الأول 2016
عرض الخريطة

لكن حتى إذا كان الهجوم على هدف عسكري، فقد يكون خلف ضحايا مدنيين بشكل غير متناسب وغير قانوني.

وجد باحثو هيومن رايتس ووتش بقايا قنبلة موجهة بالقمر الصناعي أمريكية الصنع من طراز «جي دام» (JDAM).

خلفت ضربة جوية للتحالف على سوق الهنود، وهي منطقة ذات كثافة سكانية عالية بالحديدة، في 21 سبتمبر/أيلول 28 قتيلاً مدنياً، من بينهم 8 أطفال، و32 مصاباً آخرين. والهدف العسكري الوحيد المعروف في المنطقة هو القصر الرئاسي الواقع على بعد 450 أو 500 متر، وكان قد تعرض للقصف في نفس اليوم.

قال مكتب المفوض السامي الأممي لحقوق الإنسان إن 4125 مدنياً على الأقل قتلوا، بينما أصيب 7207 آخرين في اليمن ما بين مارس/آذار 2015 وأكتوبر/تشرين الأول 2016، معظمهم في ضربات جوية للتحالف. ذكر المكتب في أغسطس/آب أن الغارات الجوية كانت أهم سبب في وقوع الضحايا خلال السنة المنصرمة.

استخدم التحالف بقيادة السعودية مراراً أسلحة أمريكية الصنع في هجمات غير قانونية. استخدمت أسلحة أمريكية في أخطر هجومين شهدتهما الحرب حتى الآن: هجوم 15 مارس/ آذار على سوق مستباء الذي خلف 97 قتيلاً مدنياً، وهجوم 8 أكتوبر/تشرين الأول على قاعة جنازة بصنعاء، خلف 100 قتيل وأكثر من 500 جريح. ويبدو أن الهجومين كلاهما جريمتا حرب.

توفير الولايات المتحدة الأسلحة للسعودية باستمرار، رغم وجود أدلة على استخدامها المتكرر في هجمات غير قانونية، قد يجعلها شريكة في بعض انتهاكات التحالف في اليمن. والولايات المتحدة أيضاً طرف في النزاع في اليمن، إذ تقدم معلومات استهداف وتزود الطائرات بالوقود خلال الغارات الجوية، لكن الولايات المتحدة لم تعلن القيام بأي تحقيق مستقل في أنشطتها في حرب اليمن. وحسب تحقيق قامت به «رويترز»، فقد ناقش مسؤولون أمريكيون داخلياً ما إذا كان دعم الولايات المتحدة للتحالف قد يجعل موظفين أمريكيين مسؤولين جنائياً في جرائم الحرب في اليمن.

قالت هيومن رايتس ووتش إن في مايو/أيار، علقت الولايات المتحدة إرسال الذخائر العنقودية إلى السعودية، لكن على الرئيس باراك أوباما أن يوقف كل مبيعات الذخائر العنقودية للسعودية قبل انتهاء ولايته، وجعل منع الذخائر العنقودية دائما ويشمل كل الدول الأخرى.

مباشرة بعد هجوم 8 أكتوبر/تشرين الأول على قاعة الجنازة، أعلن مجلس الأمن القومي الأمريكي أن الولايات المتحدة «شرعت فوراً في مراجعة دعمها المحدود أصلاً» للتحالف وأنها «مستعدة لإعادة النظر في هذا الدعم». لم تخرج الولايات المتحدة بأية إعلانات أخرى حول الكيفية التي تنوي بها تعديل دعمها للحرب في اليمن، كما لم تنشر أي بيان بنتائج المراجعة. قالت هيومن رايتس ووتش إن على الرئيس أوباما أن يتأكد من أن المراجعة ستنظر في مشاركة القوات الامريكية في أية هجمات غير قانونية في اليمن، وأن تنشر نتائجها قبل انتهاء ولايته. تبيع الحكومة البريطانية هي الأخرى الأسلحة إلى السعودية، رغم ضغوط متصاعدة من البرلمان بشأن الحملة العسكرية السعودية في اليمن ووجود أدلة على استخدام أسلحة بريطانية الصنع في اليمن. وثقت هيومن رايتس ووتش استخدام أسلحة بريطانية الصنع في 3 هجمات تبدو غير قانونية في اليمن. منذ مارس/آذار 2015، صادقت بريطانيا على ما قيمته 3.3 مليار جنيه استرليني من مبيعات المعدات العسكرية للسعودية، حسبما ذكرت «الحملة ضد تجارة الأسلحة» ومقرها لندن.

في 15 نوفمبر/تشرين الثاني، خلصت وزارة الخارجية البريطانية، رغم وجود كثير من الأدلة على العكس، إلى أنه ليس هناك خطر واضح بأن تقدم السعودية على خروقات خطيرة للقانون الانساني الدولي باليمن. وكانت الوزارة قد أصدرت سابقاً 6 تصحيحات لبياناتها تتراجع فيها عن نفيها السابق لارتكاب التحالف خروقات لقانون الحرب في اليمن. لكنها ذكرت أن «موظفي وزارة الدفاع البريطانية لم يتمكنوا من تكوين صورة كاملة عن احترام التحالف للقانون الإنساني الدولي في اليمن، حيث لا تتوفر لديهم كل المعلومات الضرورية لذلك». لم يعلن «الفريق المشترك لتقييم الحوادث» (الفريق) التابع للتحالف بقيادة السعودية ولا اللجنة الوطنية بقيادة اليمن القيام بتحقيقات في الغارات الجوية الثلاث. بعدما نشرالفريق في 4 أغسطس/آب نتائج تحقيق أولي في 8 غارات برأ فيها التحالف من مسؤولياته بشكل كبير، لم ينشر إلا النتائج الأولية لتحقيق إضافي في الغارة التي استهدفت قاعة الجنازة يوم 8 أكتوبر/تشرين الأول، بعدما لقيت الغارة انتقادات دولية واسعة. وقالت هيومن رايتس ووتش إن التحقيقات التي نشرها الفريق لم تحترم المعايير الدولية للتحقيقات الشفافة وذات المصداقية في انتهاكات قوانين الحرب.

في سبتمبر/أيلول، أقر مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قراراً يكلف مكتب المفوض الأممي السامي لحقوق الإنسان لإرسال المزيد من الخبراء الحقوقيين للتحقيق في انتهاكات كل الأطراف، ونشر تقرير بالنتائج التي يتوصلون إليها. قالت هيومن رايتس ووتش إن تلك الهجمات الثلاث تؤكد الحاجة إلى دعم أطراف النزاع والحكومات المعنية بشكل كامل تفويض المجلس الموسع لإجراء التحقيقات. قالت موتابارثي: «لا يمكن للحكومات التي تبيع الأسلحة للسعودية الاعتماد بمصداقية على التحقيقات التي يشرف عليها التحالف ولا اليمن لتحديد ما إذا كانت تلك الأسلحة تستخدم ضد مدنيين. على الولايات المتحدة وبريطانيا، وغيرهما ممن يبيع السعودية أسلحة، تعليق تلك المبيعات إلى حين تقليص الهجمات غير القانونية والتحقيق فيها بشكل ملائم».

حفار المياه في أرحب ، ١٠ سبتمبر /أيلول ٢٠١٦

الضحايا : 31 قتيلاً مدنياً على الأقل، منهم 3 أطفال، و42 جريحاً

الذخائر التى تم التعرف عليها : قنبلتان من طراز Paveway II 12-GBU الموجهة بالليزر والتي يبلغ وزنها 500 رطل. أجنحة القنبلة الأولى من صنع Raytheon في الولايات المتحدة في أكتوبر/تشرين الأول 2015. صنعت أجنحة الثانية في الولايات المتحدة في 2015، ويبقى التاريخ المحدد مجهولاً.

غارة جوية على موقع حفر بئر في أرحب 10 سبتمبر | أيلو ل 2016
31 قتيلاً و 42 جريحاً على الأقل منهم 3 أطفال

أغار طيران التحالف قبل فجر 10 سبتمبر/أيلول على موقع لحفر المياه قرب بيت سعدان في محافظة أرحب، على بعد 30 كيلومترا إلى الشمال من صنعاء. كان موقع الحفر في منطقة غير مأهولة لا يمكن بلوغها إلا عبر طريق ترابية، على بعد حوالي كيلومترين من أقرب قرية. قال مكتب المفوض السامي الأممي لحقوق الإنسان إن غارات متعددة طيلة الصباح أوقعت 31 قتيلاً مدنياً على الأقل و42 مصاباً آخرين.

مخلفات مجموعة الجناح الخاصة بقنبلة أمريكية الصنع طراز «جي بي يو-12 بيفواي II» موجهة بالليزر، بوزن 500 رطل، عثر عليها في موقع حفر البئر في أرحب، بمحافظة صنعاء، حيث قتل 31 مدنياً على الأقل في غارة جوية في 10 سبتمبر/أيلول 2016. طبقا لرقم الوحدة، صنعت مجموعة الجناح هذه في الولايات المتحدة قبل أكتوبر/تشرين الأول.بقليل © 2016 بريانكا موتابارتي/هيومن رايتس ووتش

ضربت الغارة الأولى بالقرب من مأوى العمال الذي كان فيه حوالي 12 عاملا ومدير واحد، ما أدى إلى مقتل 6 وإصابة 5 آخرين. في الساعة 9 صباحاً، بعدما هرع عشرات القرويين لانتشال جثث القتلى ومعاينة الموقع، عادت 3 طائرات وقصفت المنطقة حوالي 12 مرة بفارق 15 دقيقة كل مرة، حسب شهود عيان.

استمرت الغارات إلى حوالي منتصف النهار، مخلفة حوالي 15 قتيلاً مدنياً وعشرات المصابين. أكدت هيومن رايتس ووتش بشكل مستقل أسماء وأعمار 21 شخصاً لقوا حتفهم في الهجوم، من بينهم 3 أطفال عمرهم 12 و14 و15 عاماً.

قال يحيى عبدالله وهو أستاذ عمره 34 عاماً، إنه قضى الأمسية مع أخيه محمد وعمال آخرين بالموقع. لقي أخوه حتفه في الغارة الأولى.

غادر عبدالله الموقع قبل 20 دقيقة من الغارة الأولى، وكان على طريق العودة عندما سمع

الانفجارات:

رأيت الضوء المنبعث من قنبلة في موقع الحفر. حاولت الاتصال بهم هاتفيا لكن لم يجبني أحد... وصلت بينما كانت آلة الحفر في حالة تشغيل ورأيت جثامين مبعثرة ومحروقة. كانوا كلهم في الأماكن التي كانوا يعملون أو يجلسون فيها. رأيت 5 جثامين بما فيها جثمان أخي محمد.

وجدت أولاً ساقه المبتورة خارج (مأوى العمال)، على بعد حوالي 6 أمتار، وذراعه على الباب... ونصف جثمانه مدفون في الانقاض. قال المزارع سليم السعداني إنه عندما سمع بمقتل عمه مهدي السعداني في الغارة، توجه إلى الموقع ووصل حوالي الثامنة صباحاً:

(كان هناك) حوالي 300 شخص من بينهم أقارب القتلى يحاولون انتشال الجثث.... رأيت طائرتين آتيتين من الجنوب. بين الثامنة والتاسعة صباحاً، رأيت الصاروخ قادماً بينما كنت بجانب جثمان عمتي.

قال السعداني إنه أغمي عليه لفترة وجيزة بعدما أوقعه الانفجار أرضاً:

رأيت نفسي ملطخا بالدماء وهربت. لم أر إلا الدخان واللهيب. رأيت جثمان رجل مسن أمامي، وهو من (أبناء) القرية المجاورة. كان قد فارق الحياة. نقلت إلى المستشفى. كنت مصاباً (بشظايا) في يدي اليسرى... و (شظايا) في ظهري.

قال عدة شهود إن 3 طائرات للتحالف حلقت في المنطقة، وألقت قنابلها وهي تتحرك في دوائر آخذة في الاتساع، فيما كان يحاول من تجمعوا الهرب. ركض الناس في كافة الاتجاهات هرباً من القصف على حد قولهم.

زارت هيومن رايتس ووتش الموقع في 10 نوفمبر/تشرين الثاني وفحصت أنقاض مأوى العمال، وكذلك الحطام المحترق لشاحنة نقل وقود. كانت هناك 11 حفرة على الأقل خلفتها قنابل، أو موقع ارتطام، في المنطقة المجاورة. أظهرت مقاطع فيديو للموقع صورت يوم الغارة العديد من الجثث المحترقة والمشوهة.

أنقاض مأوى العمال في موقع حفر البئر في أرحب بمحافظة صنعاء. قتل 31 مدنياً على الأقل بينهم 3 أطفال، حيث وقعت عدة غارات جوية أصابت معدات الحفر والمنطقة المحيطة، في 10 سبتمبر | أيلول 2016. © 2016 بريانكا موتابارثي | هيومن رايتس ووتش

فحصت هيومن رايتس ووتش وصورت فوتوغرافيا مخلفات قنبلة زنة 500 رطل طراز جي بي يو-12 بيفواي II موجهة بالليزر. جزء من نظام التوجيه (مجموعة الجناح) صنعتها شركة رايثيون في الولايات المتحدة في أكتوبر/تشرين الأول 2015، بحسب البيانات الظاهرة على المخلفات.

قال سكان بيت سعدان إنهم جمعوا معاً 22 مليون ريال يمني (88 ألف دولار) من مدخراتهم الشخصية لتمويل حفر بئر لإمداد قريتهم بمياه الشرب. وقع القصف في اليوم الأخير من الحفر، بعد أن وصل أهل القرية إلى المياه، على حد قول مزارع محلي. قال عدة شهود إنه لم يكن هناك أي مقاتلين حوثيين أو معدات عسكرية تخصهم في المنطقة قبل الغارات.

المخلفات المحترقة لشاحنة نقل وقود في موقع حفر بئر مياه في أرحب بمحافظة صنعاء. البئر التي كانت قيد الإنشاء كان الغرض منها إمداد بيت سعدان – وهي قرية قريبة – بالمياه. لم تجد هيومن رايتس ووتش أدلة على عمليات أو مواد عسكرية في الموقع. © 2016 ديستين ييشلي | هيومن رايتس ووتش

عندما سألت «وكالة الأنباء الفرنسية» الناطق باسم التحالف اللواء أحمد العسيري عن الهجوم كان رده: «كل عملياتنا في تلك المنطقة تستهدف مواقع للحوثيين». لم يعلن التحالف عن تحقيق في الهجوم.

الهجمات المتعمدة أو العشوائية على المدنيين والبنية التحتية المدنية هي انتهاك خطير لقوانين الحرب، وإذا نفذت بشكل عمدي أو نتيجة إهمال فهي تمثل جرائم حرب.

إدارة أمن الزيدية، ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٦

واحدة من 3 قنابل أصابت مديرية أمن الزيدية بمحافظة الحديدة، وقد اخترقت سقف الغرفة المجاورة لمكتب المدير. قتل الهجوم 63 شخصاً على الأقل، بين رجال أمن ومحتجزين. © 2016 كريستين بيكرلي | هيومن رايتس ووتش

قتلت الغارات 63 شخصاً على الأقل وأصابت 62 آخرين، بحسب مكتب المفوض الأممي السامي لحقوق الإنسان. الكثير من الخسائر البشرية كانت بحسب الزعم في صفوف محتجزين جنائيين وأمنيين بالمنشأة لم تنسب إليهم اتهامات، بينهم طفلان على الأقل. كتبت وزارة الخارجية بصنعاء في 1 ديسمبر كانون الأول رداً على رسالة من هيومن رايتس ووتش إنه كان بالمنشأة نحو 126 شخصاً، بين سجناء وعاملين، وقت الهجوم. كتبت الوزارة أن 62 شخصاً قتلوا، منهم 30 سجيناً. لم تتمكن هيومن رايتس ووتش من التأكد من عدد القتلى والمصابين من السجناء،

وكم منهم كانوا من مسؤولي إدارة الأمن.

أنقاض أحد أجنحة مديرية أمن النيلية في محافظة الحديدة. هذا الجناح - وجناحان اخران - كان بهم ما لا يقل عن 100 سجين وقت هجمة التحالف. قال شهود لـــ هيومن رايتس ووتش إن شاحنات مجهزة ببنادق آلية كانت تتمركز أحيانا في هذا الموقع. © 2016 ويستين ييولي | هيومن رايتس ووتش

أصابت الغارات سقف مبنى الإدارة؛ إحدى الزنزانتين اللتين تحويان المشتبه بهم الذكور؛ وزنزانة النساء في المنشأة، التي تحوي المحتجزين الأمنيين.

قال «أحمد»- وكان محتجزاً في الجناح الرئيسي بالمنشأة — إنه عندما وقعت الضربة الأولى:

جرينا إلى الباب وحاولنا الخروج، [كنا] نطلب الخروج... ثم سقط الصاروخ الثاني، ثم الثالث الذي أصاب جناحي. كان جميع السجناء لدى الباب عندما وقع الانفجار.

قال أحمد إنه فقد وعيه بعد الضربة الثالثة. أصيب بحروق بنسبة تزيد على 40 في المئة من جسده بسبب الغارة. قال «عبدالله» وهو سجين آخر:

أصبت في ساقي... مع الضربة الأولى. حاولت الاحتماء [إذ رقدت] على الأرض بعد القنبلة الأولى. ضربت القنبلة الثالثة زنزانتي. بعد انتهاء الانفجار رأيت أن أغلب السجناء قد ماتوا. رأيت حفرة في الجدار فخرجت، ثم أصبحت في الشارع. أخذني شخصان على متن دراجة نارية [إلى المستشفى].

قال حارس بالمنشأة:

كنت قد ذهبت إلى البيت لأتناول العشاء. كنت على مسافة 200 متر من هنا... [عندما] سمعت الانفجار. هز الانفجار البيت. هرعت إلى الخارج لأرى ماذا حدث، ثم وقعت ضربات أخرى. خفت وهربت.

حفر عمال السجن فتحة حتى يتمكنوا [السجناء] من المغادرة. لم أجد وقتاً لأحضر المفتاح. أشعر بالعار بسبب ذلك. كنت خائفاً وعلى مسافة بعيدة. بعض الناس [السجناء] هربوا من فتحة الجدار.

تفقدت هيومن رايتس ووتش المنشأة في 6 نوفمبر/تشرين الثاني. أضر الهجوم كثيراً بمنطقة استقبال السجن ودمر إحدى الزنزانتين الكبيرتين اللتين كان بهما المحتجزون الرجال، وكذلك الردهة الرئيسية في مركز احتجاز الرجال.

فحصت هيومن رايتس ووتش وصورت مخلفات الذخائر المستخدمة في الهجمات، وتوصلت إلى أنها أجزاء من قنبلة أمريكية الصنع موجهة بالقمر الصناعي طراز جي دام.

حي سوق الهنود، ٢١ سبتمبر/أيلول ٢٠١٦

الضحايا: مقتل 28 مدنياً على الأقل بينهم 8 أطفال، وإصابة 32 آخرين

بيت من 3 طوابق في سوق الهنود، وهو حي سكني مزدحم بمدينة الحديدة، وقد أصيب في غارة جوية مساء 21 سبتمبر/أيلول 2016. قتلت قنبلة واحدة 28 مدنياً على الأقل بينهم 8 أطفال. © 2016 بريانكا موتابارثي/هيومن رايتس ووتش

حوالي الساعة 7:15 مساء 21 سبتمبر/أيلول هاجمت طائرة للتحالف القصر الرئاسي في الحديدة، وكانت السلطات المحلية ما زالت تستخدمه. بعد نحو الساعة، وقعت غارة جوية على بيت بحي سوق الهنود السكني المزدحم، على مسافة 500 متر من القصر. قتل الهجوم 28 مدنياً على الأقل بينهم 8 أطفال وأصاب 32 آخرين، بحسب مكتب المفوض السامي الأممي لحقوق الإنسان. تأكدت هيومن رايتس ووتش من أسماء وأعمار 24 من القتلى، وبين هؤلاء 6 أطفال.

قال محمد أحمد عبد الجليل، وهو من السكان، إن ليلة القصف كان يقيم عزاء زوجته. تجمع 50 شخصاً على الأقل في الشارع أمام بيته، حيث أعدت العائلة خيمة للمعزين، فيها قسم منفصل للنساء. وقعت الغارة على مسافة 30 متراً تقريباً من موقع العزاء. قال:

عندما وقعت الغارة ركض [الضيوف] في كافة الاتجاهات... كنت جالساً في عزاء الرجال. طرت في الهواء أنا و[حفيدتي]، عمرها 4 أعوام رمانا الانفجار [من الشارع] إلى الجزء الخلفي من البيت. أصيبت في رأسها. ابني البالغ من العمر 23 عاما... أصيب بجرح في رقبته وفي رأسه، وخلع فكه. كما أصيب [بشظايا] في ساقه.

قتل زوج بنت عبد الجليل وحفيده.

محمد غريب (41 عاماً) هو صاحب متجر يقع على مسافة 150 متراً تقريباً من موقع الهجوم. قال:

كنت في دكاني [عندما] سمعت انفجاراً مدوياً. تهشم كل الزجاج في الدكان وعبأ الغبار المكان... خرجت ورأيت الناس يركضون مبتعدين:

الرجال والنساء والأطفال، وسقط بعضهم على الأرض وكان بعضهم مغطى بالغبار والبعض ملطخ بالدماء.

أصابت القنبلة بناية من 3 طوابق، في منتصفها. سقط كل الطوب وسقطت شرفة على خيمة العزاء [والمعزين]. تضرر 12 بيتاً تقريباً.

لم يصف أي من الشهود وجود أهداف عسكرية في المنطقة بخلاف القصر الرئاسي ربما، الذي كان يستخدم أحياناً في عقد اجتماعات لبعض كبار المسؤولين الحوثيين المشاركين في العمليات العسكرية. يقع القصر على مسافة 450 إلى 500 متر من الحي. ويقع بيت نائب المحافظ الموالي للحوثيين على مسافة 20 متراً، على حد قول أحد سكان الحي. كان مسلحون يحضرون في مركبات عسكرية لزيارة بيت نائب المحافظ، لكن الشاهد لا يعرف إن كانوا قد تواجدوا في بيته وقت الغارة.

شارع ضيق في سوق الهنود بمدينة الحديدة قصف مساء 21 سبتمبر/أيلول 2016. وقت الهجوم كان محمد أحمد عبد الجليل في خيمة عزاء أعدها إثر وفاة زوجته، أمام منزله. أصيب ابن وحفيدة عبد الجليل (4 أعوام) في الهجوم، وقتل زوج ابنته وحفيده. © 2016 بريانكا موتابارثي/هيومن رايتس ووتش.

تفقدت هيومن رايتس ووتش الموقع في 7 نوفمبر/تشرين الثاني. لم نجد أدلة على وجود هدف عسكري محتمل بالمنطقة بخلاف القصر الجمهوري.

ربما كان الهجوم على سوق الهنود مقصوداً كجزء من استهداف القصر الرئاسي، لكنه على ما يبدو كان هجوماً عشوائياً إذ لم يميز بين المدنيين والأهداف العسكرية. الهجمات العشوائية التي تنفذ نتيجة الإهمال تعد جرائم حرب. لم يعلن التحالف إن كان سيحقق في الهجوم.

منظمة العفو الدولية

26 فبراير 2016

ناشطون يهيبون بالدول التوقف عن بيع أسلحة بمليارات الدولارات إلى السعودية التي تستخدمها في قتل المدنيين في اليمن

قبيل انطلاق أحدث جولة من المحادثات بشأن تطبيق معاهدة تجارة الأسلحة في جنيف، أهاب ناشطون بحكومات الدول المشاركة ضرورة التخلي عن نفاقها والتوقف عن بيع أسلحة تُقدر قيمتها بمليارات الدولارات للسعودية التي تستخدمها في الهجوم على المدنيين في اليمن.

وفي تقرير جديد يصدره اليوم، أورد الائتلاف من أجل مكافحة الأسلحة أن كلاً من فرنسا وألمانيا وإيطاليا والجبل الأسود وهولندا وإسبانيا والسويد وسويسرا وتركيا والمملكة المتحدة والولايات الأمريكية المتحدة قد أعلنت عن إصدار رخص تصدير ومبيعات أسلحة إلى السعودية بقيمة إجمالية تتجاوز 25 مليار دولار أمريكي خلال عام 2015 تضمنت طائرات بلا طيار وقنابل وطوربيدات وصواريخ موجهة وغير موجهة. وهذه هي تشكيلة الأسلحة التي تستخدمها السعودية وحليفاتها من الدول حالياً في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وبل ولربما ارتكاب جرائم حرب أثناء شن هجماتها البرية والجوية في اليمن .

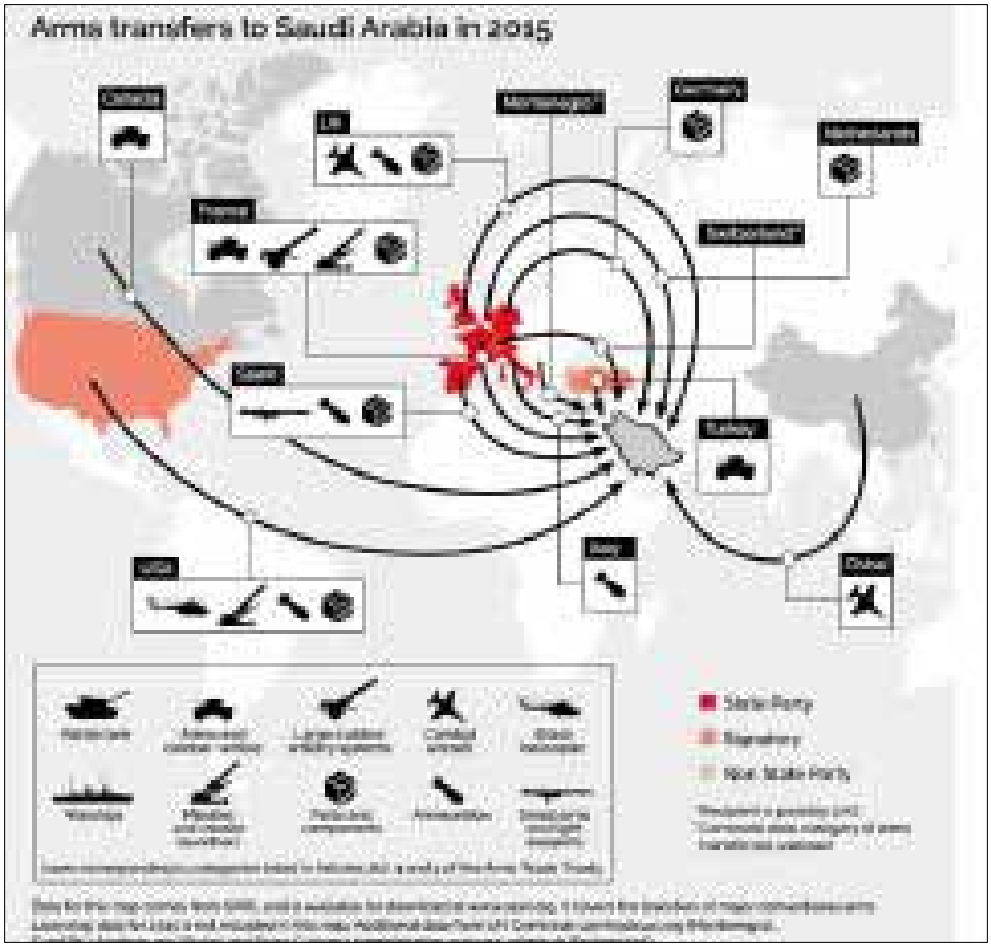

نقل أسلحة للمملكة العربية السعودية

وتجدر الإشارة إلى أن جميع الدول المصدرة للسلاح التي يوردها التقرير هي من الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة أو من الدول الموقعة عليها، مع أنها معاهدة تهدف إلى «تقليص حجم المعاناة البشرية» من خلال وضع قواعد عالمية جديدة تنظم تجارة الأسلحة وتحظر نقلها إذا كان من المحتمل أن تُستخدم في ارتكاب جرائم حرب أو إذا رجحت مخاطر باحتمال استخدامها في ارتكاب مخالفات لأحكام القانون الدولي.

وتشارك حكومات الدول المختلفة في الاجتماع الاستثنائي لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة في جنيف يوم الاثنين القادم لمناقشة تمويل آليات تطبيق المعاهدة والخوض في غير ذلك من التفاصيل اللوجستية المتعلقة بتشكيل أمانة المعاهدة رسمياً .

وسوف تحضر الباحثة في الشؤون اليمنية نوال المقحفي التي شهدت تبعات الضربات

الجوية الأخيرة في اليمن اجتماعات يوم الاثنين. وعلقت المقحفي قائلةً: «تقوم هذه الدول بتسليح ومساعدة المشاركين في حملةٍ يتعرض المدنيون فيها للقصف والقتل والتجويع.

نوال المقحفي، الباحثة في الشؤون اليمنية «لقد شهدت الواقع الذي يتحتم على اليمنيين معايشته – فهم مضطرون لمشاهدة جثث القتلى وهي تُنتشل من بين الأنقاض في صنعاء، أو رؤية الأشلاء البشرية مبعثرة في أرجاء معمل لتنقية المياه تعرض لضربة جوية في حجة، أو حضور حفل زفاف سرعان ما تحول إلى جنازة.

«يحتاج اليمن إلى تسوية سلمية يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض. وسكانه بحاجة للحصول على المساعدات الإنسانية وليس المزيد من القنابل، ولكن تقوم هذه البلدان بتصعيد الحرب ومساعدة نظامٍ قاسٍ يدرك تماماً أنه يقوم بقصف المدنيين. وهذا هو سلوك إجرامي بكل معنى الكلمة، وتجب مساءلة هذه الحكومات ومحاسبتها.»

كما أهاب ائتلاف مكافحة الأسلحة بالدول الأطراف أن تُدرج ضمن نقاشاتها الأوضاع الخطيرة في اليمن يوم الاثنين القادم والتعهد بوقف فوري لجميع شحنات السلاح المتوجهة إلى السعودية وحلفائها حيثما برز خطر جدي باحتمال استخدامها في اليمن.

وقالت مديرة الائتلاف من أجل مكافحة الأسلحة، آنا ماكدونالد: «قادت حكومتا المملكة المتحدة وفرنسا ركب الدول

التي سعت إلى إقرار معاهدة تجارة الأسلحة وها هما الآن تتنصلان من الالتزامات التي تعهدتا بها بشأن التقليص من حجم المعاناة البشرية من خلال قيامهما بتزويد العربية السعودية ببعض أكثر الأسلحة فتكاً في العالم. إنه لأمر مغثٍ فعلاً.

كما تتوفر أدلة لا يمكن دحضها تُظهر أن تلك الأسلحة تُستخدم في استهداف المناطق السكنية والأعيان المدنية.

وقُتل أو أُصيب نحو 35 ألف شخصٍ في غضون أقل من عام واحد من عمر النزاع وثمة أكثر من 2.5 مليون نازحٍ فقدوا منازلهم. لقد طفح الكيل.

«ويتعين على المشاركين في اجتماع جنيف عدم التلكؤ وإضاعة الوقت بينما يحترق اليمن بنيران النزاع – ويجب على الحكومات أن تتصدى لهذا الخرق الحاصل لأحكام معاهدة تجارة الأسلحة. ويتعين على الدول التي تزود السعودية بالأسلحة أن تتوقف عن جني الأرباح على حساب معاناة العائلات اليمنية وعليها أن تشرع بتطبيق معايير صارمة نصت عليها معاهد تجارة الأسلحة بشأن جميع عمليات نقل الأسلحة مستقبلاً» . ونظراً لشح المعلومات المتاحة للعموم في هذا المجال، يقدّر التقرير أن إجمالي قيمة الرخص الصادرة بتصدير الأسلحة

والمبيعات المعلن عنها من السلاح إلى السعودية قد تجاوزت 25 مليار دولار أمريكي في عام 2015 . وتكفلت الدول الأطراف بالمعاهدة بتوريد ما قيمته 4.9 مليار دولار من هذا السلاح ولكن من المرجح أن يكون الرقم الدقيق أكبر من ذلك بكثير .

ولم تقم الكثير من الدول بالإبلاغ بشكل كامل عن جميع الرخص التي أصدرتها لنقل الأسلحة خلال عامي 2014 و 2015 ، ولكن قامت الدول التالية بالإبلاغ عما يلي:

* أصدرت المملكة المتحدة خلال الفترة من 1 يناير/ كانون الثاني إلى 30 سبتمبر/ أيلول 2015 ما مجموعه 152 رخصة لتصدير معدات عسكرية إلى السعودية تصل قيمتها إلى 4.16 مليار دولار أمريكي، وتضمنت سبع رخص لتصدير أسلحة وذخائر بقيمة مليار جنيه استرليني شملت قنابل وقذائف وطوربيدات وصواريخ موجهة وغير موجهة .

* ومنحت إسبانيا تصاريح خلال الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى يونيو/ حزيران 2015 بإصدار ثمان رخص لتصدير أنظمة مكافحة الحرائق في الطائرات وقنابل وطوربيدات وصواريخ موجهة وغير موجهة إلى السعودية تصل قيمتها إلى 28.9 مليون دولار أمريكي او ما يعادل 27 مليون يورو.

* قامت إيطاليا خلال الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 بتصدير أسلحة وذخائر وقطع غيار إلى السعودية بقيمة 39.7 مليون دولار أمريكي .

وتنص معاهدة تجارة الأسلحة على وجوب تقييم جميع صفقات السلاح استناداً إلى معايير صارمة بما في ذلك تقييم مخاطر استخدامها في ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان أو جرائم حرب، أو احتمال تحويلها عن استخداماتها الأصلية بحيث تُستخدم في ارتكاب أعمال إرهابية وغير ذلك من الأعمال الإجرامية. وتشترط المعاهدة على الدول التي تنقل شحنات السلاح أن تتوفر لديها معلومات معقولة بما يكفي لتكوين معرفة مسبقة بأن الأسلحة سوف تُستخدم في ارتكاب جرائم حرب، أو بوجود مخاطر جوهرية باحتمال أن يشكل تصديرها خرقاً لأي من تلك المعايير المرعية، ما يفرض حينها وقف إتمام الصفقة أو نقل الشحنة.

وقال مدير برنامج حقوق الإنسان ومكافحة الأسلحة في منظمة العفو الدولية، برايان وود: «تلقت الحكومات التي توافق على تصدير الأسلحة للسعودية التي يمكن استخدامها في اليمن الكثير من التقارير المفصلة والموثوقة من لدن الأمم المتحدة وغيرها من الجهات والهيئات المرموقة خلال الأشهر الأخيرة، وأشارت التقارير إلى وجود نمط مروع من انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب التي ارتكبتها قوات المملكة العربية السعودية وحلفاؤها في مختلف أنحاء اليمن.

«وفي ضوء المعاناة الرهيبة التي يعيشها المدنيون وتصاعد أعداد القتلى بينهم، تقاعست تلك الحكومات عن سن تدابير مقنعة من شأنها أن تمنع وقوع المزيد من الانتهاكات، ولم تقم بإجراء تحقيقات مستقلة ومحايدة أو جلب الجناة للمثول أمام القضاء، ولم تتورع مع ذلك عن الاستمرار في عملها كالمعتاد بل وتسريع وتكثيف النشاط الخاص بعمليات نقل الأسلحة في بعض الحالات، وفي هذا خرق واضح للقواعد الذهبية الواردة في معاهدة تجارة الأسلحة.

«وبالنظر إلى ارتفاع مستوى المخاطر البديهية في هذه الحالة، نناشد جميع الدول أن توقف فوراً جميع عمليات نقل الأسلحة والمساندة العسكرية إلى السعودية وشركائها في التحالف إذا كانت تصلح لاستخدامها في ارتكاب أو تيسير ارتكاب المزيد من المخالفات والخروقات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في اليمن.

27 اكتوبر 2015

اليمن : قصف مستشفى أطباء بلا حدود قد يرقى إلى مستوى جريمة حرب

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إن ما يبدو استهدافاً و تدميراً متعمداً لمستشفى منظمة «أطباء بلا حدود»، في شمال اليمن الليلة الماضية، قد يرقى إلى مستوى جريمة حرب، ويتطلب فتح تحقيق عاجل ومستقل وشامل.

ووفقاً لمصادر على الأرض، نفذت قوات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية، في حوالي الساعة 11:30 من مساء 26 أكتوبر/تشرين الأول، حسبما زُعم، ما يصل إلى ست غارات جوية متتالية على مستشفى حيدان، الواقع في مديرية حيدان بمحافظة صعدة. وكان المستشفى يضم أكثر من 20 شخصاً في داخله في ذلك الوقت، بما في ذلك ثلاثة مرضى والموظفين الطبيين وغيرهم. وأصيب سبعة من الموظفين، ولكن لم يكن بالإمكان إسعافهم إلى مستشفى آخر في صعدة، على بعد 60 كم حتى الساعة 7:00 صباحاً، بسبب الخشية من التعرض لمزيد من الهجمات الجوية.

«ويتعين احترام المستشفيات والوحدات الطبية وحمايتها في كل الظروف –
وتفقد تلك الحماية من الهجمات فقط إذا تم استخدامها لأغراض عسكرية -
وتدمير هذا المستشفى يعني خسارة المعالجة الإنسانية الحيوية للمدنيين
في أربع مديريات شمال اليمن».

فيليب لوثر، مدير برنامج الشرق الأوسط و شمال افريقيا في منظمة العفو الدولية

وقال فيليب لوثر، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية: «يبدو أن الهجوم على مستشفى حيدان كان هجوماً غير مشروع وأدى إلى إصابة مدنيين وأهداف مدنية. وتظهر الغارات الجوية المتتالية الاستهداف المتعمد للمنشأة الطبية- وهذا يوم حزين آخر للمدنيين.

وأكد موظفو «أطباء بلا حدود» وقوع الهجوم، قائلين إنهم شهدوا غارتين جويتين متتاليتين قبل أن يلوذوا بالفرار من مجمع المستشفى. وتم الإبلاغ عن ثلاث إلى أربع ضربات جوية لاحقة، يفصل بينها حوالي خمس دقائق. ووفقاً لحسن بوسنينة، رئيس بعثة «أطباء بلا حدود»

في اليمن، يمتلك التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية إحداثيات جميع مستشفيات «أطباء بلا حدود» في اليمن، بما في ذلك مستشفى حيدان.

«إننا ندعو جميع أطراف النزاع إلى احترام وحماية أفراد الخدمات والوحدات الطبية، واتخاذ كل الاحتياطات اللازمة لحماية المدنيين المحاصرين في الصراع، ويتعين مباشرة تحقيق مستقل في سبب استهداف المستشفيات والمرضى، بدلًا من حمايتها، وفقاً لمقتضيات القانون الإنساني الدولي»
فيليب لوثر

ووفقاً لمدير المستشفى، الدكتور علي المغلي، فقد دمر المستشفى بالكامل باستثناء غرف التخزين. وقال إن المستشفى كثيراً ما يستقبل جرحى من المقاتلين، إلا أنه لم يكن هناك أي نشاط عسكري في المستشفى في وقت الهجوم.

وتبعد حيدان 60 كيلومتراً إلى الجنوب الغربي من مدينة صعدة، التي جرى حالياً إخلاء الجرحى إليها. وقال الدكتور علي إنه حدث تأخير في نقلهم الى المستشفى الجمهوري في المدينة بسبب الضربات الجوية التي استهدفت قوافل الأشخاص، ما يعني أنه حتى سيارات الإسعاف لم تكن آمنة. وخسر المستشفى أيضاً نحو 60 لتراً من البنزين و 1000 لتر من الديزل جرّاء الضربات، وهي خسارة كبيرة في وقت تندر فيه إمدادات الوقود.

و ليست هذه هي الغارة الأولى على مستشفى في صعدة منذ بدء التدخل العسكري للتحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية في اليمن، منذ مارس/آذار الماضي.

في 4 سبتمبر/أيلول 2015 ، ورد أن التحالف قصف مستشفى مديرية رازح، غربي محافظة صعدة، مما أدى إلى مقتل ستة من المرضى وإصابة ستة آخرين. وقال مسؤول منظمة «أطباء بلا حدود»، الذي زار الموقع بعد ذلك، إنه لا يوجد أي دليل على استخدام المستشفى لأية أغراض عسكرية.

واختتم لوثر بالقول: «إننا ندعو جميع أطراف النزاع إلى احترام وحماية أفراد الخدمات والوحدات الطبية، واتخاذ كل الاحتياطات اللازمة لحماية المدنيين المحاصرين في الصراع، ويتعين مباشرة تحقيق مستقل في سبب استهداف المستشفيات والمرضى، بدلاً من حمايتها، وفقاً لمقتضيات القانون الإنساني الدولي».

11 ديسمبر 2015

قصف المدارس من قبل التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية ما هو إلا اعتداء صارخ على مستقبل أطفال اليمن

قالت منظمة العفو الدولية إن قوات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية نفَّذت سلسلة من الضربات الجوية، استهدفت المدارس التي كانت لا تزال قيد الاستخدام عند ضربها، الأمر الذي يشكل انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي، ويحول دون حصول آلاف الأطفال اليمنيين على التعليم. ويُذكر أن قوات التحالف تتلقى أسلحتها من دول، بينها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.

ويتضمن التقرير الموجز المعنون بـــــ: 'أطفالنا يُقصَفون': المدارس تتعرض للهجوم في اليمن، تحقيقاً في خمس ضربات جوية شُنت في الفترة بين أغسطس/آب وأكتوبر/تشرين الأول 2015 ، وأسفرت عن مقتل خمسة مدنيين وجرح ما لا يقل عن 14 آخرين، بينهم أربعة أطفال، وذلك استناداً إلى بحث ميداني أجرته المنظمة في اليمن. وفي حين أن الطلبة لم يكونوا موجودين في المدارس في وقت وقوع الهجمات، فإن الضربات ألحقت بها ضرراً جسيماً أو دماراً سيكون له عواقب ضارة على الطلبة في الأجل الطويل.

وقالت لما فقيه، كبيرة مستشاري برنامج الاستجابة للأزمات في منظمة العفو الدولية، التي عادت من اليمن مؤخراً:

«لقد نفَّذ التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية سلسلة من الضربات الجوية غير القانونية على المدارس التي تُستخدم لأغراض تربوية -وليست عسكرية - الأمر الذي يشكل انتهاكاً صارخاً لقوانين الحرب.

وأضافت تقول: «إن المدارس تكتسي أهمية مركزية في الحياة المدنية، إذ يُفترض أنها توفر فضاء آمناً للأطفال. ولكن تلاميذ المدارس الصغار في اليمن يُرغمون على دفع ثمن تلك الهجمات. ففضلاً عن تحمُّل معاناة النزاع المريرة، فإنهم يواجهون حالات انقطاع وتشويش وهزات طويلة

الأجل في دراستهم، مما يُحتمل أن يلقي على كواهلهم عبئاً يتعين عليهم أن يحملوه مدى الحياة.»

وفي بعض الحالات ضُربت المدارس غير مرة، مما يشي بأن الضربات كانت موجَّهة لها بشكل متعمد.

ومضت لما فقيه تقول: «إن مهاجمة المدارس التي لا تشكل أهدافاً عسكرية بشكل متعمد، ومهاجمة المدنيين الذين لا يشاركون في الأعمال الحربية بشكل مباشر تعتبر جرائم حرب.»

وقد أدت الأضرار التي لحقت بتلك المدارس إلى انقطاع حاد في دراسة ما يزيد على 6,500 طفل من الملتحقين بصفوفهم في هذه المدارس بمحافظات حجة والحديدة وصنعاء. وفي حالات معينة، كانت تلك المدارس هي الوحيدة في المنطقة. ولم تتوفر في أيٍّ من الحالات الخمس أية أدلة تشير إلى أن المدارس استُخدمت لأغراض عسكرية.

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2015 تعرَّضت «مدرسة العلم والإيمان» في قرية بني حشيش بصنعاء للهجوم أربع مرات منفصلة في غضون بضعة أسابيع. وقد أسفرت الضربة الثالثة عن مقتل ثلاثة مدنيين وجرح أكثر من عشرة آخرين. وكانت هذه المدرسة، وهي الوحيدة في القرية، توفر التعليم لنحو 1,200 طالب.

كما تعرضت «مدرسة الخير» في قرية غضران، بني حشيش، لعدة ضربات جوية تسبَّبت بأضرار فادحة جعلتها غير صالحة للاستخدام. وأصابت ضربات جوية أخرى على القرية نفسها منزليْن مدنييْن، مما أسفر عن مقتل طفلين وجرح والدتهما، ومسجداً قريباً، مما أسفر عن مقتل رجل واحد وجرح آخر، كانا يؤديان الصلاة فيه وقت الهجوم.

إن منظمة العفو الدولية تدعو إلى إجراء تحقيق مستقل ومحايد في الهجمات الخمس التي أبرزها التقرير الموجز، وإخضاع المسؤولين عنها للمساءلة. كما تدعو التحالف إلى تقديم تعويضات كاملة لضحايا الهجمات غير القانونية وعائلاتهم.

وقالت لما فقيه: «إن عدم إجراء تحقيقات من قبل التحالف بقيادة السعودية والدول التي تزوِّده بالأسلحة وغيرها من أشكال الدعم في مجموعة متزايدة من الهجمات غير القانونية المشتبه بها، إنما يشير إلى شعور مخيف باللامبالاة تجاه العواقب المدمرة التي فرضتها هذه الحرب على المدنيين في اليمن.»

وأضافت تقول: «بغض النظر عن نتائج محادثات السلام المقرر عقدها في الأسبوع القادم، فإن من المهم للغاية إجراء تحقيقات مستقلة في هذه الضربات غير القانونية وغيرها، وإخضاع المسؤولين عنها للمساءلة.»

لقد تضرَّر النظام التربوي برمته نتيجةً لهذا النزاع. فوفقاً لبيانات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، فإن ما لا يقل عن 34% من الأطفال في اليمن لم يذهبوا إلى المدارس منذ بدء الضربات الجوية في مارس/آذار 2015 . كما أطْلعت وزارة التربية والتعليم، التي يقع مقرها الرئيسي في صنعاء، منظمة العفو الدولية على بيانات أظهرت أن أكثر من 1000 مدرسة باتت خارج الخدمة: فثمة 254 مدرسة مدمَّرة كلياً، و 608 مدارس مدمَّرة جزئياً، و 421 مدرسة تُستخدم كملاجئ للأشخاص النازحين داخلياً نتيجةً للنزاع.

وبالإضافة إلى قتل وجرح الأشخاص، فإن الهجمات على المدارس أرعبت المدنيين وتسببت بإصابة الطلبة بصدمات نفسية.

«نحن نعيش الآن في ظل الخوف والرعب. فقد رأيتُ اليوم طائرة، وشعرتُ بالخوف والرعب». بهذه الكلمات عبَّرت عن مشاعرها طفلة في الثانية عشرة من العمر تدرس في مدرسة أسماء في المنصورية بالحديدة، التي دُمرت من جراء قصف التحالف لها في أغسطس/آب.

إن مهاجمة المدارس التي لا تشكل أهدافاً عسكرية بشكل متعمد، ومهاجمة المدنيين الذين لا يشاركون في الأعمال الحربية بشكل مباشر تعتبر جرائم حرب.

وتحدثت مديرة مدرسة أخرى في مدينة الحديدة، وهي «مجمع الشيماء التربوي للبنات»، التي كانت تتسع لنحو 3,200 ، طالبة، عن مشاعر الرعب التي انتابتها عندما تعرضت المدرسة لهجومين في غضون بضعة أيام في أغسطس/آب 2015 أسفرا عن مقتل شخصين. وفي حين أنه لم يكن في المدرسة طالبات في وقت الهجوم، فقد قُتل رجل وامرأة نتيجة للقصف.

وأضافت مديرة المدرسة تقول: «لقد شعرتُ بأن الإنسانية انتهت، أعني قصف مكان للتعلم بهذه الطريقة وبدون إنذار. أين الإنسانية؟ من المفروض أن يكون ضرب مثل هذه الأماكن أمراً غير مشروع في أية حرب.»

وقبل الهجوم راجت شائعات على الانترنت، بما في ذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي، تقول إن المدرسة استُخدمت لتخزين الأسلحة، بيد أن مديرة المدرسة قالت لمنظمة العفو الدولية إن تلك الأقوال لا أساس لها من الصحة وإنه تم تفتيش المدرسة إثر رواج تلك الشائعات، ولم يُعثر على أية أسلحة.

ومع أنه كان ثمة حالات استُخدمت فيها مدارس لأغراض عسكرية من قبل مختلف أطراف النزاع، فإن منظمة العفو الدولية لم تعثر في جميع المدارس الخمس قيد البحث في هذا التقرير الموجز على أية مخلفات لأسلحة أو أدلة على وجود انفجارات ثانوية أو أية أدلة أخرى تشير إلى أن تلك المدارس كانت قد استُخدمت لأغراض عسكرية.

ويتعين على الجماعات المسلحة التابعة للدولة وغير التابعة للدولة أن تمتنع عن استخدام المدارس لأغراض عسكرية أو العمل بالقرب منها، بما يجعل منها أهدافاً عسكرية قانونية وعرضة للهجوم، وبالتالي يعرِّض حياة المدنيين للخطر، ويُحدث آثاراً ضارة طويلة الأمد على إمكانية حصول الأطفال على التعليم.

إن قرار مجلس الأمن رقم 2225 المتعلق بالأطفال في النزاع المسلح، الذي اعتُمد في وقت سابق من هذا العام، يدعو جميع أطراف النزاع إلى «احترام الطابع المدني للمدارس» ويعرب

عن القلق العميق من أن استخدام المدارس قد يجعل منها أهدافاً مشروعة للهجوم بموجب القانون الدولي، ومن شأنه أن يعرّض سلامة الأطفال للخطر.

كما يسلِّط التقرير الموجز لمنظمة العفو الدولية الضوء على الحاجة الماسَّة لأن تقوم جميع الدول التي تزوِّد التحالف بقيادة السعودية بالأسلحة، ومنها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بتعليق جميع عمليات نقل الأسلحة التي تُستخدم لارتكاب انتهاكات للقانون الدولي، ومنها جرائم الحرب، إلى الدول التي تنفذ الهجمات. وعلى وجه الخصوص يتعين على الدول التي تزود قوات التحالف بالأسلحة أن تعلِّق عمليات نقل القنابل ذات الأغراض العامة والطائرات المقاتلة النفاثة والطائرات المروحية المقاتلة وقطع الغيار والمكونات ذات الصلة.

لما فقيه

في الشهر الماضي وافقت وزارة خارجية الولايات المتحدة على نقل أسلحة بقيمة 1.29 مليار دولار أمريكي إلى المملكة العربية السعودية، وتشمل الصفقة نقل القنابل ذات الأغراض العامة من طراز MK/Mark

منظمة العفو الدولية وثَّقت استخدامها في الضربات الجوية غير القانونية التي قتلت عشرات المدنيين.

ومضت لما فقيه تقول: «إنه لأمر فظيع أن تستمر الولايات المتحدة وغيرها من حلفاء التحالف بقيادة السعودية في الموافقة على نقل الأسلحة إلى أعضاء التحالف بالرغم من توفر أدلة واضحة على أنها لا تلتزم بقوانين الحرب – القانون الإنساني الدولي. وإن جميع عمليات النقل هذه يجب أن تتوقف فوراً.»

وخلصت إلى القول: «إن الدول التي تزوِّد التحالف بالأسلحة يجب أن تستخدم نفوذها للضغط على أطراف التحالف و حملها على التقيُّد بالتزاماتها الدولية، والتحقيق في انتهاكات القانون الإنساني الدولي.»

ويُحظر على البلدان الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، من قبيل المملكة المتحدة، أن تأذن بنقل أية أسلحة إذا كانت تعلم أن تلك الأسلحة ستُستخدم لشن هجمات ضد المدنيين أو الأهداف المدنية أو غيرها من انتهاكات القانون الإنساني الدولي.

7 تشرين الأول / أكتوبر 2015

اليمن: دعوة إلى تعليق عمليات نقل الأسلحة إلى قوات التحالف وتحقيق المساءلة على صعيد جرائم الحرب المرتكبة

في تقرير جديد لها تنشره اليوم، قالت منظمة العفو الدولية إن الادلة الدامغة التي تثبت ارتكاب قوات التحالف بقيادة السعودية لجرائم حرب بأسلحة توردها مجموعة من الدول بينها الولايات المتحدة، يبرز الضرورة الملحة التي تستدعي إجراء تحقيق مستقل وفعال في الانتهاكات المرتكبة وتعليق عمليات نقل أنواع محددة من الأسلحة. ويستعرض التقرير المعنون تنهمر القنابل علينا ليل نهار : المدنيون تحت القصف في شمال اليمن» تفاصل 13 ضربة جوية مميتة على صعدة شمال شرق اليمن أوقعت نحو 100 قتيل مدني بينهم 59 طفلاً. كما يوثق التقرير الجديد استخدام القنابل العنقودية المحظورة دولياً.

بهذه المناسبة، قالت، دوناتيلد روفيرا، كبيرة مستشاري شؤون الاستجابة للأزمات بمنظمة العفو الدولية، والتي ترأست البعثة التي أرسلتها المنظمة لتقصي الحقائق في اليمن يكشف التقرير الحالي عن المزيد من الأدلة التي تثبت تنفيذ قوات التحالف بقيادة السعودية لضربات جوية غير مشروعة، يرقى البعض منها إلى مصاف جرائم الحرب. ويبرهن التقرير من خلال سوق تفاصيل مروعة مدى أهمية وقف استخدام الأسلحة في ارتكاب انتهاكات خطيرة من هذا النوع».

وأضافت روفيرا قائلة: ثمة مسؤولية تقع على الولايات المتحدة وغيرها من الدول التي تصدر الأسلحة إلى أي طرف من أطراف النزاع في اليمن، وهي الحرص على عدم استخدام شحنات السلاح التي تجيز تصديرها في سير ارتكاب انتهاكات ومخالفات لأحكام القانون الانساني الدولي».

وتدعو منظمة العفو الدولية إلى تعليق عمليات نقل الأسلحة والذخائر إلى الدول الأعضاء في التحالف الذي تقوده السعودية والمشاركة في الحملة العسكرية في اليمن والتي ثبت استخدامها في ارتكاب انتهاكات لأحكام القانون الإنساني الدولي بما في ذلك ارتكاب جرائم حرب في اليمن: ومنها تحديداً شحنات القنابل من طراز (MK80/ MARK) وغيرها من القنابل المعدة للاستخدامات العامة والطائرات الحربية النفاثة، والطائرات العمودية (المروحيات) المقاتلة وقطع غيارها ومكوناتها الأخرى.

و يذكر أن ضربات قوات التحالف الجوية قد أصبحت أكبر سبب يؤدي إلى وقوع قتلى بين المدنيين أثناء النزاع الدائر في اليمن. وكان نصيب مدينة صعدة من حجم الدمار الذي تسببت به الضربات الجوية لقوات التحالف هو الأكبر مقارنة بغيرها من باقي مدن اليمن.

ويكشف التقرير الحالي تفاصيل نمطٍ من الاستهتار بأرواح المدنيين من لدن التحالف العسكري بقيادة السعودية، والذي أعلنَ بما يخالف أحكام القانون الدولي عن اعتبار كامل مناطق مدينتي صعدة ومران القريبة منها أهدافاً عسكرية على الرغم من أنهما تؤويان عشرات الآلاف من المدنيين. وفي أربع من الضربات الجوية التي حققت منظمة العفو الدولية في تفاصيلها، تعرضت المنازل المستهدفة للقصف غير مرة بما يشير إلى أنها قد كانت الأهداف المقصودة فعلاً من الهجوم على الرغم من عدم توافر أدلة تثبت أنها كانت تستخدم لأغراض عسكرية. وقالت دوناتيلد روفيرا: إن الإعلان عن اعتبار مناطق شاسعة كثيفة السكان أهدافاً عسكرية وتكرار استهداف منازل المدنيين لهما من الأمثلة على تقاعس قوات التحالف بشكل صارخ عن اتخاذ الاحتياطات الكافية بما يكفل تفادي وقوع خسائر وإصابات في صفوف المدنيين وفق ما يقتضيه القانون الإنساني الدولي».

وبالمجمل، فلقد لقى 59 طفلاً مصرعهم في منطقة صعدة جراء 13 ضربة جوية وقعت في مايو/ أيار ويوليو/ تموز 2015 وثقت منظمة العفو الدولية تفاصيلها، وقضى معظم أولئك الأطفال أثناء لعبهم أمام منازل ذويهم أو وهم غارقون في النوم.

وفي 13 يونيو/ حزيران 2015، أدت إحدى ضربات قوات التحالف التي استهدفت أحد المنازل في وادي دماج بقرية الصفرة إلى مقتل ثمانية أطفال وامرأتين من عائلة واحدة وتسببت بجرح سبعة آخرين من أقاربهم.

أحد أفراد أسرة السيلمي يقف على أنقاض منمزل مدمر في منطقة الصفراء ، صعدة

وقال عبده أحمد يحيى السيلمي الذي قتل ابنه ولم يكن عمره قد تجاوز عاماً واحداً: يتواجد في المنزل 19 شخصاً لحظة تعرضه للقصف. وكانوا جميعاً إلا واحداً منهم من النساء والأطفال. و صادف تواجد الأطفال، الذين يلعبون عادة في الخارج، داخل المنزل حينها قد حان وقت تناول الغداء، الأمر الذي سبب بمقتلهم أو إصابتهم جميعاً. وسقط بن القتلى رضيع يبلغ من العمر 12 يوماً فقط».

وقال أحد أقارب عبده الذي ساعد في جهود الإنقاذ أنهم قد عثروا على جثة الطفل ولا زالت لهايته في فمه. ولم يعثر باحثا منظمة العفو الدولية بن أنقاض المنزل على شيء سوى المقتنيات العائلية من ألعاب الأطفال والكتب وأدوات الطهي. ولم يشاهدا ما يشير إلى وجود أية اسلحة أو عتاد عسكري في المكان، ولم يعثرا على أي دليل آخر يجعل البيت هدفاً عسكرياً مشروعاً ساعة وقوع الضربة.

وفي هجمات أخرى، تم ضرب مركبات تقل مدنيين فارين من الفزع أوتنقل مواد غذائية وإمدادات إنسانية ومواشي. كما يورد التقرير تفاصيل عدة هجمات استهدفت محال وأسواقاً وغير ذلك من الممتلكات التجارية.

وعلاوة على العيش في ظل خوف مستمر من التعرض لقصف ضربات التحالف الجوية، فيعاني مدنيو صعدة من أزمة انسانية متفاقمة تسببت بانقطاع التيار الكهربائي عن كامل مناطق المدينة وانهيار نظام الرعاية الصحية في المناطق النائية وحصول نقص حاد في عدد الأطباء.

كما عثر باحثا منطمة العفو الدولية على بقايا نوعبن من القنابل العنقودية المستخدمة

في الضربات، وهما الذخائر الثانوية من طراز (97-BLU) والقنبلة الناقلة لها من طراز (97-CBU)، وعثرا على طراز آخر أكثر تعقيداً يحمل اسم (105- CBU) وهو عبارة عن سلاح مزود بصاعق يعمل بجهاز الاستشعار. وتذكر أن القنابل العنقودية التي يحظر القانون الدولي استخدامها تنشر عشرات القنيبلات على ساحة واسعة. وقد لا تنفجر الكثير من هذه الذخائر الثانوية أو القنيبلات لحظة ارتطامها بالارض، مما يجعلها تشكل تهديداً مميتاً لكل من يلمسها أو يتعثر بها لاحقاً. وأصيب محمد حمود الوبش (13 عاماً) بكسور متعددة في ساقه اليسرى بعد أن داس على إحدى القنبلات الثانوية غير المتفجرة. وتهيب منظمة العفو الدولية بالدول الأعضاء في التحالف التوقف عن استخدام وحدات الذخائر العنقودية فوراً، وتناشد جميع الدول وقف شحن مثل هذه الاسلحة إلى دول التحالف.

محمد حمود الوبش ، الذي اصيب بجروح في انفجار قنبلة عنقودية في صعدة

مناشدات من أجل تحقيق المساءلة

في الأسبوع الماضي، انهارت محاولات الخروج بقرار في مجلس حقوق الإنسان بجنيف يدعو إلى تشكيل لجنة دولية تعنى بالتحقيق في الانتهاكات المرتكبة في النزاع، وصير إلى اعتماد قرار آخر يدعم بدلا من ذلك تشكيل لجنة تحقيق محلية.

واختتمت دوناتيلد روفيرا تعليقها قائلة: «لقد ساهم غياب المساءلة في تفاقم أوضاع الأزمة

سوءاً، وما لم يعتقد الجناة جازمين أنه سوف يتم جلبهم للمثول أمام القضاء ومحاسبتهم على جرائمهم، فسوف يستمر المدنيون في المعاناة جراء ذلك»

ومن الجدير بالذكر أنه من الممكن تشكيل لجنة دولية تعنى بالتحقيق أو تقصي الحقائق من أجل اعتماد قرار يصدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن أو حتى بمبادرة شخصية من الأمين العام للأمم المتحدة أو المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

7 يونيو 2016

عار على الأمم المتحدة أن تسترضي الائتلاف الذي تتزعمه السعودية بشأن قضية قتل الأطفال إبان نزاع اليمن

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إن مصداقية الأمم المتحدة قد غدت على المحك عقب رضوخها على نحو مخزٍ أمام الضغوط لحذف الائتلاف العسكري الذي تقوده المملكة العربية السعودية من لائحة الأمم المتحدة للدول والجماعات التي تنتهك حقوق الأطفال إبان النزاعات.

فليلة أمس، أعلن متحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، بان غي مون، عن تغيير في اللائحة التي أعلنت في 2يونيو/حزيران، كجزء من التقرير السنوي للممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في النزاع المسلّح. وجاء هذا الإعلان نتيجة ضغوط دبلوماسية مارستها السعودية، التي أغضبها توصل الأمم المتحدة إلى استخلاص بأن عمليات الائتلاف قد أدت إلى وفاة ومعاناة الأطفال في النزاع المسلح في اليمن.

و تعليقاً على الموقف المعيب للأمم المتحدة، قال ريتشارد بينيت، ممثل منظمة العفو الدولية ورئيس مكتبها لدى الأمم المتحدة، إنه «لم يسبق للأمم المتحدة أن تخاذلت وانحنت أمام الضغوط على هذا النحو و غيرت تقريراً نشرته بنفسها بشأن الأطفال في النزاع المسلح. ومن غير المعقول أن يتم ذلك تحت ضغوط مارستها إحدى الدول عينها التي أتى التقرير على ذكرها.

«ومن شأن مثل هذا الاسترضاء الصريح أن يقوِّض عمل الأمم المتحدة من أجل حماية الأطفال الذين تتهددهم الحرب.

و يتعين للحظر الذي أعلنه الأمين العام إلا يرضخ أمام الضغوط على نحو يقوض الدور المهم الذي يقوم به ممثله الخاص. فبإقدامه على ذلك، يكون قد ألحق أذى شديداً بمصداقية الأمم المتحدة وما تمثله.

ريتشارد بينيت، ممثل منظمة العفو الدولية ورئيس مكتبها لدى الأمم المتحدة

«إن هذا مثال فاضح على صحة المطالبات بأن تنهض الأمم المتحدة بدورها في الدفاع عن

حقوق الإنسان وعن مبادئها هي نفسها-حتى لا تصبح وربما في الغد القريب جزءاً من المشكلة وليس من الحل.»

ومن شأن مثل هذا الاسترضاء الصريح أن تقوِّض عمل الأمم المتحدة من أجل حماية الأطفال الذين تتهددهم الحرب

وطبقاً للأمم المتحدة، فإن هذا الحذف مؤقت إلى حين الانتهاء من مراجعة نتائج التقرير على نحو مشترك مع سلطات المملكة العربية السعودية. ولكن الدبلوماسيين السعوديين في الأمم المتحدة سارعوا إلى إطلاق الأهازيج بعد أن رأوا في هذا نصراً معنوياً «لا راد له».

ولم يحدث فيما سبق أن حذفت الأمم المتحدة اسم دولة قامت بإدراجه على لوائحها، ولكنها واجهت الانتقادات على نطاق واسع لتراجعها عن إدراج اسم إسرائيل في تقرير السنة الماضية، عقب ورود العديد من المزاعم ذات المصداقية عن مقتل مئات الأطفال وجرح الآلآف في نزاع غزة، في 2014 ومضى ريتشارد بينيت إلى القول:

«إن الأمين العام، بتخطيه ما تم إقراره، قد استن سابقة خطيرة ستعرِّض حياة الأطفال في البلدان التي تشهد النزاعات لمخاطر أعظم». ريتشارد بينيت وطبقاً لتقرير الأمم المتحدة، وحسب الصيغة التي نشر فيها في 2 يونيو/حزيران، كان الائتلاف الذي تتزعمه السعودية مسؤولاً عن 60 بالمئة من وفيات وإصابات الأطفال في نزاع اليمن، في السنة الفائتة، حيث قتل 510 أطفال وجرح 667 طفلاً.

ونقل عن الأمين العام، بان غي مون، قوله: «لقد تزايدت الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال بصورة هائلة نتيجة تفاقم النزاع».

وقد دأبت منظمة العفو الدولية، وبصورة متكررة، على توثيق انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من جانب أعضاء الائتلاف السعودي إبان النزاع، بما في ذلك ضد الأطفال. ويشمل هذا القصف الجوي للمدارس واستعمال الذخائر العنقودية المحرمة دولياً، التي قتلت ثلاثة أطفال وأدت إلى بتر أطراف تسعة آخرين.

ويشكل الأطفال ثلث القتلى المدنيين، أي ما لا يقل عن 127 من أصل 361 مدنياً، ذهبوا ضحية 32 عملية قصف جوي غير قانونية على نحو باد للعيان وقامت منظمة العفو الدولية بتوثيقها منذ بدء حملة القصف لليمن التي شنها الائتلاف.

23 آذار / مارس 2017

اليمن : مبيعات بمليارات الدولارات للأسلحة من جانب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تكشف عن مدى التناقض المخزي مع جهود المساعدات

قالت منظمة العفو الدولية إن الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة تؤججان الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، التي تسببت بمعاناة مدمرة للمدنيين من خلال عمليات نقل للأسلحة بمليارات الدولارات إلى المملكة العربية السعودية، وتطمس، إلى حد كبير، لأثر لجهودهما الإنسانية لمواجهة الأزمة.

فمنذ بدء الحرب قبل سنتين، في مارس/آذار 2015، وردت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، مجتمعتين، أسلحة تزيد قيمتها على 5 مليارات دولار أمريكي إلى السعودية، التي تقود التحالف العسكري في اليمن. وهذا يزيد بأكثر من 10 أضعاف عن التقديرات لما أنفقته وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ووزارة التنمية الدولية البريطانية، أو خصصتاه قي موازنتيهما، كمساعدات إلى اليمن على مدار السنتين الفائتتين، البالغة قيمتها 450 مليون دولار أمريكي. وفي هذا السياق، أكدت لين معلوف، مديرة البحوث بالمكتب الإقليمي لمنظمة العفو الدولية في بيروت، أن «سنتين من النزاع قد اجبرتا ثلاثة ملايين شخص على الفرار من ديارهم، ومزقتا حياة آلاف المدنيين، وتركتا اليمن فريسة لكارثة إنسانية يحتاج ما يربو على 18 مليون يمني معها بصورة ماسة إلى المعونات. ومع ذلك، وبالرغم من المساعدات الدولية التي قدمت إلى البلاد بملايين الدولارات، فإن العديد من الدول قد أسهمت في معاناة الشعب اليمني بمواصلة توريد أسلحة بمليارات الدولارات».

وأضافت قولها: «لقد استخدمت الأسلحة، التي قدمتها فيما مضى، دول مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في ارتكاب انتهاكات جسيمة، وساعدت على اندلاع كارثة إنسانية في البلاد. كما واصلت هذه الحكومات منح رخص لعمليات نقل جديدة للأسلحة في الوقت الذي كانت خلاله تقدم المعونات للتخفيف من الأزمة نفسها التي أسهمت في خلقها، وما برح المدنيون اليمنيون يدفعون ثمن صفقات الأسلحة هذه، التي تفضح مدى نفاق الدول من خلال هذه الصفقات».

إن على المجتمع الدولي التحرك فوراً لفرض حظر على تصدير الأسلحة، ومباشرة تحقيق دولي ذي مصداقية في الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع.

ومضت لين معلوف إلى القول: «يتعين على جميع الدول، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية

والمملكة المتحدة، أن توقف على الفور تدفق أي نوع من الأسلحة يمكن أن يستخدم في ارتكاب جرائم الحرب، أو سواها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني، في اليمن».

فالمملكة المتحدة، الدولة الطرف في «معاهدة تجارة الاسلحة»، والولايات المتحدة الامريكية، التي انضمت إلي المعاهدة، تقوضان، بمواصلتهما تزويد السعودية وشركائها في التحالف بالأسلحة لاستعمالها في اليمن، روح هذه المعاهدة.

أزمة إنسانية

يعتمد ما يقدر بنحو 18.8 مليون شخص في اليمن على المساعدات الإنسانية، وهم بحاجة ماسة إلي الطعام والماء والوقود والمأوى للبقاء على قيد الحياة. وقد حذرت الأمم المتحدة من أن سوء التغذية قد وصل حداً من التفاقم بحيث غدت البلاد على حافة المجاعة

وقد لقي ما لا يقل عن 4,600 مدني مصرعهم وجرح ما يربو على 8,000 غيرهم منذ بدء التحالف الذي تقوده السعودية قصفه الجوي في اليمن، في مارس/آذار 2015، الذي اندلع بعده نزاع مسلح شامل في البلاد.

الانتهاكات على أيدي جميع أطراف النزاع

وثقت منظمة العفو الدولية، على مدار السنتين الفائتتين، طيفاً واسعاً من الانتهاكات للقانون الدولي ارتكبته جميع أطراف النزاع، ووصل في بعض الحالات إلى مستوى جرائم الحرب. فقد شن التحالف الذي تقوده السعودية عمليات قصف جوية بلا هوادة، أدت إلى مقتل وإصابة مدنيين، وتدمير المنازل والممتلكات والبنية التحتية، جراء هجمات عشوائية وأخرى استهدفت الأعيان المدنية.

كما وثقت المنظمة، خلال بعثات بحثية قامت بها إلى اليمن، ما لا يقل عن 34 ضربة جوية قامت بها طائرات التحالف الذي تقوده السعودية! وانتهكت فيها على نحو باد للعيان القانون الدولي الإنساني، فأدت إلى مقتل ما لا يقل عن 494 مدنياً، بمن فيهم 148 طفلاً، على مساحة ست محافظات (صنعاء وصعدة وحجة والحديدة وتعز ولحج). واستعملت في بعض عمليات القصف الجوي هذه أسلحة من صنع الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. واستعمل أعضاء التحالف في هذه الهجمات كذلك ذخائر عنقودية محرمة دولياً من صنع الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والبرازيل-شملت محافظات صعدة وحجة وصنعاء. ووثقت منظمة العفو حالات كان بين من قتل فيها من المدنيين وبترت أطرافهم أطفال تفجرت بهم ذخائر صغيرة غير متفجرة خلفتها وراءها الهجمات التي استخدمت فيها هذه الاسلحة العشوائية بطبيعتها.

كما قامت منظمة العفو الدولية بتوثيق30 هجوما عشوائياً شنته القوات الموالية للحوثيين والقوات المناهضة لهم، واستخدمت فيها نيران المدفعية أو الهاونات أو الصواريخ في كل من عدن وتعز، جنوب البلاد، وأدت إلى مقتل 68 مدنياً. وقامت القوات المعارضة للحوثيين في تعز كذلك بمضايقة العاملين في الخدمات الطبية وتهديدهم، فأغلقت مستشفيات وعرضت المدنيين للمخاطر بوضع قوات ومواقع عسكرية لها بالقرب من المرافق الطبية.

واختتمت قائلة: «وتسلط القائمة الطويلة من الانتهاكات المريعة التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع الضوء على مدى ضرورة فتح تحقيق دولي مستقل تقوده الأمم المتحدة لتقصي الانتهاكات المزعومة المنسوبة إلى جميع أطراف النزاع وضمان تقديم مرتكبي هذه الجرائم المقيتة إلى ساحة العدالة».

خلفيــة

طبقاً لتقارير «معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام››! قامت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة! مجتمعتين! بعمليات نقل للأسلحة بقيمة 5 مليارات دولار أمريكي إلى المملكة العربية السعودية منذ 2015. وطبقاً لوزارة التنمية الدولية البريطانية وموقع ForeignAssistance.gov! الذي يشرف عليه مكتب وزارة خارجية الولايات المتحدة الامريكية لموارد المساعدات الاجنبية! فإن حكومتي المملكة المتحدة والولايات المتحدة قد قامتا! مجتمعتين! بتزويد اليمن! أو وضعتا خططا لتزويد اليمن! بما تقدر قيمته بنحو 450 مليون دولار أمريكي من المساعدات .

9 آذار / مارس 2017

اليمن : التحالف الذي تقوده السعودية يستعمل ذخائر عنقودية محظورة برازيلية الصنع في مناطق سكنية

تثبتت منظمة العفو الدولية، من خلال أدلة جديدة! من أن التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية قد أطلق مؤخراً صواريخ برازيلية الصنع تحتوي ذخائر عنقودية محظورة في قصفه لثلاث مناطق سكنية و أراض زراعية محيطة بوسط مدينة صعدة، ما أدى إلى جرح مدنيين اثنين والتسبب بأضرار مادية وفي تعليق لها على مواصلة التحالف استعمال الذخائر العنقودية، قالت لين معلوف، مديرة قسم البحوث في المكتب الإقليمي لمنظمة العفو الدولية في بيروت، إن «التحالف الذي تقوده السعودية يحاول عبثاً تبرير استعماله الذخائر العنقودية بالادعاء أن ذلك يتوافق مع القانون الدولي، على الرغم من الأدلة الملموسة على الكلفة الانسانية في صفوف المدنيين الذين يحاصرهم النزاع.

«إن الذخائر العنقودية أسلحة غير تمييزية، بحكم طبيعتها، وتلحق أذى لا يمكن تصوره بحياة المدنيين. واستعمال مثل هذه الأسلحة محظور بموجب القانون الانساني الدولي العرفي تحت كل الظروف. وفي ضوء الأدلة المتزايدة باطراد، بات ملحاً اليوم و أكثر من أي وقت مضى أن تنضم البرازيل إلى ‹ الاتفاقية الدولية بشأن الذخائر العنقودية›، وأن تتوقف المملكة العربية السعودية والدول الأعضاء في التحالف عن استعمال أية ذخائر عنقودية».

«إن الذخائر العنقودية أسلحة غير تمييزية, بحكم طبيعتها, وتلحق أذى لا يمكن تصوره بحياة المدنيين.

لين معلوف، مديرة قسم البحوث في المكتب الاقليمي لمنظمة العفو الدولية في بيروت

وقد قابلت منظمة العفو الدولية، عقب الهجمات الصاروخية، ثمانية من الأشخاص المقيمين في المواقع التي تعرضت للقصف، بمن فيهم شاهدا عيان-أحدهما امرأة أصيبت في الهجوم. كما تحدثت المنظمة إلى أحد النشطاء المحليين، وقامت بتحليل صور فوتوغرافية وأشرطة فيديو لآثار القصف قدمها «المركز اليمني التنفيذي للتعامل مع الألغام»، وهو مرصد وطني لمراقبة استعمال الذخائر قام بفحص الموقع خلال 30 دقيقة من الهجوم. حيث أكد العاملون في المركز على استعمال الطراز نفسه من الذخائر العنقودية في هجوم منفصل، وقع في أواخر يناير/كانون الثاني ، بمديرية العبدين، على بعد خمسة كيلومترات إلى الجنوب من مدينة صعدة.

الأحياء المتضررة

طبقاً لأقوال شهود العيان والسكان المحليين ضربت الصواريخ مناطق قحزة والضباط والروضة السكنية، وأدى القصف إلى سقوط ذخائر صغيرة على البيوت في المعلا وأحفاد بلال وكذلك على المعبرتين! الجديدة والقديمة! في وسط المدينة، وعلى المزارع المجاورة.

ووصفت لطيفة أحمد مسعد، البالغة من العمر 22 سنة، الهجوم على أحفاد بلال، الذي وقع بينما كانت نائمة في منزلها، حيث كانت مع زوجها، طلال الشهري، وطفلها البالغ من العمر ثلاثة أشهر، حسن، وطفلها البالغ من العمر ثلاث سنوات، حسين:

«دخلت القنبلة البيت، واخترقت سقف غرفة النوم. هناك ثقب كبير مستدير في السقف. وفي ذلك الحين، سمعنا صوت انفجار كبير وبعد ذلك بثوان، انفجرت القنبلة في الغرفة وأصبنا. وانفجرت ثلاث قنابل خارج البيت مباشرة... لم يلحق أي أذى بالطفلين ولكنهما أصيبتا بالصدمة... وأصيبت قدم زوجي جراء إصابته بشظية. وأصيبت قدمي اليسرى وذهبنا إلى مستشفى السلام مباشرة تلك الليلة .

«انفجرت القنبلة في الغرفة و اصبنا. وانفجرت ثلاث قنابل خارج البيت مباشرة... واصيبت قدم زوجي جراء إصابته بشظية. واصيبت قدمي ا ليسرى «

لطيفة أحمد مسعد

وكانت العائلة قد فرت لمسافة 78 كيلومتراً إلى مدينة صعدة قبل أربعة أشهر عقب قصف منزلهم في باقم، على بعد 12 كيلومتراً إلى الجنوب من الحدود مع المملكة العربية السعودية:

«أجبرنا على ترك بيتنا في باقم عندما قصف. سقطت القنبلة في غرفة المعيشة مباشرة ودمرت المنزل. واضطر الجميع إلى مغادرة المنطقة. حيث كان القصف مستمراً. غادرنا بعد شهرين أو ثلاثة من قصف منزلنا... أتينا إلى صعدة سيراً على الأقدام. مشينا 20 كيلومتراً وكنت حاملا في شهري السادس في حينه، ثم التقطتنا سيارة ونقلتنا إلى مدينة صعدة».

ووصف أحد المقيمين في المعلا، وهي إحدى المناطق النى تضررت من الهجوم الأخير، لمنظمة العفو الدولية، سماعه انفجاراً مدوياً على النحو التالي:

«سمعت صوتاً قوياً جداً. وبعد ذلك مباشرة، سمعت أصواتاً شديدة للغاية، وكأن شيئاً كان ينتشر. كان ذلك سريعاً جداً واستمر فترة 20 إلى 30 ثانية».

وتحدث رئيس الفريق 12 التابع «للمركز اليمني التنفيذي للتعامل مع الالغام»، يحيى رزق، لمنظمة العفو الدولية، عن زيارة فريقه لحيي الروضة وأحفاد بلال:

«وجدنا حاوية ناقلة واحدة وقنبلة منفجرة في الروضة. والروضة منطقة مكتظة بالسكان اخترقت فيها القنابل]الذخائر الصغيرة سقفي منزلين. حيث اخترقت إحداها السقف وجرحت رجلاً وزوجته من أحفاد بلال-عندما دخلت غرفة نومهما قريباً من الساعة 11 مساءً. ونقلا إلى المستشفى في الليلة نفسها. لكن معظم الأضرار لحقت بالممتلكات والبيوت و السيارات. ولاحظنا وجود 12 ثقباً جراء سقوط القذائف في الروضة، بالقرب من مزارع الفواكه. وكذلك 12-13 موقعاً تأثرت بالقصف في أحفاد بلال. ووجدنا قنبلة صغيرة غير منفجرة في الروضة سقطت من شجرة واستقرت في التربة تحتها، وقمنا بتصويرها».

وأكد أعضاء فريق المركز كذلك أنهم قاموا بمسح للمناطق السكنية في قحزة، ذات الكثافة السكانية العالية، حيث لاحظوا وجود ثقوب ناجمة عن القذائف وأضراراً لحقت بالمنازل. وقال يحيى رزق: أسقطت القنابل [الذخائر الصغيرة] على شرفات المنازل وبين البيوت. وجميعها أرض انفجرت، غير أنها لم تلحق إصابات بالأشخاص. ولكن كانت النوافذ جميعها محطمة ولحقت أضرار بما يصل إلى 30 سيارة».

و استناداً إلى وصف فريق «المركز اليمني التنفيذي للتعامل مع الألغام»، وعقب تفحص الصور وأشرطة الفيديو في أعقاب الهجوم، بما في ذلك صور العبوات وقنبلة صغيرة لم تنفجر، فقد أصبح بإمكان منظمة العفو الدولية تحديد نوع الذخيرة المستخدمة بعد تفحص بقاياها بأنها صاروخ أرض- أرض من طراز آستورس 2 «ASTROS II».

و استروس 2 هو منظومة صاروخية متعددة سبطانات الإطلاق تصنعها شركة أفيبراس البرازيلية. وهي قادرة على إطلاق صواريخ متعددة متتالية وبسرعة، حيث يحتوي كل صاروخ على 65 ذخيرة صغيرة ويصل مداه إلى 80 كيلومتر، تبعاً لنوع الصاروخ. وتصف العروض التسويقية للشركة هذه المنظومة بأنها «قادرة على إطلاق صواريخ طويلة المدى، ومصممة أسلحة استراتيجية ذات قدرة ردعية عظيمة».

أدلة متعاظمة

قامت منظمة العفو الدولية بتوثيق أول استخدام معروف لهذه الأنواع من الذخائر العنقودية في اليمن في 27 أكتوبر/تشرين الأول ضد منظمة احمني، إلى الشمال من مدينة صعدة، حيث جرح ما لا يقل عن أربعة أشخاص، بينهم طفلة عمرها أربع سنوات.

وفي مايو/أيار 2016، عثرت منظمة العفو الدولية على مزيد من الأدلة على النوع نفسه من الذخائر العنقودية في قرى بمحافظة حجة، على بعد 30 كيلومتراً عند الحدود مع السعودية. وحتى وقت قريب، في ديسمبر/كانون الأول 2016، قامت منظمة «هيومان رايتس ووتش» أيضاً بتوثيق استخدام الذخائر العنقودية البرازيلية الصنع في مدينة صعدة.

وقد قامت منظمة العفو الدولية و»هيومان رايتس ووتش»، حتى الآن، بتوثيق سبعة أنواع من الذخائر العنقودية التي تغذى من الجو، ومن منصات أرضية المصنوعة في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والبرازيل. وقد اعترف التحالف باستعمال ذخائر عنقودية! مصنوعة في المملكة 1لمتحدة والولايات المتحدة خلال هجماتها التي تشنها في اليمن.

واختتمت لين معلوف تعليقها قائلة: «كم عدد المدنيين الذين ينبغي أن يقتلوا أو يصابوا، أو يروا ممتلكاتهم تدمر، جراء استعمال هذه الأسلحة المحظورة دولياً، قبل أن يدين المجتمع الدولي استعمال التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية الذخائر العنقودية، ويمارس الضغوط على أعضاء التحالف كي ينضموا على الفور إلى ‹الاتفاقية الدولية بشأن الذخائر العنقودية؟».

تحتوي الذخائر العنقودية على ما بين عشرات ومئات الذخائر الصغيرة، التي تتفجر في الهواء وتنتشر بصورة عشوائية على منطقة واسعة تصل مساحتها إلى مئات الأمتار المربعة. ويمكن أن يتم إسقاطها أو إطلاقها من طائرة، أو إطلاقها، كما هو الحال هنا، عن طريق صواريخ أرض-أرض.

وتتصف القنابل العنقودية الصغيرة بأنها ذات معدل مرتفع من حيث فشل الانفجار»-ما يعني أن نسبة عالية منها لا تنفجر لدى ارتطامها، وتصبح من الناحية الفعلية ألغاماً أرضية تتهدد المدنيين لسنوات عقب استعمالها. واستعمال الذخائر العنقودية وإنتاجها وبيعها ونقلها محظورة بموجب «الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية لسنة 2008»، التي يصل عدد الدول الأطراف فيها إلى نحو 100 دولة.

في 19 ديسمبر/كانون الأول 2016، أوردت «وكالة الأنباء السعودية» الحكومية أن الحكومة السعودية سوف توقف استعمال الذخائر العنقودية المصنوعة في المملكة المتحدة، من طراز «BL-755»، ولكنها ادعت بأن «القانون الدولي لا يحظر استعمال الذخائر العنقودية»، وبأنه بينما انضمت بعض الدول إلى «اتفاقية الذخائر العنقودية»، لتصبح دولاً أطرافاً فيها، إلا أنه «لا المملكة العربية السعودية ولا شركاؤها في التحالف أطراف» في الاتفاقية. وادعت، فوق ذلك، بأن الذخائر العنقودية المصنوعة في المملكة المتحدة التي استعملها التحالف قد استخدمت ضد «أهداف عسكرية مشروعة»، وأن الذخائر العنقودية «لم تستعمل في مراكز سكانية مدنية»، وكذلك أن التحالف «تقيد بمبدأ التمييز و التناسب للقانون الدولي الإنساني .

و بينما تدرك منظمة العفو الدولية وجود هدف عسكري، هو قاعدة «كهلان» العسكرية، على بعد 3 كيلومترات إلى الشمال الشرقي من صعدة، إلا أن مجرد وجود هدف عسكري لا يبرر بحد ذاته استعمال ذخائر عنقودية محظورة دولياً ولا يبرر بصورة خاصة استعمالها لقصف أحياء مأهولة بالسكان المدنيين. ومع أن البرازيل واليمن والمملكة العربية السعودية والدول الأعضاء في التحالف الذي تقوده السعودية، المشاركة في النزاع، ليست أطرافاً في الاتفاقية، إلا أنه يتعين عليها، بمقتضى القانون الدولي العرفي، عدم استعمال الأسلحة العشوائية بطبيعتها، التي تمثل في كل الأحوال تهديداً للمدنيين. وتنطبق القاعدة العرفية التي تحظر استعمال الأسلحة التي لا تميز بطبيعتها على استعمالها تحت جميع الظروف، بما في ذلك عندما يكون القصد من استعمالها قصف هدف عسكري. و طبقاً لمنظمة «مرصد الألغام الأرضية والذخائر العنقودية»، فقد باعت شركة «أفيبراس» هذا النوع من الذخائر العنقودية إلى المملكة العربية السعودية فيما سبق، وقامت «هيومن رايتس ووتش» بتوثيق استعمالها من قِبل القوات السعودية في الخفجي ،في 1991 .

30 اكتوبر 2015

اليمن : الاشتباه باستخدام ذخائر عنقودية برازيلية الصنع في إحدى الهجمات التي نفذتها قوات التحالف بقيادة السعودية

قالت منظمة العفو الدولية اليوم أنه يظهر أن قوات التحالف الذي تقوده السعودية قد استخدمت تشكيلة برازيلية الصنع من الذخائر العنقودية المحظورة دولياً في إحدى هجماتها على حي سكني في منطقة أحمى في صعدة شمال اليمن خلال الأسبوع الحالي، ما أوقع أربعة جرحى وخلف ذخائر عنقودية ثانوية خطرة ملقاة في الأراضي الزراعية المحيطة.

وأجرت المنظمة مقابلاتٍ مع عدد من سكان المنطقة بما في ذلك اثنين من الضحايا وطاقم الفريق الطبي المعالج وأحدً شهود العيان وناشط محلي زار الموقع بعد وقت قصير من وقوع الهجوم. وتحمل الذخائر الثانوية غير المنفجرة «الفاشلة» التي التُقطت صورها في موقع الهجوم أوجه شبه كثيرة مع القنابل العنقودية برازيلية الصنع التي عُرف عن السعودية استخدامها لها في الماضي.

وبهذه المناسبة، قال مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمنظمة العفو الدولية، فيليب لوثر: «نظراً لكون الذخائر العنقودية أسلحة عشوائية الطابع بحكم تصميمها، فيحظر القانون الإنساني الدولي العرفي استخدامها. وعليه فلقد حظرت نحو 100 دولة إنتاج هذا النوع من الذخائر أو تخزينه أو نقله أو استخدامه، اعترافاً منها بطبيعة الأذى الفريد من نوعه والأثر الدائم الذي يترتب على استخدام هذه الذخائر» .

وأضاف لوثر قائلاً: «علاوة على تسببها بمقتل المدنيين أو إصابتهم عقب استخدامها، تفشل الكثير من الذخائر العنقودية الثانوية في الانفجار لحظة ارتطامها بالهدف، ما يجعلها تشكل خطراً داهماً على حياة من يصادف لمسهم لها أو تعثرهم بها على مدار سنوات لاحقة. ويتعين على قوات التحالف بقيادة السعودية أن تتوقف فوراً عن استخدام هذه الذخائر،

وعلى جميع الأطراف إعلان تعهدهم بعدم نشر واستخدام الذخائر العنقودية والموافقة على الانضمام للاتفاقية الدولية بشأن الذخائر العنقودية».

نظراً لكون الذخائر العنقودية أسلحة عشوائية الطابع بحكم تصميمها، فيحظر القانون الإنساني الدولي العرفي استخدامها. وعليه فلقد حظرت نحو 100 دولة إنتاج هذا النوع من

الذخائر أو تخزينه أو نقله أو استخدامه، اعترافاً منها بطبيعة الأذى الفريد من نوعه والأثر الدائم الذي يترتب على استخدامها فيليب لوثر، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمنظمة العفو الدولية إفادات شهود العيان وقع الهجوم باستخدام الذخائر العنقودية في ظهيرة يوم 27 أكتوبر/ تشرين الأول 2015 واستهدف أحد الأحياء السكنية في أحمى التي تقع على بعد نحو 10 كم إلى الشمال الغربي من الطلح في مديرية سحار وعلى مقربة من مدينة صعدة. وتقع أحمى على بعد نحو 40 كم إلى الجنوب من الحدود مع المملكة العربية السعودية.

وقام ناشط محلي بزيارة موقع الهجوم بعد ساعات من وقوعه، وعثر على ثلاث ذخائر ثانوية غير منفجرة ملقاة على مسافة حوالي 20 متراً من بعضها البعض، حيث عثر على إحداها في حقل زراعي تابع لإحدى المزارع، وعثر على الثانية على مقربة من مشتل لزراعة الخضار، فيما وجد الثالثة ملقاة بجانب أحد المساجد. ويبعد أقرب هدف عسكري معروف لمنظمة العفو الدولية نحو 10 كم إلى الجنوب الشرقي من موقع وجود الذخائر، ويقع في سوق الطلح المعروف ببيع الأسلحة فيها وسبق استهدافه من لدن قوات التحالف في خمس مناسبات ماضية منذ بدء حملة القصف الجوي بقيادة السعودية في مارس/ آذار الماضي .

كما وصف شهود العيان مشاهدتهم لوابل من الصواريخ تمخر عباب الجو وتنفجر في الهواء على الرغم من عدم تحليق أي طائرة وقتها، وأعقب ذلك وقوع عشرات الانفجارات على الأرض. وتتسق تفاصيل هذه الإفادات وبقايا الذخائر التي عُثر عليها مع استخدام الذخائر العنقودية المحمولة بصواريخ أرض-أرض التي تُطلق باستخدام قاذفة إطلاق صواريخ متعددة راجمات الصواريخ وتصادف مرور المزارع صلاح الزرعة (35 عاماً) على الطريق الرئيسي وعلى بعد نحو 50 متراً من مكان وقوع الضربة. وقال صلاح: «كنت على متن دراجتي البخارية متجهاً نحو ضحيان رفقة صديقي، وشاهدت حينها ... أربعة صواريخ تهوي...

وتوجه كل واحد منها باتجاه مختلف عن الآخر وبفاصل دقيقتين بين كل صاروخ والذي يليه. ووقعت أربعة انفجارات في الجو تلاها وقوع نحو 50 انفجاراً لحظة ارتطامها بالأرض. وسقطت على مجموعة مباني مكونة من نحو 30 منزلاً ودكاناً». المزارع صلاح، شاهد عيان

وأُصيب مزارع آخر هو صالح المعوض (48 عاماً) في الهجوم، وهو أب لعشرة أطفال. وتحدث صالح مع منظمة العفو الدولية هاتفياً من على سرير الشفاء في المستشفى الجمهوري بصعدة قائلاً: «كنت ماراً بالطريق الرئيسي قرب مكان وقوع الضربة على متن دراجتي البخارية، وشعرت حينها بالشظايا تخترق جسمي. ولقد أثرت الضربة على المزارع

الواقعة على بعد عدة كيلومترات عن موقع الهجوم». بطبيعة الأذى الفريد من نوعه والأثر الدائم الذي يترتب على استخدام هذه الذخائر. "

الجروح الناجمة عن الإصابة بالشظايا

ووفق ما أفاد به طاقم المسعفين الذي قام بعلاج المصابين، لا زال أحد الجرحى واسمه عبد العزيز عبد ربه 25 عاماً في حالة حرجة جراء إصابته بشظايا بمنطقتي البطن والصدر.

أصيب ساق حسناء محمد حسين الجمعان (أربع سنوات) بعد هجوم عندما كانت تعرضت للذخائر. | في الصورة مع والدها، محمد حسين الجمعان.

كما جُرح مدني آخر في الهجوم هو عبد الباري حسين (22 عاماً)، وأخبر منظمة العفو الدولية بما يلي: «كنت جالساً داخل دكاني لحظة وقوع الهجوم. ولم أسمع صوت هدير طائرة يسبقه ولكن كل ما سمعته هو دوي الانفجارات».

وتعرض عبد الباري لإصابات بالشظايا في منطقة البطن . على الرغم من احتمال استهداف الهجوم للحوثيين وغيرهم من عناصر الجماعات المسلحة بين السكان المدنيين، فإن استخدام أسلحة عشوائية الطابع من قبيل الذخائر العنقودية هو أمر محظور وفق القانون الإنساني الدولي. وعليه، فإن استخدام هذه الأسلحة يخالف أحكام هذه القاعدة.

القنابل العنقودية المحظورة

وتحوي القنابل والذخائر العنقودية العشرات أو المئات من الذخائر الثانوية التي تنطلق في الهواء وتنتشر عشوائياً لتغطي مساحة واسعة تصل إلى مئات الأمتار المربعة. ويمكن إسقاطها من الجو أو إطلاقها محمولة على صواريخ أرض-أرض

كما حصل في هذه الحالة.

كما تتسم الذخائر العنقودية الثانوية بارتفاع معدل فشلها أو عطلها، أي أن نسبة مرتفعة منها تفشل في الانفجار لحظة ارتطامها بالهدف ما يحولها حكماً إلى ألغام أرضية تربض على الأرض وتشكل خطراً على حياة المدنيين لسنوات قادمة.

ويُحظر استخدام الذخائر العنقودية وإنتاجها ونقلها وبيعها بموجب أحكام اتفاقية عام 2008 بشأن الذخائر العنقودية التي بلغ عدد الدول الأطراف فيها نحو 100 دولة.

الذخائر غير المنفجرة في الصورة تشابه قنابل عنقودية تصنيع البرازيل من المعروف إنه استخدمتها المملكة العربية السعودية في الماضي. وكان الهجوم على حي سكني في صعدة، شمال اليمن يوم 27 أكتوبر 2015

وحتى لو لم تكن البرازيل واليمن والسعودية وغيرها من الدول الأعضاء في التحالف بقيادة السعودية أطرافاً في الاتفاقية المذكورة، فيتعين عليها مع ذلك ووفق قواعد القانون الإنساني الدولي العرفي عدم استخدام الأسلحة العشوائية وذخائرها كونها تشكل خطراً عظيماً على المدنيين.

الذخائر برازيلية الصنع من طراز أستروس (ASTROS II) ٢

وثقت منظمة العفو الدولية وهيومان رايتس ووتش وغيرهما من المنظمات الأعضاء في ائتلاف مناهضة الذخائر العنقودية استخدام قوات التحالف الذي تقوده السعودية لأربعة أنواع حتى الآن من الذخائر العنقودية في النزاع الدائر في اليمن بما في ذلك ثلاثة أنواع مختلفة من هذه الذخائر تم تصنيعها في الولايات المتحدة .

ولكن يشكل هذا الهجوم المناسبة الأولى التي يتم الاشتباه فيها باستخدام ذخائر عنقودية برازيلية الصنع ضمن النزاع الدائر حالياً.

«يتعين على البرازيل أن تسارع إلى توضيح تفاصيل حجم الشحنات التي تم تصديرها من الذخائر العنقودية المحظورة وتعود إلى عقود خلت. وليس بوسع البرازيل وغيرها من الدول التي لا زالت تسمح بإنتاج ونقل هذه الأسلحة أن تدعي جهلها بحصيلة الخسائر التي توقعها في صفوف المدنيين باليمن وغيرها من الأماكن.»

أتيلا روكي، المدير التنفيذي لفرع منظمة العفو الدولية في البرازيل

وثمة عدد من الشركات البرازيلية التي تصنع الذخائر العنقودية. وصحيحٌ أن منظمة العفو الدولية لم تتمكن من التحقق بشكل مستقل والقطع يقيناً بهوية الجهة الصانعة وطراز الذخائر العنقودية الثانوية التي أُسقطت على أحمى، إلا إنها تشبه تلك التي تصنعها شركة برازيلية تُدعى شركة «أفيبراس إندوستريا إيروسبيسيال إس إيه».

ويُذكر أن الذخائر من طراز «أستروس 2» هي عبارة عن نظام قاذفة صواريخ متعددة راجمة صواريخ من صناعة شركة أفيبراس، صُممت بحيث تطلق عدداً من الصواريخ بتواتر سريع ويمكن تحميل ثلاثة من صواريخها بنحو 65 ذخيرة ثانوية ويصل مداها إلى نحو 80 كم

حسب نوع الصاروخ المستخدم. ويصف الموقع الرسمي للشركة على الإنترنت قاذفة الصواريخ المتعددة على أنها «قادرة على إطلاق صواريخ طويلة المدى كونها مصممة لتكون سلاحاً استراتيجياً يتمتع بقوة ردع كبيرة».

ووفق «مرصد الألغام الأرضية والذخائر العنقودية» سبق وأن قامت شركة (أفيبراس) ببيع هذا النوع من الذخائر العنقودية إلى السعودية فيما مضى، ووثقت منظمة هيومان رايتس ووتش استخدامها من لدن القوات السعودية في الخفجي إبان الحرب مع العراق عام 1991 واصفة استخدامها بأنه قد خلّف «عدداً كبيراً من الذخائر الثانوية غير المنفجرة» في مكان الهجوم .

وتعليقاً على الموضوع، قال المدير التنفيذي لفرع منظمة العفو الدولية في البرازيل،

أتيلا روكي: «يتعين على البرازيل أن تسارع إلى توضيح تفاصيل حجم الشحنات التي تم تصديرها من الذخائر العنقودية المحظورة وتعود إلى عقود خلت.

وليس بوسع البرازيل وغيرها من الدول التي لا زالت تسمح بإنتاج ونقل هذه الأسلحة أن تدعي جهلها بحصيلة الخسائر التي توقعها في صفوف المدنيين باليمن وغيرها من الأماكن. ويتعين على البرازيل أن توقف إنتاج هذه الذخائر فوراً،

وتتلف مخزونها منها وتنضم إلى الاتفاقية الدولية بشأن الذخائر العنقودية دون مزيد تأخير».

هذا وقد تحدثت اليوم منظمة العفو الدولية إلى أحد المسؤولين الكبار في شركة أفيبراس الذي رأى الصور الواردة من اليمن. وقال إن الشكل «يشبه» تصاميم أفيبراس، ولم يستبعد أن تكون لهم، ولكنه قال إن احتمال ذلك ضعيف نظراً لصغر حجم العيار. إلا أنه اعترف بأن الشركة قد صنعت عيارات مشابهة في أوائل التسعينيات، وأنه سوف يقوم بإجراء تحقيق في هذا الأمر.

25 نوفمبر 2015

اليمن : استخدمت قوات التحالف صاروخاً بريطاني الصنع في إحدى الضربات الجوية غير المشروعة

ينبغي على المملكة المتحدة أن تتوقف عن بيع صواريخ جو-أرض للقوات التي تقودها السعودية

استناداً إلى بحوث ميدانية ومقابلات أُجريت مع شهود عيان في مسرح الحادث، قالت منظمتا العفو الدولية وهيومان رايتس ووتش اليوم أن قوات التحالف بقيادة السعودية استخدمت بتاريخ 23 سبتمبر/ أيلول 2015 صاروخاً بريطاني الصنع في تدمير أحد الأعيان المدنية اليمنية، وهو عبارة عن مصنع للخزف السيراميك.

ووقع الهجوم على المصنع الكائن في محافظة صنعاء الذي يظهر أنه يصنع سلعاً للاستخدام المدني، وأسفر عن مقتل شخصٍ واحدٍ. واتضح أن الهجوم على المصنع يشكل انتهاكاً لأحكام القانون الإنساني الدولي، أو قوانين الحرب.

واستخدمت قوات التحالف صاروخاً بريطاني الصنع حصلت عليه في تسعينات القرن الماضي. وتقوض الضربة مزاعم الوزراء بأن المعدات العسكرية البريطانية التي تستخدمها قوات التحالف بقيادة السعودية تتسق وأحكام القانون الإنساني الدولي، وأن المملكة المتحدة تقوم بمراقبة مدى امتثال القوات لهذا الأمر «بحرص شديد». ولكن لم يتناهَ إلى أسماع المنظمتين قيام قوات التحالف بفتح تحقيق ذي مصداقية في هذه الضربة الجوية وغيرها من الضربات غير المشروعة من أجل تحديد الانتهاكات المحتملة للقانون الإنساني الدولي.

وبهذه المناسبة، قالت كبيرة مستشاري شؤون الأزمات بمنظمة العفو الدولية، لما فقيه: «يزعم وزير الخارجية البريطاني فيليب هاموند أنه يحبذ إجراء ما أسماه (تحقيقاتٍ صحيحة) في احتمال انتهاك قوانين الحرب في اليمن. وتوفر هذه الضربة الجوية تحديداً فرصة لاختبار صدق مزاعم الوزير – حيث ينبغي على المملكة المتحدة أن تضغط على التحالف الذي تقوده السعودية كي يفتح تحقيقاً ذا مصداقية في هذه الضربة الجوية وغيرها من الضربات التي يظهر أنها انطوت على انتهاك لقوانين الحرب».

كما علق ، ديفيد ميفام قائلاً: «فعلى الرغم من الكثير من الحالات الموثقة جيداً والتي تثبت وقوع انتهاكات لأحكام قوانين الحرب من طرف قوات التحالف الخليجي في اليمن، دأب وزراء بريطانيا بشكل مستمر على رفض الإقرار بوقوع هذه الانتهاكات. وينبغي على المملكة المتحدة

أن تعلق مبيعات الذخائر الجوية إلى الدول الأعضاء في التحالف بانتظار إجراء تحقيق شامل في هذه الضربة وغيرها من الضربات الجوية غير المشروعة».

ديفيد ميفام، مدير قسم المملكة المتحدة في منظمة هيومان رايتس ووتش

تحليل بقايا السلاح المستخدم

قامت منظمتا العفو الدولية وهيومان رايتس ووتش بمعاينة بقايا السلاح المستخدم في ضربة 23 سبتمبر/ ايلول وتمكنتا من تحديد نوعه على أنه صاروخ جو أرض من طراز (بي جي إم 500 / هاكيم) الذي قامت شركة «ماركوني دايناميكس» البريطانية بتزويد القوات به في أواسط تسعينات القرن الماضي. . ويُذكر أن الضربة الأخرى الموثقة شهدت سقوط نفس النوع من صواريخ حقلٍ زراعي بتاريخ 4 أو 5 سبتمبر/ أيلول في سحار بمحافظة صعدة شمال اليمن، دون أن تسفر عن وقوع إصابات وفق ما ورد.

ويمكن بوضوح مشاهدة علامات شركة ماركوني الصانعة على أحد المكونات التي تم انتشالها من موقع الضربة في صنعاء. ويُذكر أنه تتوفر مخزونات من هذا النوع من الصواريخ لدى سلاح الجو التابع لدولة الإمارات العربية المتحدة والذي يمتلك قدرات إطلاقها باستخدام طائراته المقاتلة . من طرازي ميراج 2000 ، وإف- 16

تضمنت عملية التحليل مقارنة صور شظايا السلاح الملتقطة في موقع الضربة مع البقايا غير المنفجرة من نفس نوع الصاروخ تم الحصول عليها من موقع ضربة أخرى مختلفة، ليتضح أن بقايا السلاح المستخدم في الموقعين تتطابق ومواصفات صاروخ «هاكيم» بي جي إم 500 الذي يُطلق من الجو

صاروخ «هاكيم» بي جي إم ٥٠٠ الذي يُطلق من الجو. إفادات الشهود بشأن ضربة ٢٣ سبتمبر / أيلول

قام موظفو منظمة العفو الدولية بزيارة موقع الضربة في صنعاء بتاريخ 6 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، ثم أجروا مقابلات في وقت لاحق مع أحد مالكي المصنع وغيره من الشهود على الضربة، وهو الأمر الذي قام به موظفو هيومان رايتس ووتش أيضاً.

ووقعت الضربة ما بين الساعة 11 و 11:30 صباحاً بتاريخ 23 سبتمبر/ أيلول في قرية متنة بقضاء بني مطر غرب صنعاء.

وقال الشهود وأحد مالكي المصنع أن أربعة صواريخ أصابت مصنع ردفان للخزف السيراميك بشكل متعاقب وبفاصل قصير فيما بينها .

وتواجد ابن أحد مدراء المصنع، ويُدعى إبراهيم غالب محمد السواري، في محيط المكان أثناء وقوع الضربة، وأخبر هيومان رايتس ووتش قائلاً: «كنت بانتظار أن يحين موعد الصلاة متكئاً إلى جدار المصنع لحظة سماعي دون سابق إنذار صوت أزيز أعقبه وقوع انفجار مدوٍ، فهرولت مولياً من المكان ولكن سمعنا بعد دقيقتين تقريباً دوي انفجار ثانٍ. ورأيت الناس – شيبةً وشباناً – يفرون من منازلهم وقد انتابهم الخوف والفزع مثلنا، وكانوا يركضون هائمين على وجههم دون أن يقصدوا اتجاهاً معيناً».

ثم عاد إبراهيم إلى المصنع لاحقاً وقد انبعثت منه أعمدة الدخان وأصبح كومة من الأنقاض لا سيما القسم الذي يضم الماكينات الثقيلة المستخدمة في تسخين الخزف وكبسه حيث أتت الضربة عليها ودمرتها بالكامل.

وقُتل يحيى عبد الكريم السواري (28 عاماً) الذي تصادف وجوده في المكان وقت الضربة جراء إصابته بشظية أثناء محاولته الفرار من المكان.

كما جُرح علي أحمد الفقيه (55 عاماً) في الهجوم، وقال إنه كان يركب دراجته النارية لتفقد أسرته التي تقيم بجوار المصنع، وذلك أثناء فترة تهدئة وجيزة فصلت بين الضربات الجوية – غير مدركٍ طبعاً أن الهجوم لم يكن قد انتهى بعد.

واضاف علي قائلاً: «سمعت صوت أزيز فعلمت أن صاروخاً في طريقه إلى المكان. فاستلقيت أرضاً ولهج لساني بالدعاء بصوتٍ عالٍ. ثم لاحظت أن الدماء قد غطت سائر أنحاء جسدي». وتم نقل الفقيه إلى أحد المستشفيات الخاصة لاحقاً حيث أُجريت له عملية جراحية لإزالة الشظايا من صدره .

وأخبر رجل آخر من سكان المنطقة منظمة هيومان رايتس ووتش أن فتاةً في الرابعة عشرة من عمرها وتُدعى إلهام حسين حسين طاهر وتقيم بجوار المصنع قد أُصيبت هي الأخرى في الهجوم .

وأخبر غالب محمد الصواري، وهو أحد مالكي المصنع، منظمة العفو الدولية أنه لم يتم استخدام المصنع لأغراض عسكرية مطلقاً. وأخبر شهود آخرون منظمة هيومان رايتس ووتش

أنه لم يتواجد مقاتلون أو مركبات عسكرية داخل المصنع أو على مقربة منه لحظة وقوع الهجوم.

أفاد أحد أصحاب المصانع لمنظمة العفو الدولية أن المصنع لم يستخدم لأي غرض عسكري.

التحقيق الميداني

أثناء تحقيقها الميداني في موقع الضربة، لم تلاحظ منظمة العفو الدولية أي دليل يشير إلى أن المصنع يُستخدم لأغراض عسكرية. ولاحظت المنظمة أن المنطقة المحيطة بمجمع مباني المصنع هي سكنية على ما يبدو، وتقع بجوار مستشفى 26 سبتمبر.

وألحقت الضربة التي استهدفت المصنع أضراراً طفيفةً بالمستشفى. كما زارت منظمة العفو الدولية المستشفى بتاريخ 6 نوفمبر/ تشرين الثاني وتحدثت مع بعض موظفيه الذين كانوا متواجدين أثناء وقوع الضربة.

وقال مالكو المصنع الذي شُيد في عام 1994 أنه كان المنشأة الوحيدة من نوعها في البلاد، وأنه كان يوظف نحو 330 عاملاً، غالبيتهم من أبناء قرية متنه. وأضاف مالكو المصنع أنهم أُجبروا على وقف الإنتاج في أبريل/ نيسان من العام الجاري جراء المخاوف على أمن الموظفين ومصاعب الحصول على الوقود اللازم لتشغيل الماكينات.

ويحظر القانون الإنساني الدولي شن هجمات بشكل متعمد على المدنيين من غير المشاركين في الأعمال العدائية، أو الأعيان المدنية، ويحظر كذلك شن هجمات عشوائية لا تميز بين المدنيين أو الأعيان المدنية والمقاتلين أو الأهداف العسكرية، أو شن الهجمات التي تلحق بالمدنيين أو الأعيان المدنية أضراراً غير متناسبة والأفضلية العسكرية المباشرة المتوخاة من الهجوم. إذ تشكل مثل هذه الهجمات انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي، وقد ترقى إلى مصاف جرائم الحرب إذا تم شنها بنية جنائية.

وثمة مسؤولية قانونية تترتب على جميع البلدان وفق أحكام القانون الدولي، وتفرض عليها مراقبة عمليات نقل الأسلحة وتقييد أو حظر توريدها أو نقلها في ظل ظروف معينة. ويُذكر أن المملكة المتحدة هي إحدى الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة التي دخلت حيز التنفيذ في أواخر العام 2014 ، ولعبت بريطانيا دوراً ريادياً في إنشاء المعاهدة. وبموجب أحكام المادة 6 من المعاهدة، يُحظر على البلد أن يأذن بنقل الأسلحة إذا كان على علم وقت النظر في الإذن باحتمال استخدام تلك الأسلحة في ارتكاب «هجمات موجهة ضد الأعيان المدنية أو المدنيين الذين يتمتعون بالحماية بتلك الصفة أو جرائم الحرب الأخرى على النحو الوارد تعريفه في الاتفاقات الدولية التي يكون طرفاً فيها». وبالإضافة إلى ذلك،

تشترط المادة 7 من المعاهدة على الدول أن تقوم بتقييم احتمال ما إذا كانت الأسلحة المزمع تصديرها سوف تُستخدم في ارتكاب انتهاك جسيم للقانون الإنساني الدولي أو تسهم في ارتكابه؛ كما تنص على عدم جواز الإذن بالتصدير في حال خلص التقييم إلى أن هناك مخاطر كبيرة من هذا النوع.

وبما أنه قد غدا من الواضح الآن أن مثل هذه المخاطر قائمة فعلاً، فينبغي على المملكة المتحدة وغيرها من البلدان التي تورد الأسلحة إلى الدول الأعضاء في قوات التحالف الذي تقوده

السعودية تعليق نقل جميع شحنات الأسلحة التي تشكل خطراً ملموساً من حيث احتمال استخدامها في ضربات جوية غير مشروعة في اليمن، وخصوصاً تعليق تصدير قذائف جو-أرض، وفق ما قالته المنظمتان.

وينبغي إجراء تحقيق دولي مستقل في الانتهاكات المزعومة التي ارتكبها جميع أطراف النزاع في اليمن، و إقامة الحقيقة وتبيانها، وتحديد هوية المسؤولين عن تلك الانتهاكات بهدف ضمان محاسبتهم عليها.

الأمم المتحدة

25 ابريل 2017

أوقفوا نزاع اليمن الآن لإنقاذ جيل من المجاعة والحد من معدلات الوفيات «الخطيرة» للأطفال – خبراء من الأمم المتحدة

جنيف 25 نيسان/أبريل 2017-

قال خبيران من الأمم المتحدة إنه من الضروري وقف القتال في اليمن الآن ورفع الحصار عن موانىء البلاد من أجل السماح للسكان الذين يواجهون المجاعة بالحصول على الغذاء والإمدادات الطبية المنقذة للحياة. كلام الخبيرين جاء بمناسبة افتتاح حدث رفيع المستوى بهدف جمع الأموال للأزمة الإنسانية القائمة.

وقالت السيدة هلال الفار، المقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء «إذا لم تتخذ أي مبادرة فورية، فإن جيلاً بكامله قد يتضرَّر جراء انتشار المجاعة على نطاق واسع». أضافت «قد يشكل التجويع المتعمد للمدنيين في النزاع المسلح الدولي والداخلي جريمة حرب، وقد يرقى أيضاً إلى مستوى جريمة ضد الإنسانية في حال الحرمان من الغذاء عمداً»، معتبرة أن «جميع أطراف النزاع يتحملون مسؤولية مثل هذه الأعمال الإجرامية. كما تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية حماية المدنيين، خصوصاً النساء والأطفال، من خلال تقديم المساعدات الإنسانية منعاً لمأساة إنسانية».

وحظي التحذير الذي أطلقته السيدة الفار بتأييد السيد داينيوس بوراس، المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية. وقال: «أشعر بالأسف، خصوصاً، أن عدداً كبيراً من منشآت الرعاية الصحية قد جرى تدميره أو تضرَّر بقوة جراء غارات جوية ولا يعمل منها بطاقته الكاملة حتى الساعة سوى 37 بالمئة». وشدَّد مضيفاً: «أشعر بقلق بالغ بشأن الحصول على الرعاية الصحية وانتشار الأمراض المعدية في اليمن. فهناك ما لا يقل عن عشرة أشخاص بحاجة إلى المساعدات الطبية».

كذلك، أعرب السيد بوراس عن قلقه بشأن تفشي الكوليرا في البلاد، في ظل تسجيل أكثر من 15,000 حالة مشتبه بها من المرض. وزاد الطين بله النقص في تحسين الحصول على المياه

الصالحة للشرب لا تتوافر إلا لما نسبته 55 % من السكان) والظروف الصحية غير اللائقة في المناطق الحضرية. وتساهم أكوام القمامة في انتشار المرض، في ظل تعرض 2.5 مليون طفل تقريباً لمخاطر عالية. وقال الخبير:«تفاقمت وفيات الأطفال أيضاً إلى معدلات خطيرة نتيجة النقص في الحصول على الرعاية الصحية إلى جانب النقص في اللقاحات وسوء التغذية الحاد، فيما يقع أطفال عرضة لمخاطر الحصبة والتهابات حادة في المجاري التنفسية».

وكرَّر الخبيران ما سبق أن دعا إليه المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان والعقوبات الدولية، إدريس الجزائري، في ما يتعلق بضرورة رفع الحصار عن موانىء اليمن. وتعتمد جمهورية اليمن على استيراد أكثر من 90 بالمئة من موادها الغذائية الأساسية. وساهم الحصار البحري والغارات الجوية وأعمال القتال في محيط الموانىء، بالإضافة إلى المضاعفات المالية التي أوجدها النزاع، في خفض حاد في هذه الواردات. كما أفيد أن الغارات الجوية استهدفت أسواقاً محلية وشاحنات لتسليم الغذاء.

أيضاً، تسبَّب الحصار وعمليات التأخير في منح التراخيص لاستيراد البضائع بنقص حاد في الأدوية. هناك أيضاً نقص في الوقود ما يتسبَّب بمشاكل فائقة للمستشفيات التي تعتمد على المولدات ويؤثر أيضاً على نقل المرضى وتوزيع الغذاء والإمدادات الطبية.

وحذرت السيدة الفار قائلة: «إذا أخذنا بالاعتبار أن 60 بالمئة من الأسر تعتمد في معيشتها على الزراعة، فإن تأثير النزاع عليها كارثي وطويل المدى على الأرجح لأن الحصار يمنعها من الحصول على تجهيزات الموارد الضرورية»، أضافت: «إن عمليات الحصار المفروضة في المناطق الساحلية تحرم أيضاً الجماعات من رزق صيد الأسماك، الذي يشكل السبيل الوحيد لإعالة أنفسهم».

واصفة اليمن بأنها «الأزمة الإنسانية الأكبر في العالم»، يهدف حدث جمع الأموال الذي يعقد في جنيف في 25 نيسان/أبريل إلى حشد 2.1 مليار دولار من أجل تسليم مساعدات طارئة من الغذاء والأدوية وغيرها من أشكال المساعدات لإنقاذ الحياة إلى الشعب اليمني. وثمة 17 مليون شخص تقريباً عرضة لمخاطر المجاعة. وتشتد حدة الأزمة خصوصاً بالنسبة إلى أكثر من ثلاثة ملايين شخص مشردين داخلياً أجبرتهم قوات مسلحة مختلفة على الفرار من بيوتهم.

عُيِّنت السيدة هلال الفار (تركيا)) المقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء من قبل مجلس حقوق الإنسان في عام 2014 . هي أستاذة في مجال البحوث، وعضو عالمي مميز في جامعة كاليفورنيا، مركز قوانين وسياسات ريسنيك للغذاء التابع لكلية القانون. تحمل شهادة في المحاماة وشهادة دكتوراه من جامعة أنقرة للقانون، ودكتوراه في علوم القانون من كلية أوكلا للقانون. بدأت مهنتها التعليمية في كلية القانون في جامعة أنقرة.

أما السيد داينيوس بوراس (ليتوانيا)، المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى

مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، فهو طبيب ذو خبرة مهمة في مجال الصحة العقلية وصحة الأطفال وسياسات الصحة العامة. يعمل كأستاذ ويرأس مركز العلاج النفسي للأطفال وطب الأطفال الاجتماعي في جامعة فيلنيوس، ويعطي دروساً في كلية الطب، معهد العلاقات الدولية والعلوم السياسية، وكلية الفلسفة في جامعة فيلنيوس، ليتوانيا.

يشكل المقررون الخاصون والخبراء المستقلون جزءاً مما يسمى بالإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. والإجراءات الخاصة، أكبر هيئة للخبراء المستقلين في نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، هي التسمية العامة لآليات المجلس المستقلة المعنية بالاستقصاء والمراقبة والرصد والتي تعالج إما حالات قطرية محددة أو قضايا مواضيعية في جميع أنحاء العالم. ويعمل خبراء الإجراءات الخاصة على أساس طوعي؛ فهم ليسوا من موظفي الأمم المتحدة ولا يتقاضون راتباً لقاء عملهم. وهم مستقلون عن أي حكومة أو منظمة ويعملون بصفتهم الفردية.

16 يونيو 2017

خبراء الأمم المتحدة: على المجتمع الدولي أن يعالج أزمة المياه في اليمن كي يتمكن من احتواء تفشي الكوليرا المتفاقم

جنيف في 16 حزيران/ يونيو 2017 – أطلق خبراء الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان تحذيراتهم وأشاروا إلى ضرورة أن تتحرّك اليمن والمجتمع الدوليّ فورًا ويؤمّنا مياه الشرب المأمونة كي يتمكّنا من احتواء تفشّي الكوليرا المتفاقم.

يُخشى أن يكون أكثر من 135,000 شخص قد أصيبوا بمرض منقول بالمياه فيما البلاد تتخبّط في نزاع مستمر أدّى إلى تدهور البنى التحتيّة الخاصة بالمياه والصرف الصحّي في اليمن. وتشير أرقام منظّمة الصحّة العالميّة إلى أنّ أكثر من 950 شخصًا قد توفوا، كما يخشى المسؤولون من ارتفاع عدد حالات الموت مع استشراء هذا الداء.

وقد أشار كلّ مِن المقرّر الخاص للأمم المتّحدة المعنيّ بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحّي السيّد ليو هيلير، والمقرّر الخاص للأممّ المتّحدة المعنيّ بالصحّة السيّد دانيوس بوراس، إلى ما يلي فقالا: «نرحّب بالجهود التي تُبذّل من أجل التخفيف من انتشار هذا المرض، ولكنّه من المهمّ جدًّا أن نعالج المشاكل التي تؤدّي إلى إمدادات المياه غير الآمنة، ما ينعكس سلبًا على تمتّع السكّان بالحقّ في الصحّة، لا سيّما الأطفال منهم ومن يعيش أوضاعًا صعبة.»

وتابعا قائلَيْن: «ندعو كافة الأطراف المعنيّين إلى تعزيز المبادرات التي تهدف إلى بناء البنى التحتيّة وتصليحها، وإلى تحسين الوصول إلى مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحّي.»

وحذّر المقرّر الخاص المعنيّ بالمياه والصرف الصحّي من أنّ تردّي نوعيّة مياه الشرب وشحّ مياه الشرب الموثوقة يجبر الناس على جلبها من موارد بديلة غير آمنة. وأضاف قائلاً:

«يضطرّ السكّان على شراء المياه من مورّدين من القطاع الخاص، الذين يستخدمون موارد غير موثوقة لا تخضع للمراقبة، على غرار الآبار غير المحميّة، ما يعرّض السكّان إلى الأمراض المنقولة بالمياه، من مثل الكوليرا وغيرها من الأمراض المسبّبة للإسهال.»

ولفت الخبيران إلى ما يلي فقالا: «الأطفال أكثر عرضة لمخاطر الأمراض المنقولة بالمياه التي تحملها الإمدادات غير الآمنة، مع العلم أنّ السكّان جميعهم هم في دائرة الخطر. وقد تأزّم انتشار الكوليرا بسبب انهيار أنظمة المياه والصرف الصحّي.» وتبقى محافظات تعز، وعدن، ولحج، و الحديدة، وصنعاء، والبيضاء وإب تحت تأثير هذه الأزمة.

وفي مطلع هذا العام، اتّصل المقرران الخاصّان بحكومة اليمن كي يستوضحا عن الأوضاع. وفي نيسان/أبريل، دعا خبيرا الأمم المتّحدة إلى وضع حد للنزاع ورفع الحصار، وحذّرا من أنّ تجويع السكّان تجويعًا متعمّدًا قد يشكّل جريمة من جرائم الحرب أو من الجرائم ضدّ الإنسانيّة.

5 سبتمبر 2017

اليمن: «كارثة من صنع الإنسان بالكامل» – تقرير الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يحث على إجراء تحقيق دولي

جنيف 5 أيلول/سبتمبر 2017 – أشار تقرير صادر عن الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يوم الثلاثاء إلى أن الانتهاكات والإساءات لحقوق الإنسان لا تزال مستمرة في اليمن وبلا هوادة، إلى جانب انتهاكات شديدة للقانون الدولي الإنساني، ويقبع المدنيون في ظل معاناة شديدة بسبب «كارثة صنعها الإنسان بالكامل».

ويوثق التقرير منذ أيلول/سبتمبر 2014 ، والذي جاء بتكليف من مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة الانتهاكات والإساءات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والتي جرى ارتكابها على مدى ثلاث سنوات، وفي الفترة المحصورة من آذار/مارس 2015 ، الى 30 آب/ أغسطس 2017 ، أي الفترة التي بدأ فيها مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بإعداد التقارير حول عدد الإصابات بين المدنيين، جرى توثيق مقتل ما لا يقل عن 5,144 شخصاً وجرح أكثر من 8,749 شخصاً. وشكَّل الأطفال 1,184 شخصاً من أصل الذين قُتلوا و 1,592 من أصل أولئك المصابين بجروح. وظلت الغارات الجوية التي نفذها التحالف السبب الرئيسي لإصابات الأطفال وكذلك إجمالي الإصابات التي تعرَّض لها المدنيون. وأفادت التقارير أن حوالى 3,233 شخصاً من المدنيين قُتلوا على يد قوات التحالف.

ويقول التقرير أنه «بالإضافة إلى قصف الأسواق والمستشفيات والمدارس والمناطق السكنية وسواها من البنى التحتية العائدة للقطاعين العام والخاص، شهد العام الماضي تنفيذ غارات جوية على تجمعات مجالس العزاء وعلى قوارب صغيرة للمدنيين. وقد انتشرت هذه الأحداث على نطاق واسع».

ووجد التقرير أن المحافظات الأكثر تضرراً من النزاع كانت عدن والحديدة وصنعاء وتعز. وأشار التقرير إلى أن الأزمة الإنسانية – التي يحتاج بفعلها حوالى 18.8 ملايين شخص إلى المساعدات الإنسانية ويقف بسببها 7.3 ملايين شخص عند حافة الجوع – هي نتيجة مباشرة لسلوك أطراف النزاع، بما في ذلك الهجمات العشوائية والهجمات ضد المدنيين والممتلكات المحمية وعمليات التضييق والحصار والقيود على التنقل.

يقول التقرير: «في حالات عدة، تشير المعلومات التي تمَّ الحصول عليها إلى أنه ربما تمَّ استهداف المدنيين مباشرة أو أن العمليات كانت تُنفَّذ من دون اكتراث للأثر الذي تخلِّفه على

المدنيين ومن دون مراعاة لمبادئ حياد للمدنيين والنسبة و التناسب والوقاية أثناء الهجوم. وفي بعض الحالات، أشارت المعلومات إلى أنه لم يتم اتخاذ أي خطوات للحد من أثر العمليات على المدنيين».

«لقد جرى قصف تعز بلا هوادة، وحتى في وقت لاحق، بقي الأثر الذي تركته هذه الهجمات على المدنيين والممتلكات المدنية واضحاً بالنسبة إلى الأطراف المتورطة في النزاع. ويبدو أن استخدام هذه الأساليب هو انتهاك لحظر الهجمات العشوائية والالتزام بضرورة اتخاذ كل السبل الوقائية المجدية لحماية المدنيين والممتلكات المدنية».

يضيف التقرير أن استخدام الأسلحة المحرمة لا يزال مستمراً. ويشدِّد قائلاً: إن «الجهود الضئيلة المبذولة للمساءلة عمَّا ارتكب العام الماضي هي غير كافية كلياً للرد على خطورة الانتهاكات والإساءات التي تتواصل يومياً في اليمن».

ويلفت التقرير إلى أن اللجنة الوطنية التي أنشئت بغرض التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان الحاصلة في اليمن لا تعتبر حيادية. وفي غياب الاعتراف بها من قبل جميع الأطراف المنخرطة في النزاع، فإن اللجنة لا تستطيع أن تقدم تقريراً شاملاً وحيادياً بشأن حالة حقوق الإنسان في اليمن.

وكان مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان زيد رعد الحسين قد أشار إلى أنه من الضروري إجراء تحقيق مستقل ودولي بشأن النزاع في اليمن. وقال «لقد دعوت مراراً وتكراراً المجتمع الدولي إلى اتخاذ مبادرة – إجراء تحقيق مستقل ودولي بشأن المزاعم المتعلقة بانتهاكات خطيرة جداً لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في اليمن. وإن إجراء تحقيق دولي سيكون مفيداً جداً في إنذار الأطراف المتورطة في النزاع الذي يراقبه المجتمع الدولي وهو مصمم على مساءلة مرتكبي الانتهاكات والإساءات».

وقال المفوض السامي «إن تحفظ المجتمع الدولي عن طلب العدالة لضحايا النزاع في اليمن لهو أمر مخز، ويساهم بطرق عدة في استمرار الرعب». وأضاف «أدعو جميع الأطراف المنخرطة في النزاع، والأشخاص الذين يدعمونهم والأشخاص الذين لديهم تأثير عليهم إلى أن يتحلوا بالرحمة على شعب اليمن، وإلى أن يتخذوا تدابير فورية لضمان الإغاثة الإنسانية للمدنيين والعدالة لضحايا الانتهاكات».

ولا تزال جهات مسلحة أخرى تستفيد من انعدام الأمن السائد في اليمن. فخلال العام الماضي، عززت بعض الجماعات المتطرفة تواجدها وقامت بأقلمته. وعلى سبيل المثال، بعد إخراج تنظيم القاعدة من مدينة المكلا في محافظة حضرموت في نيسان/أبريل 2016 ، بدأ التنظيم ينشط حالياً في مدينة تعز.

ويثير التقرير المخاوف من حدوث عملية واسعة النطاق في الحديدة، من شأنها أن تؤدي إلى وقوع إصابات بالغة بين المدنيين وتزيد من تشريد المدنيين، فضلاً عن الصعوبة في الحصول على السلع الضرورية لبقاء السكان والتي يتم تزويد معظم أنحاء البلاد بها من خلال ميناء الحديدة. ويقول التقرير «لقد خلَّفت عمليات التضييق والحصار التي فرضتها الأطراف المتحاربة أثراً مدمراً على المدنيين، إذ منعتهم من مغادرة المناطق المتضررة بفعل النزاع إلى برِّ الأمان، وعندما يبقون في هذه المناطق، فإنها تمنعهم من الحصول على السلع الضرورية للبقاء».

وقال المفوض السامي زيد «أدعو جميع الأطراف المنخرطة في النزاع إلى وقف الأعمال القتالية والعمل بحزم باتجاه حل يتم التفاوض بشأنه ويكون دائماً، حتى يعرف شعب اليمن السلام في نهاية المطاف».

12 ابريل 2017

خبير من الأمم المتحدة: ارفعوا الحصار عن اليمن من أجل وقف «الكارثة» التي يواجه فيها ملايين الأشخاص المجاعة

جنيف 12 نيسان/أبريل 2017- قال خبير من الأمم المتحدة إن الحصار المفروض على اليمن الذي دمرته الحرب يجب رفعه فوراً من أجل السماح بإدخال إمدادات الإغاثة لمعالجة الكارثة الإنسانية التي يواجه فيها ملايين الأشخاص المجاعة. فقد أشار إدريس الجزائري، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان والعقوبات الدولية، إلى أن محنة الشعب في البلاد أصبحت تدعو إلى اليأس باطراد.

وتبين أرقام صادرة عن الأمم المتحدة أن أكثر من 21 مليون شخص – أي ما يشكل 82 بالمئة من السكان تقريباً – يحتاجون إلى مساعدات إنسانية، من بينهم سبعة ملايين شخص يواجهون المجاعة. وقُتل آلاف المدنيين أيضاً في غارات جوية لا تزال مستمرة مع اشتداد النزاع منذ أكثر من عامين إثر التدخل العسكري الذي قام به ائتلاف تقوده السعودية.

وقال السيد الجزائري «إن القيود غير المبررة على دفق السلع والخدمات التجارية والإنسانية إلى اليمن وإعاقة توزيعها في أنحاء البلاد يتسببان بشلٍّ أمة لطالما كانت لوقت طويل جداً ضحية للحرب»، مؤكداً أن الحصار المفروض على اليمن جواً وبحراً من قبل قوات الائتلاف منذ آذار/مارس 2015 كان أحد الأسباب الرئيسية التي أسفرت عن الكارثة الإنسانية. فقد قيَّد الحصار وعرقل استيراد وتصدير الإمدادات من الغذاء والوقود والأدوية بالإضافة إلى المساعدات الإنسانية. ويتضمن الحصار القائم عدداً من القيود التنظيمية، هي في معظمها تعسفية، فرضتها قوات الائتلاف – بما في ذلك تأخير أو منع غير منطقي لدخول السفن إلى الموانىء اليمنية. وقال السيد الجزائري إن هذه الأعمال ترقى إلى مستوى تدابير قسرية انفرادية غير مشروعة بموجب القانون الدولي. وأشار مقرر الأمم المتحدة الخاص إلى الوضع المأساوي في ميناء الحديدة الذي يشكل الشريان الحيوي الرئيسي لدخول الواردات إلى اليمن، وهو بلد يعتمد بنسبة 80 إلى 90 بالمئة على استيراد احتياجاته من الغذاء والأدوية والوقود.

وفي أعقاب الغارات الجوية التي لحقت به في آب/أغسطس 2015 ، يعمل الميناء حالياً بأقل من قدرته الاستيعابية. واستنكر السيد الجزائري تحديداً عدم القدرة على وضع رافعات جديدة يمكن أن تحلَّ محل تلك التي دمرتها الغارات الجوية وأن تساعد في استعادة ميناء الحديدة لقدرته الاستيعابية الكاملة، إذ أن إجراءات التخليص المطولة تعرقل الأنشطة في منشآت الميناء

وتتسبَّب ببطء شديد في استيراد الاحتياجات الإنسانية، ما يسفر عن تلف الإمدادات الحيوية.

وقال السيد الجزائري: «بالرغم من الضمانات التي قدمتها قوات الائتلاف، إلا أن الوضع على الأرض لا يزال ميؤوساً منه». أضاف: «ينطوي الحصار على انتهاكات خطيرة لأهم المعايير الأساسية في قانون حقوق الإنسان، بالإضافة إلى قانون النزاعات المسلحة، الأمر الذي لا يمكن تجاهله». وأعرب عن «قلقه العميق إزاء هذه المجاعة من صنع الإنسان والناجمة عن النزاع». وختم الخبير قائلاً «أناشد كل الجهات المتحاربة أن تبقي على الحقوق الأساسية المعنية بالحياة والغذاء والعيش اللائق للمدنيين الأبرياء وأن تتابع تسوية الخلافات في ما بينها من خلال المفاوضات فيما يتاح الولوج مجدداً إلى ميناء الحديدة من دون عوائق على الفور، خصوصاً في ما يتعلق بالإمدادات الإنسانية».

نداء السيد الجزائري لقي دعماً من المقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء، السيدة هلال الفار، و الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف، السيد ألفريد دو زاياس.

عَيَّن مجلس حقوق الإنسان السيد إدريس الجزائري بصفته أول مقرر خاص معني بالتأثير السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان. تقلَّد مهامه في أيار/مايو 2015 ويمتلك السيد الجزائري باعاً طويلاً في المجالات المعنية بالعلاقات الدولية وحقوق الإنسان مع وزارة الخارجية الجزائرية ونظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية الدولية. يحمل ماجستير في علوم الفلسفة والسياسة والاقتصاد (جامعة أكسفورد) وماجستير في الإدارة العامة (جامعة هارفارد). كما تخرَّج من المدرسة الوطنية للإدارة (فرنسا). وألَّف السيد الجزائري كتباً ونشر عدداً كبيراً من المقالات في الصحافة الدولية حول مواضيع تتعلق بالتنمية وحقوق الإنسان والقضايا الحالية.

يشكل المقررون الخاصون والخبراء المستقلون جزءاً مما يسمى بالإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. والإجراءات الخاصة، أكبر هيئة للخبراء المستقلين في نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، هي التسمية العامة لآليات المجلس المستقلة المعنية بالاستقصاء والمراقبة والرصد والتي تعالج إما حالات قطرية محددة أو قضايا مواضيعية في جميع أنحاء العالم. و يعمل خبراء الإجراءات الخاصة على أساس طوعي؛ فهم ليسوا من موظفي الأمم المتحدة ولا يتقاضون راتباً لقاء عملهم. وهم مستقلون عن أي حكومة أو منظمة ويعملون بصفتهم الفردية.

مذكرة صحفية حول اليمن
21 يوليو 2017

المتحدث باسم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان: روبرت كولفيل

المكان: جنيف
الموضوع: 21 تموز/يوليو 2017
اليمن

جمع مكتبنا القائم في اليمن المزيد من المعلومات بشأن إحدى الغارات الجوية المدمرة التي وقعت في قرية صغيرة في محافظة تعز في اليمن يوم الثلاثاء 18 تموز/يوليو. وحصلت الغارة الجوية التي نفذتها قوات التحالف العربي في قرية العشيرة، الواقعة بالقرب من مدينة موزع و يسيطر عليها الحوثيون حالياً، عند حوالى الساعة 8:30 صباحاً يوم الثلاثاء. وبحسب شهود هربوا من المنطقة وأجرى أحد مراقبينا مقابلات معهم، دمرت الغارة الجوية منزلاً موقتاً مصنوعاً من القش، الأمر الذي تسبب بمقتل كل الأسر الثلاث التي كانت بداخله آنذاك.

ويُعتقد أن ما لا يقل عن 18 مدنياً لقوا حتفهم في الحادثة إجمالاً، بما في ذلك عشرة أطفال وامرأتان.

وكانت الأسر الثلاث، قد سجِّلت من قبل مكتبنا في اليمن على أنها مشردة، بالإضافة إلى ثلاث أسر أخرى، من منازلها الواقعة في قرية أخرى منذ حوالى ثلاثة أشهر نتيجة حدوث غارات جوية أخرى، وأنشئت أربعة ملاجىء ذات ظروف عيش قاسية في منطقة مفتوحة في العشيرة. وتقع البلدة على بعد نحو ثمانية كيلومترات من مخيم خالد بن الوليد العسكري، حيث تدور أعمال قتالية بين القوات الموالية للرئيس هادي، المدعومة من قوات التحالف، والحوثيين، ووفق المعلومات المتوافرة، يبدو أنه لم يكن هناك أي أهداف عسكرية في أي مكان في الجوار المحاذي للمنزل المدمر.

وتعتبر الهجمات التي تستهدف المدنيين أو الممتلكات المدنية أو الهجمات العشوائية أو غير المتناسقة محظورة بموجب القانون الدولي الإنساني، ونذكِّر أيضاً جميع الأطراف في النزاع، بما في ذلك التحالف، بواجبها القائم على ضمان الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني واحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وندعو السلطات المعنية إلى إجراء تحقيق شامل وموضوعي في هذه الحادثة.

ومنذ آذار/مارس 2015 ، وثَّقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان وقوع 13,609 إصابات بين المدنيين، بما في ذلك مقتل 5,021 شخصاً وجرح 8,588 شخصاً. وتُبنى هذه الأرقام على الإصابات التي تحقق منها مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بطريقة مستقلة. وقد يكون العدد الإجمالي أعلى من ذلك بكثير، في ظل تقديرات تشير إلى أن أكثر من 11 ألف مدني قُتلوا منذ بداية النزاع.

24 مارس 2017

مع دخول النزاع عامه الثاني في اليمن ، تسبَّبت المعارك بمقتل أكثر من مئة مدني في شهر واحد ، من بينهم عدد من الصيادين واللاجئين.

جنيف 24 آذار/مارس 2017– قال مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان زيد رعد الحسين اليوم إنه بعد مرور عامين ووقوع أكثر من 13 ألف إصابة بين صفوف المدنيين، لا يزال النزاع محتدماً في اليمن، مع تزايد الأعمال القتالية على مدى الأشهر الثلاثة الماضية التي فاقمت كارثة من أكثر الكوارث شدَّة من صنع البشر، في ظل وجود أطفال يتضورون جوعاً وقصف للاجئين والصيادين.

ويشكل يوم الأحد 26 آذار/مارس ذكرى مرور عامين منذ بدء تصعيد النزاع الحالي في اليمن. ومنذ 26 آذار/مارس 2015 ، قتل 4773 مدنياً على الأقل فيما جُرح 8272 آخرين نتيجة أعمال العنف – أي أن العدد الإجمالي للمصابين من السكان المدنيين يبلغ 13045 . ولا تعكس هذه الأرقام سوى الأرقام الخاصة بالقتلى والإصابات التي استطاع مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أن يثبت ويؤكد أنهم من المدنيين. إذ من الثابت أن حصيلة الضحايا الفعلية هي أعلى بكثير. وثمة 21 مليون شخص آخرين من اليمنيين – أي ما يوازي 82 بالمئة من السكان – ممن هم بحاجة ملحة إلى مساعدات إنسانية.

وعلى مدى الشهر الماضي وحده، قُتل 106 أشخاص من المدنيين، وحدث ذلك غالباً عبر غارات جوية وعمليات قصف قامت بها السفن الحربية التابعة للائتلاف. وحصلت أسوأ حادثة قرب الحديدة في 16 آذار/مارس، حين قُتل 32 لاجئاً صومالياً ومدني يمني واحد، فيما أُفيد عن فقدان عشرة لاجئين صوماليين آخرين، يُخشى أنهم لاقوا حتفهم. وأصيب تسعة وعشرون لاجئاً صومالياً بجروح بالغة، بما في ذلك ستة أطفال. ووفقاً لشهادات أدلى بها الناجون، أصيبت السفينة التي كانت تقلُّ اللاجئين عبر البحر الأحمر بصاروخ أطلقته سفينة حربية تابعة للائتلاف، من دون توجيه أي إنذار إليهم، استتبعه إطلاق نار من الجو عبر طائرة هيليكوبتر من نوع أباتشي.

وثَّق مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أيضاً عدداً من الحوادث تمَّ خلالها قصف قوارب صيادين، بالإضافة إلى غارات جوية استهدفت أربع شاحنات تنقل مواد غذائية، وغارة جوية طالت أحد الأسواق من بين أماكن أخرى. وفي 10 آذار/مارس، قُتل 18 مدنياً على الأقل، من بينهم ثلاثة أطفال، وذلك في غارة جوية استهدفت سوقاً للقات في حي الخوخه في محافظة الحديدة. وفي 15 آذار/مارس، أُفيد عن طائرة هيليكوبتر من نوع أباتشي قصفت قارباً للصيد قبالة ساحل الحديدة، متسببة بمقتل اثنين من الصيادين وبجرح خمسة آخرين، من دون توجيه أي إنذار إليهم، وفق ما أوردته التقارير. وقُصف قارب آخر في المنطقة نفسها بصاروخ، أُفيد عن إطلاقه من سفينة حربية تابعة للائتلاف، ما أدَّى إلى مقتل خمسة صيادين. وفي اليوم نفسه، قُتل خمسة صيادين في هجوم عبر الصواريخ بالقرب من ساحل حي الدريهمي في محافظة الحديدة. وفي 16 آذار/مارس، أُفيد عن فقدان عشرة صيادين آخرين. وقد تمَّ العثور على قاربهم محروقاً شمال مدينة الحديدة. ولا تزال أعمال البحث مستمرة عن الصيادين.

وقال زيد: «حالات موت عنيف للاجئين هاربين من حرب أخرى، لصيادين ولأسر في الأسواق – هذا ما هو عليه مشهد النزاع في اليمن بعد مرور عامين على بدئه... إنه لأمر مروع تماماً، في ظل اهتمام لا يذكر بحياة المدنيين والبنى التحتية». وأضاف «لقد ترك القتال الذي يدور في الحديدة آلاف الأشخاص محتجزين – كما كان الحال عليه في المخا في شباط/فبرايرالماضي – وكشف عن الحاجة الملحة إلى توزيع مساعدات إنسانية. فبعد عامين من العنف الوحشي وإراقة الدماء، ثمة الآلاف من القتلى وملايين من الأشخاص الذين يستميتون للحصول على حقوقهم الأساسية من ناحية الطعام والمياه والصحة والأمن – لقد طفح الكيل. وأنا أحث كل أطراف النزاع، والأشخاص الذين يتمتعون بالنفوذ، على العمل بشكل طارىء باتجاه وقف تام لإطلاق النار من أجل وضع حدٍّ لهذا النزاع الكارثي وتسهيل تسليم المساعدات الإنسانية بدلاً من عرقلتها.

ويواصل مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة تقديم الدعم إلى المفوضية الوطنية اليمنية، بناءً على التكليف الموكل إليه عبر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. لكن المفوض السامي زيد شدَّد على ضرورة إنشاء هيئة تحقيق دولية ومستقلة للنظر في مئات التقارير الواردة عن حدوث انتهاكات خطيرة في اليمن. وقال «لا يستطيع المجتمع الدولي أن يسمح لهؤلاء الأشخاص المسؤولين عن قتل آلاف المدنيين أن يستمروا في الإفلات من العقاب كلياً».

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي

7 اغسطس 2017

اليمن : قلق أممي إزاء الغارات الجوية في صعدة والأمم المتحدة تطالب بضمان توفير الوقود لعملياتها في البلاد

محافظة صعدة في اليمن. Photo: OCHA/Philippe Kropf
تضررت بشدة جراء الصراع

أعرب جيمي ماكغولدريك منسق الشؤون الإنسانية في اليمن عن قلقه البالغ إزاء التقارير التي تفيد بوقوع غارات جوية على المدنيين في محافظة صعدة، بما في ذلك هجمات على منزل وسيارة خاصة في منطقتين منفصلتين أسفرت عن مقتل 12 شخصاً على الأقل، من بينهم نساء وأطفال.

وقال السيد ماكغولدريك إن هذه الحوادث الجديدة، التي يتم التحقيق فيها من قبل

مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، هي مثال على وحشية الصراع، مضيفاً أن جميع أطراف النزاع ما زالت لا تعبأ بحماية المدنيين ومبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين في الأعمال القتالية، وفقاً لما قاله المتحدث باسم الأمم المتحدة ستيفان دو جاريك نقلاً عن ماكغولدريك : «حث السيد ماكغولدريك مرة أخرى جميع الأطراف في الصراع والأطراف ذات النفوذ الذين يدعمونهم على الوفاء بمسؤولياتهم بموجب القانون الإنساني الدولي وحماية سلامة المدنيين». وفيما يتعلق بقدرة الأمم المتحدة في الحصول على الوقود اللازم لعملياتها الإنسانية في البلاد، قال دو جاريك: إن بعض تعليقات المدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أوك لوتسما، الذي تحدث الأسبوع الماضي في هذا الشأن، ربما يكون قد أسيء فهمها أو تم استبعادها من السياق. وأضاف: «منذ ذلك الحين، تمكن الحوار الجاري بين زملائنا على الأرض والسلطات المعنية من إزالة بعض حالات سوء الفهم وأسفر عن تأكيدات بأن الوقود سينتقل هذا الأسبوع من عدن إلى صنعاء. نطلب من السلطات وضع آلية للمساعدة على ضمان إيصال وقود الطائرات بانتظام لعمليات الأمم المتحدة». وتابع دو جاريك أن جميع وكالات الأمم المتحدة في اليمن ستواصل العمل مع جميع الأطراف من أجل تقديم بعض الإغاثة للشعب اليمني في مواجهة الأزمة.

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي

5 اغسطس 2017

اليمن : هجمات حديدة على المدنيين في صعدة والأمم المتحدة تدعو الأطراف إلى احترام القانون الإنساني الدولي

عائلة يمنية في منزلها المدمر. الصورة: اوتشا | إيمان 2017|8|5

أعرب جيمي ماكغولدريك، منسق الشؤون الإنسانية في اليمن، عن قلق بالغ إزاء التقارير الواردة عن وقوع هجمات جوية على مدنيين في محافظة صعدة .

وفي بيان صادر عنه اليوم السبت، أوضح ماكغولدريك أن التقارير التي أبلغهم بها شركاء العمل الإنساني الذين يعملون في الميدان تفيد بأن هجمات على أحد المنازل في مديرية الصفراء وعلى مركبة خاصة في مديرية رازح أسفرت عن مقتل اثني عشر مدنياً على الأقل، من بينهم

نساء وأطفال، وجرح عشرة أشخاص آخرين.

ومرة أخرى، حث ماكغولدريك «جميع أطراف النزاع والأطراف المؤثرة عليها والداعمة لها على الالتزام بمسؤولياتها بموجب القانون الإنساني الدولي لضمان سلامة المدنيين».

وأكد أن «الشعب اليمني يستحق العيش بسلام، وهو ما يحتم العودة إلى طاولة المفاوضات لوضع حّد لمعاناة المدنيين الأبرياء العالقين في النزاع».

هذا وتعد هذه الحوادث التي مازالت قيد التحري من قبل المفوضية السامية لحقوق الإنسان، مثالاً واضحاً على الوحشية التي يجري اتباعها في النزاع اليمني.

5 سبتمبر 2017

تقرير يحث على إجراء تحقيق دولي في الكارثة التي صنعها البشر في اليمن

ذكر تقرير دولي حديث أن انتهاكات حقوق الإنسان مستمرة في اليمن بلا هوادة إلى جانب الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني فيما يعاني المدنيون من عواقب «كارثة صنعها الإنسان بالكامل» .

ويسجل التقرير، الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الانتهاكات المرتكبة خلال ثلاثة أعوام منذ سبتمبر 2014 أعداد الضحايا وبين مارس/آذار عام 2015 والثلاثين من أغسطس/آب عام 2017 تم توثيق مقتل أكثر من 5100 مدني من بينهم نحو 1200 طفل، وإصابة 8700 شخص.

وقال التقرير، الصادر بتكليف من مجلس حقوق الإنسان: إن عمليات القصف الجوي التي تنفذها قوات التحالف مازالت هي السبب الرئيسي في وقوع ضحايا من الأطفال، ومن المدنيين بشكل عام.

ووفق التقرير فقد تسببت قوات التحالف في مقتل نحو 3233 مدنياً.

وبالإضافة إلى الأسواق والمستشفيات والمدارس والمناطق السكنية وغير ذلك من البنية الأساسية العامة والخاصة، شهد العام المنصرم وقوع قصف جوي على التجمعات في مجالس العزاء والقوارب المدنية الصغيرة.

وأفاد التقرير بانتشار وقوع هذه الحوادث.

2 سبتمبر 2017

مدير المنظمة الدولية للهجرة من صنعاء: اليمن على شفا كارثة إنسانية

حذر ويليام لاسي سوينغ، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، من مخاطر المجاعة والكوليرا على اليمن واللذين يهددان بسحب البلاد إلى أزمة إنسانية أعمق.

ودعا السلطات إلى السماح فوراً بتوسيع وصول المساعدات الإنسانية من أجل إنقاذ الأرواح هناك .

جاء ذلك خلال زيارة يقوم بها مدير عام المنظمة إلى اليمن اليوم الاثنين للوقوف على آخر الجهود الإنسانية في التصدي للأزمة الإنسانية التي تعصف بالبلاد منذ سنوات .

وصرح لاسي سوينغ من صنعاء قائلاً: إن « 80 % بالفعل من السكان، أي 21 مليون شخص، بحاجة ماسة إلى المعونة نتيجة سنوات من الصراع المسلح، الذي يشهد بانتظام اشتباكات وعمليات قصف جوي في المناطق الحضرية.»

وأضاف : إن «السلطات تتحمل مسؤولية منح العاملين في المجال الإنساني مزيداً من فرص الوصول، بما في ذلك اعادة فتح المطار لتقديم المساعدات الأساسية، وأن على العالم التزاماً بمساعدة الشعب اليمنى» .

وكان بصحبة المدير العام في الزيارة، كبير مستشاريه الإقليميين لمنطقة الشرق الأوسط حسن عبد المنعم، الذي تحدث لأخبار الأمم المتحدة من صنعاء قائلاً:

«الهدف من الزيارة إنساني بحت، وهو التعرف على الأوضاع في اليمن. فعدد النازحين كبير جداً، أكثر من ثلاثة ملايين نازح في البلاد. هناك احتياجات إنسانية كثيرة للتصدي لمرض الكوليرا، واحتياجات للغذاء والأدوية... للأسف العالم يواجه العديد من الكوارث الطبيعية ومن صنع البشر، وكلنا نحاول تقديم المساعدات الإنسانية بقدر المستطاع ولكن الاحتياجات أكبر بكثير من إمكانياتنا. نحن بحاجة إلى مزيد من الدعم والتكاتف والتضامن الإنساني حتى نتمكن من مساعدة الأبرياء، ففي نهاية المطاف هؤلاء المدنيون أبرياء بغض النظر عن جنسيتهم أو ديانتهم أو عرقهم.»

25 أغسطس 2017

مكتب حقوق الإنسان يؤكد مقتل ٣٣ مدنياً في قصف جوي بصنعاء

أكد مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مقتل ثلاثة وثلاثين مدنياً وإصابة 25 آخرين في قصف جوي من قوات التحالف ضرب فندقاً في محافظة صنعاء يوم الأربعاء الثالث والعشرين من الشهر الحالي.

وبعد جمع معلومات عن القصف، قالت ليز ثروسيل المتحدثة باسم المكتب إن الشهود أفادوا بوقوع قصفين متتاليين ما بين الساعة الثالثة والنصف والرابعة صباحاً في قرية بمنطقة أرحب .

وأضافت، في مؤتمر صحفي في جنيف، أن القصف الأول ضرب نقطة تفتيش يديرها الحوثيون، دون وقوع إصابات. وبعد عدة دقائق، ضرب قصف آخر فندق «استراحة الشهاب» مما أدى إلى تدمير الطابق الثاني وإلحاق أضرار بالغة ببقية المبنى .

وذكر الشهود أن 67 شخصاً كانوا في الفندق عندما وقع القصف. ويقع الفندق على الطريق الرئيسي على بعد 10 أو 15 متراً من نقطة التفتيش .

وأشارت ثروسيل إلى حوادث أخرى سابقة، وقالت:

«الهجمات ضد المدنيين أو الأهداف المدنية، محظورة وفق القانون الإنساني الدولي الذي يحظر أيضاً الهجمات العشوائية وغير المتناسبة. ونذكّر جميع أطراف الصراع بما

فيها التحالف، بواجبها لضمان الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي. وندعو السلطات المعنية إلى إجراء تحقيقات ذات مصداقية ومحايدة في هذه الحادثة.»

18 أغسطس 2017

الأمم المتحدة: كارثة اليمن من صنع البشر وكان من الممكن تجنبها

للمرة العاشرة خلال عامين قدم ستيفن أوبراين وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية إحاطة عن اليمن إلى مجلس الأمن الدولي، قال فيها إن معاناة اليمنيين متواصلة بلا هوادة .

وقبل انتهاء ولايته في آخر الشهر الحالي، أعرب أوبراين عن حزنه العميق لعدم تحقيق أي تحسن ملحوظ رغم جهوده الحثيثة مع فريقه لوضع حد للكارثة المروعة التي صنعها البشر وكان يمكن تجنبها في اليمن .

«اليوم يواجه ملايين الأشخاص في اليمن مأساة ثلاثية: شبح المجاعة، وأكبر تفش للكوليرا في عام واحد في العالم، والحرمان اليومي والظلم بسبب صراع وحشي يسمح العالم باستمراره فيما كان من الممكن منعه وتجنبه ومعالجته. إن المأساة الإنسانية متعمدة ووحشية، إنها سياسية وبالإرادة والشجاعة غير المتوفرتين الآن، يمكن وقفها.»

ويعاني 17 مليون يمني من انعدام الأمن الغذائي، ويواجه 7 ملايين خطر حدوث المجاعة. وشدد أوبراين على ضرورة تذكر أن تلك الأرقام تمثل بشراً ومعاناة هائلة، وآباء لا يستطيعون إطعام أسرهم وأطفالاً يخضعون لخطر سوء التغذية أو الأمراض .

وتحدث أوبراين عن طفلة في السادسة من العمر، اضطرت أسرتها إلى النوم في جحر في الأرض ليلاً خوفاً من القصف الجوي قرب منزلهم. وقال إن حالة تلك الطفلة، التي كانت تعاني من سوء التغذية، تدهورت أثناء اختبائها مع أسرتها. وبعد عدة جولات من العلاج، وفيما كانت تتعافى أصيبت بالإسهال المائي الحاد ولقيت حتفها بعد خروجها من المستشفى بوقت قصير .

«من أجل هذه الطفلة البريئة وغيرها الكثيرين، يجب ألا تحجب الأرقام المروعة لهذه الأزمة حقيقة أن كارثة اليمن من صنع البشر بشكل كامل. إنها نتيجة مباشرة للسياسات والأساليب والأفعال المتعمدة من قبل الأطراف ووكلائها الأقوياء في الصراع.»

وقال منسق الأمم المتحدة للإغاثة الطارئة، الذي زار اليمن ثلاث مرات منذ توليه منصبه في عام 2015 ، إن العمل الإنساني وحده لا يمكن ولا يجب أن يحل محل القطاعات العامة أو التجارية في اليمن، ولا يستطيع حل الأزمة .

وشدد المسؤول الدولي على عدد من المطالب هي:

- ضمان فتح جميع الموانئ، البرية والبحرية والجوية، للمدنيين بما في ذلك أمام الحركة التجارية

- التأثير على أطراف الصراع لاحترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان .
- دفع راتب الموظفين .
- تعزيز المساءلة .
- المطالبة بالوقف الفوري للأعمال العدائية، والعودة إلى المفاوضات والتسوية السياسية .

منظمة الصحة العالمية

21 اكتوبر 2017

ارتفاع حالات الإصابة بالكوليرا في اليمن إلى ٥٠٠,٠٠٠ حالة

14 آب/ أغسطس | جنيف - وصل إجمالي عدد الحالات المشتبه في إصابتها بالكوليرا في اليمن هذا العام إلى نصف مليون حالة يوم الأحد، وتُوفِّي من جرَّاء هذا المرض ما يقرُب من 2000 شخصٍ منذ أن بدأت فاشية الكوليرا في الانتشار سريعاً في نهاية شهر نيسان/أبريل.

وقد انخفض العدد الإجمالي لحالات الإصابة بالكوليرا في جميع أرجاء اليمن منذ مطلع تموز/ يوليو، خاصةً في المناطق الأكثر تضرراً بالمرض. بَيْدَ أن الحالات المُشتَبه في إصابتها بهذا المرض الفتَّاك المنقول بالمياه ما زالت تتفشى في البلاد لتصيب حسب التقديرات 5000 شخصٍ كل يوم.

وتباطأت وتيرة انتشار الكوليرا بشكلٍ ملحوظٍ في بعض المناطق مقارنة بمستويات الذروة، غير أن المرض لا يزال ينتشر بسرعة في المحافظات التي تأثرت به في الفترة الأخيرة، والتي تُسجِّل أعداداً كبيرة من الحالات في الوقت الحالي.
وتُعزَى أسباب سرعة انتشار وباء الكوليرا في اليمن، وهو الوباء الأسوأ الذي يشهده العالم حالياً، إلى تدهور أوضاع النظافة العامة وتردي خدمات الصحة، وانقطاع إمدادات المياه في جميع أنحاء البلاد. فهناك ملايين الأشخاص لا يحصلون على المياه النظيفة، بل وتوقفت خدمات جمع النفايات في كبرى المدن اليمنية.

ويكافح النظام الصحي المتهالك لمسايرة الوضع، بعد إغلاق أكثر من نصف جميع المرافق الصحية بسبب ما لحقها من ضرر أو دمار أو نظراً لقلة الموارد المالية. وتعاني البلاد من نقصٍ مستمر وواسع النطاق في الأدوية والمستلزمات، ولم يحصل طيلة عام تقريباً 30000 عامل صحي في تخصصات دقيقة على رواتبهم.

وصرح الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس، المدير العام لمنظمة الصحة: العاملون الصحيون في اليمن يعملون في ظروف مستحيلة، قائلاً هناك آلاف المرضى ولكن لا توجد مستشفيات كافية، أو أدوية كافية، أو مياه نظيفة كافية. وهؤلاء الأطباء وطواقم التمريض هم

العمود الفقري للاستجابة الصحية – ومن دونهم لن نستطيع فعل شيء في اليمن. ويجب أن يحصلوا على .« مستحقاتهم المالية حتى يتمكنوا من الاستمرار في إنقاذ الأرواح

وتعمل منظمة الصحة العالمية وشركاؤها على مدار الساعة لإنشاء عيادات لعلاج الكوليرا، وإعادة تأهيل المرافق الصحية، وإيصال الإمدادات الطبية، ودعم جهود الاستجابة الصحية على الصعيد الوطني.

ويتعافى أكثر من 99 % من المرضى المُشتَبه في إصابتهم بالكوليرا، ممن يستطيعون الحصول على الخدمات الصحية، ويظلون على قيد الحياة. لكن هناك 15 مليون شخص تقريباً لا يستطيعون الحصول على الرعاية الصحية الأساسية.

وأضاف الدكتور تيدروس وإننا نحث السلطات اليمنية، وجميع السلطات والجهات في الإقليم وفي أي مكان آخر، أن تضطلع بدور في إيجاد حل سياسي للصراع الدائر في اليمن الذي تسبب بالفعل في كثير من المعاناة. فالشعب اليمني لن يستطيع التحمل لفترة أطول - واليمنيون في حاجة إلى السلام .« لإعادة بناء حياتهم وإعمار بلدهم.

منظمة الصحة العالمية

8 أغسطس 2017

الصحة العالمية: أكثر من ٨٠٠٠ نازح اضطروا للفرار من مدينة المخا

قالت منظمة الصحة العالمية إن مديريات محافظة الحديدة استقبلت مؤخراً أكثر من 8000 نازح اضطروا للفرار من الصراع العنيف في مدينة المخا بمحافظة تعز جنوبي البلاد.

واوضحت المنظمة في بيان صادر عنها الأحد أنه ما يزال الآلاف عالقين وسط الاشتباكات في مدينة المخا، ومن المتوقع أن يستمر تدفق النازحين من المدينة خلال الأيام القادمة بحثاً عن مناطق آمنة.

واضاف البيان: واستجابة لاحتياجات النازحين، أرسلت منظمة الصحة العالمية فرقاً طبية لمحافظة الحديدة لتقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية وعلاج الإصابات للنازحين من المخا، كما وفرت أدوية ومستلزمات طبية أساسية للمرافق الصحية المزدحمة بالمرضى النازحين.

ويمثل النازحون الجدد عبئاً إضافياً على المرافق الصحية المتدهورة أساساً والمجتمعات المضيفة التي تعاني من الفقر المدقع وانعدام الفرص المعيشية الملائمة.

ويعيش العديد من النازحين في مساكن مزدحمة فيما يعيش آخرون في مبانٍ خالية أو في العراء. ونتيجة لمحدودية الخدمات الصحية في مناطق النزوح، بات النازحون عُرضة لأمراض التهابات الجهاز التنفسي وأمراض الجلد والعين والالتهابات الرئوية. وفيما سُجلت حالات مؤكدة ومشتبهة للكوليرا في محافظة الحديدة الأشهر الماضية، فإن تدفق النازحين الجدد قد يسهم في مفاقمة هذه المشكلة الصحية خصوصاً في ظل محدودية توفر المياه الآمنة وخدمات الإصحاح البيئي. كما تزداد المخاوف من انتشار الأمراض المعدية كالملاريا وحمى الضنك وسط النازحين، خصوصاً مع انتشار البعوض في المناطق التي يقطنها النازحون في الحديدة حسب ما أفاد البيان.

ويقول الدكتور نيفيو زاغاريا، القائم بأعمال ممثل منظمة الصحة العالمية في اليمن: "مئات العوائل وجدوا أنفسهم فجأة بلا مأوى، والعديد منهم بحاجة ماسة لخدمات الرعاية الصحية العاجلة. وفي الوقت الذي يستمر فيه تدفق النازحين، فإن الفرق الطبية المدعومة من منظمة الصحة العالمية في حالة تأهب قصوى لتلبية احتياجات النازحين الصحية، بما فيهم الأطفال والنساء وكبار السن الذين يعتبرون أكثر عرضة لمخاطر الإصابة بالأمراض".

وأرسلت منظمة الصحة العالمية فرقاً طبية متنقلة لتقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية في المديريات المستضيفة للنازحين في محافظة الحديدة. وزودت المنظمة أيضاً المرافق الصحية العاملة بالأدوية والمستلزمات الطبية لتغطية احتياجات الرعاية الصحية الأولية لحوالي 20,000 شخص لمدة ثلاثة أشهر. ولضمان تقديم الرعاية الطبية للجرحى، أرسلت منظمة الصحة العالمية فريقاً جراحياً لمستشفى حيس في محافظة الحديدة وقدمت المستلزمات الطبية اللازمة لعلاج الإصابات تكفي لإجراء 400 تدخل جراحي لأربعة مستشفيات رئيسية.

8 أغسطس 2017

الصحة العالمية: حالات الاصابة بالكوليرا تتجاوز ١٠٠ ألف في ١٩ محافظة يمنية

أعلنت منظمة الصحة العالمية أن حالات الاشتباه في الإصابة بمرض الكوليرا، الناتجة عن انتشاره الكبير في اليمن، تجاوزت مئة ألف حالة. وسجلت 798 حالة وفاة بالمرض، في 19 محافظة من بين 22 محافظة يمنية، منذ السابع والعشرين من أبريل/نيسان الماضي.

وتقول منظمة أوكسفام الخيرية إن الوباء يقتل شخصاً كل ساعة تقريباً في اليمن.

وانهارت منظومة الصحة و المياه والصرف الصحي في اليمن، بعد نحو عامين من الحرب بين القوات الحكومية والحوثيين.

والكوليرا عبارة عن عدوى بالإسهال الحاد، وتنتج بسبب ابتلاع طعام أو مياه ملوثة ببكتريا الكوليرا.

وأغلب من يصابون بالعدوى تظهر عليهم أعراض طفيفة، أو قد لا تظهر عليهم أعراض على الإطلاق. لكن في الحالات الحادة، يمكن أن يتسبب المرض في وفاة المصاب خلال ساعات إذا لم يخضع للعلاج.

وقال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة يوم الأربعاء إن الوباء في اليمن بلغ "مستوى غير مسبوق".

وأضاف المكتب أنه خلال الأسابيع الأربعة الماضية، كان عدد الوفيات ثلاثة أمثال نظيره المسجل خلال الفترة ما بين أكتوبر/تشرين الثاني من عام 2016، حينما أعلنت الحكومة اليمنية لأول مرة انتشار المرض، وبين مارس/آذار من عام 2017 الجاري.

وتعطل أكثر من نصف عدد المستشفيات والمنشآت الطبية في اليمن عن العمل، كما تضرر نحو 300 منها أو دُمر تماماً، بسبب القتال الدائر هناك.

ولم يتقاض العاملون في منظومة الصحة والصرف الصحي رواتبهم منذ ثمانية أشهر، ولم يستورد البلد سوى نحو 30 في المئة من المستلزمات الطبية التي يحتاجها.

ولا تجري عملية جمع القمامة في المدن اليمنية بانتظام، ويتعذر على أكثر من ثمانية ملايين شخص الوصول لمياه شرب آمنة، أو صرف صحي سليم.

وقال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إن خطر انتشار الوباء على نطاق أوسع يتضاعف في ظل موسم الأمطار، وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

الأطفال والنساء الذين يعانون من سوء التغذية والأشخاص المصابون بأمراض أخرى مزمنة هم الأكثر عرضة لخطر الإصابة بالكوليرا.

وتسببت الحرب الدائرة في اليمن في حاجة نحو 18.8 مليون شخص، من إجمالي عدد السكان البالغ 28 مليون شخص، إلى مساعدات إنسانية، بينما يقف نحو سبعة ملايين شخص على حافة المجاعة.

وحذر مدير منظمة أوكسفام في اليمن، سجاد محمد ساجد، من أن انتشار الكوليرا هناك قد يكون الأسوأ خلال القرن الحالي، إذا لم يواجه بتحرك فوري وضخم للسيطرة عليه.

وقال ساجد: "الكوليرا مرض من السهل علاجه والوقاية منه. لكن في ظل استمرار القتال، فإن تلك المهمة تزداد صعوبة. هناك حاجة إلى جهود إغاثة ضخمة الآن".

وأضاف: "على من يدعمون تلك الحرب في العواصم الغربية وعواصم الشرق الأوسط أن يضغطوا على الأطراف المتحاربة للموافقة على وقف إطلاق نار، يسمح للعاملين بمجال الصحة العامة وعمال الإغاثة بالبدء في تلك المهمة".

المصدر: بي بي سي

8 فبراير 2017

اليمن : منظمة الصحة العالمية توجه نداءً دولياً بشأن تزويد اليمن بالمساعدات المنقذة للأرواح

بيان ألقاه الدكتور ريك برينان مدير إدارة عمليات الطوارئ بمنظمة الصحة العالمية، لدى توجيه الأمم المتحدة والشركاء في مجال العمل الإنساني نداءً دولياً بشأن تزويد اليمن بالمساعدات المنقذة للأرواح.

إن النظام الصحي في اليمن منهار الآن من الناحية الأساسية، وهو معتمد على الدعم الدولي بشكل كبير.

ولا تُتاح حالياً خدمات الرعاية الصحية الأساسية بالبلد أمام أكثر من 14.8 مليون شخص، وتقلّ فيه نسبة المرافق الصحية التي لا تزال تؤدي عملها عن 45% ، فيما لا تؤدي فيه نسبة 17 % من المرافق الصحية عملها على الإطلاق، بسبب تعرّض 274 مرفقاً منها على الأقل للضرر أو الدمار أثناء النزاع الناشب بالبلد حالياً.

ولم يحصل عاملو الرعاية الصحية على رواتبهم بانتظام منذ حوالي 6 أشهر، وثمة نقص مزمن في المستلزمات الطبية برغم الدعم الواسع النطاق المُقدّم من الأعضاء في منظمة الصحة العالمية (المنظمة) ومجموعات الصحة، ممّا يزيد طينه إيتاء خدمات الرعاية الصحية المنقذة للأرواح بلّة في البلد.

وعلاوة على الإصابات المباشرة التي تلحق بالشعب اليمني من جراء النزاع المسلح، يموت الكثيرون منه في صمت ويصبحون إلى حد كبير في عداد المفقودين ولا يلاحظ موتهم أحد أو يُسجّل وفياتهم. أما الفتيات والفتيان والنساء والرجال فإنهم يموتون بسبب سوء التغذية وإصابتهم بأمراض تسهل الوقاية منها وعلاجها، فيما يموت ببطء الأشخاص المصابون بأمراض مزمنة، ومنها ارتفاع ضغط الدم وداء السكري وحالات فشل الكلى وما إلى ذلك، بالنظر إلى أن العلاجات التي تبقيهم على قيد الحياة غير مُتاحة أمامهم.

ويُطلب بشكل متزايد من الشركاء في مجال العمل الإنساني أن يقوموا بسد الفجوات الناجمة عن انهيار المؤسسات الصحية، وذلك بوسائل منها مد يد العون في دفع رواتب المهنيين الصحيين وشراء الأدوية والمستلزمات الطبية. لذا، فإن من الضروري أن يقدّم أصحاب المصلحة كلّهم المساعدة في وقف هذا الانهيار، بوسائل منها إعادة الموظفين إلى عملهم بشكل انتقائي وتحديد الأولويات فيما يتعلق بالتدخلات المُقرّر تنفيذها والمناطق المُقرّر دعمها.

وقامت المنظمة وشركاؤنا في المجموعات الصحية خلال عام 2016 بتقديم خدمات صحية منقذة للأرواح استهدفت 10.6 مليون شخص باليمن، وتمكّنت هي وأولئك الشركاء من صون وظائف أكثر من 414 مرفقاً من مرافق الرعاية الصحية. وقد عملنا معاً على تشغيل 406 فرق من الفرق المتنقلة المعنية بشؤون الصحة والتغذية في 266 منطقة وتنفيذ 541 تدخلاً في مجال صحة الطفل والتغذية في 323 منطقة وتلقيح 4.5 مليون طفل ضد شلل الأطفال. ونحن نعرب عن شكرنا لجميع الدول الأعضاء التي دعمت عمليات الطوارئ ، التي اضطلعت بها مجموعات الصحة والمنظمة في اليمن خلال عام 2016 ونشجعكم على مواصلة دعمكم وتوسيع نطاقه في هذا العام تلبيةً للاحتياجات المتزايدة، فيما تناشدكم مجموعات الصحة العاملة في اليمن أن توفّروا مبلغاً قدره 322 مليون دولار أمريكي، تطلب المنظمة الحصول منه على 126 مليون دولار أمريكي.

---

*تصويب: تم تحديث الفقرتين الأوليين بعد النشر الأولي في 8 شباط/فبراير، تم تحديث وصف النظام الصحي في اليمن إلى «متعرض للتحدي للغاية» في الفقرة الأولى وتصحيح/إضافة الأرقام لتعكس خطة الاستجابة الإنسانية في الفقرة الثانية__

4 اغسطس 2017

اليمن وبعثة مشتركة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي

بيان الدكتور تيدروس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، في الجلسة الإعلامية للبعثات

جنيف سويسرا

سعادة السفير علي محمد سعيد مجور، أصحاب السعادة السفراء والممثلون. أشكركم على ما أتحتموه لي من فرصة اليوم لإحاطتكم علماً بخصوص بعثتي الأخيرة إلى اليمن والوضع الصحي فيه.

لم تكن مصادفةً أن يكون اليمن هو مقصد بعثتي الأولى ضمن برنامج المنظمة للزيارات القُطرية. ويفسر الوضع المتدهور في اليمن أولويات قيادتي للمنظمة: إذ يجب أن نسعى جاهدين لتوفير الرعاية الصحية للجميع في أكثر الظروف هشاشةً وتعقيداً، ويجب أن نضمن تمتع النظم الصحية بالقدرة على كشف الأحداث والظروف غير المخطط لها والاستجابة لها - ولا سيما الأخطار المعدية، ويجب أن نضمن تمتع المكاتب القطرية التابعة للمنظمة بالقدرات والمهارات اللازمة للقيادة وتحمل المسؤولية والتحلي بالمهنية والقدرة على توقع الأحداث.

كانت هذه البعثة المشتركة هي الأولى من نوعها - حيث يجتمع معاً ثلاثة رؤساء وكالات للنظر في الطريقة التي يمكننا بها تعزيز قدرتنا الجماعية على ضمان توفير خدمات اجتماعية رئيسية لفئة من السكان هي في أمس الحاجة إلى ذلك في خضم وضع بالغ التعقيد والهشاشة. وقد زرنا المستشفيات وتحدثنا مع المرضى وعائلاتهم والعاملين الصحيين الذين يعتنون بهم.

لقد تسبب النزاع الذي استمر عامين في تدمير حياة الناس العادية مخلِّفاً وراءه حوالي 15 مليون شخص محرومين من فرص الحصول على الرعاية الصحية الأساسية. وهناك 17 مليون شخص على شفا المجاعة. و 16 مليون شخص وهو ما يساوي عدد سكان لندن ونيويورك مجتمعين- محرومين من فرص الحصول على المياه النظيفة والإصحاح. وغالباً ما يكون الأطفال والفئات السكانية الأخرى الضعيفة أكثر معاناةً من غيرهم. ويحتاج نحو 80 في المائة من أطفال اليمن إلى مساعدات إنسانية عاجلة. فقد تُوفي ما لا يقل عن 10 أطفال خلال السنة الماضية بسبب أمراض يمكن الوقاية منها، وهناك مليونا طفل يعانون من سوء التغذية الحاد - مما

يجعلهم أكثر عرضةً للإصابة بأمراض من قبيل الكوليرا التي تزيد بدورها من وطأة سوء التغذية.

وتمثل هشاشة النظام الصحي مشكلة تثير قلقاً بالغاً. وفاشية الكوليرا المستمرة هي أحد أعراض هذا النظام المتزعزع؛ حيث لا تزدهر الكوليرا إلا في ظل نظام صحي متزعزع من هذا القبيل. ونشهد الآن الموجة الثانية من الفاشية التي بدأت أول مرة في تشرين الأول/أكتوبر 2016 . وقد سجلنا في الفترة من نيسان/أبريل إلى 1 آب/أغسطس 27 حالة 921 حالة وفاة وأكثر من 443 مشتبه بها. فقد تضرر من الفاشية اثنتان وعشرون محافظة من أصل المحافظات الثلاث والعشرين التي يتكون منها البلد. ورغم وجود اتجاه تنازلي في عدد حالات الكوليرا في الأسابيع الماضية، يبقى الوضع سيئاً، فموسم الأمطار على وشك البدء، لذلك، من المتوقع أن نشهد ارتفاعاً جديداً في الحالات.

لقد أنشأنا، مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، أكثر من1000 مركز لعلاج الإسهال وزاوية علاج لتعويض السوائل عن طريق الفم. ولا يزال تقديم المكملات الغذائية وسوائل الحقن الوريدي والإمدادات الطبية الأخرى، بما في ذلك سيارات الإسعاف، عملاً مستمرًّا، كما يتواصل إعادة بناء البنية التحتية الحيوية - أي تأهيل المستشفيات والمراكز الصحية المحلية وشبكة المياه والإصحاح. وتشترك المنظمة واليونيسف أيضاً في إطلاق حملة توعية عامة يشارك فيها 16 متطوعاً يطوفون على المنازل ليشرحوا للناس كيف يمكنهم وقاية أنفسهم وكيف أن الكوليرا مرض يمكن علاجه. ونعمل أيضاً على مكافحة الكوليرا من مصدرها وعلى زيادة إتاحة المياه النظيفة بصورة كبيرة. ومعاً نحقق نتائج: حيث تنجو نسبة تزيد على 99 في المائة ممن يُشتبه في إصابتهم بحالات كوليرا ويحصلون على خدمات صحية.

وفي الوقت نفسه، يعاني اليمن من نقص فيما يلزم من الأطباء وأطقم التمريض من أجل المساعدة في علاج المرضى ورعايتهم. فبعضهم قد فر من البلد. لكن يواصل الكثيرون الحضور إلى العمل رغم أنهم لم يتلقوا أجورهم لأكثر من عشرة أشهر. وتدفع منظمة الصحة العالمية واليونيسف الحوافز وتكاليف السفر وساعات العمل الإضافية وغيرها من البدلات متى استطعنا ذلك، من أجل مساعدتهم على تخطي هذه الفترة رغم أن هذا الحل غير مضمون الاستمرار. ومن ضمن التحديات التي تواجهنا أن أكثر من 55 % من جميع المرافق الصحية مغلقة أو لا تعمل بكامل طاقتها؛ فلا يوجد أطباء في 49 منطقة من أصل 333 منطقة، وتعوق القيود المفروضة على الاستيراد واللوجستيات عمل سلسلة التوريد، إضافةً إلى العدد المحدود من الشركاء في التنفيذ ومن التمويل.

ويمثل الوصول إلى أشد الشرائح احتياجاً تحدياً هائلاً أمام الاستجابة الإنسانية في اليمن.

فعلى الرغم من التحديات العديدة، أرى أشخاصاً مخلصين وشجعاناً يعملون بجد على مدار الساعة لتقديم الخدمات والوصول إلى أشد الفئات ضعفاً. وقد لمست بنفسي العمل المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسف وبرنامج الغذاءالعالمي في اليمن الذي يدعم تقديم خدمات اجتماعية، وهو عمل يرجع الفضل فيه جزئيًّا إلى الشراكة الناشئة مع البنك الدولي التي أتاحت أكثر من 200 مليون دولار للتغذية والصحة لدرء خطر انهيار الخدمات الاجتماعية ريثما يُعاد بناء القدرات والبنية التحتية.

لقد زرت مركز عمليات الطوارئ الوطني المعني بالصحة الذي يتولى قيادة الجهود الوطنية

والدولية وتنسيقها من أجل تقديم خدمات في هذا الوضع الطارئ. وتعمل منظمة الصحة العالمية واليونيسف وبرنامج الغذاء العالمي في مركز عمليات الطوارئ على تجميع مواردنا واتخاذ قرارات مشتركة حول الطريقة الفضلى لاستخدامها تحقيقاً لأبلغ أثر ممكن. ونعمل الآن على إنشاء مراكز عمليات طوارئ مشتركة في أنحاء البلد، حتى في أصعب المناطق في الوصول إليها. وقد أخبرنا مسؤولو السلطات الصحية اليمنية أن طريقة العمل الجديدة وطريقة تنسيق الجهود الدولية والوطنية التي يبذلها الشركاء في المجال الصحي والإنساني تشعرهم بفارق حقيقي: فهم يستطيعون الآن أن يشعروا بوجود جهود استجابة إنسانية موحدة لا مجرد وكالات منفردة يعمل كلٌّ منها بمفرده.

وقد تمخض عن بعثتنا المشتركة أولوياتنا الرئيسية الأربع للعمل المشترك والحوار:

1 - أولاً، الإسراع بعملية السلام لوضع نهاية فورية لهذا النزاع لا لكي يتمكن السكان من النجاة فحسب، بل كي يحققوا الازدهار. وتبذل منظمة الصحة العالمية واليونيسف والشركاء كل ما في وسعها لإنقاذ الأرواح ودعم النظام الصحي. ولكن من دون السلام، لن تنتهي معاناة السكان. وعندما التقينا القادة اليمنيين -في عدن وصنعاء- دعوناهم إلى إتاحة وصول العاملين في مجال المساعدة الإنسانية إلى المناطق المتضررة من القتال، وحثثناهم على التوصل إلى حل سياسي للنزاع.

2 - ثانياً، ضمان حماية البنية التحتية المدنية مثل المياه والإصحاح والمرافق الصحية دائماً في المناطق التي يتواصل فيها النزاع وفقاً للقانون الدولي الإنساني. ودعونا الطرفين -في عدن وصنعاء- مرة أخرى إلى احترام القانون الدولي الإنساني، وعدم مهاجمة البنية التحتية المدنية.

3 - ثالثاً، لما كان من الضروري أن تفي الجهات المانحة بالتعهدات التي قُطِعت في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقِد في نيسان/أبريل وبتقديم الأموال لحل هذه الأزمة بطريقة أكثر مرونة، فينبغي ضمان دفع أجور العاملين الصحيين وإعطاء حوافز لهم ليبقوا في وظائفهم ويواصلوا خدمة مجتمعاتهم المحلية. ويتميز الجزء الخاص بمنظمة الصحة العالمية في خطة الاستجابة الإنسانية بأنه ممولَّ تمويلاً جيداً نسبيًّا؛ لكن النداء إجمالاً لم يُقابَل بما يكفي من التمويل.

4 - وأخيراً، توفير الدعم السياسي والمالي والتقني لعملية التعافي والتطوير الأطول أجلاً. وتمثل الشراكة بين البنك الدولي واليونيسف ومنظمة الصحة العالمية من أجل تقديم الخدمات ريثما يُنعَش قطاع الصحة نموذجاً يُحتذَى به. فنحن بحاجة إلى إعادة بناء النظم الصحية ونظم الإصحاح في البلد لكي نستطيع الوقاية من المخاطر الصحية المستقبلية واحتواءها بشكل أفضل.

منظمة الصحة العالمية

يوليو 2017

صراع الحياة والموت ضد الكوليرا في اليمن

يواصل مرض الكوليرا الانتشار في اليمن متسببا في أكثر من390000 حالة مرضية مشتبه فيها، وأكثر من 1800 حالة وفاة منذ 27 نيسان/أبريل.

وتستجيب منظمة الصحة العالمية وشركاؤها لفاشية الكوليرا في اليمن، حيث تعمل عن كثب مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسف والسلطات الصحية المحلية وغيرها لعلاج المرضى ووقف انتشار المرض.

وتمثل كل حالة من الحالات المصابة بالكوليرا شخصاً له أسرة وقصة وآمالٌ وأحلام. ويقضي العاملون الصحيون ساعات طويلة في المراكز التي يُعالَج فيها المرضى بلا أجر في أغلب الأحيان لمصارعة الموت ومساعدة مرضاهم على الشفاء التام.

فاطمة شوعي جالسة بين أمها التي تبلغ من العمر 85 عاماً وابنتها التي تبلغ من العمر 22 عاماً وتتلقيان معاً علاجاً من الكوليرا بمستشفى 22 مايو في صنعاء.

تقول فاطمة: «لا نملك حتى ثمن المواصلات إلى المستشفى. وزوجي عامل نظافة في الشارع، لكنه لم يتقاض راتبه منذ ثمانية أشهر، وهو عائلنا الوحيد.»
وتضيف قائلة: «أخشى أن ينتقل المرض إلى أفراد الأسرة الآخرين.»

الدكتور عادل العلماني رئيس مركز علاج الإسهال في مستشفى السبعين بصنعاء. ويعمل هو وفريقه 18 ساعة في اليوم في أغلب الأحيان كي يتمكنوا من مواجهة تدفق المرضى. ولم يحصل أكثر من 30000 عامل صحي يمني على أجورهم منذ أكثر من 10 أشهر. لكن الكثير منهم -مثل الدكتور عادل العلماني- يواصل علاج المرضى وإنقاذ الرواح.

تغلب محمد -الذي يبلغ من العمر ثماني سنوات- على الكوليرا بعد 3 أيام من العلاج في مركز علاج الإسهال في مستشفى السبعين بصنعاء. وقدَ فقَد محمد أمه وشقيقته عندما انفجرت قنبلة بالقرب من منزلهم في حجة. ومن حينها، فر هو ووالده إلى صنعاء.

يقول والد محمد: «محمد هو كل ما أملكه في هذه الحياة بعد وفاة زوجتي وابنتي. عندما أُصيب بعدوى الكوليرا، شعرْت بقلق بالغ من أن يلقى مصير أمه وشقيقته.»

عاملة صحية تقدم الرعاية لخديجة عبد الكريم البالغة من العمر 20 عاماً. وقد اضطرت خديجة إلى الفرار من النزاع الدائر في مديرية الوازعية في تعز. وهي تكافح لتغطي نفقاتها بعد نزوحها من بيتها، وهو وضع أدى مرضها إلى تفاقمه.

لقد كانت رحلة طويلة ومؤلمة لعبده النحمي، البالغ من العمر 53 عاماً، بحثاً عن علاج. كان الطريق الممتد من قريته في مديرية بني مطر إلى مدينة صنعاء وعراً، وقد تعطلت السيارة مراراً طوال الطريق. وكان يعاني طوال الوقت من آلم في كليتيه، إضافةً إلى الإسهال والقيء الحادَّين.

يقول عبده: «لا يوجد مركز صحي في منطقتنا. وعلينا أن نقضي من ساعتين إلى ثلاث ساعات للوصول إلى مركز صحي مناسب في صنعاء.»

وقد دعمت حتى الآن منظمة الصحة العالمية واليونيسف والشركاء توفير 3000 سرير في 187 مركزاً لعلاج الإسهال و834 زاوية لتعويض السوائل عن طريق الفم تعمل بكامل طاقتها.

تعمل نبيلة وفاطمة وأمل وحياة وهند ممرضات في مركز آزال الصحي في صنعاء، وقد كرسن حياتهن لعلاج من يصل إلى المركز من المرضى المصابين بالجفاف الشديد.

تقول نبيلة العولقي، إحدى الممرضات العاملات في المركز: «نتلقى يومياً حالات خطيرة ومعقدة تأتي إلى المركز للعلاج، ولكننا ننجح في إنقاذ حياة العديد منهم. وأحياناً تصل حالة خطيرة ونحن مشغولون بعلاج أخرى.»

«نعم، لا نحصل نحن الممرضات- على رواتب منتظمة، لكن إنقاذ الأرواح أكبر مكسب لنا.»
وتقدم منظمة الصحة العالمية، مع اليونيسف، أيضاً مستلزمات طبية وتدفع الحوافز وتكاليف السفر والأجور مقابل ساعات العمل الإضافية للعاملين الصحيين لتمكينهم من علاج المرضى.

27 اكتوبر 2016

منظمة الصحة العالمية تقدم تمويلاً طارئاً لدعم جهود الاستجابة لوباء الكوليرا في اليمن

قدمت منظمة الصحة العالمية ما يقرب من مليون دولار من مواردها المالية الداخلية المخصصة لحالات الطوارئ لدعم عملية الاستجابة الجارية لوباء الكوليرا في اليمن. وسيعمل هذا التمويل الجديد المـُقدم من صندوق المنظمة الاحتياطي الخاص بالطوارئ والصندوق الإقليمي للتضامن في حالات الطوارئ على تمكين منظمة الصحة العالمية من توسيع نطاق أنشطة الاستجابة ذات الأولوية للسيطرة على الوباء بشكل فاعل .

اللجنة الدولية للصليب الأحمر

10نوفمبر 2015م

اليمن: يجب وقف الهجمات على مرافق الرعاية الصحية

مدينة تعز. مستشفى الثورة بعد أن تعرض للقصف. قتل المرضى الثلاثة الذين كانوا يرقدون في هذه الغرفة إلى الخارج عندما بدأ القصف.

جنيف/صنعاء (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) — تعرب اللجنة الدولية عن جزعها إزاء استمرار تعرض مرافق الرعاية الصحية في اليمن للهجمات، كما حدث مؤخراً في مدينة تعز.

تحدث السيد خضر أول عمر، نائب رئيس بعثة اللجنة الدولية في اليمن، قائلاً: « تعرض مستشفى الثورة، وهو مرفق رئيسي للرعاية الصحية في تعز يعالج فيه زهاء 50 مصاباً كل يوم، للقصف عدة مرات يوم الأحد. وقد عرض هذا القصف حياة المرضى والعاملين هناك للخطر.» غبر أن هذا ليس أول هجوم على المرافق الصحية. إذ تعرض أحد مستشفيات أطباء بلا حدود أيضاً للقصف بمديرية حيدان في صعدة في 26 تشرين الأول/أكتوبر٠ وهناك تقارير تشير بوقوع قرابة مائة حادث مشابه منذ آذار/مارس 2015.

وأضاف السيد عمر: «ليس هناك احترام للحياد الذي تتسم به مرافق الرعاية الصحية وطواقمها. فهذه المرافق الصحية تتعرض للهجوم المتعمد كما يسد الطريق أيضاً أمام إيصال الإمدادات الجراحية والطبية إلى المستشفيات في المناطق الواقعة تحت الحصار.»

وتعد الهجمات المتعمدة على المرافق الصحية انتهاكاً سافراً للقانون الدولي الإنساني. وإن جميع من يشاركون في القتال ملزمون، وفقاً للقانون الدولي الإنساني، بحماية المرافق والطواقم الطبية في جميع الأوقات.

علماً أن وضع الرعاية الصحية في تعز عصيب بوجه خاص منذ عدة أشهر. وتضطر أقل من نصف المرافق الصحية التي كانت تعمل في السابق للعناية بعدد كبير من الجرحى في ظل نقص حاد في الإمدادات.

وتحاول اللجنة الدولية منذ قرابة شهرين إيصال الإمدادات الطبية إلى تعز، لكن دون جدوى. وإن اللجنة الدولية تناشد جميع من يشاركون في القتال بأن يسمحوا بإيصال هذه الإمدادات إلى تعز وغيرها من المناطق في البلد وبأن يتوقفوا عن جميع الهجمات على مرافق الرعاية الصحية.

13 يونيو 2017

اليمن : منظومة صحية على حافة الانهيار تزامناً مع تفشي الكوليرا بمعدلات غير مسبوقة

جنيف/صنعاء – مع وصول عدد الحالات المشتبه في إصابتها بمرض الكوليرا في اليمن مستويات غير مسبوقة – إذ أن واحداً من كل مائتي يمني يشتبه في إصابته بالمرض – تكثف اللجنة الدولية للصليب الأحمر جهودها لمواجهة الأزمة،

وذلك في ظل تعرض منظومة الرعاية الصحية العامة للإنهاك الشديد بسبب النزاع الدائر في البلاد، وعدم القدرة على توفير الرعاية للسكان.

صرحت «ماريا ديل بيلار باوزا مورينو» منسقة الخدمات الصحية للجنة الدولية للصليب الأحمر في اليمن قائلة: «خلال الأسبوع الماضي سُجلت أكثر من 5000 حالة اشتباه جديدة يوميًا. لقد اتخذ انتشار المرض، الذي بدأ قبل أكثر من شهر فقط، منحىً متسارعًا. وأضافت قائلة: «المثير للقلق أن الحالات التي يشتبه في إصابتها إصابة شديدة تمثل حاليًا نحو نصف إجمالي الحالات، وهذا يتجاوز ضعف العدد الذي نلحظه عادة في أثناء حالات التفشي المماثلة».

ووفقًا لما ذكرته السلطات الصحية في العاصمة صنعاء، تجاوز عدد الحالات التي يشتبه في إصابتها بالكوليرا في أرجاء البلاد 124,000 حالة قبل يومين، مع تجاوز عدد الذين لقوا حتفهم نتيجة الإصابة بالمرض 900 شخص.

وقال السيد «ألكسندر فيت» رئيس بعثة اللجنة الدولية في اليمن: «عامان من النزاع المسلح دفعتا منظومة الرعاية الصحية في اليمن إلى شفير الانهيار.

وجاء هذا التفشي لوباء الكوليرا ليكون بمثابة الدليل الأحدث والأوضح على مدى فداحة الضعف الذي أصاب الأشخاص والبنى التحتية بسبب الطريقة التي يُخاض بها هذا النزاع. لقد تسببت الهجمات التي طالت أنظمة المياه والصرف الصحي وعدم صيانتها، بالإضافة إلى القيود الخانقة على استيراد البضائع الضرورية مثل قطع الغيار والوقود في وضعٍ يعجز فيه الملايين عن الحصول على المياه النظيفة».

وقد سارعت اللجنة الدولية بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر اليمني بالتحرك للتصدي للأزمة التي دفعت السلطات الصحية في صنعاء إلى إعلان حالة الطوارئ في 14 أيار/مايو الماضي. إذ نقلت اللجنة الدولية على متن أربع طائرات استأجرتها كميات كبيرة من الكلورين، والسوائل الوريدية، وغير ذلك من الإمدادات الطبية على مدار الأسابيع الماضية. ويعمل موظفو اللجنة الدولية من العاملين في مجال الصحة والمهندسين على مدار الساعة من أجل دعم المرافق الصحية ومراكز الاحتجاز في 14 محافظة يمنية، وتحسين إدارة الحالات، والإشراف على ظروف النظافة الشخصية والنظافة الصحية، وتوعية الجمهور بمرض الكوليرا. ومرض الكوليرا مرض تنتقل عدواه عن طريق المياه، ويمكن أن ينتشر بسرعة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية التي تعاني من تردّي مستوى النظافة وأنظمة الصرف الصحي.

منظمة الصحة العالمية

25 اغسطس 2017

اليمن : الغارات الجوية على المنطقة السكنية في صنعاء عمل مشين

تستنكر اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) بشدة الغارات الجوية التي وقعت الليلة الماضية في صنعاء، وأسفرت عن مقتل 14 شخصًا وإصابة 16 آخرين. وكان من بين الضحايا 5 أطفال على الأقل، يبلغ سن الأصغر منهم 3 سنوات فقط .

وصرح نائب رئيس بعثة اللجنة الدولية في اليمن السيد «كارلوس مورازاني» عقب زيارته موقع الهجوم قائلًا: «أشعر بصدمة وحزن بالغين إزاء الهجمات الجوية التي وقعت ليلة أمس على حي سكني في صنعاء. كان من بين الضحايا ثمانية أفراد من عائلة واحدة، من بينهم خمسة أطفال تتراوح أعمارهم بين ثلاث وعشر سنوات. إذ مات سبعة من أفراد العائلة، ولم تنج إلا طفلة تبلغ من العمر أربع سنوات أصيبت بجروح». وأضاف قائلًا: «إن إزهاق أرواح المدنيين على هذا النحو لهو عملٌ مشينٌ، ويتنافى مع أبسط مبادئ قانون النزاعات المسلحة».

ويقع حي «فج عطان» السكني جنوب العاصمة صنعاء، حيث استهدفت غارات جوية ثلاث بنايات في حوالي الساعة الثانية بعد منتصف الليل بتوقيت اليمن.

وعلى إثر الغارات استحالت بنايتان منهم إلى ركام، ولحقت بالثالثة أضرار جسيمة، الأمر الذي جعل عملية انتشال جثث القتلى والمصابين بالغة الصعوبة.

ويضيف السيد «مورازاني» قائلًا: «مما شاهدناه على أرض الواقع، لم يكن ثمة هدف عسكري ظاهر في المنطقة».

وقد بادر متطوّعو جمعية الهلال الأحمر اليمني بالاستجابة للحادث وساعدوا في نقل الناجين إلى ثلاثة مستشفيات في صنعاء. وساهمت اللجنة الدولية بتقديم تبرعات سخية من الإمدادات الطبية للمساعدة في علاج الجرحى.

يذكر أن هذا القصف يأتي بعد تحذيرات علنية أطلقتها اللجنة الدولية مطلع الشهر الجاري بشأن تزايد الغارات الجوية التي تستهدف المدنيين في اليمن.

وتُكرر اللجنة الدولية مناشدتها جميع أطراف النزاع احترام قانون الحرب وتجنب استهداف المدنيين.

منظمة الصحة العالمية

29 مايو 2017

اليمن : الحرب في زمن الكوليرا

زهراء 60 عاماً , ترقد في فراشها بعد إصابتها بالكوليرا في مشفى بصنعاء – اليمن

يمثّل اليمن أكبر أزمة إنسانية يشهدها بلد في العالم، إذ يعيش قرابة 19 مليون شخص معتمدين على المساعدات. والآن بات على الشعب اليمني مجابهة جحيم تفشي مرض الكوليرا.

عامان من الحرب أسفرتا عن تدمير البلاد، فنحو 45 % فقط من مستشفياتها يعمل حاليًا. وفي 5 أيار/مايو الجاري، أعلنت وزارة الصحة والسكان حالة الطوارئ الصحية في العاصمة صنعاء وسُجلت أكثر من ، 300،000 ‹حالة إصابة وأكثر من 1600 حالة وفاة بسبب الكوليرا.

وصرح السيد «دومينيك شتيلهارت»، مدير عمليات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، خلال مؤتمر صحفي عُقد في العاصمة اليمنية صنعاء الشهر الماضي قائلًا: «نواجه الآن انتشارًا خطيرًا لمرض الكوليرا». فالمستشفيات تعاني نقصًا في الكوادر البشرية ولا يمكنها استيعاب تدفق المرضى، إذ أن نسبة عدد المرضى إلى عدد الأسرّة أربعة مرضى لكل سرير. وأضاف قائلًا: «هناك مرضى في الحديقة، وبعض المرضى يجلسون في سياراتهم تتصل بأيديهم السوائل الوريدية التي تتدلى أنابيبها من النوافذ». وتسهم الأمطار الغزيرة وتراكم النفايات في تفشي المرض بصورة أسرع. في اليمن.

13 يونيو 2017

اليمن : مرضى بأمس الحاجة للرعاية في مستشفيات مدمرة

تقدر اللجنة الدولية للصليب الأحمر عدد الهجمات التي استهدفت مرافق الرعاية الصحية بأكثر من 100 هجمة منذ بدء النزاع في آذار/ مارس 2015 . وبحسب التقديرات، فإن ما يزيد على 30000 مصاب لم يحصلوا إلا على أقل القليل من الرعاية الصحية إن وُجدت.

منظمة الصحة العالمية

11 نوفمبر 2015

نقطة الانهيار... ٢١ مليون يمنى يصارعون من أجل الحياة

بقلم: عادل على ثامر
مسؤول الإعلام والنشر بجمعية الهلال الأحمر اليمني – فرع صنعاء

في مركزٍ لإيواء النازحين بالعاصمة صنعاء، تعيش أكثر من عائلة في الغرفة نفسها بسبب الصراع. تؤوي غرفة صغيرة أسرة النازح محمد العقبي، التي تتكون من 11 شخصًا. نزحت أسرة العقبي من منطقة فج عطّان بالعاصمة اليمنية صنعاء.

وبالرغم من الظروف الصعبة التي تواجهها هذه الأسرة الكبيرة في مركز الإيواء، إلا أنها على الأقل تحصل على الاحتياجات الأساسية من غذاء ودواء. لا تريد الأسرة أن تُعيد التجربة القاسية التي مرت بهم بعد تهدم منزلهم جراء النزاع. لم يجد العقبي بعد أن تهدم منزله إلا عبارات السيول أو قنوات تصريف المياه كي يلجأ إليها مع أسرته، قبل أن يجد موطئ قدم في مركز الإيواء.

وأثناء زيارتي لمركز إيواءٍ آخر، وفيما أنا أحمل الكاميرا، وجدت غدير نجم الدين -وهي طفلة نازحة من محافظة صعدة، تحدق فيَّ. كانت الطفلة ترسل نظرات حزينة وبائسة، فيما هي ترسم قارباً على صفحات دفتر رسم. سألتها إلى أين تريدين أن يبحر بك هذا القارب؟ فأجابت بكل ثقة: «إلى بيتنا الذي دمرته الحرب». ثم أضافت: «حولتنا الحرب من أسرة تملك منزلاً إلى أسرة بدون مسكنٍ...رغم اشتياقي لبيتنا، فأنا أحاول مع أصدقائي هنا أن نكون سعداء. لدينا أشياء جديدة لنفعلها سوياً كل يوم».

تشهد اليمن كارثةً إنسانيةً كبرى تتفاقم يومًا بعد يوم، ومعها تتصاعد مخاوف المجتمع المحلي جراء تدهور الوضع الإنساني مع تواصل القصف والاشتباكات بصورةٍ يومية، مما أدى إلى نقص كبير في أساسيات الحياة اليومية من المأكل والمشرب فضلاً عن غياب الأمن. صاحب النقص الحاد في الغذاء والدواء، انقطاع التيار الكهربائي بشكلٍ كلي، وشح في مياه الشرب، علاوة على توقف العمليات الإنسانية والإغاثية، ناهيك عن المعوقات التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية للمتضررين في الوقت المناسب. يضاف إلى هذا الزيادة المهولة في أعداد الأسر النازحة إلى أماكن متعددة ومتفرقة. أدى كل هذا إلى اضطراب الأوضاع بشكل غير مسبوق.

القطاع الصحي

حصد القطاع الصحي نصيباً وافراً من الهجمات التي استهدفت البنية التحتية في البلاد. فقد تعرض الكثير من المرافق الطبية من مستشفيات ومراكز صحية لاستهدافٍ مباشر وغير مباشر.

علاوة على هذا، يواجه النظام الصحي تحديات في التكيف مع الظروف الراهنة. فالمستشفيات تعاني من صعوبات لوجستية هائلة في سعيها إلى الحفاظ على تقديم خدماتها بسبب شح الوقود وانعدام الكهرباء. كما أجبر القتال داخل المرافق الصحية الطواقم الطبية على المغادرة، مثلما حدث مع الفريق الجراحي التابع للجنة الدولية للصليب الأحمر وجميع الموظفين المحليين والمرضى الذين اضطروا إلى مغادرة مستشفى الجمهورية في عدن حينما أصبح مبنى هذا المستشفى نفسه جبهة للقتال. وتضاعف حجم المعاناة الإنسانية بفعل تناقص حجم الواردات التجارية الذي شلَّ حركة البلاد، وتعرضت حياة الملايين إلى الخطر نتيجة الحصار المفروض على عملية استيراد الأدوية والمحاليل الطبية. ويستورد اليمن نحو 90 في المائة من مخزونه الغذائي والدوائي من الخارج.

وفي الفترة الأخيرة، أدت القيود المفروضة على استيراد الأدوية إلى نقص حاد في المستلزمات الصحية الأساسية والدوائية، منها أدوية الأمراض المزمنة، مثل: السكر والسرطان وارتفاع ضغط الدم والغسيل الكلوي، وغيرها.

ويعزو أحد المسؤولين في «مستشفى الكويت» بصنعاء النقص الحاد في الإمدادات اللازمة لإنقاذ الأرواح في المستشفيات إلى انعدام الواردات الأساسية.

وأضاف: «كان للمستشفى مصنع أوكسجين خاص به، ولكن توقف الإنتاج الآن، فلم يعد ممكنا إجراء أعمال الصيانة واستيراد قطع الغيار. نعتمد في الوقت الحاضر على أسطوانات الأوكسجين التي نحصل عليها من خارج المستشفى. ولا ندري ماذا نفعل بعد نفاد مخزوننا منها.

نقص الماء والغذاء

يواجه المدنيون في اليمن مشكلات أخرى، أبرزها عجزهم عن الخروج من منازلهم لشراء حاجياتهم بسبب استمرار الاشتباكات والقصف المتواصل. وهناك مشكلة أخرى تتمثل في نقص الماء والغذاء. فهناك ارتفاع جنوني في أسعار السلع الغذائية، إن توفرت أصلاً. ويبدو رغيف الخبز حلماً بعيد المنال نظراً لإغلاق المخابز أو احتشاد الطوابير أمام هذه المخابز للحصول على الخبز. تروي أم مبارك، وهي سيدة نازحة من محافظة عدن وتبلغ من العمر 48 عاماً، تفاصيل الحياة اليومية في اليمن اليوم: «لا نستطيع أن نخرج من البيوت لشراء حاجاتنا بسبب القتال. نعاني من المعيشة بسبب غلق المخابز، لا يوجد في منطقتي دار سعد والشيخ عثمان إلا فرن واحد يعمل، وأمامه تصطف طوابير طويلة. هنالك أشخاص قتلوا بالرصاص وهم في الطوابير أمام هذا المخبز».

وتشمل القائمة الطويلة لأوجه المعاناة في اليمن، أزمة إغلاق المدارس والجامعات، وكذلك المرافق الحكومية والخاصة. كما تشمل النقص الحاد في المشتقات النفطية وانهيار الخدمات الأساسية بشكلٍ عام.

منظمة الصحة العالمية

4 مايو 2015

اليمن : اللجنة الدولية وأطباء بلا حدود تعربان عن قلقهما إزاء الهجمات الموجهة إلى شرايين الحياة

صنعاء / جنيف اللجنة الدولية للصليب الأحمر / منظمة أطباء بلا حدود -

تعرب اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة أطباء بلا حدود عن قلقهما البالغ إزاء الضرر الجسيم الناجم عن الهجمات التي شنها التحالف مؤخراً على مطاري صنعاء والحديدة، ما أعاق إيصال المساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها وعطل حركة العاملين في المجال الإنساني.

وقال السيد «سيدريك شفايتزر» الذي يرأس فريقاً مكوناً من 250 موظفاً تابعين للجنة الدولية في اليمن: «يعتمد اليمن كلية تقريباً على استيراد الغذاء والدواء ولا سيما لعلاج الأمراض المزمنة». وأضاف بقوله : «يُعتبر مطار صنعاء أحد البنى التحتية المدنية الأساسية وهو شريان الحياة الرئيسي لإمدادات السلع والخدمات الإنسانية الضرورية. وقد أضافت القيود الصارمة

التي فرضها التحالف على الاستيراد خلال الأسابيع الستة الماضية فضلاً عن النقص الشديد في الوقود صعوبات جمة جعلت الحياة اليومية لليمنيين غير محتملة وأضافت أعباءً أخرى إلى معاناتهم الهائلة».

وأفضى تعطل البنية التحتية اللوجستية الرئيسية، بما فيها المطارات والموانئ البحرية والجسور والطرق، إلى عواقب مروعة بالنسبة للسكان المدنيين، وأصبح الوضع الإنساني مأساوياً في الوقت الراهن . وأعاقت نقاط التفتيش التابعة للفصائل المسلحة المختلفة إيصال الإمدادات الطبية العاجلة للمستشفيات وحالت دون حصول المرضى والجرحى على خدمات الرعاية الصحية الأساسية.

وصرحت السيدة «ماري إليزابيث إينغرس» التي ترأس بعثة منظمة أطباء بلا حدود في اليمن قائلة: «لقد تسبب النزاع الحالي بالفعل في معاناة شديدة للسكان في جميع أنحاء البلاد». وأضافت بقولها: «إن تدمير مدرج الإقلاع والهبوط في مطار صنعاء يعني أن آلاف الأرواح أصبحت الآن أكثر عرضة للخطر، ولا يسعنا أن نقف مكتوفي الأيدي بينما يضطر الناس لشرب مياه غير مأمونة وضارة بالصحة ويموت الأطفال لأسباب يمكن الوقاية منها.

وتطالب منظمة أطباء بلا حدود واللجنة الدولية معاً بفتح قنوات متينة ودون عوائق لتقديم المساعدات الإنسانية وباحترام جميع أطراف النزاع تلك القنوات في ظل هذه الحالة المشوبة باليأس المتزايد، وندعو أيضاً إلى وضع حد للهجمات على شرايين الحياة الحيوية تلك، وإلى منح سلطات الطيران المدني اليمنية فرصة لإصلاح المطارات بحيث يمكن إرسال مساعدات إنسانية إلى اليمن.

منظمة الصحة العالمية

30 ابريل 2015

اليمن : تعطّل النظام الصحي ونقص في الوقود ينذر بالخطر

يواجه النظام الصحي في اليمن، بعد مرور شهر على بدء الضربات الجوية والقتال، صعوبات في التكيف مع الظروف،

وهناك نقص حاد في المواد الأساسية ولا سيما في المواد الغذائية والوقود. وقد زادت القيود المفروضة على الاستيراد من تردي الأوضاع. واضطر الفريق الجراحي التابع للجنة الدولية للصليب الأحمر وجميع الموظفين المحليين والمرضى إلى مغادرة مستشفى الجمهورية في عدن حينما أصبح مبنى هذا المستشفى نفسه جبهة للقتال.

وقال السيد «سيدريك شفايتزر»، رئيس بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في اليمن: «لقد أصابتنا الصدمة من قلة احترام جميع الأطراف للمستشفى الذي يُعد مؤسسة صحية محايدة». وأضاف قائلاً: «لا ينبغي أن يحدث هذا تحت أي ظرف من الظروف، ولا ينبغي، تحت أي ظرف كان، استهداف المستشفيات أو استخدامها لأغراض القتال. وقد ظل فريقنا

يعمل في هذا المستشفى لمدة ثلاثة أسابيع، غير أنه تقرر إخلاء المستشفى بعد أن أصبح جميع المرضى والموظفين عرضة للخطر».

و تشهد العاصمة صنعاء كل صباح طوابير طويلة أمام محطات الوقود. والوضع لا يختلف عن ذلك في جميع أنحاء البلاد. ويضاف إلى هذا الوضع نقص في إمدادات المياه والكهرباء.

وقال مدير مستشفى الكويت في صنعاء، السيد عيسى الزوبة: «نواجه صعوبات لوجستية هائلة في سعينا إلى الحفاظ على هذا المستشفى يؤدي عمله».

وأضاف قائلاً: «لقد نفد مخزوننا من وقود الديزل. ولم يعد بإمكان سيارات الإسعاف التي بحوزتنا نقل المرضى. ولا يستطيع سوى نصف عدد موظفينا المجيء إلى العمل نظراً لتوقف حافلات المستشفى عن السير».

وأفاد السيد زين العابدين، وهو أحد كبار الأطباء في قسم الطوارئ بمستشفى الكويت، أن النقص الحاد في الإمدادات اللازمة لإنقاذ الأرواح في المستشفيات يُعزى إلى انعدام الواردات الأساسية. وأضاف قائلاً: «لقد كان للمستشفى مصنع الأوكسجين الخاص به، ولكن الإنتاج توقف الآن حيث لم يعد من الممكن إجراء أعمال الصيانة واستيراد قطع الغيار. ونحن نعتمد في الوقت الحاضر على أسطوانات الأوكسجين التي نحصل عليها من خارج المستشفى. ولا ندري ماذا نفعل بعد نفاذ مخزوننا منها».

دفع نقص الوقود والديزل اللازمين لتسيير سيارات الإسعاف التابعة لمستشفى الكويت إلى سحب الوقود من سيارة لتزويد أخرى به وبقيت اللجنة الدولية على اتصال بالمرافق الصحية الرئيسية المنتشرة في جميع أنحاء البلد والتي تعمل على إسعاف المرضى ومعالجتهم ونقلهم إلى المستشفيات. وقد قدمت اللجنة الدولية حتى الآن مواد تضميد وسوائل وريدية ونقالات وعكازات وأدوية لما يزيد على 15 مستشفى في محافظات صنعاء،

وصعدة، ومأرب، وتعز، وعدن، وأبين والضالع. وزُودّت بالوقود أيضاً ثلاثة مستشفيات رئيسية في صعدة وأبين وعدن.

منظمة الصحة العالمية

8 اغسطس 2017

اليمن: الهجمات الجوية على المدنيين، اتجاه يبعث على الانزعاج

جنيف/ صنعاء اللجنة الدولية للصليب الأحمر -تشعر اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالقلق الشديد إزاء نمط الهجمات الجوية الأخيرة التي أدت إلى مقتل وجرح العشرات من المدنيين في محافظتي صعدة وتعز في اليمن. وفي آخر تلك الحوادث، قُتل تسعة أفراد من أسرة واحدة وأصيب ثلاثة آخرين بجراح خطيرة. وتتراوح أعمار المصابين ما بين 3 أعوام و 80 عاماً.

وقال السيد «ألكسندر فيت» رئيس بعثة اللجنة الدولية في اليمن: «كان زملاؤنا في طريقهم إلى قرية محضة الواقعة على أطراف مدينة صعدة، فشاهدوا منزلاً مسوى تماماً بالأرض بفعل الانفجار، في حين أظهرت حفرة الموضع الذي وقعت فيه الضربة».

واستطرد السيد «فيت» قائلاً: «وفقاً لما أورده شاهدا عيان، فقد استهدفت ضربة جوية

واحدة هذا المنزل في وقت مبكر من صباح يوم 4 آب/أغسطس»،

وأضاف قائلاً: «نحن نستنكر بشدة الاتجاه المتمثل في استهداف الأطراف المتقاتلة للأماكن العامة، مثل الأسواق، فضلاً عن المنازل الخاصة. ويتناقض هذا النمط مع المبادئ الأساسية لقانون النزاعات المسلحة، ويجب وضع حد له. ويواصل المدنيون دفع ثمن باهظ للغاية في هذا النزاع « ووفقاً للقانون الدولي الإنساني، يجب عدم الهجوم على المدنيين، ويجب أن تبذل الأطراف المتحاربة كل ما في وسعها للتحقق من أن الأهداف المتوخاة هي أهداف عسكرية. وتدعو اللجنة الدولية جميع الأطراف إلى ضمان توخي الحرص المتواصل أثناء سير العمليات العسكرية على تفادي المدنيين والأعيان.

منظمة الصحة العالمية

27 يوليو 2017

رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر يغادر اليمن موجهاً نداءً عاجلاً

طفل يمني يتلقى علاج الكوليرا في مشفى في مدينة صنعاء، اليمن

بيان رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر السيد بيتر ماورير بشأن زيارته لليمن: أغادر اليمن محملًا ببالغ الأسى إزاء محنة شعب. إذ لا يزال تفشي وباء الكوليرا مثيرًا للمخاوف. ومع اقتراب موسم الأمطار، نتوقع تجاوز أعداد المصابين 600,000 حالة بحلول نهاية العام. وهذا أمر غير مسبوق.

وهذا التفشي من صنع البشر. فهو نتيجة مباشرة لأكثر من عامين من الحرب، انهارت خلالهما منظومة الرعاية الصحية، فصار الناس يموتون نتيجة أمراض مزمنة يمكن علاجها بسهولة. وتعطلت الخدمات الرئيسية مثل التخلص من القمامة، كما رأيت بصورة جلية في تعز.

وما لم تبدِ الأطراف المتحاربة مزيدًا من الاحترام لقوانين الحرب، أخشى ما أخشاه أن نتوقع انتشار المزيد من الأوبئة في المستقبل.

اليمنيون شعب قادر على الصمود، ولكن إلى متى؟ لقد شهدنا، في سورية وغيرها، كيف يمتد عامان من النزاع إلى ستة، بل عشرة أعوام. قد يكون مصير اليمن مختلفًا، ولكني لا أرى الكثير من المؤشرات التي تمنحنا هذا الأمل. فمعاناة شعب اليمن تزداد قسوة. لقد التقيت عائلات كانت تضطر للوقوف أمام خيارات مستحيلة، بين شراء الخبز أو الماء أو الدواء لأطفالها.

آلاف الأشخاص المحتجزين من قبل أطراف النزاع يقبعون في غياهب السجون، لا اتصال بينهم وبين ذويهم. بالأمس نظم عدد من أهالي هؤلاء الأشخاص وقفة احتجاجية أمام مقرّنا في صنعاء يطلبون الحصول على إجابات شافية بشأن ذويهم. ولا شك أن أولويتنا تخفيف آلام هؤلاء الأهالي، لكن لكي نساعدهم يجب أن يُسمح لنا بزيارة المحتجزين.

شاهدت بعيني هذا الأسبوع حجم الدمار الذي تلحقه الحرب بالمدن والمجتمعات المحلية والعائلات.

هذه إذن مناشدة عاجلة بتغيير السلوك المُتّبع في الحرب. لا بد أن يكفّ التحالف عن استهداف المستشفيات ومحطات الكهرباء والمياه بالهجوم. وإلا فلن نجني سوى المزيد من المآسي.

على الأطراف المتحاربة، بما فيها دول التحالف، اتخاذ خطوات ملموسة الآن للتخفيف من المعاناة. فعلى تلك الأطراف:

- التوقف عن رهن العمل الإنساني بتحقق مآرب سياسية، وتيسير تدفق المساعدات، والإمدادات الضرورية مثل الدواء، إلى اليمن وعبر أراضيه.
- ضمان وصول الوكالات الإنسانية إلى السكان الأكثر استضعافًا.
- منح اللجنة الدولية حق الوصول إلى جميع المحتجزين على خلفية النزاع بصورة منتظمة. وقد تلقينا وعودًا مُشجّعة بالتزامات من جبهتي النزاع هذا الأسبوع، ونأمل أن نلمس تطبيق ذلك في الأسابيع المقبلة.
- تخفيف القيود المفروضة على الاستيراد حتى يُستأنف النشاط الاقتصادي لليمن.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن من يقدمون العون للأطراف المتحاربة في اليمن يقع على عاتقهم ضمان احترام قوانين الحرب.

وثمة احتياج للتمويل الإنساني الآن أكثر من أي وقت مضى. غير أنه يجب على المجتمع الدولي أن يخطو خطوة إضافية. إذ يجب عليه أن يسعى لإيجاد حلول لهذه الأزمة الضخمة، وأن يسعى إلى التأثير في سلوك الأطراف المتحاربة في أقرب وقت.

لقد ضاعفت اللجنة الدولية ميزانيتها المرصودة لليمن هذا العام لتتجاوز 100 مليون دولار أمريكي. وسنواصل مكافحة الكوليرا وبذل أقصى جهودنا لمساعدة الفئات الأشد استضعافًا في اليمن. وأهيب بالجميع أن يضاعفوا جهودهم في هذا المضمار. فالناس الذين التقيتهم هذا الأسبوع في اليمن يعتمدون على مسارعتنا لمساعدتهم. فلنثبت لهم إذن أننا منشغلون بالمحنة التي يعيشونها.

منظمة أوكسفام

أوكسفام تدين تفجير مستودع المساعدات في اليمن

أدانت منظمة أوكسفام بشدة الغارة الجوية على أحد مرافق التخزين التابعة لها في محافظة صعدة شمال اليمن.

وقالت جريس أومر، المديرة القطرية لمنظمة أوكسفام في اليمن: «هذا غضب مطلق. ولم يكن لمحتويات المستودع قيمة عسكرية. ولم يحتوِ إلا على الإمدادات الإنسانية المرتبطة بعملنا السابق في صعدة، مما جلب المياه النظيفة لآلاف الأسر. ولحسن الحظ، لم يكن أي من موظفينا حاضرين في ذلك الوقت، على الرغم من أن هذا الصراع ككل قد أودى بحياة أكثر من ألف شخص، معظمهم من المدنيين.

تعمل منظمة أوكسفام في محافظة صعدة الشمالية لعدة سنوات، وبناء شبكات المياه لجلب المياه النظيفة إلى 70،000 شخص في المجتمعات الريفية من خلال الدعم السخي من الاتحاد الأوروبي والحكومة السويسرية. وقبل تصاعد العنف، لم يتمكن 10 ملايين شخص من الحصول على المياه النظيفة في جميع أنحاء البلاد.

وأضاف عمر: «إن هذا الحادث يدل مرة أخرى على أن جميع أطراف هذا الصراع تضيف إلى حالة إنسانية متزايدة الخطورة على أرض الواقع. ويجب على جميع الأطراف الآن إيجاد سلام تفاوضي والسماح بوصول المساعدات الانسانية «.

يرجى ملاحظة: في 19 نيسان / أبريل 2015 أصدرت منظمة أوكسفام بياناً إلى وسائل الإعلام تؤكد أن أحد مستودعاتنا في اليمن قد دمر أثناء العمل العسكري للتحالف في البلاد، على الرغم من أننا شاركنا منسقات المستودع مع الائتلاف.

وتدرك منظمة أوكسفام الآن أن تنسيقات المستودع لم يتم تقاسمها مع الائتلاف، لذا قمنا بتعديل بياننا وسحب النسخة السابقة رسمياً.

إن منظمة أوكسفام تقف وراء إدانتنا لتدمير مستودعنا. وعلى جميع أطراف النزاع الالتزام بالامتثال للقانون الإنساني الدولي، ويجب أن يتوقف فوراً أي تدمير متعمد للهياكل الأساسية المدنية أو الهجمات العشوائية.

منظمة أفاز

الاتحاد الأوروبي : وقف مبيعات الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية

التوقيع على العريضة

إلى أعضاء البرلمان الأوروبي، وقادة المملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا وألمانيا وفرنسا و جميع الدول الأخرى التي لديها صفقات الأسلحة مع المملكة العربية السعودية:

وفيما يتعلق بالمواطنين من جميع أنحاء العالم، فإننا نحثكم بشدة على تعليق جميع صفقات الأسلحة مع المملكة العربية السعودية إلى أن تنهي هجماتهم في اليمن وتبدأ عملية سلام حقيقية. ومع وجود 119 انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي موثقة في تقرير صدر مؤخراً عن الأمم المتحدة، فإنه من غير المقبول أن ننظر بالطريقة الأخرى عندما تستخدم السعودية أسلحة من بلادنا لقصف المدنيين بشكل عشوائي.

الفهرس

المحتويات

مقدمة ٥

منظمة هيومن رايتس ووتش

اليمن: الغارة السعودية على مراسم العزاء قد ترقى إلى جريمة حرب يجب إجراء تحقيق دولي عاجل ذي مصداقية ٩

اليمن – غارات التحالف على مبان سكنية قد تشكل جريمة حرب..... ١٨

اليمن – قنابل أمريكية في إحدى الهجمات الأكثر دموية ٦ أبريل ٢٠١٦ يجب وقف بيع الأسلحة للتحالف بقيادة السعودية ٢٣

حرب اليمن - يجب حظر بيع الأسلحة للسعودية، الدول المُصدرة قد تتحمل مسؤولية خرق قوانين الحرب ٣١

مذكرة تقنية: استخدام الذخائر العنقودية في اليمن ٤٤

«التحالف» يقصف صنعاء بقنابل عنقودية، سلاح عشوائي في مناطق سكنية..... ٤٩

اليمن: غارات التحالف تستهدف منشآت صناعية..... ٥٤

اليمن: دول التحالف تتهرب من المساءلة عن الهجمات غير المشروعة ٦٠

قصف المنشآت التجارية غارات التحالف السعودي على البنى الاقتصادية في اليمن ٦٥

على الأمم المتحدة إعادة إدراج التحالف بقيادة السعودية في قائمة العار..... ٧١

ذخائر عنقودية تصيب أطفالاً..... ٩٧

الذخائر العنقودية تصيب المدنيين اليمنيين..... ١٠٣

اليمن؛ ذخائر عنقودية برازيلية المنشأ تقتل المدنيين ١١٧

اليمن يعاني على يد السعودية والمملكة المتحدة تستفيد ١٢٣

ترامب يكافئ جرائم الحرب السعودية بالأسلحة ١٢٦

اليمن: الهجوم على قارب اللاجئين قد يرقى إلى جريمة حرب ١٢٩

على أستراليا تعليق المبيعات العسكرية إلى السعودية..... ١٣٤

عشرات أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي يرفضون مبيعات الأسلحة للسعودية ١٣٦

اليمن – غارات جوية غير مشروعة تقتل عشرات المدنيين..... ١٣٨

استهداف صعدة: غارات التحالف الجوية غير المشروعة على مدينة صعدة في اليمن ١٤٢

اليمن: الإمارات تدعم قوات محلية ترتكب انتهاكات..... ١٦٩

اليمن: غارة جوية للتحالف قرب مدرسة..... ١٨١

اليمن: قنابل أمريكية الصنع تستخدم في ضربات جوية غير قانونية..... ١٨٦

منظمة العفو الدولية

ناشطون يهيبون بالدول التوقف عن بيع أسلحة بمليارات الدولارات إلى السعودية التي تستخدمها في قتل المدنيين في اليمن..... ٢٠٣

اليمن: قصف مستشفى أطباء بلا حدود قد يرقى إلى مستوى جريمة حرب ٢٠٨

قصف المدارس من قبل التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية ما هو إلا اعتداء صارخ على مستقبل أطفال اليمن ٢١٠

اليمن: دعوة إلى تعليق عمليات نقل الأسلحة إلى قوات التحالف وتحقيق المساءلة على صعيد جرائم الحرب المرتكبة..... ٢١٤

عار على الأمم المتحدة أن تسترضي الائتلاف الذي تتزعمه السعودية بشأن قضية قتل الأطفال إبان نزاع اليمن..... ٢١٩

اليمن: مبيعات بمليارات الدولارات للأسلحة من جانب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تكشف عن مدى التناقض المخزي مع جهود المساعدات ٢٢١

اليمن: التحالف الذي تقوده السعودية يستعمل ذخائر عنقودية محظورة برازيلية الصنع في مناطق سكنية..... ٢٢٤

اليمن: الاشتباه باستخدام ذخائر عنقودية برازيلية الصنع في إحدى الهجمات التي نفذتها قوات التحالف بقيادة السعودية ٢٢٨

اليمن: استخدمت قوات التحالف صاروخاً بريطاني الصنع في إحدى الضربات الجوية غير المشروعة..... ٢٣٣

الأمم المتحدة

أوقفوا نزاع اليمن الآن لإنقاذ جيل من المجاعة والحد من معدلات الوفيات «الخطيرة» للأطفال – خبراء من الأمم المتحدة ٢٣٩

خبراء الأمم المتحدة: على المجتمع الدولي أن يعالج أزمة المياه في اليمن كي يتمكن من احتواء تفشي الكوليرا المتفاقم..... ٢٤٢

اليمن: «كارثة من صنع الإنسان بالكامل» – تقرير الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يحث على إجراء تحقيق دولي ٢٤٤

خبير من الأمم المتحدة: ارفعوا الحصار عن اليمن من أجل وقف «الكارثة» التي يواجه فيها ملايين الأشخاص المجاعة..... ٢٤٧

المتحدث باسم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان: روبرت كولفيل ٢٤٩

مع دخول النزاع عامه الثاني في اليمن، تسبَّبت المعارك بمقتل أكثر من مئة مدني في شهر واحد، من بينهم عدد من الصيادين واللاجئين..... ٢٥١

اليمن: قلق أممي إزاء الغارات الجوية في صعدة والأمم المتحدة تطالب بضمان توفير الوقود لعملياتها في البلاد ٢٥٣

اليمن: هجمات حديدة على المدنيين في صعدة والأمم المتحدة تدعو الأطراف إلى احترام القانون الإنساني الدولي ٢٥٥
تقرير يحث على إجراء تحقيق دولي في الكارثة التي صنعها البشر في اليمن ٢٥٧
مدير المنظمة الدولية للهجرة من صنعاء: اليمن على شفا كارثة إنسانية ٢٥٨
مكتب حقوق الإنسان يؤكد مقتل ٣٣ مدنياً في قصف جوي بصنعاء ٢٥٩
الأمم المتحدة: كارثة اليمن من صنع البشر وكان من الممكن تجنبها ٢٦٠

منظمة الصحة العالمية

ارتفاع حالات الإصابة بالكوليرا في اليمن إلى ٥٠٠,٠٠٠ حالة ٢٦٣
الصحة العالمية: أكثر من ٨٠٠٠ نازح اضطروا للفرار من مدينة المخا ٢٦٥
الصحة العالمية: حالات الاصابة بالكوليرا تتجاوز ١٠٠ ألف في١٩محافظة يمنية ٢٦٧
اليمن: منظمة الصحة العالمية توجه نداءً دولياً بشأن تزويد اليمن بالمساعدات المنقذة للأرواح ٢٦٩
اليمن وبعثة مشتركة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ٢٧١
صراع الحياة والموت ضد الكوليرا في اليمن ٢٧٤
منظمة الصحة العالمية تقدم تمويلاً طارئاً لدعم جهود الاستجابة لوباء الكوليرا في اليمن ٢٧٩

اللجنة الدولية للصليب الأحمر

اليمن: يجب وقف الهجمات على مرافق الرعاية الصحية ٢٨١
اليمن: منظومة صحية على حافة الانهيار تزامناً مع تفشي ٢٨٣
الكوليرا بمعدلات غير مسبوقة ٢٨٣
اليمن: الغارات الجوية على المنطقة السكنية في صنعاء عمل مشين ٢٨٥
اليمن: الحرب في زمن الكوليرا ٢٨٧
اليمن: مرضى بأمس الحاجة للرعاية في مستشفيات مدمرة ٢٨٩
نقطة الانهيار... ٢١ مليون يمنى يصارعون من أجل الحياة ٢٩٠
اليمن: اللجنة الدولية وأطباء بلا حدود تعربان عن قلقهما إزاء الهجمات الموجهة إلى شرايين الحياة ٢٩٣
اليمن: تعطّل النظام الصحي ونقص في الوقود ينذر بالخطر ٢٩٥
اليمن: الهجمات الجوية على المدنيين، اتجاه يبعث على الانزعاج ٣٠٠
رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر يغادر اليمن موجهاً نداءً عاجلاً ٣٠٢

منظمة أوكسفام

أوكسفام تدين تفجير مستودع المساعدات في اليمن ٣٠٤

منظمة أفاز

الاتحاد الأوروبي: وقف مبيعات الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية ٣٠٥

الفهرس

المحتويات ٣٠٧